الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرع: مالية دولية

المـــوضـــــوع:

سوق العمل في الجزائر
ـدراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب
(2016-1998)

من إعداد الطالب
خدير أسامة

اشراف الأستاذ:
أ.د بلمقدم مصطفى

• الأستاذ الدكتور تشوار خير الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
• الأستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
• الأستاذ الدكتور بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
• الدكتور بوجرفة ناصر	أستاذ محاضر ـأـ	جامعة معسكر	ممتحنا
• الدكتور سحنون سمير	أستاذ محاضر ـأـ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
• الدكتورة بوزيدي سعاد	أستاذة محاضرة ـأـ	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

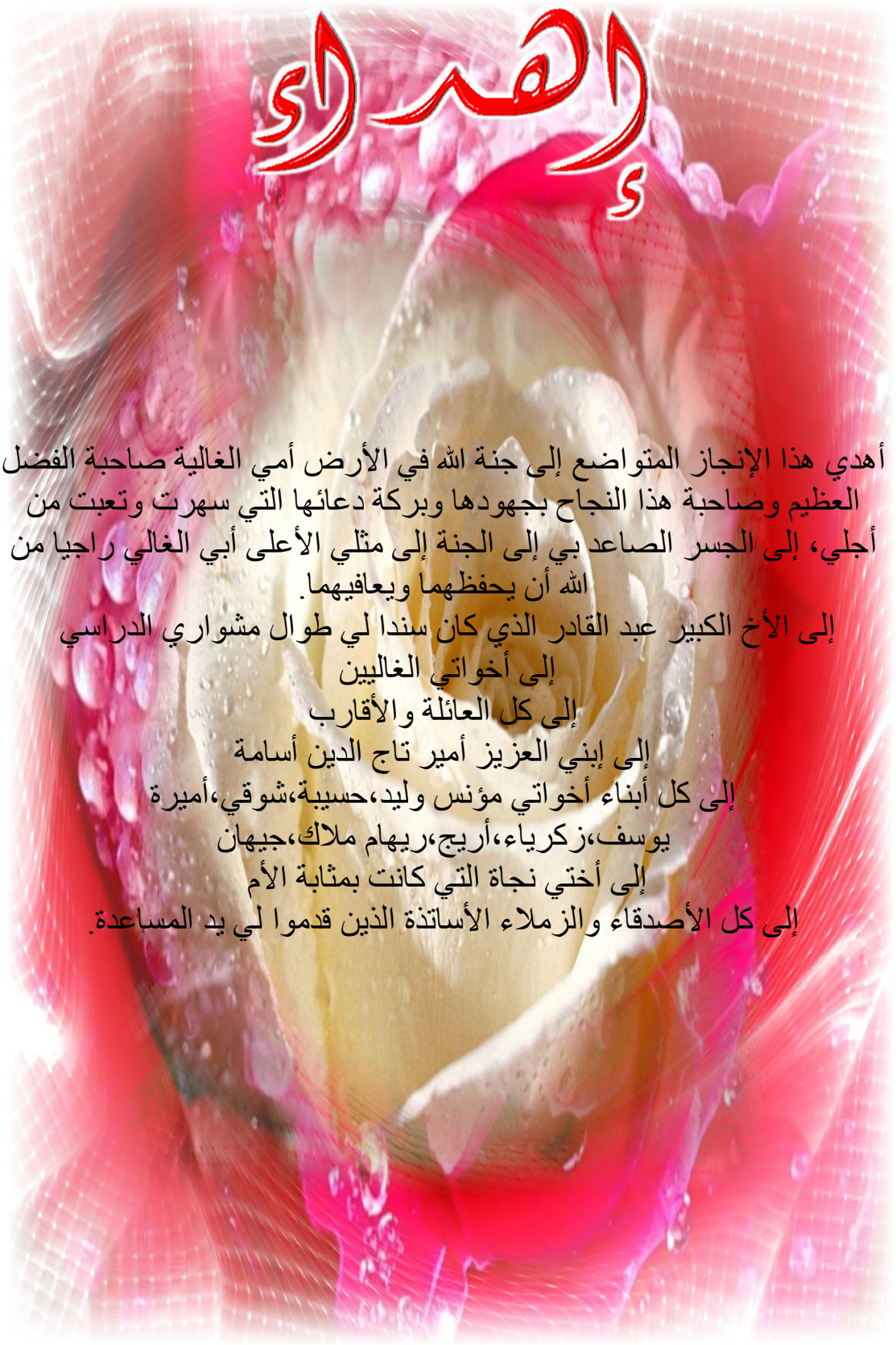

أهدي هذا الإنجاز المتواضع إلى جنة الله في الأرض أمي الغالية صاحبة الفضل العظيم وصاحبة هذا النجاح بجهودها وبركة دعائها التي سهرت وتعبت من أجلي، إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى مثلي الأعلى أبي الغالي راجيا من الله أن يحفظهما ويعافيهما.

إلى الأخ الكبير عبد القادر الذي كان سندا لي طوال مشواري الدراسي

إلى أخواتي الغاليين

إلى كل العائلة والأقارب

إلى إبني العزيز أمير تاج الدين أسامة

إلى كل أبناء أخواتي مؤنس وليد،حسيبة،شوقي،أميرة

يوسف،زكرياء،أريج،ريهام ملاك،جيهان

إلى أختي نجاة التي كانت بمثابة الأم

إلى كل الأصدقاء والزملاء الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة.

شكر وعرفان

عرفانا مني بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذ المشرف على هذه الرسالة

البروفيسور: لمقدم مصطفى

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين

خصصوا قسطا من وقتهم لقراءة هذه الرسالة

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لنا يد العون

من قريب أو بعيد في سبيل إنجاز هذه الرسالة

الفهرس العام

الفهرس:

البيـــــان	الصفحة
إهداء	
شكر والتقدير	
الفهرس العام	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ-362
الفصل الأول: الاطار النظري لسوق العمل	72-1
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهيـة سوق العمل	03
I. سوق العمل والقوى التنظيمية	03
1.1.سوق العمل	03
2.1. القوى التنظيمية في سوق العمل	04
II. خصائص ومكونات سوق العمل	04
1.2.خصائص سوق العمل	04
2.2. مكونات سوق العمل	05
3.2. السكان والنشاط الاقتصادي	06
4.2. العالة الاقتصادية	07
III. مؤشرات ومحددات سوق العمل	07
1.3 مؤشرات سوق العمل	07
2.3. محددات سوق العمل	09
3.3. توازن سوق العمل	16
المبحث الثاني: العمل، التشغيل، البطالة و سياسات سوق العمل :	17
I. العمل	17
1.1. تعريفه	17
2.1. مفهوم قوة العمل	17
3.1. إنتاجية العمل	18

4.1. الطلب عن العمل	18
5.1. عرض العمل	18
II. التشغيل	19
1.2.تعريفه	19
2.2.أصناف التشغيل	19
3.2. طبيعة التشغيل	20
4.2. العمالة المحدودة	20
III. .البطالة	20
1.3. تعريف البطالة	20
2.3. قياس البطالة	22
3.3.مـدة البطـالة	24
4.3. أنـواع البطالة	24
IV. سياسات سوق العمل	29
1.4.برامج سياسات سوق العمل النشطة	30
2.4.أهداف سياسات العمل النشطة	34
3.4.تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة	35
4.4.السياسات سوق العمل غير النشطة	41
المبحث الثالث: البطالة وسوق العمل في الفكر الاقتصادي	42
I. المنظور التقليدي	43
1.1.المدرسة الماركسية	43
2.1.المدرسة الكلاسيكية	44
3.1.النظرية النيوكلاسيكية	51
II. المدرسة الكينزية	54
1.2.إنتقدات كينز للكلاسيك و النيوكلاسيك	56
2.2.سوق العمل و البطالة عند كينز	57
3.2. التوازن في سوق العمل عند كينز	59
4.2.البطالة عند كينز	59

III. المنظور المعاصر	60
1.3.نظرية تجزئة سوق العمل	61
2.3.التحكيم بين البطالة والتضخم	62
3.3.نظرية اختلال سوق العمل	64
4.3.قانون أوكن (Arthur Okun) وإشكالية العلاقة بين النمو والبطالة	66
5.3.نظرية البحث عن العمل (Job search theory)	67
6.3.نظرية العقود الضمنية (la théorie des contrats implicites):	69
7.3. نظرية الرأسمال البشري عند منسر (Mincer) وبيكر (G. Becker)	70
8.3.نظرية الأجور الفعالة (أجر الكفاءة) Efficiency wage theory	71
9.3.نموذج الداخلين والخارجين (Insiders / Outsiders	72
3.10.نظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل	72
خلاصة الفصل	73
الفصل الثاني: سوق الشغل بالجزائر	76
تمهيد	76
المبحث الأول: البرامج التنموية خلال الفترة 1967–2016	77
I. مخططات التنموية خلال الفترة 1967–1989	77
1.1.المرحلة الأولى 1967–1979	78
1–2.المرحلة الثانية 1980–1989	79
II. مخططات التنموية خلال الفترة 1990–1999	81
III. مخططات التنموية خلال الفترة 2000–2016	82
1.3.برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004	83
2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005–2009)	84
3.3. برنامج التنمية الخماسي (2010–2014)	86
المبحث الثاني: تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1967–2016	88
I. مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1967–1979	89
II. مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1980–1989	90

1.2. المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984):	90
2.2. المخطط الخماسي الثاني (1985–1989):	91
III. . مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1990–1999:	93
IV. .مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 2000–2016.	96
1.4. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	96
2.4. برنامج دعم النمو 2005–2010	97
3.4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014	97
المبحث الثالث: أجهزة تنمية وترقية الاستثمار الموجهة لدعم سوق العمل	101
I. لمحة حول آليات التشغيل في الجزائر	101
1–1–أجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل	101
1–2–برامج المسيرة من طرف الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	107
1–3: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار	121
II. أثر أجهزة تنمية وترقية الاستثمار على سوق العمل في الجزائر	126
1.2.– حصيلة جهاز الإدماج المهني للشباب	126
III. تقييم نتائج الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) (الطلب، العرض و التوظيف)	127
1.3.الطلب على العمل	127
2.3.عرض العمل	128
3.3.تقييم نشاط للوكالة الوطنية للتشغيل من حيث التوظيف	130
IV. دور الصندوق الوطني للتامين على البطالة في دعم سياسة التشغيل بالجزائر:	134
1.4.مناصب الشغل المستحدثة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة (t1–t22017– t3–t42004)	135
2.4. تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) حسب الولايات خلال الفترة 2004–2017:	138
3.4. .تطور عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) حسب الولايات	139
4.4. تطور عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) حسب الولايات:	141

5.4.تطور عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) حسب طبيعة النشاط	142
6.4. تقييم حصيلة مناصب العمل المستحدثة و المشاريع المنجزة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة طيلة الفترة الممتدة (t1-t22017- t3-t42004)	144
7.4.نسبة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل الكلي خلال الفترة الممتدة من 2004-2017	145
V. دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم سياسة التشغيل بالجزائر	146
1.5.الخدمات غير المالية الممنوحة	148
VI. تقييم حصيلة الوكالة لترقية وتطوير الاستثمار (ANDI)	149
1.6.نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار في التشغيل الكلي خلال الفترة الممتدة من 2002-2012	153
VII. الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS)	154
1.7- تقييم حصيلة الجهاز العمل المأجور بمبادرات محلية (ESIL)	155
2.7- تقييم حصيلة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS)	155
3.7.- تقييم حصيلة الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	156
خلاصة الفصل	158
الفصل الثالث	160
تمهيد	160
المبحث الأول: دراسة تحليلية لنتائج المحققة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	161
I. عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة (ANSEJ)	161
1.1.توزيع مشاريع المنجزة من طرف الوكالة حسب الجنس	162
1.2. توزيع المشاريع المنجزة من طرف الوكالة حسب القطاعات	163
3.1. تقييم حصيلة المشاريع المنجزة وفق القطاعات خلال الفترة 1997-2016	165
4.1.توزيع المشاريع المنجزة من طرف الوكالة حسب الولايات	167
5.1.تقييم حصيلة المشاريع المنجزة وفق الولايات خلال الفترة 1997-2016	168
II. عدد المناصب الشغل المستحدثة في اطار طرف الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016	169

1.2.توزيع المناصب المستحدثة من طرف الوكالة خلال الفترة 1997– 2016	169
2.2. توزيع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة حسب الجنس خلال الفترة 1997– 2016:	170
3.2. توزيع مناصب الشغل المستحدثة وفق القطاعات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997–2016	171
4.2. تقييم حصيلة مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طيلة الفترة الممتدة 1997– 2016	174
5.2. توزيع مناصب المستحدثة وفق الولايات	176
6.2. تقييم حصيلة عدد مناصب المستحدثة في الولايات في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طيلة الفترة 1997– 2016.	177
III. حجم التمويل للمشاريع	179
1.3. حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997–2016	179
2.3. توزيع حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) حسب القطاعات خلال طيلة الفترة 1997–2016	180
3.3. تقييم حصيلة حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) حسب القطاعات خلال طيلة الفترة 1997–2016.	182
4.3. نسبة إستفادة كل الولاية من حجم المبالغ المالية في اطار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997– 2016	183
5.3.تقييم نسبة مساهمة وكالة (ANSEJ) في التشغيل الكلي	186
المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في الدراسة القياسية	187
I. مفهوم الاقتصاد القياسي	187
1.1.أهداف الاقتصاد القياسي	187
2.1 علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى	188
II.السلاسل الزمنية والاقتصاد القياسي	188
1.2.إستقرارية السلاسل الزمنية	189
2.2.إختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	191
III. التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ	196

1.3. إختبارات التكامل المشترك باستخدام طريقة "Granger and Engel"	196
2.3.اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة "Johannsen"	199
IV.النماذج القياسية المتبعة في التحليل	200
1.4 مدخل نظري لبيانات العينات المقطعية Les données sur panel	201
2.4.النماذج التي لها تأثيرات فردية	209
3.4. إختبارات جذر الوحدة لبيانات العينات الزمنية panel	211
4.4.إختبارات التكامل المتزامن لبيانات panel غير متجانسة	214
المبحث الثالث : الدراسة القياسية	216
I.منهجية الدراسة والنموذج المستخدم	216
1.1.منهجية الدراسة	216
2.1.النموذج المستخدم بالنسبة للولايات	217
3.1. النموذج المستخدم للدراسة الخاصة بالقطاعات	218
II.دراسة الإستقرارية والتكامل المتزامن لبيانات البانل « Panel Cointegration » :	218
1.2. إختبار جذر الوحدة لبيانات البانل للدراسة الخاصة بالولايات	220
2.2. اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (القطاعات)	221
III.أسس التكامل المشترك المعتمد في الدراسة	222
1.3.إختبار التكامل المتزامن	222
1.1.3.إختبار pedroni	222
2.1.3.إختبار kao	224
3.1.3.منهجية طريقة المرعات الصغرى المصححة كليا لبيانات بانل (FMOLS)	226
2.3.نموذج تصحيح الخطأ	228
1.2.3. نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات	229
2.2.3. نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	229
IV.نموذج بانل الديناميكي (Dynamic panel model) وطريقة التقديرPMG	229
1.4. تقدير نماذج بانل الساكنة (static model)	230

1.1.4.تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة للعينة الخاصة بالولايات	230
1.1.4.تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة للعينة الخاصة بالقطاعات	231
2.4.تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	232
1.2.4. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للعينة الخاصة بالولايات	232
2.2.4. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للعينة الخاصة بالولايات	233
3.4. إختبار Hausman	234
1.3.4. إختبار Hausman للعينة الخاصة بالولايات	234
2.3.4. إختبار Hausman للعينة الخاصة بالولايات	235
4.4.طريقة MG في التقدير	236
5.4.طريقة PMG في التقدير	236
1.5.4.إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بعينة الولايات	237
2.5.4.إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بعينة القطاعات	237
3.5.4.تقدير نموذج ARDL PANEL بإستخدام طريقة PMG بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	238
4.5.4.تقدير نموذج ARDL PANEL بإستخدام طريقة PMG بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	239
V. إختبار درجة التأخر VAR	241
1.5.إختبار درجة التأخر بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	241
2.5.إختبار درجة التأخر بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات	242
VI. إختبار السببية لبيانات بانل	242
1.6.إختبار السببية لبيانات بانل للعينة الخاصة بالولايات	243
2.6. إختبار السببية لبيانات بانل للعينة الخاصة بالولايات	243
خلاصة الفصل	245
الخاتمة العامة	247
قائمة المراجع	259
الملاحق	277

قائمة الجداول والأشكال

قائمة. الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الاول	
1.1	مثال توضيحي لربط البرامج النشطة بالأهداف المسطرة حسب الظرف الاقتصادي	34
2.1	نظرة عامة إلى برامج سوق العمل النشطة في بلدان حوض المتوسط العربية	40–39
3.1	البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح	65
	الفصل الثاني	
1.2	توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الأول حسب قطاع النشاط الاقتصادي	79
.2.2	تصريحات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب النشاط)	84
3.2	مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو (2009–2005)	86
4.2	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2014–2010)	88
5.2	معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000–2017.	88
6.2	تطور مؤشرات التشغيل للفترة 1966– 1979	90
7.2	تطور عدد الوظائف بالقطاع العام للفترة 1980–1984	91
8.2	تطور عدد الوظائف بالقطاع الخاص للفترة 1980–1984	91
9.2	تطور حجم التشغيل خلال الفترة 1984–1989	92
10.2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2000	94
11.2	الشغل والبطالة خلال الفترة 1994 –1997	95
12.2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2004	96
13.2	تطور نسبة التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000–2011	97
14.2	نسبة التمويل الثلاثي	105
15.2	نسبة التمويل الثنائي	106
16.2	وضعية التخصيصات والاستهلاكات المالية وكالة التنمية الاجتماعية	109
17.2	المترشحين المسجلين في برامج عقود ما قبل التشغيل 1998(السداسي الثاني) 2001 (ديسمبر)	110
18.2	تطور عدد المستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة	112
19.2	أنواع الإعانات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	119
20.2	الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (2008/–2016)	126
21.2	تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة الممتدة من 2010–2016	127
22.2	توزيع عروض العمل حسب طبيعة النشاط خلال الفترة الممتدة 2010–2016	

		128
23.2	توزيع عروض العمل حسب طبيعة النشاط خلال الفترة الممتدة 2010-2016	130
24.2	توزيع عروض العمل وفق التصنيف القانوني للوكالة الوطنية للتشغيل 1999-2007	129
25.2	عدد الوظائف المحققة وفق طبيعة النشاط للوكالة الوطنية للتشغيل 2000 – 2016.	131
26.2	عدد الوظائف المحققة وفق التصنيف القانوني للوكالة الوطنية للتشغيل 2000 – 2016.	132
27.2	توزيع المناصب المحققة حسب الجنس خلال الفترة الممتدة من سنة 1999-2007	133
28.2	توزيع المناصب المحققة حسب الجنس خلال الفترة الممتدة من سنة 2007-2016	133
29.2	عدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) خلال الفترة t1+t2-2010-t3+t4-2004	134
30.2	عدد المناصب المستحدثة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة t1+t22010- t3+t42004	135
31.2	عدد المناصب المستحدثة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة t1+t22017-2011	136
32.2	حصيلة عدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) حسب الولايات خلال الفترة t1+t22017-t3+t42004	138
33.2	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف (CNAC) خلال الفترة t3+t42004- t1+t22017	140
34.2	حصيلة عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) حسب الولايات طيلة الفترة t1+t22017-t3+t42004	141
35.2	حصيلة عدد المشاريع المنجزة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) طيلة الفترة 2010-t3+t42004	142
36.2	حصيلة عدد المشاريع المنجزة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) طيلة الفترة t1+t2-2017-2011	143
37.2	حصيلة عدد مناصب العمل المستحدثة و المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) حسب الولايات طيلة الفترة t1+t22017-t3+t42004	144
38.2	تقييم نسبة مساهمة وكالة CNAC في التشغيل الكلي خلال الفترة 2004-2017	145
39.2	عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفق طبيعة النشاط طيلة الفترة 2005-2018	146
40.2	مجموع عدد مناصب المستحدثة وفق طبيعة نشاط للوكالة (ANGEM)	147

	خلال الفترة 2005-2017	
41.2	نسبة مساهمة جهاز تسير القرض المصغر في التشغيل الكلي طيلة الفترة 2005-2016	148
42.2	توزيع الوظائف غير مالية التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	149
43.2	عدد المناصب المستحدثة وحجم المبالغ المالية والمشاريع الممولة من طرفة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2012)	150
44.2	عدد المناصب المستحدثة وحجم المبالغ المالية والمشاريع الممولة من طرفة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار وفق القطاعات خلال الفترة (2002-2012)	151
45.2	المشاريع الإستثمارية المصرح بها سنة 2018	152
46.2	نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار في التشغيل الكلي خلال الفترة الممتدة من 2002-2012	153
47.2	تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في اطار برنامج (TUP-HIMO) خلال الفترة 1999-2016	154
48.2	عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف جهاز العمل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) خلال الفترة 1998-2011	155
49.2	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق أجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS)	155
50.2	حصيلة استحداث مناصب الشغل من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة و نسبة مساهمتها في التشغيل الكلي خلال الفترة 2005-2016	156
	الفصل الثالث	
1.3	تطور عدد المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016.	161
2.3	تطور عدد المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) حسب الجنس خلال الفترة 1997-2016.	162
3.3	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق القطاعات (1997-2006).	163
4.3	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق القطاعات (2007-2016).	164
5.3	نسبة استفادة كل قطاع من المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997- 2016.	165
6.3	نسبة إستفادة كل الولاية من المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997- 2016.	168

7.3	تطور عدد المناصب المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016.	169
8.3	عدد المناصب العمل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) حسب الجنس خلال الفترة 1997-2016	170
9.3	عدد مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق طبيعة النشاط القطاعات (1997-2006).	171
10.3	عدد مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق القطاعات (2007-2016).	171
11.3	مجموع ونسبة إستحداث مناصب العمل وفق طبيعة النشاط طيلة الفترة 1997-2016.	174
12.3	تقييم حصيلة عدد مناصب الشغل المستحدثة في الولايات في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997- 2016.	177
13.3	حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) الفترة 1997-2016.	179
14.3	نسية استفادة كل قطاع من اجمالي المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2006.	180
15.3	نسية إستفادة كل قطاع من اجمالي المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 2007-2016.	181
16.3	حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) حسب طبيعة القطاعات طيلة الفترة 1997-2016.	182
17.3	نسبة استفادة كل الولاية من حجم المبالغ المالية في اطار الوكالة (ANSEJ)خلال طيلة الفترة 1997- 2016.	184
18.3	تقييم نسبة مساهمة وكالة (ANSEJ) في التشغيل الكلي	186
19.3	إختبار جذر الوحدة لبيانات البانل للدراسة الخاصة بالولايات	220
20.3	إختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (القطاعات)	221
21.3	إختبار Pedroni للعينة الخاصة بالولايات	223
22.3	إختبار Pedroni للعينة الخاصة بالقطاعات	224
23.3	إختبار Kao بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	225
24.3	إختبار Kao بالنسبة للعينة الخاصة القطاعات	225
25.3	مقدرات معلمات الأجل الطويل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	226
26.3	: مقدرات معلمات الأجل الطويل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات	228
27.3	: نموذج التأثيرات الفردية الثابتة للعينة الخاصة بالولايات	230

28.3	نموذج التأثيرات الفردية الثابتة للعينة الخاصة بالقطاعات	231
29.3	تقدير نموذج التأثيرات االعشوائية بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	232
30.3	تقدير نموذج التأثيرات االعشوائية بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات	233
31.3	إختبار **Hausman** بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	234
32.3	إختبار **Hausman** بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات	235
33.3	نتائج تقدير نماذج **Panel ARDL** بإستخدام**PMG** بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	238
34.3	نتائج تقدير نماذج **Panel ARDL** باستخدام**PMG** بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات	240
35.3	معايير اختبار درجة تأخر **VAR** بالنسبة لعينة الولايات	241
36.3	معايير اختبار درجة تأخر **VAR**. بالنسبة لعينة القطاعات	242
37.3	اختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات	243
38.3	إختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin للعينة الخاصة بالقطاعات	243

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الاول	
01-01	مخطط السكان والقوى العاملة	11
02-01	تفضيلات الأفراد	12
03-01	الطلب على وقت الفراغ	13
04-01	منحنى العرض و الطلب على العمالة	44
05-01	دالة الانتاج عند الكلاسيك	46
06-01	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	47
07-01	منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك	47
08-01	التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	48
09-01	توازن سوق العمل و دالة الإنتاج عند الكلاسيك	50
10-01	البطالة و التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	51
11-01	التوازن لسوق العمل عند نيوكلاسيك	52
12-01	حجم الإنتاج الموافق لتوازن الإستخدام الكامل	53
13-01	منحنى دالة الإنتاج والإنتاجية الحدية للعمل	54
14-01	التحليل النيوكلاسيكي للبطالة الارادية	55
15-01	دالة عرض العمل عند كينز	58
16-01	التوازن في سوق العمل عند كينز	59
17-01	منحنى فليبس المبسط	62
18-01	منحنى فيليبس على المدى الطويل	63
19-01	البطالة الكنزية وفقا لنظرية الإختلال	65
20-01	البطالة الكلاسيكية وفق نظرية الإختلال	66
21-01	معدل الأجر ومدة البحث عن العمل	69
	الفصل الثاني	
01-02	توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الأول حسب قطاع النشاط الاقتصادي	80
02-02	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017	89
03-02	تطور مؤشرات التشغيل للفترة 1966- 1979	90
04-02	تطور حجم التشغيل خلال الفترة 1984-1989	93
05-02	تطور الفئة النشطة و عدد البطالين في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	94
06-02	تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	98

07-02	نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الإقتصادية للفترة 2004-2017	100
08-02	مناصب الشغل المستحدثة من طرف جهاز الإدماج المهني	127
09-02	تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة الممتدة من 2010-2016	128
10-02	توزيع عروض العمل حسب طبيعة النشاط خلال الفترة الممتدة من 2010-2016	129
11-02	توزيع عروض العمل وفق التصنيف القانوني للقطاعات للوكالة الوطنية للتشغيل	130
12-02	عدد الوظائف المحققة وفق القطاعات للوكالة الوطنية للتغيل 2000-2016	131
13-02	عدد الوظائف المحققة وفق تصنيف قانوني القطاعات للوكالة الوطنية للتغيل 2000-2016	132
14-02	توزيع المناصب المحققة حسب الجنس خلال الفترة الممتدة من سنة 2010-2016	133
15-02	عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف CNAC خلال الفترة (t1+t22017-t4+ t32004)	135
16-02	مناصب الشغل المستحدثة حسب طبيعة النشاط من طرف CNAC خلال الفترة (t1+t22017-t4+ t32004)	137
17-02	حصيلة عدد المناصب المستحدثة من طرف CNAC خلال الفترة (t1+t22017- t4+ t32004)	139
18-02	عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC خلال الفترة (t1+t22017-t4+ t32004)	140
19-02	عدد المشاريع الممولة حسب الولايات من طرف CNAC خلال الفترة (t1+t22017t4+ t32004)	142
20-02	مشاريع الممولة وفق القطاعات من طرف CNAC خلال الفترة (t1+t22017-t4+ t32004)	143
21-02	حصيلة مناصب العمل المستحدثة و المشاريع المنجزة من طرف CNAC خلال الفترة (t1+t22017-t4+ t32004)	145
22-02	تقييم نسبة مساهمة وكالة CNAC في التشغيل الكلي خلال الفترة 2004-2017	146
23-02	عدد المشاريع الممولة وحجم المبالغ المالية المخصصة من طرفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفق طبيعة نشاط القطاعات طيلة الفترة 2005-2018	147
24-02	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط للوكالة ANGEM	148
25-02	نسبة مساهمة جهاز تسيير القرض المصغر في التشغيل الكلي طيلة الفترة 2005-2016	149
26-02	عدد المناصب المستحدثة من طرف ANDI طيلة الفترة 2002-2012	151
27-02	عدد المناصب المستحدثة وحجم المبالغ المالية والمشاريع الممولة من طرفة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار وفق القطاعات طيلة الفترة 2002-2012	152

28-02	المشاريع الإستثمارية المصرح بها سنة 2018	152
29-02	نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار في التشغيل الكلي خلال الفترة 2002-2012	153
30-02	عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج (TUP-HIMO) خلال الفترة 1999-2016	154
31-02	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق أجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS خلال الفترة 2005-2016	156
	الفصل الثالث	
01-03	تطور عدد المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016.	162
02-03	توزيع المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) حسب الجنس خلال الفترة 1997-2016.	163
03-03	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق القطاعات (1997-2016).	165
04-03	نسبة استفادة كل قطاع من المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997- 2016.	166
05-03	عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الولايات 1997-2016	167
06-03	عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر 1997-2016	170
07-03	عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الجنس 1997-2016	171
08-03	عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب القطاعات 1997-2016	174
09-03	مقارنة عدد استحداث مناصب العمل بعدد مشاريع المنجزة وفق القطاعات في اطار وكالة (ANSEJ) .خلال الفترة 1997-2016	175
10-03	حصيلة مناصب العمل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الولايات 1997-2016	176
11-03	نسبة عدد المنصب المستحدثة من إجمالي المناصب الكلية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب كل ولاية طيلة الفترة1997 -2016	178
12-03	التكلفة الاجمالية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة 1997-2016	180

13-03	التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب طبيعة النشاط خلال الفترة الممتدة 1997-2016	182
14-03	حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في إطار الوكالة ANSEJ حسب طبيعة القطاعات خلال طيلة الفترة 1997-2016	183
15-03	التكلفة الاجمالية للمشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب الولايات خلال الفترة الممتدة 1997-2016	185
16-03	تقييم نسبة مساهمة وكالة ANSEJ في التشغيل الكلي 1997-2016	186
17-03	النموذج العام لإختبار التجانس (Homogeneity test)	207
18-03	إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بالولايات	237
19-03	إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بالولايات	237

المقدمة العامة

المـقــدمة العـــامــة

تمهيد:

لقد عرف العالم مجموعة من التغيرات والتحولات التي أدت إلى بروز ظواهر اقتصادية جديدة مثل العولمة، الخوصصة والبطالة وغيرها مما أدى إلى إعادة التفكير في دور الدولة ومدى تدخلها في الأسواق، وبإعتبار أن إشكالية البطالة هي إحدى المميزات التي تميز بها العصر الحديث فقد كان من الضروري على الدولة أن تتدخل من خلال سياسة التشغيل التي تعتمد من خلالها على مجموعة من الآليات لضبط سوق العمل. هذا السوق الذي يمكن إعتباره من الأسواق الهامة التي نالت إهتمام كبير من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين وفي مقدمتهم كينز الذي فسر الطلب على العمل بأنه طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج السلع والخدمات.

حيث تحظى سياسة التشغيل في معظم الدول بالأولوية بإعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية نتيجة إرتباطها بعدة قطاعات وفي مقدمتها القطاع الاقتصادي، فسياسة التشغيل تجسد السياسة الاقتصادية التي تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، فهي لا تخرج عن إطار ما يسمى بالمربع السحري لـ **Kaldor**، حيث يؤكد أن أي سياسة اقتصادية تسعى إلى إنجاز أربع أهداف كبرى، وهي النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، التشغيل الكامل، التوازن العام للاقتصاد الوطني .

تندرج سياسة التشغيل ضمن السياسة العامة الكلية التقليدية حسب **H.Schleicher**، حيث يحظى هذا النوع من السياسات باهتمام جماهيري واسع، وتجذب إليها شرائح كبيرة من أبناء المجتمع، فهي تتصف بالتعقيد والتشابك نتيجة اشتراك أقطاب متعددة فيها كالأحزاب السياسية، البرلمان، وسائل الإعلام والجماعات المحلية. فهي تندرج ضمن سياسات الاقتصاد الكلي.

لقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل على أنها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.

تدل سياسة التشغيل على مختلف الآليات والتدابير التي تنتهجها الحكومة في سبيل خلق مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة زمنية محددة، وتمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة، إذ أن التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة، ولذلك فإن معالجة قضية التشغيل تقتضي من جهة تحليل احتياجات سوق العمل، أي جانب العرض، ومن جهة ثانية تحليل مشكلة البطالة وأسبابها وبنيتها وهو ما يمثل جانب الطلب.

تعتبر ظاهرة البطالة، من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل، ولا تزال تمثل أحد التحديات الأساسية لهذا النظام. ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة تعتبر جزء من الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش. أما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد على ربع قرن مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة من سنة لأخرى.

في هذا السياق صرح غاي رايدر(**Guy Rider**) المدير العام لمنظمة العمل الدولية على إثر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها مختلف دول العالم والتي أثرت بشكل كبير في خلق وظائف جديدة للأشخاص الوافدين على سوق العمل. حيث يقول :"نحن نواجه مصاعب مزدوجة تتمثل في تلافي الأضرار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية وخلق فرص عمل نوعية لعشرات الملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام، ويواصل النمو الاقتصادي أدائه المخيب للآمال على صعيد المستويات ودرجات الشمول، ويرسم ذلك صورة مقلقة للاقتصاد العالمي ولقدرته على توليد فرص عمل كافية، ناهيك عن فرص عمل نوعية وإستمرار المستويات العالية من أشكال العمل الهشة إلى جانب عدم إحراز أي تقدم في جودة فرص العمل حتى في البلدان التي تحسنت بياناتها الإجمالية يدقان ناقوس الخطر. ويتعين علينا ضمان تقاسم مكاسب النمو بطريقة شاملة[1].

نظريا تفسر البطالة بنقص في النمو والاستثمار لإستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي العمل، وتختلف المقاربات النظرية والعملية في معالجة مشكلة التشغيل والبطالة، وإذا كان المدخل التقليدي يعطي للإستثمار في الاقتصاد دورا محوريا في إمتصاص البطالة عن طريق خلق قدرات إنتاجية جديدة، فإن ذلك يبقى نظريا وعمليا مقيدا بمستوى الإنتاجية من جهة ووتيرة تطورها من جهة ثانية. إن مدخل الإنتاجية في تعزيز سياسة التشغيل ومحاربة البطالة يتطلب أيضا وبشكل أساسي ترقية العوامل الهيكلية والمؤسسية التي تعزز إمكانات تطور الإنتاجية بشكل إيجابي لصالح سياسة التشغيل. حيث يتمثل أحد أهم هذه العوامل المؤسسية في تنظيم سوق العمل بشكل يستجيب إلى شروط ترقية مستوى الإنتاجية.

إن حل مشكلة البطالة يكمن بشكل رئيسي في تحفيز النمو والاستثمار وإتخاذ الإجراءات والقيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستداما، كما يتطلب حل مشكلة البطالة إصلاحات أخرى على مستوى

[1] عبد الحليم جلال، **اتجاهات سوق العمل في الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية وادارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 2ديسمبر 2017، ص 282

السياسات السكانية، وعلى مستوى المنظومة التعليمية لتتماشى والحاجيات العصرية لأسواق العمل ومتطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في الاقتصاديات النامية [1].

لكن هذه الحلول تبقى بعيدة المدى وبطيئة الآثار، ويتطلب إنتهاج سياسات مكملة في المدى القصير، لاسيما السياسات التي تستهدف التدخل المباشر في سوق العمل، والتي تعتمد على تنفيذ ما يسمى ببرامج التشغيل لتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة العالية، وخاصة ضمن فئة الشباب.

في الجزائر باتت سياسة التشغيل منذ عشرية ونصف تشكل الإنشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة، مع ما يرافق ذلك من آفات وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي، فضلا عما ينتج من البطالة من هدر للطاقات وهروب للكفاءات .

لم يكن مصطلح البطالة شائعاً ومنتشراً خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث شهدت ظاهرة البطالة مراحل مختلفة تبعا للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد، خاصة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 أين تراجعت وتيرة التشغيل بسبب نقص الموارد المالية والتي قللت من حجم الاستثمارات المولدة لمناصب العمل حيث ارتفعت النسبة من 15 % سنة 1984 إلى 16.5% سنة 1989 واستمرت الأوضاع على هذا الحال وأعلنت العديد من المؤسسات إفلاسها وقامت بتسريح جماعي لعمالها[2]

لم تخرج البلاد من هذه الأزمة حتى دخلت في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيث سرح أكثر من 500000 عامل وأغلقت أكثر من1000مؤسسة عمومية بين سنتي 1994-1998.

[1] غلاب فاتح، ميمون الطاهر، **سياسات و برامج التشغيل الدولية المتبعة في معاجة ظاهرة لبطالة**، ورقة بحثية مقدمة قصد مشاركة في الملتقى الدولي حول استرتيجية الحكومة في القضاء على البكالة ةتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2001، ، ص 2

[2] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة، ص 3

هذا من جانب عرض مناصب العمل أما جانب طالبي مناصب العمل ففي الفترة من 1966 إلى 1997، نجد أن الفئة النشطة سجلت نموا كبيرا، فقد انتقل العدد الإجمالي من 2,5مليون إلى 7,9مليون، كما انتقل عدد المشتغلين من 1,7مليون إلى 5,5مليون، أما عدد البطالين فقد انتقل من 0,8مليون إلى 2,4 مليون أي أربع أضعاف.

نتيجة لهذا الاختلال بين العرض والطلب على العمل انتقل معدل البطالة من 20% سنة 1989 إلى 29,8% سنة 2000.

كما أن هيكل الشريحة التي تعاني من البطالة قد تغير، ففي السابق كان أصحاب المهارة والشهادات العليا لا يجدون صعوبة في إيجاد وظيفة تليق بمستواهم الفني والتعليمي، إلا أنه الآن ظهرت طبقة مثقفة تملك مؤهلات تعليمية وفنية لا بأس بها تعاني من البطالة أيضا .

بذلت الجزائر كغيرها من الدول جهودا كبيرة للحد من ظاهرة البطالة المرتبطة أساسا بتراكم المشاكل المتعلقة بضعف أداء المؤسسات وكذا بعد السياسات التعليمية والتكوينية عن احتياجات سوق العمل المتجددة؛ وكانت أولى بداية الإصلاحات باعتماد مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004؛ فالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009 حيث ارتفع في هذه الفترة حجم الاستثمار العمومي ما أدى إلى توفير عدد مناصب شغل معتبر، ورغم انخفاض معدل البطالة إلا أن مستواها يبقى مقلقا.

من أجل إيجاد حل أو التقليل من نسبة البطالة لجأت الحكومة الجزائرية إلى تبني مجموعة من السياسات التشغيلية منها إتباع منهج الوساطة في سوق العمل، وذلك بإنشاء مؤسسات وسيطة تقوم بالربط بين طالبي العمل وبين المؤسسات والأفراد العارضين لمناصب عمل، ومن بين أهم هذه المؤسسات الوكالة الوطنية للتشغيل سنة 1990، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، ووكالة التنمية الاجتماعية سنة 1996[1].حيث ساهمت مؤسسات سوق العمل بإنشاء حوالي 1641216 منصب عمل في الفترة الممتدة بين 1999_2004 بنسبة54,7%من إجمالي مناصب العمل المنشأة، وهذه النسبة تؤكد مدى اهتمام واعتماد الحكومة على سياسة مؤسسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة، والتي تراجعت بالفعل من

[1]زايد مراد، بن سالم محمد عبد الرؤوف، **دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر– حالة الوكالة الوطنية للتشغيل** - الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، بجامعة المسيلة المبرمج أيام 15 و 16نوفمبر 2011، ص 02

29% سنة 2000 إلى 17,7% سنة 2004 إلى حوالي 10% سنة 2010، وحسب أخر المستجدات وصلت نسبة البطالة في أفريل2017ما يقارب 12.3[1].

من خلال هذه الدراسة سنركز على الدور الذي تلعبه السياسات والآليات التي اعتمدت عليها الدولة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إستحداث مناصب شغل جديدة وإمتصاص البطالة لدى فئة الشباب على المستوى الوطني، حيث قمنا بتسليط الضوء خاصة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إظافة إلى الاليات الأخرى في الدراسة التحليلية محاولين توضيح نسبة مساهمة كل الية في التشغيل الكلي وعدد مناصب المستحدثة من طرف كل وكالة أوهيئة تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية بغية إستحداث مناصب عمل جديدة والمساهمة في التمنية الإقتصادية .

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره فإن إشكالية بحثنا هذا تتمحور أساسا حول معرفة واقع سوق التشغيل في الجزائر والدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في التقليص من حدة البطالة في الجزائر، حيث من البديهي أن تقليص معدل البطالة لا يتحقق إلا بخلق مناصب شغل جديدة مرتبط أساسا ببنية سوق الشغل وبشكل أشمل ببنية الاقتصاد الوطني وعلى هذا الأساس إرتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إسهام أجهزة التشغيل وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر ؟

تندرج ضمن الإشكالية العامة مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- ✓ ما هو سوق العمل وما هي أهم النظريات التي تناولت مشكل البطالة ؟
- ✓ ما هو واقع سوق العمل بالجزائر ؟
- ✓ هل إستطاعت مؤسسات التشغيل في الجزائر بصفة عامة أن تخفف من حدة البطالة ؟
- ✓ ما هو الدور الذي تؤديه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة ورعايتها ؟
- ✓ هل يمكن القول أن هذا الجهاز (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) ساهم وبشكل كبير في استحداث مناصب شغل جديدة ؟

[1] فقير سامية، محمد أمين لعروم، **فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر**، ورقة تندرج ضمن فعالية المؤتمر العلمي الوطني الرابع حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بيم جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية، بجامعة الشاذلي بن جديد "الطارف"، المنعقد بين**22**و**23**نوفمبر **20**

- ✓ هل ساهمت القروض الممنوحة من طرف الأجهزة التي إعتمدتها الدولة الجزائرية في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات طابع إنتاجي ؟
- ✓
- ✓ ما هي أنواع القروض التمويل الأكثر إقبالا من طرف الشباب في إطار الوكالة الوطنيبة لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) ؟وما هو السبب في ذلك ؟
- ✓ هل تساهم الزيادة في حجم الإستثمارت المخصصة لتمويل المشاريع عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في زيادة عدد مناصب الشغل المستحدثة ؟
- ✓ هل الزيادة في عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد مناصب العمل ؟

الفرضيات:

إنطلاقا من الإشكالية العامة للدراسة فقد حاولنا طرح مجموعة من الفرضيات وذلك من أجل الإلمام بحيثيات موضوع الرسالة، ويتعلق الأمر بالفرضيات التالية :

- ✓ أجهزة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية آلية مناسبة وفعالة للحد من ظاهرة البطالة.
- ✓ تنحصر جل المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في القطاع الخدماتي بدرجة كبيرة، والتي قد تكون أكثر فعالية في القطاعات الأخرى.
- ✓ تعتبر الولايات الوسطى والداخلية الأكثر استفادة من حجم الاستثمارات المخصصة لهذا الجهاز مقارنة بولايات الجنوب والهضاب العليا .
- ✓ هناك علاقة طردية موجبة ومعنوية ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وحجم الاستثمارات (حجم الغلاف المالي) .
- ✓ هناك علاقة طردية موجبة ومعنوية ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وعدد المشاريع الممولة.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:إن الأسباب الشخصية التي دفعتنا لاختيار الموضوع هي:

- ✓ إن موضوع آليات دعم وترقية التشغيل في الجزائر يندرج ضمن تخصصنا العلمي.

- ✓ الرغبة في دراسة ومعالجة مدى فعالية سياسة التشغيل بصفة عامة وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر.
- ✓ معاينة الواقع الحقيقي بكل ما يحمله من ألم الشباب في ظل تداعيات وأرقام صورية تخفي إخفاق السياسة العامة للتشغيل في توفير فرص حقيقية للشباب الجزائري.
- ✓ بالميول نحو مواضيع الاقتصاد الكلي والتي تسلط الضوء على التطورات الحاصلة عالميا ومحاولة اسقاطها على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ إستنادا إلى الدراسات السابقة والمتعلقة بالموضوع والتي كانت مجملها دراسة تحليلية حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي يقوم على اساس تقييم النتائج التي حققها جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من حيث إستحداث مناصب عمل جديدة .

الأسباب الموضوعية: هناك مجموعة من الأسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع للبحث أهمها:

- ✓ أسباب موضوعية متعلقة بأهمية سوق التشغيل في الجزائر وتطور الآليات خصوصا بعد انهيار أسعار البترول مرة أخرى سنة 2014 .
- ✓ يعتبر التشغيل المشكل الرئيسي للفرد وشغله الشاغل ورغبة الدولة في حل هذا المشكل، ولهذا أردنا معرفة الجهود المبذولة من قبل الدولة لمكافحة البطالة، والتعمق لمعرفة تلك البرامج والآليات الموجودة، كما حاولنا تقديم صورة حقيقية لمدى فعالية سياسة التشغيل الممثلة بأجهزة التشغيل مقارنة بحجم المخصصات المالية التي تستفيد منها وحجم الوظائف التي تم إستحداثها من طرف هذه البرامج وكذلك محاولة معرفة ما هي القطاعات التي توفر مناصب شغل معتبرة الممولة عن طريق هذه الاجهزة ومقارنة القطاعات من حيث خلق مناصب عمل جديدة وتكلفة التمويل عبر التراب الوطني.

أهمية الدراسة:

على الرغم من أن موضوع التشغيل والبطالة قد تم التطرق إليه من طرف العديد من الباحثين الأكاديميين إلا أنه يبقى دائما يكتسي أهمية كبيرة ويطفو إلى السطح ولا يمكن تجاوزه بسهولة كونه أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية، كما أن موضوع بحثنا يسلط الضوء بالدرجة الأولى على أهم سوق وهو سوق التشغيل لما له من دور أساسي في تنمية المجتمع وازدهاره فالقوة العاملة بمثابة حصن للمجتمع الذي يسعى إلى استغلال جميع طاقاته والاستفادة منها على أحسن وجه، والبطالة في الوقت الحاضر تعتبر من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم المتقدم

والمتخلف على السواء، إذ بلغت مستويات مخيفة واللافت للنظر أن البطالة لم تعد في وسط الشباب غير المتعلم أو متوسط الكفاءة، بل إمتدت إلى ذوي الشهادات العليا، فمسألة البطالة والتشغيل والأزمات الاقتصادية، كلها ظواهر مرتبطة بمختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية وأجهزتها الإنتاجية وعلاقاتها الاجتماعية.

إن مجرد معرفة تطور مستويات البطالة والتشغيل بالجزائر لا يسمح بإجراء تحليل نوعي ولا قطاعي كما لا يعطي أهمية كبرى للموضوع، إذ أنه لا يقدم صورة حول إتجاهات التشغيل وديناميكية القطاعات، كما لا يتيح لمتخذي القرار إدراك مداخل التأثير، من خلال السياسات المختلفة (آليات التشغيل) على سوق العمل .ولذلك فقد كان ينبغي تدعيم دراساتنا بمتابعة مدى تأثير حجم الاستثمارات العمومية على نمو التشغيل بحسب القطاعات، والولايات، والسن والجنس وسوف نهتم في قراءتنا هذه بالتطور على العشرية الأخيرة (1998-2016) باعتبار أنها فترة إستقرار، حظي فيها (دعم التشغيل) بالأولوية ضمن السياسات الحكومية.

أهداف الدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف النظرية (الدراسة التحليلية) والتطبيقية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ يهدف البحث أساسا إلى تحليل الأسس النظرية لسوق العمل وفق النظريات الاقتصادية المختلفة؛ وكذا تحليل واقعه في الجزائر بأخذ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كإحدى الآليات التي تم إيجادها لمشاركتها الإيجابية ولو نسبيا في تطويره وتحقيق أهم أهدافة ألا وهي خفض مستويات البطالة في الجزائر.
- ✓ التعرف على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتشغيل والبطالة وكذا النظريات الاقتصادية التي تطرقت بشيء من التفصيل إلى إشكاليات سوق العمل.
- ✓ تتبع أهم تطورات سوق العمل في مجال استحداث الوظائف، مع إبراز وتحليل تأثير الوضع الاقتصادي الكلي بالجزائر كأحد العوامل المؤثرة على سوق العمل.
- ✓ معرفة مختلف الإشكاليات التي تواجه سوق العمل بالجزائر .
- ✓ إبراز مختلف الجهود والمساعي الحكومية التي تم بذلها من أجل ترقية سوق الشغل والإقلال من ظاهرة البطالة.
- ✓ إبراز الدور الذي تلعبه مختلف آليات التشغيل بالجزائر وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سواء عبر الولايات أو على مستوى القطاعات.

منهج الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة المتعلقة بآليات التشغيل خلال الفترة الزمنية (1998-2016)، سوف نستخدم منهجية مركبة تقوم على مجموعة من أدوات التحليل العلمي والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ **المنهج التاريخي**: وذلك من خلال عرض نظري للنظريات المفسرة لسوق العمل وظاهرة البطالة عبر التطورات الاقتصادية.
- ✓ **المنهج الوصفي**:حيث حاولت هذه الدراسة التطرق بشيء من التفصيل الى مختلف التطورات التي مرت بها سياسة التشغيل بالجزائر ومختلف التدابير الحكومية التي تم اتخاذها بهذا الشأن لترقية سوق العمل بما يتماشى وحجم التطورات الاقتصادية التي مرت بها البلاد.
- ✓ **المنهج التحليلي**:

سيتم فيه إستخدام أساليب الاقتصاد القياسي من أجل تقدير النماذج وتحليل البيانات من أجل دراسة مدى فعالية سياسة التشغيل بالجزائر وبالأخص الوكالة الوطنية للتشغيل فقد استندت هذه الدراسة على تحليل **ARDL PANEL** والذي حاولنا من خلاله إبراز العلاقة المتبادلة بين ثلاثة متغيرات أساسية التي تضمنها جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1998-2016 عبر 48 ولاية أما الدراسة الثانية خلال نفس الفترة ونفس المتغيرات لكن عبر 12 قطاع والمتمثلة فيما يلي:

- ➢ **الدراسة الأولى**:توضيح العلاقة ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة (المتغير التابع **NE**) من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وعدد المشاريع الممولة (**NP** المتغير المستقل) والمخصصات المالية للمشاريع الممولة (**MI** المتغير المستقل) للفترة الممتدة ما بين 1998-2016 عبر 48 ولاية .
- ➢ **الدراسة الثانية**: توضيح العلاقة ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة (المتغير التابع **NE**) من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وعدد المشاريع الممولة (**NP** المتغير المستقل) والمخصصات المالية للمشاريع الممولة (**MI** المتغير المستقل) للفترة الممتدة ما بين 1998-2016 عبر 12 قطاع .

صعوبات البحث:

بالنسبة للصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا فهي لا تختلف كثيرا عن تلك التي تواجه باحثين آخرين والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ تعدد المراجع والمصادر المتعلقة بهذا الموضوع مما قد يتعذر أحيانا اختيار الأنجع منها.

- ✓ تضارب وتباين كبير من حيث الإحصائيات مما يلزمنا في الكثير من المرات إلى محاولة التوفيق والترجيح بينها.
- ✓ الإجراءات البيروقراطية بالإدارات العمومية وعلى الأخص الوكالة الوطنية للتشغيل والتي تحول دون الحصول على البيانات اللازمة لإتمام البحث بشكل سليم.
- ✓ صعوبة الحصول على إحصائيات موحدة مما حتم على الباحث أخذ المزيد من الوقت لتمحيص المعلومات والإحصائيات لجعلها تعكس الواقع وتعطيه مصداقية أكثر.

حدود الدراسة

تنحصر حدود هذه الدراسة في الفترة الزمنية التي قامت فيها الجزائر بوضع برامج تمنوية وزيادة الإسنثمارات من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بغية إستحدا ث مناصب عمل جديدة وكذلك نتيجة ما ترتب عن أزمة البترول سنة 1986 وما نتج عنه من نتائج سلبية كإرتفاع معدلات البطالة وغلق الكثير من المؤسسات (برنامج التعديل الهيكلي)، وفي ظل المعطيات والبيانات الإحصائية المتوفرة من طرف المعهد الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تخص تطور كل من سوق العمل، تم تحديد فترة الدراسة ما بين 1998-2016.وذلك بالاعتماد على معطيات ثلاثية أي ما يعدل أربع مشاهدات في السنة .

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم الركائز الأساسية لأي بحث علمي، فهي نقطة بداية أي بحث حيث تساهم وتساعد على توضيح الرؤية لموضوع البحث وهذا إعتمادا على ما سبق وذلك من خلال التوسع في جوانب تجاهلتها بعض الدراسات السابقة أو مناقضة النتائج التي تم التوصل إليها، ومن خلال اطلاعنا على الدراسات المتاحة لنا، وفقا لما يتفق وعنوان الدراسة "سوق العمل في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 1998-2016"، واعتبرناها بذلك كدراسة نموذجية للدراسات السابقة للأدبيات النظرية لموضوع الدراسة هي كالتالي:

- **دراسة BOURICHE LAHCENE (2012) بعنوان :**

Les politiques de l'emploi en Algérie Une évaluation des différents dispositifs de lutte contre le chômage (1990-2009)[1]

إن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل سياسة التشغيل التي إعتمدت منذ أكثر من عشرين سنة، حيث تم تنفيذ العديد من الصيغ في الجزائر. هذه البرامج المتنوعة، والأنظمة المختلفة تتمحور أساسا حول المعالجة الاقتصادية للبطالة (خلق فرص العمل) وتطوير البيئة المعيشية للسكان من خلال إنشاء مواقع المرافق العامة وأهم هذه الأنظمة المنفذة هي: المشاريع الصغيرة، وأعمال المرافق العامة الكثيفة العمالة (**TUP-HIMO**)، ووظائف موظفي المبادرة المحلية (**ESIL**)، وعقود ما قبل التشغيل (**CPE**) والائتمان الصغير دون نسيان تطوير وتعزيز الاستثمار، وحسب الدراسة التي قام بها هذا الباحث فإن السلطات الجزائرية، إتخذت بعض الإجراءات والتي تهدف في المقام الأول إلى الاندماج المهني للشباب ودعم العمال الذين فقدوا وظائفهم (العمال الذين يضغطون لأسباب اقتصادية، كما أدخلت عدة تعديلات على كل نظام من أجل سد الثغرات وإثارة حماس الشباب والموظفين السابقين.

غير أن الوظائف التي تم إنشاؤها في إطار هذه الاليات مؤقتة في الغالب، مما يعكس سياسة توظيف هشة لذلك يستلزم على الدولة الجزائرية وضع اليات جديدة تعتمد على سياسة توظيف توفر مناصب دائمة وذلك بالاعتماد على تمويل القطاعات المنتجة مثل الصناعة والفلاحة .

- **دراسة مراد زايد، إبن سالم محمد عبد الرؤوف (2013)[2] بعنوان: دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.**

من خلال هذه الورقة البحثية حاول الباحثان التركيز على دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تعديل اختلالات سوق العمل، وإبراز دورها كوسيط بين عارضي وطالبي العمل، ودورها في تطبيق برامج التشغيل المتبناة من طرف الحكومة مثل برنامج إدماج حاملي الشهادات. هذا من جهة ومن جهة أخرى تناول الباحثان في هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كداعم للشباب البطال على إنشاء مشروعه الخاص، ومحاولة المقاربة

---

[1] BOURICHE LAHCENE, **Les politiques de l'emploi en Algérie Une évaluation des différents dispositifs de lutte contre le chômage (1990-2009) ,** Revue Organisation et Travail,volume1,numéro2.24/032012.

[2] مراد زايد ،إبن سالم محمد عبد الرؤوف ،**دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر**.،مجلة رؤى الإقتصادية،المجلد 05 العدد08 بتاريخ 30-06-2015.

بينها، وكان من بين النتائج التي توصل إليها من خلال الإجابة على الإشكالية التالية : هل إستطاعت مؤسسات التشغيل في الجزائر بصفة عامة أن تخفف من حدة ظاهرة البطالة؟ وماذا كان دور الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بصفة خاصة في هذا الباب؟ على النحو التالي :

- ✓ قصور في تجسيد أهدافهما، فنجد أن الوكالة الوطنية للتشغيل لم تستطيع أن توظف البطالين بنفس عدد الوظائف المعروضة التي تمكنت من تجميعها، فمثلا في سنة2011 وظفت فقط 184132 بطال من أصل 243706 منصب عمل معروض لديها .أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهي لم تمول إلا جزء ضئيل جدًا من المشاريع التي تم قبولها من طرف خبرائها المتخصصين في دراسة جدوى المشاريع المقترحة من طرف الشباب، فمثلا في سنة 2009 قبلت 30747 . مشروع ولم تمول منها إلا 20848.

- ✓ نلاحظ كذلك أن الوكالة الوطنية للتشغيل إستطاعت إستحداث مناصب عمل أكثر مقارنة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فعلى سبيل المثال في سنة 2009 وظفت الوكالة الوطنية للتشغيل 170858 بطال أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لم توفر إلا 57812 منصب عمل أي بفارق يقدر بـ 113046 منصب عمل. غير أن المشاريع التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تساهم مباشرة في التنمية الاقتصادية .

- ✓ إن ما يفسر ضعف الوكالة الوطنية للتشغيل في تدخلها في سوق العمل وتحقق أهدافها المرجوة هونقص المعلومات التي تمكنها من تقييم وضعية سوق العمل، أو بسبب نقص في ثقافة الوساطة في سوق العمل لدى المؤسسات العارضة لوظائف العمل، وهذا يستوجب من الوكالة الوطنية للتشغيل أن تحفز المؤسسات الاقتصادية على استعمال هذه الوسيلة الحديثة وذلك بإجراء أيام تحسيسية والقيام بجولات إشهارية بهذا الصدد.

- ✓ بالرغم من النقائص التي تعاني منها مؤسسات سوق العمل وعلى رأسها الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أنها ساهمت بشكل كبير في إنشاء عدد كبير من مناصب العمل، مما يؤكد اعتماد الدولة عليها لتقليص معدلات البطالة، والتي تراجعت بالفعل إلى حدود 10 % في سنة 2010.

دراسة Bouriche Lahcène (2013)[1] بعنوان:

Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980–2009)

[1] BOURICHE LAHCENE, **Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009),** Thèse de doctoratEn sciences économiques UniversitéAbouBekr Belkaid-Tlemcen,année 2013

تبين هذه الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية والمتعلقة أساسا بالإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ نهاية الثمنينات هذه المتغيرات هي الإنفاق العمومي الإجمالي، ومعدل التضخم وسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري، فقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة سلبية مباشرة بين الإستثمار الداخلي والإستهلاك الحكومي ومعدلات البطالة وهذا ما يهمنا من هذه الدراسة والتي تساعدنا في دراستنا حيث يفسر دور السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة في دفع عجلة النمو وبذلك خلق فرص عمل والحد من البطالة. بالإظافة إلى الأسعار في سوق السلع، برز لنا سعر الصرف كمؤشر للبطالة حيث يبدو ان كان له أثر إقتصادي إيجابي من حيث تحرير التجارة وقابلية تحويل الدينار على المعاملات الجارية، وبالتالي خلق فرص عمل وإنخفاض معدل البطالة كما توضح الدراسة أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة في الجزائر مع إنتاجية العمل حسب التحليل الإحصائي والقياسي هذا ما يفسر الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في نمو إنتاجية العمل وفي تغطية الواردات وتركيب الإنتاجي ككل .

- **دراسة رابح زرقاني (2013)[1] بعنوان: المؤسسات المصغرة الممولة في ظل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ودورها في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.**

تناول الباحث في هذا الموضوع الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في الحد من ظاهرة البطالة، كون هذه الأخيرة تمثل قلقا كبيرا لدى جميع دول العالم من بينها الجزائر، مما دفع بالبحث عن حلول لهذه المشكلة، فكان إلزاما إيجاد حلول ومبادرات للحد من هذه الظاهرة. وفي إطار ذلك تم إصدار مراسيم وتنظيمات تتضمن إستحداث هيئات ومؤسسات عمومية تعمل على ترقية وتدعيا هذا النوع من المؤسسات منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**) والتي تعتبر الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة فعالة للحد وتشغيل الشباب من هذه الظاهرة بإنشائها ودعمها لمؤسسات مصغرة هادفة، تعمل على إمتصاص البطالة وتنمية الاقتصاد على المستوى الوطني.

كما حاول الباحث من خلال هذه الورقة البحثية توضيح مدى إسهامات اليات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في خلق فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة من خلال تسليط الضوء على دور ومساهمة الوكالة لوطنية لدعم تشغيل الشباب في ضبط سوق العمل من خلال الوقوف على نتائج نشاطها لسنة 2008، 2009، 2010 ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نلخصها في النقاط التالية:

[1] رابح زرقاني،**المؤسسات المصغرة الممولة في ظل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و دورها في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر**،مجلة المعارف المجلد 8 العدد 14 بتاريخ 01-069-2013

- ✓ تولي الجزائر أهمية بالغة لإستراتيجية الحد من ظاهرة البطالة وذلك بوضع هيئات متخصصة لتشغيل الشباب وإصدار قوانين لتطويرها.
- ✓ تسعى الدولة الجزائرية من خلال استحداث الوكالة الوطنية لدعا تشغيل الشباب، إلى ترقية هذا النوع من المؤسسات.
- ✓ إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء المؤسسات المصغرة والعمل على استمراريتها وبقائها في محاولة توفير مناص شغل دائمة ومستقرة، وكذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات واستعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.
- ✓ تهدف الوكالة حاليا لتوجيه الشباب أصحاب المشاريع ونشاطات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية، أي مجالات تستجي لطل الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، بهدف ضمان استمرارية المؤسسة المستحدثة وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استرداد الديون المحصل عليها في الآجال المحددة.
- ✓ يهدف إدراج صيغ جديدة لتفعيل وتنويع أشكال المؤسسات المصغرة، كذا توسيع نطاق الوكالة إلى إنشاء مكاتب ومرافق خدماتية جماعية من قبل حاملي الشهادات الجماعية وتحسين الدعا الموجه لاستحداث الأنشطة عن طريق مبادرات الشباب، كما يمكن أن تتما قائمة القرض غير المكافئ المعلن عنها عند الحاجة.
- ✓ العبء الأكبر من تمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة، لا زال يقع على عاتق البنوك بالدرجة الأولى، تليها القروض بدون فائدة ثم الأموال الخاصة، قصد إعطاء فرصة للمبادرة من طرف الطاقات المبدعة الشابة والتي تجد صعوبات مالية حتى تجسد أفكارها عمليا.

دراسة دحماني محمد ادريوش (2013) [1]بعنوان:إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012-2013 .

تهدف هذه الرسالة إلى محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010 عن طريق معالجة الإشكلية التي طرحها الباحث على الشكل التالي : **هل يمكن لمعدّلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدّلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة وخاصة بين الشباب ؟**

وتنقسم الرسالة إلى ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول تطرق الباحث بالتفصيل للمفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة مع إعادة النظر في كثير من التعاريف المرتبطة بسوق العمل. أما الجزء الثاني فقد خصّصه لعرض الجانب النظري في

[1] دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**،أطروحة دكتوراه ،جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ،2012-2013

تفسير البطالة. ليقدّم في الجزء الثالث عرض مفصل للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل وفي الأخير يختم هذا الجزء بدراسة تطبيقية على ثلاثة مستويات، حيث قام الباحث أولا باختبار قانون أوكن باستخدام طرق قياسية حديثة حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن هذا قانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معدّل النمو الاقتصادي المسجّل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف. ولكن باستخدام اختبار السببيّة تبين وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما (معدّل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدّ ا حتى لما تكون معدّلات النمو مرتفعة).

في المرحلة الثانية من الجزء التطبيقي ذهب الباحث إلى تفكيك السلسة الزمنية الخاصة بمعدّلات البطالة في الجزائر باستخدام طرق إحصائية (مرشح**HP**) وقد تبيّن أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير ويمسّ جزءا صغيرا من البطالة الكلية. كمرحلة ثالثة من الجزء التطبيقي حاول الباحث تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي، وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديموغرافية على التغيّر في معدّلات البطالة في الجزائر. وتبيّن وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدّلات البطالة. في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار وكذا أسعار النفط الحقيقية ومن خلال هذا التحليل تمكن الباحث من التأكدّ من صحة اختبار الفرضية الأولى التي مفادها أن معدّلات التشغيل في الجزائر ترتبط أكثر بمحدّدات الطلب (نسق إحداثيات مواطن العمل)، والذي بدوره يرتبط بمعدّل النمو الاقتصادي ومكوّناته، وأداء الأنشطة القطاعية والفرضية الثانية االتي تتضمن: تتأثر معدّلات البطالة الإجمالية في الجزائر بالإضافة للمتغيرات الاقتصادية الكلية بالتحولات الأخيرة في بعض العوامل الديموغرافية.

- **دراسة بن شنهو فريدة، شعيب بغداد (2014)[1] بعنوان :إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)كحل لمحاربة البطالة – دراسة ميدانية لحالة وكالة ولاية تلمسان (2013–1999)** .

تضمنت هذه الدراسة دراسة إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة والموزعة على مختلف الأنشطة في الجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) بحيث تعتبر هذه الوكالة من بين أهم الأليات والسياسات التي وضعتها الحكومة الجزائرية كإستراتيجية هادفة لمحاربة البطالة وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة

[1] بن شنهو فريدة ،شعيب بغداد، **إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)كحل لمحاربة البطالة ـ دراسة ميدانية لحالة وكالة ولاية تلمسان (1999-2013)**،revue d'études sur les institutions et le développement **،المجلد رقم 01 العدد 01 بتاريخ 2014 .**

والمتوسطة وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما تحتل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان المرتبة 07 من ترتيب مجموع الوكالات الموزعة عبر القطر الوطني وذلك من حيث عدد المؤسسات المصغرة التي قامت بتمويلها والمقدرة ب 8670 مؤسسة .

حيث حاول الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية: **هل إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حل فعال للحد من البطالة وأيضا كفيلة بضمان نجاح وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟** وخلصت هذه الدراسة الى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أهتمت بصورة كبيرة في تقديم الدعم المالي للمؤسسات المصغرة ومرافقتها بهدف القضاء على البطالة كمشكلة إقتصادية واجتماعية، والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل مصدرا هاما للمنتوج الجديد وكأحد أهم الشروط للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تساعد بصورة معتبرة للحد من البطالة وتعد فعالة لتنويع النسيج الإقتصادي في الجزائر، فهذه الإستراتيجية بالإضافة إلى الإستراتيجيات الأخرى المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية تعد كفيلة بضمان نجاح وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وخلق قطاع خارج المحروقات.

- **دراسة فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي(2016)[1] بعنوان :الهياكل الداعمة للإقراض ترتيبات لمكافحة البطالة في الجزائر–دراسة حالة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) .**

هذه الدراسة تعتمد بشكل كبير على أهم الهياكل الداعمة للإقراض في الجزائر والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) من خلال دراسة مدى مساهمة القروض التي تقدمها في استحداث مناصب عمل والحد من تفاقم مشكة البطالة في الجزائر والتي وصلت إلى 10.6% نهاية سنة 2014 فالقروض المدعمة هي القروض التي تقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولأن هذا القطاع أضحى بماثبة القاطرة التي تحقق الإستراتيجيات والبرامج التنموية لكل الدول المتقدمة والنامية وهذا ما يجعل معظم الدول تلجأ إلى إنشاء مجموعة من الهياكل والاليات حيث بينت هذه الدراسة أنه وبالرغم من المجهودات الجبارة والأموال الطائلة التي سخرتها الدولة الجزائرية من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أن حصيلة هذه الهياكل في خلق فرص العمل يبقى دون المستوى وخلصت هذه الدراسة إلى أن الحل الدائم لمشكلة البطالة يتطلب تنمية حقيقية شاملة وذلك بالنظر

[1] فضيلة بوطورة ،نوفل سمايلي، **الهياكل الداعمة للإقراض ترتيبات لمكافحة البطالة في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)** ، مجلة مقاربات جامعة الجلفة المجلد 04 العدد 01 بتاريخ 2016.

إلى عنصر العمل على أنه طاقة يجب أن تستغل وليس على أه مشكلة، حيث أن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المستمرة إلى الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي التنافسية العالمية ولذلك يتوجب التحول من الحلول الجزئية إلى التوجه الشامل لمعالجة مشكلة البطالة وكذلك من بين أهم النتائج التي تول إليهما الباحثان من خلال هذه الدراسة أن مشكل التمويل من إحدى أكبر العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهدف تنمية وترقية هذا القطاع تقوم معظم الدول بإختلاف مستويات تقدمها بالبحث عن سبل واليات وإنشاء هياكل ومؤسسات تختص بدعمه والجزائر من بين هذه الدول وبالرغم من النتائج الإجابية التي تم تحقيقها في خلق فرص عمل في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أن هذه الإجراءات لا تستجيب أو ترتقي في كل الأحوال إلى المستوى المطلوب المرغوب فيه لذلك وجب على الدولة الجزائرية الوقوف أمام النقائص والناتجة عن غياب إستراتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة للنهوض بهذه الأجهزة كي تؤدي دورها الاقتصادي الفعال واستقطاب أكبر عدد من الشباب كما أنه من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن كل التمويل المقدم من طرف الدولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتمحور حول قطاعي الخدمات والصناعات الصغيرة أو الحرفية وهذه القطاعات لا توفر مناصب عمل بشكل كبير لأنها لا تحتاج إلى يد عاملة كثيفة لذا يتوجب على السلطات العمومية الجزائرية زيادة تشجيع الشباب الجزائري على إنشاء مشاريع خاصة وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي والزراعي لاعتمادها على يد عاملة كثيفة، مع ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع للاستفادة من تقنيات التسيير وكيفية إنجاح مثل هذه المشاريع بالإضافة إلى رفع روح المقاولاتية لديهم .

- **دراسة حمودة نصيرة (2016)[1] بعنوان: دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع المصغرة والصغيرة دراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2016.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع الصغيرة والمصغرة، وبالتحديد بالنسبة للمشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر، كما تهدف إلى الوقوف على واقع إعداد وتطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع في الجزائر، وذلك من خلال تحليل تقارير دراسات جدوى اقتصادية لعينة من المشاريع المصغرة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة. وفي الأخير محاولة استنتاج نقائص إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع –إن وجدت–

[1] حمودة نصيرة، **دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع المصغرة و الصغيردراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة**،أطروحة دكتوراه ،جامعة عنابة ،2016

لتقديم بعض النصائح والاقتراحات –إن أمكن– فيما يخص إعداد هذه الدراسة وتقييم تلك المشروعات المقترحة، وبما يضمن ترشيد قرار الاستثمار بهذه المشاريع، ويساهم في التخصيص الأمثل للموارد المسخّرة لإنشائها وتطويرها، ويحقق الأهداف المرجوة من دعمها. وتم التوصل من خلال هذه الدراسة، وبالتحديد في شقها التطبيقي، إلى تأكيد صحة الفرضية الأولى، بحيث يتم الاكتفاء بمعيار صافي القيمة الحالية في تقييم المشاريع الممولة في إطار الوكالة، والذي ينتمي إلى معايير التقييم في ظل التأكد التام. كما تم التوصل إلى نفي صحة الفرضية الثانية، بحيث أنه عند استخدام تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الممولة في إطار الوكالة تبقى المشاريع عينة الدراسة مجدية، ولكن بصورة نسبية. كما تم التوصل إلى نفي صحة الفرضية الثالثة، بحيث أنه وفق طريقة دليل الحساسية؛ تبين أن جدوى تلك المشاريع تتأثر لارتفاع مبلغ رأس المال المنفق، كما تتأثر لانخفاض صافي تدفقاتها السنوية، وذلك بنسب متفاوتة، إلا أن معدل الخصم لا يؤثر بدرجة كبيرة على جدوى هذه المشاريع حتى لو ازداد بنسبة 100%، كما أن الوكالة تفتقر للتطبيق الشامل لمبادئ دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع. وعليه، فإن قرارات إنشاء المشاريع الممولة في إطار الوكالة هي قرارات غير رشيدة، نتيجة وجود العديد من أوجه القصور في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع على مستوى الوكالة، مما يستدعي التدارك.

- **دراسة لعذور صورية (2017)[1] بعنوان :دور مؤسسات الدعم والمرافقة في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة حالة (CNAC- L'ANDI- ENSEJ- ANGEM).**

تمحور مضمون هذه الورق البحثية توضيح الدور الذي تلعبه مؤسسات الدعم والمرافقة في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال توفير مناصب شغل، استغلال الثروات المحلية، تحسين الظروف الاجتماعية، المساهمة في التنمية الاقتصادية، لذا كان إلزاما على الدولة تقديم مختلف أشكال الدعم التي تساعد على بقاء واستمرارية هذه المؤسسات خاصة في ظل المنافسة الجديدة التي أفرزتها العولمة، والجزائر قامت في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال، حيث اتضح من خلال هذه الدراسة والاشكالية التي تم معالجتها في هذا البحث والتي كانت على النحو التالي :ما هو الدور الذي تقوم به كل من مؤسسات (**CNAC- L'ANDI- ANSEJ- ANGEM)** لترقية المقاولة الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ؟ الدور البالغ الأهمية لهذه الأجهزة في ترقية العمل المقاولاتي لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم الدعم الإداري و المالي و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية و منح الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية و متابعة

[1] لعذور صورية، **دور مؤسسات الدعم و المرافقة في ترقية عمل المقاولات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر -دراسة حالة (CNAC- L'ANDI- ENSEJ- ANGEM).** مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة أجامعة المسيلة ،مجلد رقم 02 العدد 04 بتاريخ 2017 .

الاستثمارات و كان من بين أهداف الرئيسية لهذه الدراسة التعرف على أهم الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم و المرافقة لتنمية الروح المقاولاتية لدى حاملي المشاريع الخاصة و الدور كل من الاجهزة السابقة في تذليل مختلف الصعوبات و العقبات أمام استمرار و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إبراز أهمية المقاولة في توفير مناصب الشغل و تحقيق الثروة.

و من خلال معالجة هذا الموضوع توصلت الباحثة إلى أن المؤسسات محل الدراسة ساهمت مساهمة فعالة في ترقية عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا من خلال المرافقة و المتابعة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال و تقديم المساعدات المالية عن طريق مشاركة هذه الأخيرة في تمويل المشروع و منح القرض البنكي بدون فوائد، التدريب و التكوين في مجال تسيير المؤسسات أثناء الإنشاء و بعد إنشاء المؤسسة، حيث أوضحت الإحصائيات مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إنشاء 796333 مقاولة صغيرة و متوسطة في الجزائر و هذا منذ نشأتها سنة 2004 إلى غاية 31-12-2017، كما ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إنشاء الفترة الممتدة ما بين (2002-2016) حوالي 63804 مؤسسة مقاولة و ذلك بتقديم دعم مالي قدر بـ 12800834 مليون دينار جزائري هذه المقاولات ساهمت في خلق 1138412 منصب عمل، أما فيما يخص الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة فقد ساهمت في إنشاء 138716 مقاولة صغيرة و متوسطة في الجزائر و هذا منذ نشأتها إلى غاية 31-12-2016.

- دراسة **Lamia BENHABIB[1] et Philippe ADAIR[1](2017)بعنوان:**

Une rétrospective des dispositifs de la politique de l'emploi en Algérie (1997-2015) L'évaluation macroéconomique et l'inégalité d'insertion selon le genre et l'âge

تهدف هذه الدراسة إلى فحص آليات خلق فرص العمل التي انتهجتها السلطات العمومية في الجزائر في إطار سياسة الدفع بعجلة النمو و استحداث مناصب شغل جديدة ذلك منذ برنامج التعديل الهيكلي في منتصف التسعينات الذي كانت له نتائج سلبية و منها تسريح العمال و غلق الكثير من المؤسسات، كما وضحت هذه الدراسة خصائص العاطلين عن العمل و تحليل البطالة حسب العمر و التأهيل و الجنس، كما أثبتت هذه الدراسة الأثر الاقتصادي الكلي لهذه البرامج و الأجهزة ضعيف من الناحية النوعية كما أكدت الدراسة كذلك أن بطالة الشباب في الجزائر هي سمة هيكلية لسوق العمل تؤثر على الخريجين والنساء بشكل خاص و بشكل غير متساوي،

[1] Lamia BENHABIB et Philippe ADAIR,**Une rétrospective des dispositifs de la politique de l'emploi en Algérie (1997-2015) L'évaluation macroéconomique et l'inégalité d'insertion selon le genre et l'âge** , Conference: 3èmes Journées Economiques et Financières Appliquées, Université de Mahdia – Tunisie,april 2017.

كما كشفت هذه الدراسة أن تحليل التأثير المتمايز لهذه الأجهزة على إندماج الشباب والنساء يتميز بعدم المساواة بين الجنسين.

- **دراسة عفاف لومايزية، زهية خياري (2017)[1] بعنوان :تفعيل دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار إستراتيجي في ظل إنهيار أسعار البترول ،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب".**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تجسيد أهداف التنويع الاقتصادي لا سيما في ظل الأزمة البترولية الراهنة، و خلصت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كهيئة عمومية لعبت دورا لا يستهان به في إرساء المساعي الرامية لتحقيق مبادئ التنويع الاقتصادي من خلال جملة المؤسسات التي دعمتها و في مختلف القطاعات:الصناعية، الزراعية، الخدماتية و غيرها حيث تم معالجة الإشكالية التالية:**ما مدى مساهمة أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تجسيد أهداف التنويع الاقتصادية في ظل الأزمة البترولية الراهنة ؟** على إثر ذلك فإن فإن نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأالية من اليات التنويع الإقتصادي في ظل اقتصاد ريعي يتطلب تضافر العديد من العوامل المؤدية للنهوض بها على غرار تسخير هيئات و أجهزة متخصصة تعنى بدعمها و مرافقتها و ما خلصت إليه هذه الدراسة أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعبت في هذا الشأن دورا لا يستهان به من خلال مجموع المؤسسات التي دعمتها و في مختلف القطاعات، وما قد تلعبه هذه المؤسسات من دور تنموي سواء من خلال المنتجات التي تقدمها أو من خلال عدد المناصب الشغل المستحدثة عن طريق هذا الجهاز .

- **دراسة لمريني نجلاء & جلايلة عبد الجليل (2017)[2] بعنوان: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في الحد من البطالة .**

من خلال هذه الدراسة حاول الباحثان التطرق إلى تحليل مدى فعالية و مساهمة جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب **ANSEJ** على مستوى ولاية تلمسان في التخفيف من نسبة البطالة و خاصة لدى فئة الشباب المؤهل

---

[1] عفاف لومايزية، زهية خياري، **تفعيل دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار إستراتيجي في ظل إنهيار أسعار البترول –الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-. مجلة إقتصاديات الأعمال و التجارة،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،المجلد رقم 02 العدد 03 ،2017.**

[2] لمريني نجلاء & جلايلة عبد الجليل، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في الحد من البطالة** ،مجلة الإقتصاد و إدارة الأعمال،جامعة أدرار ،المجلد رقم 01 العدد رقم 3،سنة 2017.

عن طريق إستحداث مناصب شغل جديدة و ذلك من أجل ضبط سوق العمل و إعادة التوازن فيه و من بين النتائج التي توصل إليها الباحثان من خلال هه الدراسة هي كالتالي :

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض النتائج وأخذها بعين الاعتبار لتدارك النقائص والسلبيات الموجودة الناتجة عن غياب إستر اتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة من طرف الدولة للنهوض بهذه المؤسسات كي تلعب دورها الاقتصادي الفعال وتستقطب عدد أكبر من الشباب وخاصة المؤهل لأن التجربة أثبتت أن المشاريع الضخمة التي أولت لها الدولة أهمية قصوى أثبتت فشلها في أغلب الأحيان وأثقلت كاهل الدولة بالأعباء الكبيرة .

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق جهاز دعم تشغيل الشباب ليس حلا نهائيا لأزمة البطالة في الجزائر وإنما هو خطوة أولى نحو الحل لأن التسيير العقلاني و الرشيد لهذه المؤسسات المصغرة يجعلها تواجه الأزمات التي تعترضها معتمدة على قدراتها الذاتية واستغلال لطاقتها المعطلة والمهمشة .

حاولت الجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أن تساعد الشباب البطال خاصة المتخرج من المعاهد والجامعات لإثبات قدرتهم، لكن هذا إصطدم بالإجرا ءات والشروط المتخذة من طرف البنوك لتمويل هذه المشاريع، حيث تتم الدراسة المالية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات بنفس المقاييس والمعايير والشروط للمؤسسات الأخرى كما بينت كذلك نتائج الدراسة أن إهتمام البنوك كان منصبا بالدرجة الأولى على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية سريعة مثل قطاع النقل و لإرتفاع سيولة هذه القروض وسرعة تصفيتها وضمان الوفاء بها عند الاستحقاق إضافة إلى ربحيتها العالية كما أهملت بعض القطاعات الأخرى مثل تمويل القطاع الزراعي والصناعي متوسط وطويل الأجل الذي يعتبر عماد عملية التنمية .

- **دراسة ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، لبزة هشام (2018)[1] بعنوان: دور هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).**

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني في ظل البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي حضي بها هذا القطاع، مع الإشارة لمجموعة من الهيئات المالية والتنظيمية الداعمة لإستدامتها، ووقوفا في محاولة تقييم إسهامات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (**CNAC**) من حيث الانجازات

[1] ضيف الله محمد الهادي،مهاوات لعبيدي،لبزة هشام، **دور هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية،جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد رقم 02 العدد 01 ،2018.

المحققة في إطار النهوض وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف على إثر معالجة الإشكالية المطروحة و التي كانت على النحو التالي : **ما مدى نجاعة هيئات الدعم المالي التي وضعتها الجزائر في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟** نذكر منها :

- ✓ التعرف على وضع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010 – 2016 .
- ✓ التعرف على بعض الهيئات الداعمة والمرافقة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ محاولة تقييم نتائج مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** والصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC** في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

و يمكن تلخيص ما توصلت إليه هذه الدراسة في النقاط التالية :

- ✓ تميز التطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمساهمتها في تحريك نمو الناتج الداخلي الخام والتخفيف من حدة مشكلة البطالة، وإلى محدودية مساهمتها في تنمية صادراتها .
- ✓ فسر التطور الواضح في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مجموعة من المجهودات الحكومية في مقدمتها صدور القانون التوجيهي لترقيتها، وفي انتهاجها للعديد من الأجهزة المؤهلة والناشطة في مرافقتها منها : **ANSEJ**، **CNAC**، **ANGEM** ...إلخ.
- ✓ على الرغم من الاهتمام الداعم الذي حضي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة وسلطاتها المحلية، فقد أوضحت نتائج تقييم كل من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب **ANSEJ** والصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC** إلى مساهمتهما المقبولة في زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها إلا أنها تبقى غير مرضية على المستوى الوطني نظير مجموعة من العراقي والصعوبات نذكر منها:
- ✓ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ ثقل مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض الممنوحة والضمانات المطلوبة حتى في ظل وجود الهياكل الداعمة في التمويل.
- ✓ ضعف كفاءة القوى البشرية العاملة على مستوى الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط.

- دراسة Philippe ADAIR*, Ali SOUAG[1] (2018) بعنوان:

okun's law, unemployment and informal employment: the impact of labour market policies in Algeria since 1997

تتناول هذه الورقة موضوع إستحداث مناصب عمل عن طريق البرامج و الأليات المطبقة في الجزائر منذ نهاية التسعينيات، لا سيما في1997 و 2008 حيث يلاحظ إنخفاض معتبر في معدل البطالة و مرونة قوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا ما يشكك في أهمية قانون أوكن.

كما حاول الباحثان تقييم الأثر الكمي من حيث خلق فرص العمل حسب ثلاث مراحل للتوظيف: الوساطة في سوق العمل، خلق مناصب عمل إحتياطية و تأثير تشجيع ريادة الأعمال على التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و كانت معالجة التفاعل بين إرتفاع العمالة غير الرسمية و إنخفاض البطالة قبل و بعد عام 2008 من خلال تجربة فرق الإختلاف(**Difference-in-Difference**) التي تختبر العمل المأجور غير الرسمي وكذلك المؤسسات غير الرسمية. إتضح أن الأثر العام لبرامج سياسة التوظيف ضعيف على كل من معدل البطالة والعمالة غير الرسمية. إذن العمالة غير الرسمية هي بديل غير مكلف للعمل الرسمي.

- **دراسة غراب أحمد، سالمي حمزة (2019)[2] بعنوان: دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر: دراسة حالة الوكالـة الوطنيـة لدعـم تشغيل الشباب .**

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة توضيح و إستعراض أهم آليات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل الجزائر، حيث يعتبر الاهتمام بقضايا التشغيل، وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العامل بما فيها الجزائر، الأمر الذي يحتم عليها توفري الشروط اللازمة، ووضع هياكل ومؤسسات متخصصة في إنتهاج سياسات واستراتيجيات التشغيل بما يسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة. وتم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى أهم أجهزة الوساطة في سوق العمل الجزائري والمعتمدة من طرف الحكومة، مع التركيز على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومدى توفريها لمناصب الشغل لتقليل من حدة البطالة.

و قد توصل الباحثان إلى النتائج التالية :

معدلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية، مما أدى إلى أنتشار بعض الظواهر الأخرى و في مقدمتها التشغيل غير الرسمي و هذا يشكل خطورة كبيرة

---

[1] Philippe ADAIR, Ali SOUAG, **okun's law, unemployment and informal employment: the impact of labour market policies in Algeria since 1997** , Les Cahiers du Cread, vol. 33 - n° 123,13-10.2018

[2] غراب أحمد ، سالمي حمزة، **دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر: دراسة حالة الوكالـة الوطنيـة لدعـم تشغيل الشباب ،مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة،جامعة محمد بوضياف المسيلة،المجلد رقم 4 العدد 01 بتاريخ 2019.**

بإعتبار أن هذه لظواهر هي وجه اخر للبطالة، أما فيما يخص أجهزة الوساطة التي تبنتها الحكومة الجزائرية بغية التخفيف من مشكلة البطالة، و التي تنقسم إلى مجموعتين المجموعة الأولى والتي تتكفل باستحداث مناصب الشغل، فإن ما يميزها أنها في الغالب تكون مؤقتة وغير مستقرة أي في شكل عقود و بمجرد انتهاء فترة عقد العمل يعود العامل إلى حالة البطالة التي كان فيها، أما المجموعة الثانية و التي يتعلق بغنشاء المؤسسات فإن هذا النوع يصادف الكثير من العوائق كطول الإجراءات خاصة فيما يتعلق بمنح القروض مما يجعل إنشاء المؤسسات يأخذ فترة طويلة .كما توصل الباحثان من خلال هذه الورقة أن مؤسسات الوساطة لم تتحكم في سوق العمل بالشكل المطلوب و إلى يومنا هذا لازالت تسيير وفق الهياكل القديمة في تسيير الموارد البشرية و المالية .

- دراسة **Ali Souag,Philippe Adair,Nacer Eddine Hammouda**[1] (**2018**) **بعنوان**:

Labour Market Policies and Informality in Algeria

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم تأثير اليات سوق العمل التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية في 2008 على العمالة غير الرسمية (القطاع غير الرسمي)، و ذلك بالاعتماد على بيانات و معطيات من إستقصاءات العمالة الأسرية التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء خلال سنة 1997-2013 من خلال دراسة ثلاثة فئات:

الموظفين والموظفين الجدد والعاملين لحسابهم الخاص مع التركيز على التأثير على تسجيل الموظفين في الضمان الاجتماعي، والتسجيل الإداري والمالي للعاملين لحسابهم الخاص حيث تم استخدام منهجية الفرق في الاختلاف (**DID**) و نفارق بين فترتين: 1997-2007 و 2008-2013، و تطبيق الإنفصامية كإختيار تزوبر في الفترة الأولى فقط.

وفقًا للنتائج، فإن تأثير أجهزة سياسة سوق العمل على الطابع غير الرسمي غير متجانسة. له تأثير سلبي على العمالة غير الرسمية للموظفين الذين يعملون في الأعمال التجارية مع 10 عمال على الأقل.كما أنه لم يتم توثيق أي تأثير هام للموظفين في الشركات التي يعمل فيها موظفون من خمسة إلى تسعة عمال.

بالنسبة للموظفين الجدد، فإن التأثير ليس كبيرا. كما ساهمت أجهزة سوق العمل في تعزيز التسجيل مما أدى إلى تقليص القطاع غير الرسمي، ولكن فقط للشركات التي يعمل فيها موظفون من عامل واحد إلى أربعة عمال، في حين لم يكن هناك تأثير على الأعمال التجارية مع الموظفين من خمسة إلى تسعة عمال.

[1] Ali SOUAG, Philippe ADAIR, **Labour Market Policies and Informality in Algeria, Final report FEM42-05,** FEMISE RESEARCH PAPERS, **January 20**

- دراسة **Veronica Escudero** (2018) [1]بعنوان :

Are active labour market policies effective in activating and Integrating low-skilled individuals ? An international comparison.

إهتمت هذه الورقة العلمية ببحث و مناقشة فعالية السياسات المنتهجة في سوق العمل و قدرة هذه الأخيرة في إدماج الفئات العاطلة مع تحسين و تطوير قدرات سوق العمل في إدراج الفئات الأقل كفاءة خلال الفترة الممتدة بين 1985-2010، مع محاولة إثبات صحة إشكالية الدراسة بإعتماد برامج قياسية، و لقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد بأن الموارد المالية تلعب دورا حيويا في ظبط سوق العمل، كما أثبتت الدراسة أن للمؤسسات الناشئة دورا إستراتيجيا في عملية إدماج الفئات و الأفراد الأقل مهارة مقارنة مع نظيرتها مما يلعب دورا هاما في مواجهة تفاقم البطالة، وزيادة العمالة ومن المثير للاهتمام أن الآثار الإيجابية لهذه السياسات تبدو مفيدة بشكل خاص لذوي المهارات المنخفضة .

- دراسة **Chokri Abdennadher, Marwa Sahnoun** (2018) [2]بعنوان :

The Assessment Of Active Labor Market Policies:Evidence From Oecd Countries

تحاول هذه الورقة الكشف عن فعالية سياسة سوق العمل على معدل البطالة ومن خلال تطبيق الطريقة البانال الديناميكية المدرجة من قبل Blundell and Bondعلى عيّنتنا وعلى مدى فترة خمسة عشر عامًا من عام 2000 إلى عام 2014. كما هدفت الورقة إلى دراسة كيفية تفاعل التدخل السياسي بما فيها العوامل المؤسساتية على تحديد توجهات البطالة وفرص العمل المباشرة، وحوافز البدء في العمل وتأثيراتها السلبية على البطالة.

ولقد بينت نتائج الورقة البحثية نا أن حوافز بدء العمل تعد من أكثر السياسات فعالية لخفض معدل البطالة بسبب تكلفته المنخفضة. كما أن متغيرات الرقابة الأخرى، كالضرائب، وتشريعات حماية العمالة، والتضخم، والاستثمار، والناتج المحلي الإجمالي مهمة أيضاً في تحديد معدل البطالة.

من خلال الدراسات السابقة الذكر و التي تم الإستناد عليها من أجل معالجة هذا البحث نلاحظ أن مجمل هذه الدراسات عالجت هذا الموضوع من الجانب التحليلي و على هذا الأساس فقد إرتأينا أن نقدم نظرة أخرى في

[1] Veronica Escudero, **Are active labour market policies effective in activating and Integrating low-skilled individuals ? An international comparison**. Escudero IZA Journal of Labor Policy (2018) 7:4.

[2] Marwa Sahnoun ,Chokri Abdennadher, **The Assessment Of Active Labor Market Policies:Evidence From Oecd Countries,** Economia Politica (ECON POLIT-ITALY), 11 February 2018.

معالجة هذه الاشكالية و ذلك من خلال تطبيق أحد نماذج القياسية، حيث حاولنا إقتراح نموذج قياسي بالإعتماد على التكامل المتزامن لبيانات بانل **COINTEGRATION PANEL** و نماذج **PANEL-ARDL** و ذلك من أجل توضيح العلاقة ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**NE**)، و عدد مشاريع المنجزة (**NP**) من طرف جهاز (**ANSEJ**)، و حجم الإستثمارات المالية المخصصة لهذه المشاريع المنجزة (**MI**) و ذلك بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب موزعة عبر 48 ولاية بالنسبة (كمال التراب الوطني) بالنسبة للدراسة الأولى أما الدراسة الثانية فمست 12 قطاع للفترة الزمنية الممتدة ما بين 1998-2016 .

تقسيمات البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف المنتظرة منه فقد تم تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول كما يلي :

- **الفصل الأول** و الذي يحمل عنوان الإطار النظري لسوق العمل والذي حاولنا من خلاله التطرق إلى ماهية سوق العمل و أهم محدداته و خصائصه و هذا حتى نعطي فكرة عن طبيعة هذا السوق .و كذا أهم السياسات سوق العمل و النظريات المفسرة لسوق العمل و البطالة، كما سنحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالبطالة مع ذكر أهم أنواعها و أسبابها .
- **الفصل الثاني** و الموسوم واقع سياسة التشغيل في الجزائر دراسة تحليلية سنحاول فيه التطرق إلى أهم برامج الاصلاحات و البرامج التنموية و الدور الذي لعبته في سوق العمل، كما سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بتقييم و تحليل كل النتائج التي جاءت بها هذه الأجهزة إعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء و بعض المصادر الإحصائية الأخرى (الوكالة الوطنية للتشغيل الشباب) بغية توضيح الدور الذي تلعبه هذه الآليات في ترقية التشغيل و مدى مساهمتها في التشغيل الكلي .
- **أما الفصل الثالث** و الذي يحمل عنوان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**)و دورها في ترقية سوق الشغل بالجزائر دراسة تحليلية و قياسية فخصصناه للدراسة التطبيقية و التي إحتوت على دراسة تحليلة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة 1998-2016 عبر 48 ولاية و 12 قطاع بالتفصيل محاولين الاعتماد على ثلاث جوانب عدد المناصب الشغل المستحدثة عبر 48 ولاية و حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل هذه المشاريع و عدد المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب عبر كامل التراب الوطني و ذلك حتى يتسنى لنا تحليل النتائج التي سنتوصل لها من خلال الدراسة القياسية و التي كانت تهدف إلى توضيح العلاقة بين عدد مناصب الشغل التي تم إستحداثها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب و عدد المشاريع الممولة عن طريق هذه الأخيرة و المخصصات المالية لهذه المشاريع لنفس الفترة (1998-2016) و ذلك بالاعتماد على التكامل المتزامن لبيانات بانل **COINTEGRATION PANEL** و نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة لبيانات بانل **ARDL PANEL** و بغية التوصل إلى نتائج جيدة قمنا بدراستين على النحو التالي:

***الدراسة الأولى**: توضيح العلاقة ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة (المتغير التابع **NE**) من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و عدد المشاريع المنجزة (**NP** المتغير المستقل) و المخصصات المالية للمشاريع الممولة (**MI** المتغير المستقل) للفترة الممتدة ما بين 1998-2016 عبر 48 ولاية .

***الدراسة الثانية** : توضيح العلاقة ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة (المتغير التابع **NE**) من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وعدد المشاريع الممولة (**NP** المتغير المستقل) والمخصصات المالية للمشاريع المنجزة (**MI** المتغير المستقل) للفترة الممتدة ما بين 1998-2016 عبر 12 قطاع .

.

الفصـــل الأول:

الاطار النظري

لسوق العمل

تمهيد:

على الرغم من أن مفهوم سوق العمل يختلف نسبيا عن المفهوم الشائع للأسواق الأخرى؛ إلا أنه يتوافق مع المحيط الاقتصادي المحكوم بآليات السوق التي تحدد مدى التوازن بين العرض والطلب.

إن عروض العمل الكبيرة مقارنة بالطلب عليها والتي ولدت البطالة نتيجة أوضاع اقتصادية تؤدي في العديد من الأحيان إلى غلق المؤسسات بعد إفلاسها وتسريح العمال؛ أو البطالة الناتجة عن التخلي عن اليد العاملة البشرية بعد التطورات التكنولوجية الهائلة؛ أو تلك الناجمة عن الأوضاع السياسية السيئة والتي أدت إلى اختلال في الأوضاع الاقتصادية الكلية وما نتج عنها من لاجئين في بعض الدول التي أصبحوا بها عاطلين عن العمل، وهو ما أدى بالباحثين والسياسيين وصناع القرار إلى الاهتمام بالظاهرة ودراسة طبيعتها والأوضاع التي تؤدي إلى تفاقمها، حيث تعد عملية إيجاد فرص العمل اللائقة والمحافظة عليها من أبرز العوامل المؤثرة في التنمية االإقتصادية.

كما أن من أهم التحديات الرئيسية التي تواجه سوق العمل تلك المتمثلة في تجنب زيادة معدلات البطالة، وقد تلعب سياسات سوق العمل النشطة دورا هاما في هذا الصدد، حيث تعرف على أنها تدخلات في سوق العمل (تشمل خدمات التشغيل، التدريب، الأشغال العامة، إعانات التشغيل ودعم العمل الحر) تستغلها الدولة لتعزيز الأداء الكفء لسوق العمل والاستخدام الفعال للموارد البشرية لتسهيل النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين قابلية الباحثين عن عمل للتشغيل، ومن ثم تخفيض العدد الإجمالي للعاطلين عن عمل كما يمكن استخدام برامج سوق العمل النشطة كتدابير لتصحيح إخفاقات سوق العمل، بما في ذلك غياب تدفق المعلومات بين الباحثين عن عمل وأرباب العمل عن طريق تحسين كفاءة مطابقة الوظائف والمهارات،كما أنها تسابم في تحقيق تنمية إجتماعية أكثر توازنا و إندماجا إجتماعيا عندما تستهدف المجموعات الأكثر هشاشة مثل الشباب والنساء، وعندما تصمم لتوسيع فرص العمل في المناطق المهمشة التي تواجه معدلات بطالة أعلى.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على المفاهيم المرتبطة بسوق العمل و البطالة و أهم سياسات سوق العمل و كذا أهم النظريات التي تناولت مشكل البطالة من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: ماهيــة سوق العمل**
- **المبحث الثاني: العمل، التشغيل،البطالة و سياسات سوق العمل**
- **المبحث الثالث: البطالة وسوق العمل في الفكر الاقتصادي**

المبحث الأول: ماهيــة سوق العمل

I. سوق العمل والقوى التنظيمية[1]:

1.1 .سوق العمل:

يعتبر سوق العمل من الأسواق المهمة التي نالت إهتماما من طرف الاقتصاديين في مختلف مراحل التاريخ وتتكون السوق كما هو معلوم من لقاء جانبي العرض والطلب ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأجور المقابلة حيث نجد أن النظرية الاقتصادية التقليدية لم تعط إهتماما كبيرا لبعض الوقائع التي أثرت على القوى العاملة و السبب في ذلك أنها كانت تنظر إلى عنصر العمل من الجانب الكمي.

نتيجة لتطور التكنولوجي الناتج عن الثورة الصناعية الذي أدى إلى تطور الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و بالتالي بدأ الاهتمام بالمستوى العلمي و تحسين معيشة الأفراد و لهذا ظهرت نظريات حديثة فيما يتعلق بتحليل سوق العمل، و هي تشكل في مجموعتها نظريات اقتصاد العمل و تشغل هذه النظريات حيزا هاما في التحليل الاقتصادي نظرا الأهمية عنصر العمل لذا لا بد من معرفة طبيعة سوق العمل و الاهتمام و البحث في النوع بدلا من الكم.

ويعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل. و البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، و المشتري هو صاحب المنشأة و أن صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل وعليه فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري.وبعد حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي،سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة الكترونية كالانترنيت أو الهاتف أو الفاكس[2].

ويمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على الخدمات العمل) التي تحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظف.[3]

كما يعطي كودمان **Goodmon** تعريفا علميا لسوق العمل المحلي فيعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمل والتي فيها يشتغل معظم القاطنين.

بينما يرى إقتصاديون المدرسة الكلاسيكية الحديثة أمثال **Hichs** أن أسواق العمل تشبه تماما أسواق المنافسة التامة التي تناولنها بالشرح معظم كتب مبادئ الاقتصاد وأمثلة هذه الأسواق كثيرة منها سوق التحويل الخارجي، سوق التمويل الدولي وسوق السلعة و يفترض الاقتصاديون تجانس العمل و انعدام التكاليف النقل، و كذلك تكاليف الإعلان عن العمل [4].

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997 ص11 -15

[2] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار النشر الأردن، الطبعة الأولى 2007،ص 21.

[3] نعمة الله نجيب ابراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مرجع سابق، ص 15.

[4] ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007، ص 11.

أما الاقتصادي كير Keer يرى أن الأسواق الطبيعية للعمل تختلف كليا عن سوق العمل في ظل الظروف التامة إذ أن نظرة العامل الاعتيادي إلى السوق تكون ضيقة كما أنه لا يعتبر مشاركا يقظا فيه.[1]

2.1 القوى التنظيمية في سوق العمل [2]:

يعتبر سوق العمل أكثر قبولا إن كان العمل على مواجهة الثغرات فيه حيث من المقبول إفتراض أن تكون كل مؤسسة منافسا تاما فلا يكون لها تأثيرا على سوق العمل، فإذا لم تتوفر سياسة أجور كما هو الحال في ظل المنافسة التامة، عندئذ لا يمكن أن توجد سياسة سعريه و يكون من غير المتوقع أن يتساوم العمال كل على إنفراد مع أرباب أعمالهم و هو الشكل الذي يستبعد فيه وجود نشاط للنقابات العمالية.

أما في حالة وجود القوى التنظيمية فإن السوق التنظيمية تتميز بإخلال القواعد التنظيمية محل الثغرات في تحديد العوامل التي تؤثر في سوق الشغل وتعتبر الإجراءات الإدارية و القيادية في تحقيق التحول العضوي كقاعدة أساسية في أسواق الاجر، نتيجة سياسات النقابات و سياسات أرباب الأعمال و الحكومة و كل هذه عوامل مهمة تؤكد في سير العمل التقليدي لقوى السوق فلم يعد سوق الشغل لوحده قادرة على تقرير الحدود العليا و الدنيا في تحديد الاجر فالسعر الواحد يصبح وجوده عادة نتيجة سياسة و ليس لتفاعل قوى السوق وحدها.

II. خصائص ومكونات سوق العمل:

يتميز سوق العمل عن باقي الأسواق الأخرى و هذا ما يجعله يتسم ببعض الخصائص نذكرها بإيجاز على النحو التالي:

1.2.خصائص سوق العمل: تتميز سوق العمل بعدة خصائص هي:[3]

- غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل و هذا يعني عدم و جود أجرا واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة و من أسباب نقص أو غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل، نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظيف المتاحة ذات الأجور العالية هذا بالاظافة لعدم وجود الرغبة القوية لدى العمال للحركة أو الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية و قد يرجع ذلك لعدة أسباب منها:
  - ✓ شعور العامل أن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدمت به السن.
  - ✓ عدم شعوره بالرضا بكثرة تغير المؤسسات التي يلتحق بها.
  - ✓ تزايد المستويات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل.
  - ✓ عوامل اجتماعية كالارتباط العائلي أو بالمكان مما لا يحفزه إلى تغير موقعه الجغرافي.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، نفس المرجع السابق**، ص11.
[2] ضياء مجيد الموسوي، **نفس المرجع السابق**، ص13.
[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل،مرجع سبق ذكره**، ص16

✓ مستوى قدراته و خبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الانتقال المهني فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات التخصصية لمهنة معينة،كلما ضاقت أمام العامل فرصة تغير مهنته.

- خدمات العمل تؤجر ولا تباع.
- خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل.
- الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع و خدمات يتم بيعها.
- تأثر سوق العمل و إرتباطه بالتقدم و التغير التقني **Change technological**،وتنعكس أثار هذا التقدم على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين يشمل الأول في انتشار البطالة عندما تحل الالة محل الأيدي العاملة، و يتمثل المظهر الثاني في تغير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة و مستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة.
- كثرة المؤسسات و التشريعات التي تحدد و تنظم آلية عمل السوق إضافة إلى الحكومة فثمة مؤسسات تؤمن الاتصال بين المشترين و البائعين لخدمات العمل و تحث على تبادل المعلومات و إجراء التعاقدات.
- سوق العمل كأي سوق أخر يتطلب توافر عنصري الطلب و العرض حتى يصبح سوق بالمعنى الاقتصادي و لكن توجد الفروق التالية على جانبي الطلب و العرض فيها بين سوق العمل و أسواق السلع الأخرى.

من ذلك يتبين أن للعمل خصائص معينة تميزه على غيره من عوامل الإنتاج الأخرى. و إن ممارسة العامل لنشاطه الخدمي يؤدي الى قيام علاقات إنسانية و اجتماعية خاصة داخل العمل. و لذلك فإن الاقتصاد عندما يبحث في اقتصاديات العمل لا يتوقف عند حد التعامل مع العمل كأحد خدمات عوامل الإنتاج فحسب، و لا مع الأجور باعتبارها ثمنا فحسب، و إنما عليه أن يأخذ ذلك في داخل إطار الواقع الاجتماعي. وبالتالي فارتفاع مستويات الأجور الحقيقية يمكن العامل من السماح لأولاده بالبقاء لفترة أطول في دور التعليم و التدريب و التأهيل المهني و هذا يؤجل من ميعاد نزولهم إلى ميدان الحياة العملية[1].

2.2. مكونات سوق العمل:

نظراً لكثرة الأطراف المنخرطة في سوق العمل والمنافسة فإن قرارات كل طرف في سوق العمل تكون متأثرة بسلوك وقرارات الآخرين (الرواتب، مزايا العمل، المهارات...ونذكر من أطراف السوق و محركيه ما يلي: [2]

- العمال والراغبين في الحصول على مركز عمل مهما كانت مهاراتهم وخصائصهم.
- أصحاب الأعمال وذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع و خدمات في مشروعاتهم.
- التنظيمات العمالية العاملة على ضمان فرص وشروط العمل لأعضائها بما في ذلك تحديد الأجور.

1 محمد دريوش دحماني، **اشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة تحرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2005-2006، ص 03.

[2] **http://www.arab-api.org/course3/c3_2_1_3.htm.2**

- التنظيمات المهنية ومنها تنظيمات أرباب العمل.
- الجهات الحكومية باعتبارها أولا رب عمل، ربما الأكبر في سوق العمل، و كذلك باعتبارها الحكم بين فئات العرض و الطلب، و تقوم بما تسنه من تشريعات و ما تجريه من دراسات أو ما تتخده من سياسات (اقتصادية، مالية، تعليمية، اجتماعية،..الخ.) وهذا وفق ما تصبوا إليه في سياستها التنموية بالمعنى الشامل.
- المؤسسات التي تؤهل قوة العمل وتشمل:

✓ مؤسسات التعليم بجميع مراحله وأنواعه التي تعدّ قوة العمل، وتؤهلها للقيام بالوظائف التي تطلبها سوق العمل، وتشمل المدارس العامة والفنية المهنية والمعاهد والجامعات،..الخ.

✓ مؤسسات التدريب الحكومية والخاصة.

- التشريعات: وتشمل تشريعات العمل في القطاعين الحكومي و الخاص، و تشريعات الشؤون الاجتماعية، و تشريعات الأجور و الرواتب و التعويضات و المزايا.
- المؤسسات التي ترعى سوق العمل: الوزارات الوصية، مكاتب التشغيل العامة و الخاصة المرخصة لها، مؤسسة التأمينات الاجتماعية، صناديق البطالة...
- التنظيمات النقابية العمالية التي تقوم بالدفاع عن حقوق المشتغلين في علاقاتهم بأرباب العمل، حكومة و قطاع خاص، و النقابات المهنية التي تقوم بتنظيم المهنة و ضمان فرص و شروط العمل لأعضائها بما في ذلك تحديد الأجور.
- محاكم العمل التي تحكم في خلافات العمل.

ويمكن التمييز بين الأنواع المختلفة لأسواق العمل،لأن خدمة العمل غير متجانسة، و لأن الأعمال لها تصنيفات مختلفة، فهناك العمالة الماهرة و غير الماهرة و إن خدمة الميكانيكي تختلف عن خدمة الطبيب،وتختلف من تخصص لأخر، و بالتالي هناك سوق لكل خدمة من خدمات العمل كسوق العمل في القطاع الزراعي و سوق العمل في القطاع السياحي و سوق العمل في قطاع البناء و التشييد.....إلخ.

ويمكن تصنيف الأسواق على أساس المهنة كسوق الأطباء و سوق الصيادلة و سوق البنائين... كما يمكن تصنيف الأسواق حسب المكان كسوق الجزائر و سوق المغرب.

3.2.السكان والنشاط الاقتصادي:

من اجل دراسة تركيبة السكان من الجانب النشاط الاقتصادي يتوجب علينا التفرقة[1] بين هذه الفئة والفئات الأخرى من السكان، حيث يمكن تعريف السكان النشطين اقتصاديا انهم كل الأشخاص من الجنسين الذين يشاركون

[1] Jean Vincens, **la prevision de l'emploi**, coll. SUP, Presses. Universitaires de France, Paris,1970, p 6.

باليد العمالة لانتاج السلع والخدمات الاقتصادية، وبغية تفصيل أكثر في هذه الفئة النشطة إقتصاديا سنحاول تقديم بعض التعاريف الخاصة بها:

- التعريف الأكاديمي للسكان النشطين إقتصاديا:[1] يعتبر التعريف الاكاديمي ان السكان النشطين اقتصاديا على انهم مجموعة من السكان من الذين يعملون والذين لا يعملون في مدة زمنة معينة، وبهذا يصنف الفرد عاملا او عاطلا من خلال الحكم على نشاط هذا الفرد خلال فترة مرجعية قصيرة، حيث يحتسب عاملا اذا كان يعمل خلال فترة مرجعية وعكس ان لم يكن لديه عمل، ويبحث بشكل جدي عن العمل، لانه اذا كان عاطلا و لا يبحث عن العمل اعتبر خارج قوى العمل.
- تعريف السكان العاملين حسب المكتب العالمي للعمل يشمل مجموع الافراد من الجنسين الذين صرحوا انهم زاولوا نشاطا اقتصاديا بالمقابل على الاقل ساعة واحدة خلال فترة المرجعية.
- الديوان الوطني للإحصائيات يعتبر أن المشتغل (الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بنشاط معين وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء.

4.2. العالة الاقتصادية:

يمكن حساب معيار مهم في الاقتصاد، ألا وهو معدل الإعالة ويمثل نسبة عدد الأشخاص غير النشطين اقتصاديا إلى عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل، وعادة ما يوضح كنسبة مؤوية.

فمعدل الإعالة في إقتصاد ما، يقدم دلالة على التوزيع العمري للسكان في الاقتصاد. وللتعبير عن هذا المقياس بدقة فإننا ننسب السكان الذين يمارسون نشاطا إقتصاديا إلى السكان الذين لا يمارسون نشاطا حتى ولو كانوا في سن العمل. ولكن نظرا لصعوبة الحصول على البيانات بهذا القدر من التفصيل فإننا عادة ما نستخدم بيانات السكان حسب التوزيع العمري لحساب معدل الإعالة. وطبقا لذلك التعريف، فإن معدل الإعالة يساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل، مضافا إليه عدد السكان الذين بلغوا سن المعاش لنحصل على أعداد الأشخاص المعالين. ثم نقسم أعداد المعالين على أعداد السكان في سن العمل. ومنه فإن معدل الإعالة يساوي"[(2)].

$$\frac{\text{عدد الافراد في السن (0–14)} + \text{عدد الافراد(64 فأكثر)}}{\text{عدد الأفراد في سن(15–64)}} \times 100$$

III. .مؤشرات ومحددات سوق العمل:

1.3. مؤشرات سوق العمل: من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم مؤشرات سوق العمال وكيفية تحديدها كما يلي[3]:

---

[1] تقرير المؤتمر مكتب العمل الدولي، **المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الإحصاءات العمالية**، أكتوبر، جنيف،1982

[2] محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، **واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977-2004**، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008. ص111.

[3] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة و العمالة**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 06،2009،ص4-5

1.1.3.معدل النشاط الصافي (TA):

يعتبر هذا المقياس أكثر دقة في معرفة حجم القوى العاملة من كل **100** فرد من السكان الذين بلغوا السن القانوني للعمل و المحدد حسب المكتب الدولي للعمل (**BIT**) ما بين **[16 – 59]** سنة. ويعكس هذا المعدل إلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي إن كان في ركود أو انتعاش اقتصادي ويمثل هذا المعدل بالصيغة الرياضية التالية [1]:

$$TA = \frac{PA}{PAT}$$

من خلال الصيغة الرياضية يظهر أن هذا المعدل يتأثر بالعوامل المؤثرة في حجم السكان النشطين وحجم السكان في سن العمل وأهم العوامل المؤثرة في ذلك هي[2]:

- ✓ القوانين التي تحكم سن العمل المسموح به والمدة الإجبارية للتعليم حيث نجد بعض الأفراد لم يبلغوا سن العمل القانوني و يعملون بطريقة غير قانونية أو الانقطاع عن الدراسة و الرجوع إلى العمل لعدة أسباب حسب كل فرد.
- ✓ القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سن التقاعد العادي و المسبق).
- ✓ مدى مشاركة النساء في اليد العاملة.
- ✓ الظرف الاقتصادي و ما يتميز به من ركود أو انتعاش.
- ✓ نظام التأمين على البطالة.
- ✓ معدل الزيادة الطبيعية للسكان و تطور مؤشر الأمل في الحياة.

2.1.3.معدل النشاط الإجمالي:

يتم حساب هذا المعدل بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي ويوضح لنا هذا المعدل حجم القوى العاملة من كل **100** ساكن. غير أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأن هذا المعدل يدخل في الحسبان الأفراد الذين لم يبلغوا السن القانوني للعمل و كذلك منهم من تجاوزه لذلك نلجأ دائما إلى المعدل الأكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي.

3.1.3.معدل الشغل (TO):

يسمح لنا هذا المعدل بمعرفة أمرين ضروريين الأمر الأول هو معرفة عدد المشتغلين من كل **100** فرد.

ويعطى هذا المعدل بالصيغة الرياضية التالية:

$$TO = \frac{PO}{PT}$$

حيث أن:

---

[1] Domininique Millot, **population et travail**, edition ellipes, Paris ,1996,p07

[2] Map SUM ; Marché du travail et emploi au Cambodge : **Contraintes à court terme et Enjeux à long terme,** Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Lumière Lyon 2,2007 ;p60

- **TO**: معدل الشغل.
- **PO**: حجم السكان المشتغلين.
- **PT**: إجمالي السكان.

ونظرا لأهمية هذا المعدل فإنه يسمح لنا كذلك بمعرفة عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد عن طريق عملية بسيطة وهي قلب البسط والمقام أي مقلوب الكسر فيمكننا من معرفة كم نستطيع أن نعيل من شخص بتوفير منصب واحد لكل فرد. فعلى سبيل المثال في الجزائر سنة **1996** كل فرد عامل كان يعيل **6** أفراد أما في سنة **2006** أصبح كل شخص عامل يعيل **4** أفراد وهذا المؤشر جيد يوحي بتحسن سوق العمالة في الجزائر.

4.1.3.معدل العمالة (TE):

يعكس هذا المقياس مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة الموجودة فهو يساوي نسبة السكان المشتغلين من مجموع السكان في سن العمل و كلما ضعف هذا المعدل دل على عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب اليد العاملة الموجودة في سن العمل و يعطى هذا المعدل بالصيغة الرياضية التالية:

$$TE = \frac{PO}{PAT}$$

5.1.3. معدل البطالة:

يمثل معدل البطالة عدد الأشخاص غير العاملين **unemployed** كنسبة من قوة العمل المدنية، و تشكل قوة العمل المدنية **civilian labor force** من الأشخاص المصنفين كعاطلين. وبالتالي يمكن حساب معدل البطالة بقسمة عدد الأفراد العاطلين على إجمالي قوة العمل (عاملين +عاطلين) ويعبر عن النتيجة بنسبة مئوية [1].

وحتى يمكن حساب معدل البطالة، يتم حساب إجمالي قوة العمل في المجتمع ثم نقوم بحساب عدد الأفراد العاملين من قوة العمل ومن ثم عدد الأفراد غير العاملين، و يتم حساب معدل البطالة على النحو التالي:

معدل البطالة = عدد الأفراد من قوة العمل في حالة البطالة / إجمالي عدد الأفراد في قوة العمل المدنية.

قوة العمل المدنية = قوة العمل الإجمالية – أفراد القوات المسلحة – الأفراد داخل السجون في سن العمل المحجوزون في مؤسسسات الرعاية والتأهيل.

2.3. محددات سوق العمل:

تتأثر سوق العمل بالتغيرات التي حصلت في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية نتيجة تحسن الظروف المعيشية و انتشار الوعي، فأصبح أكثر تميزا و تقسيما ليس فقط حسب الكفاءات، الاقدمية، الشهادات...الخ، بل لأنه يخص فقط جزء من أولئك الذين فقدوا عملهم السابق، أو من يبحثون على تركه، أو من يلتحقون بسوق العمل لأول مرة.

[1] إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص109.

فبذلك يظهر أن سوق العمل لا يهتم بكل السكان المتواجدين في القطر، و لكنه يهتم بجزء معين يعرف على أنه الفئة النشيطة القادرة على العمل و إضافة قيمة مضافة في الاقتصاد.

1.2.3.محددات عرض العمل:

إن عرض العمل أو ما يسمى قرار المشاركة يعتمد على النظرية النيوكلاسيكية لتعظيم المنفعة و وقت المتعة مأخوذا كسلعة لها سعرها مقاسا بالأجر الضائع الناجم عن عدم المشاركة. يتأثر هذا القرار، خاصة على مستوى الأسرة، بعدة خصائص ديموغرافية، وعلى الخصوص فيما يتعلق بمساهمة الإناث، و كذلك بمستوى الأجر الصافي الحقيقي مما يعطي دورا لضرائب الدخل و التضخم للتأثير على قرار عرض العمل. كما نجد أن المجتمع يتكون من مجموعة أفراد، منها القادرة على العمل ومنها الغير القادرة سواء لصغر سنها أو لعجز ما نتيجة لتقدمها في السن أو إعاقة و بذلك يقسم السكان إلى قسمين: قسم فعال و قسم غير فعال و نجد أن سوق العمل يهتم بالجزء الفعال فقط.

1.1.2.3.السكان و القوى العاملة:

ينقسم المجتمع إلى قسمين قسم بلغ السن القانوني للعمل و المحصور بين [16 – 59] سنة و قسم أخر لم يبلغ السن القانوني للعمل أي أقل من 16 سنة أو تجاوز 60 سنة فيعرف القسم الأول بالسكان النشطين (**population active total**) و هذا القسم ينتمي إلى القوى العاملة أما القسم الثاني فيعرف بالسكان الغير النشطين (**population non active**) و هذه الفئة لا تنتمي إلى القوى العاملة و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$PT = PA + PNA$$

حيث ان:

- **PT**: حجم السكان.
- **PA**: القوى العاملة (الفئة النشطة)
- **PNA**: الفئة غير النشطة.

لهذا يمكن إعتبار أن القوى العاملة تضم كل شخص في سن العمل ولم يتجاوز السن القانوني لذلك أي أكثر من 60 سنة و بالتالي يمكن تعريف القوى العاملة بأنها كل السكان الذين بلغوا السن القانوني للعمل سواء كانوا يعملون أو لا يعملون (العاطلون) و بالتالي فالسكان النشطين يمثلون كل القوى العاملة و المستعدة لإنتاج السلع و الخدمات أما السكان الغير النشطين فهم مجموع الافراد الذين لم يبلغوا السن القانوني للعمل و كذلك منهم من بلغ سن العمل و لا يعمل و لم يقدم أي طلب عن عمل فهذا يعتبر من السكان غير النشطين لأنه لا يبحث عن عمل،و بالتالي فإن سوق العمالة هي مجموع السكان النشطون (القوى العاملة) (**population active**).

ويمكن تقديم تعريف عام يوضح علاقة مفهوم القوى العاملة بأوضاعهم اتجاه العمل وعليه فان القوى العاملة هي ذلك الجزء من الشكان المهيئن للعمل فعلا عند الطلب، ويشمل كل من المشتغلين فعلا والعاطلين[1]، ونجد أن هذا المفهوم يعتمد على المتغيرات التي تحدد فئة السكان التي لها علاقة بقوة العمل والتي نذكر منها:

- ✓ حجم السكان الفعال وهو السكان الذين يكونون في حدود سن العمل أي السكان الذين لا يقع سنهم تحت الحد الأدنى لسن العمل ولا فوق الحد الأقصى لسن العمل.
- ✓ القوى العاملة الغير الفعالة وهم الفئة من السكان الذين يقعون داخل الحدود سن العمل ولا يزاولون أي نشاط اقتصادي مثل ربات البيوت، الطلبة، التلاميذ، المتقاعدون الذين يحالون على المعاش المبكر، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

عدد السكان النشطين = عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين.

$$PA = PO + STR$$

من المعادلة أعلاه يتبين أن سوق العمالة ينقسم إلى قسمين الأفراد الذين يعملون و يرمز لهم بـ (**PO**)و الأفراد الذين لا يعملون لكنهم يبحثون بشكل جدي عن عمل و مستعدون للعمل في حالة إيجاده فهؤلاء كذلك ينتمون إلى سوق العمالة.

الشكل(01-01): مخطط السكان والقوى العاملة

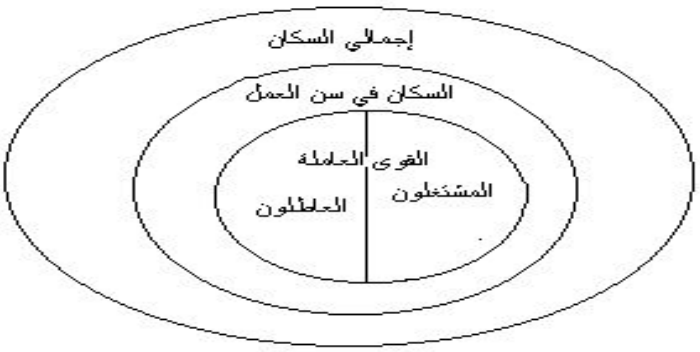

المصدر: عبد الكريم البشير، دلالات معدلات البطالة، مرجع سابق،ص 03

إنطلاقا من الشكل الموضح أعلاه يتضح لنا أن القوى العاملة مقسمة إلى قسمين المشتغلون و العاطلون حيث أن المشتغلون يمثلون الأفراد العاملين و الأفراد الذين عملوا على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية أما الأفراد العاطلون فهم يمثلون جزء من القوى العاملة لكن بشرط أن يكون الفرد العاطل يرغب في العمل أي يبحث عن عمل لأن الفرد حتى و إن بلغ السن القانوني للعمل لكنه لا يبحث عن عمل فهذا الشخص أو الفرد يعد خارج دائرة القوى العاملة.

[1] طارق عبد الحسين، **اقتصاديات الموارد البشرية**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأردن، 2007، ص 36-37.

2.1.2.3.تفضيلات الأفراد و الطلب على وقت الفراغ:

يتحدّد الطلب على أي سلعة بعوامل أساسية و هي: تكلفة الفرصة البديلة، مستوى الدخل و الثروة؛ تفضيلات الأفراد. وينطبق هذا الطلب على وقت الفراغ للأفراد كما أن منحنيات سواء للتبادل بين ساعات الفراغ و الدخل النقدي يعبّر كل منها عن مستوى معيّن من الإشباع. و يختلف ميل كل من هذه المنحنيات باختلاف الأفراد. فالأفراد ذوي التفضيل الأكبر لساعة إضافية من وقت الفراغ يكون منحنى السواء لديهم أكثر ميلا من الأفراد ذوي التفضيل الأقل لساعة إضافية من وقت الفراغ. و قد يكون للمرء منحنيات سواء شبه شاقولية تصل به إلى ما يعرف بالحل الركني أي قرار عدم العمل. و الشكل التالي يوضح تفضيلات الأفراد.[1]

الشكل(01-02): تفضيلات الأفراد

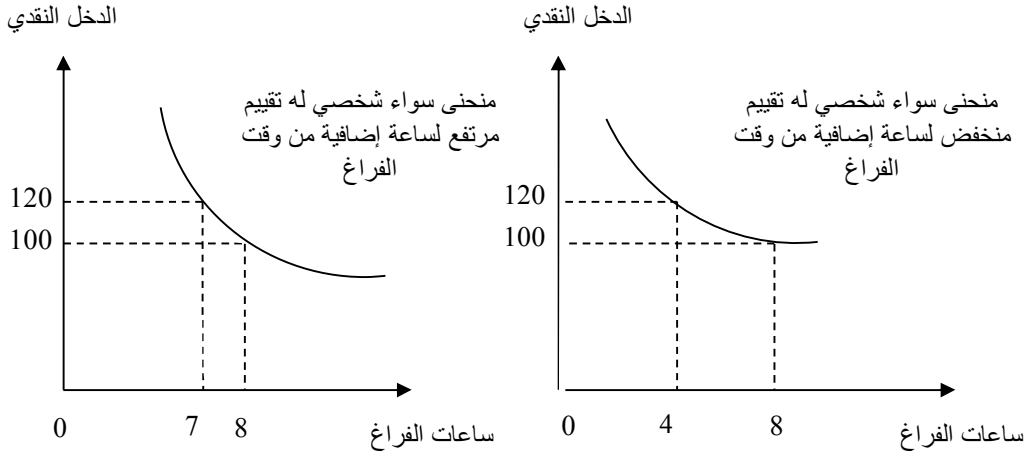

المصدر: محمد وديع عدنان، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة، برامج تدريب على شبكة الانترنيت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

[1] محمد عدنان وديع، **برامج تدريبية على الانترنيت، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006.ص 44
www.arab-api.org

الشكل رقم (01-03):الطلب على وقت الفراغ

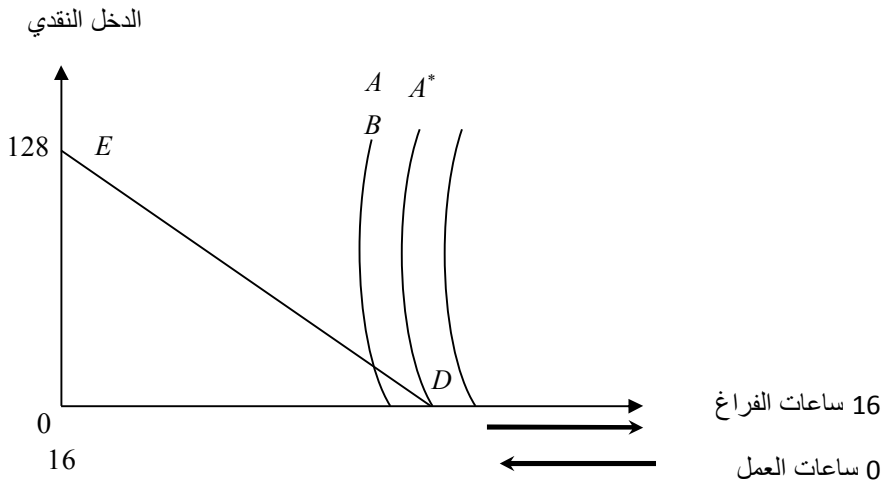

المصدر: محمد وديع عدنان، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة، برامج تدريب على شبكة الانترنيت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
www.arab-api.org

3.1.2.3.توزيع السكان حسب القوى التعليمية:

إن التعليم هو أساس تحقيق التنمية في مختلف المجالات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية....الخ [1]. و نجد أن معظم الدول في عصرنا تسعى إلى تحقيق بما يسمى بالتنمية الشاملة و التي من بين أهدافها هو تطوير التعليم و توفير كل المرافق و الوسائل للتوعية والتأهيل العلمي في جميع المناطق.حيث وجدت بعض الدول أن أساس تحقيق التنمية هو الاهتمام بالتعليم و العنصر البشري و البحث العلمي و الاعتماد على نماذج تنموية حديثة تقوم على أساس التكنولوجيا.

إن دراسة توزيع السكان حسب الحالة التعليمية تلقي الضوء على الكثير من الظواهر خاصة إذا درس الهيكل التعليمي للسكان مع بعض المتغيرات الأخرى كالسن، الحالة الزوجية، و المهن و النشاط الاقتصادي.فالمستوى التعليمي للسكان يؤثر على مستوى الخصوبة و مدى انتشار برامج تنظيم الأسرة و حركة الهجرة من منطقة لأخرى .

دراسة المستوى التعليمي مع الحالة المدنية أو نشاط الاقتصادي يفيد في التعرف على مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه البلاد. و يمكن أيضا دراسة العلاقة بين مستويات التعليم و بعض الظواهر الاجتماعية مثل الطلاق و تعدد الزوجات و سن الزواج.

[1].أنس عبد الباسط عباس،**تخطيط وتنمية القوى العاملة**،دار المسيرة للنشر،عمان،2011،ص 24

4.1.2.3.قرار المشاركة في قوة العمل:

يستند الخيار بين البحث عن عمل سوقي أو عدم البحث عنه (أي عدم المشاركة في قوة العمل) إلى المقارنة بين فرص السوق ومنافع البقاء في المنزل (الاستمتاع بوقت الفراغ) أو المقارنة بين أجر السوق وأجر القبول[1]. ويسمح هذا الإطار بتفسير الفوارق في معدلات المشاركة في قوة العمل حسب زمر العمر والجنس و مستوى التعليم...إلخ

ويتأثر قرار الفرد بالمشاركة بالإطار الأسري (عمل أحد الزوجين وأجره...الخ.) و المؤسسي (إمكان العمل لجزء من الوقت للنساء مثلا أو وجود ترتيبات رعاية الأطفال...) و بإمكانيات العمل في المنزل لإنتاج سلع و خدمات عوضا عن شرائها من السوق. إضافة إلى القيم والتقاليد المجتمعية ومستوى التعليمو الضرائب...

5.1.2.3.عرض ساعات العمل:

غالباً ما يقاس عرض العمل بساعات العمل عوضاً عن عدد العمال، و يلاحظ ميل عام لتناقص ساعات العمل المعروضة للفرد الواحد و ارتفاع في أجر الساعة في البلدان المتقدمة. ولكن على العموم فإن معدل أجر أعلى يستدر عرضاً أعلى من ساعات العمل بالنسبة لمعظم العمال (صحيح على الأخص بين النسوة المتزوجات و صغار العمر أو العمال القريبين من التقاعد) (أثر الدخل وأثر التعويض). ويلاحظ أيضاً تزايد عرض العمل لجزء الوقت (المرأة على الخصوص) ووجود ظاهرة العمل الإضافي (**OT**) أو حتى العمل المزدوج (في مكاني عمل)[2].

3.2.3.محددات الطلب على قوة العمل:

إن الطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، و يعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال.و الطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين و في فترة زمنية معينة و مكان معين،مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

و عليه فإن صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل و الطلب على اليد العاملة، يعني عرض مناصب شغل، تصدر عن أصحاب العمل الذين يقسمون إلى ثلاث فئات:

- ✓ العائلات وعادة تكون أعمال غير معلنة.
- ✓ الادارات.
- ✓ المؤسسات الخاصة، والعمومية.

[1] محمد عدنان وديع، **سوق العمل و تخطيط القوى العاملة**، مرجع سابق، ص 4.

[2] سليمة غرزي،**البطالة في الجزائر دراسة قياسية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2008- 2009،ص7

1.3.2.3.مدة العمل:

نجد أن أهم التغيرات التي طرأت على مستوى طلب اليد العاملة،هي المدة و يعود السبب الرئيسي لذلك هو التطور الذي كان له أثر إيجابي على ميكانيزم سوق العمل و كذلك إلى تحسن المستوى المعيشي و الثقافي و التعليمي فعند الوقوف عند أهم التحولات التي طرأت على العامل نتوقف عند القانون الذي نص على عدم دخول الأطفال إلى الحياة المهنية إلا في حدود سن ما بين 15 و 16 سنة، و في هذه الفترة نعلق الاجر بالمستوى الادنى المعيشي،و لم يتعلق بمدة العمل.وبحلول القرن 19م وضعت قوانين حدت من عمل الاطفال و ضبطت مدة العمل على ثلاث مستويات: الاسبوع، العام، و الحياة المهنية.[1]

2.3.2.3.سن الدخول و الخروج من الحياة المهنية:

تتراوح مدة الحياة العملية حاليا بين 20 الى 60 سنة في أغلب الحالات و هذا يعتبر كمكسب اجتماعي حيث ترتفع مع هذا الأخير مدة الحياة الدراسية و مدة الحياة مع تراجع بداية التقاعد حيث كان يحدد سن الدخول إلى الحياة المهنية بسن يتراوح بين 10 و 12 سنة،و منع دخول الاطفال في الحياة المهنية قبل هذا السن و ذلك عن طريق قوانين نصت على ذلك،إلا أنه لسوء المراقبة لوحظ أن هناك إنزلاقات،إلى أن وضع قانون من طرف **J.FERRY** سنة 1881 الذي منع من دخول الاطفال إلى الحياة المهنية و إجبارية التعليم و حدد سن نهاية الدراسة بين 12إلى 14 سنة ثم إلى 16سنة،سنة 1963 إلى أن وصل إلى حدود 18 إلى 20 سنة.

3.3.2.3. الكفاءة والتكوين:

يعتبر التكوين والتعليم إحدى أساسيات التنمية الشاملة و قوام الدولة لتتوجَه نحو تسيير و تخطيط فعال لتحقيق تنمية اقتصادية، إذا لابد من إنتاج قوة عاملة (التعليم و التكوين) مؤهلة تساير التقدم التقني و التنمية الاقتصادية.

لهذا نجد أن معظم الدول في السنوات الأخيرة أعطت اهتماما كبيرا لقطاع التعليم والتكوين المهني عن طريق تكوين يد عاملة مؤهلة، والسماح للشباب من الحصول على حرفة عمل، بهدف تحسين الإنتاجية، وتغطية النقص في الإطارات، ومنح فرص للعمل للأفراد الغير مؤهلين في غضون النقص الموجود في التشغيل فبعدما كان التكوين يتم في مدة محدودة للحصول على وظيفة ما فإن التطور التكنولوجي السريع و بداية الثورة الصناعية و ظهور علاقات جديدة في عملية الإنتاج جعل التكوين يتم بصورة دائمة و مستمرة،و في هذا الصدد بين **A.TOURAINE** تاريخ العلاقات بين الإنسان و الآلة و قسمة إلى ثلاث مراحل:[2]

[1] JEANS-PIERRE DELAS"**ECONOMIE CONTENPORAINE**"FAITS CONCEPTS THEORIS.ED ELLIPSES edition ; 2001.P215

[2] GILLES F ,PHILIPPE DEUBEL,"**ECONOMIE DU TRAVAIL** ", PARIS, edition ARMAND COLIN,1990.P 175.

- **المرحلة الأولى:** وتتعلق ببداية الثورة الصناعية الآلات كانت قابلة لإنتاج مختلف القطع، التكوين يؤخذ مدة زمنية طويلة في هذه المرحلة انخفضت كفاءة بعض العمال حيث قسمت المهام على عدة عمال غير مؤهلين.
- **المرحلة الثانية:** أصبحت فيها الآلات متخصصة وأصبحت المصانع تتسابق و الزمن و ظهرت طرق جديدة للتسيير لأجل فعالية أكبر.
- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة الآلة التي تشغل بنفسها، التطور التقني سمح باختراع آلات غيرت من طريقة العمل فحلت الآلة مكان اليد العاملة.و العامل يكون سوى مراقب و للقيام بعملية الصيانة.

بالموزاة مع هذه الدراسة يلاحظ أنه تنامت الكفاءات في بعض المهن و ظهرت أعمال تتطلب مستوى معين و هي الإدارة والتجارة وأعلن الانفجار التكنولوجي عن تجاوز الأعمال العادية و عوضت **Automation** بـ **Mécanisation Automation –Robotisation** فأصبحت الإنتاجية الآلية تقوم بكل المهام حيث أن العامل أصبح مهدد بالإلغاء من العملية الإنتاجية المباشرة حيث أصبح التكوين ضروري الإدماج بسهولة في سوق العمل، فحتى يعتبر الفرد مدمج يجب عليه أن يكون عمل على الأقل 12 شهرا متتالية،إضافة إلى 20 شهرا من خروجه من النظام المدرسي، و بالتالي يعتبر العامل خلال مرحلة التكوين عن استثمار،و طريقة لكسب المعارف المهارة و الخبرة و هو عبارة عن مصفاة لاختيار من أبدوا نشاطا كبيرا خلال مرحلة التربص،و هو ينقص من خطر البطالة.

إظافة لما سبق يساهم التكوين من رفع مستوى الانتاجية وذلك لزيادة المهارة و كفاءة الفرد الناتجة عن التكوين و الرفع من روحه المعنوية الذي يحقق له نوع من الاستقرار النفسي.

وبهذا حاولنا من خلال هذا الجزء توضيح معظم المفاهيم الخاصة بسوق العمل واهم محدداته و مكوناته و على اساس ذلك سنتعرض في المبحث الموالي بشكل وجيز للعمل و أهم مؤشرات سوق العمل.

3.3.توازن سوق العمل:

بإعتبار أن عرض العمل يمثل أحد جانبي سوق العمل حيث يعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كاف لتخلي عن سلعة "الفراغ" أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها وإستعمال وقت فراغه و بين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء أكبر أو أصغر من وقته للعمل السوقي المأجور، و بإعتبار كذلك أن الطلب على العمل يكون من طرف رب العمل حيث يشتري خدمات العمل من السوق مقابل أجر يدفعه للعاملين و كما ذكرنا سابقا فإن الطلب على العمل هو طلب مشتق أي أن رب العمل يطلبه ليس من أجل إستهلاكه بل من أجل الإستفادة منه في إنتاج السلع و الخدمات،و عليه فإن المستوى التوازني للعمالة يتحدد مثل أي سوق اخر بما أن العرض و الطلب يجريان في السوق و يحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة توازن كمية العمل المطلوبة و المعروضة و الأجر الذي يرافق تلك الكمية، و

من المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا إختل بعض من جوانبها (زيادة العرض أو الطلب أونقصان أحدهما)،حيث أن الزيادة العرض أو نقصان الطلب يؤدي إلى نقصان في الأجور و بالتالي نقطة توازن جديدة و العكس صحيح أيضا و ما يمنع تحقيق التوازن ظروف عديدة أهمها:تجزئة السوق،تدخل نقابات العمال،عدم مرونة الأجر،تكلفة الإنتقال و غيرها [1].

وبالتالي يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه، وفي حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن في سوق العمل.

المبحث الثاني: العمل، التشغيل، البطالة و سياسات سوق العمل:

I. العمل: يعد العمل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج حيث يشكل القوة البشرية التي تؤثر بشكل فاعل على النتائج النهائية لكافة الأنشطة الإنتاجية.

1.1. تعريفه: ويمكن تعريفه على أنه "الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية و الخلقية لإنتاج الثروات و الخدمات". ويرى هنري برغسون أن العمل الإنساني يرتكز على "خلق المنفعة".

- كما عرفه "**الفريد مارشال**" العمل بأنه: أي مجهود عقلي أو بدني يتم كليا أو جزئيا بغرض تحقيق مكاسب معينة بخلاف المتعة التي تستمد مباشرة من العمل، و بالتالي فإن مفهوم العمل في العرف الاقتصادي يقتصر على العمل الذي يؤديه أي شخص بمقابل، و إن أي عمل يتم بدون مقابل لا يدخل ضمن مفهوم العمل في العرف الاقتصادي، فأعمال الهواية و الوعظ و الإرشاد و غيرها من الأعمال الخيرية لا يمكن أن تسمى في العرف الاقتصادي بعمل إلا إذا كانت بمقابل مادي سواء كان نقدي أو عيني.[2]

ويشاع في الأدبيات الاقتصادية الحديثة استخدام مصطلح "الموارد البشرية "لإشارة إلى قوة العمل و يعتبر العمل المصدر الأساسي للإنتاج، و يعد العنصر البشري هو المصدر الأساسي لقوة العمل في أي دولة.

2.1. مفهوم قوة العمل:

يقصد بقوة العمل على المستوى القومي إجمالي عدد السكان الذين تتوافر فيهم شروط العمل الثلاث:

- ❖ القدرة على العمل.
- ❖ الرغبة في العمل.
- ❖ البحث عن العمل.

ويتم حساب المعروض من قوة العمل باستخدام المعادلة التالية:

[1] محمد عدنان وديع، **برنامج سوق العمل و تخطيط القوى العاملة**،**api@api.org.kw** ،**بتاريخ** 26-03-2018.

[2] باسم علاوي عبد الجميل، **العمل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006،ص. 15-16.

قوة العمل= إجمالي السكان

- عدد السكان أقل من سن العمل.
- عدد السكان فوق سن التقاعد عن العمل.
- السكان في سن العمل و لا يعملون (الطلبة في سن العمل، ربات البيوت، المقعدين عن العمل بسبب المرض).
- السكان فوق سن التقاعد ويعملون.

وتعرف قوة العمل في مفهوم النظرية الاقتصادية بأنها عدد العمال الراغبين و القادرين على العمل عند المستويات المختلفة من الأجور التي تعرض عليهم في سوق العمل من جانب أصحاب الأعمال الراغبين في توظيفهم. ويتوقف عدد العمال الراغبين والقادرين على العمل على عدة عوامل مختلفة كالعدد الكلي للسكان في الدولة و تفضيل العامل للعمل أو الفراغ...الخ.

3.1.إنتاجية العمل:

الإنتاجية هي مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج، و يعبر عنها بإقامة النسبة بين الإنتاج و كمية إحدى عوامل الإنتاج و يكمن قياس إنتاجية العمل بالطرق التالية[1]:

- إنتاجية العمل(حسب عدد العمال) = كمية الإنتاج /عدد العمال.
- إنتاجية العمل (حسب وقت العمل) = كمية الإنتاج /عدد ساعات العمل.

إنتاجية العمل (حسب القيمة) = القيمة المضافة /عدد العمال أو ساعات العمل.

4.1.الطلب عن العمل:

العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

5.1. عرض العمل:

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال أو(العائلات), حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف يتم تحديد ظروف عرض العمل.

[1] Alain Beiton et autres ; **dictionnaire de la sciences économiques** , edition Armand.Colin 2010,p 252-253

II. التشغيل:

1.2. تعريفه:

يقصد به النشاط الإنساني المبذول عن وعي وقصد ويترتب عليه خلق أو زيادة المنفعة فالنشاط أو المجهود المبذول، وحتى يكون عملا بالمعنى الاقتصادي يجب أن تتوفر فيه أربعة عناصر هي:

- ✓ أن يكون بشري (إنساني)، أي أن عمل الحيوانات أو الآلات لا يعتبر عملا بالمعنى الاقتصادي
- ✓ أن يكون اختياري، وبذلك فإن عمل العبيد لا يعتبر عملا بالمعنى الاقتصادي.
- ✓ أن يكون عن وعي وقصد وبذلك فإن عمل الهواية والتسلية لا يعتبر ضمن العمل المعتبر عنصر من عناصر الإنتاج.
- ✓ أن يترتب عليه خلق أو زيادة المنفعة، بالتالي فإن السيدة التي تعمل في البيت لا يعتبر عملها بالمعنى الاقتصادي.

وطبقاً للتعريف الذي إعتمده المؤتمر الثالث عشر لخبراء إحصائيات العمل الذي عقد في جنيف في أكتوبر سنة 1982، و أقره فيما بعد المكتب الدولي للعمل في الدورة "71 لمؤتمر العمل الدولي". أن التشغيل يشمل جميع الأشخاص الذين هم في سن العمل، و ممن يبحثون جديا عن العمل و ذلك خلال فترة الإسناد[1].

2.2.أصناف التشغيل:

➢ **التشغيل المأجور**: يضم هذا النوع الأصناف التالية[2]:

- ✓ شخص في حالة عمل أثناء الفترة المرجعية: أي شخص قام بعمل مقابل أجرة أو راتب.
- ✓ الأشخاص المشتغلين لكن غير عاملين: هم الذين قاموا سابقا بنفس العمل الحالي، لكن كانوا غائبين خلال فترة الإسناد، وكلهم ذوي علاقة قانونية بأعمالهم حيث أنهم مؤمنين على الرجوع للعمل، فترة الغياب عن العمل.

- **التشغيل غير المأجور**: الأشخاص الذين مارسوا خلال الفترة المرجعية عمل بهدف الحصول على فائدة أو أرباح عائلية مقابل راتب، الأشخاص الذين يملكون مؤسسات خلال فترة الإسناد، لكن مؤقتا ليسوا في عمل لأسباب خاصة.
- **الأشخاص الغائبون مؤقتا على أعمالهم لأسباب**: صحية، حوادث، عطل،...إلخ.
- **الموظفون والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.**
- **الإعانات العائلية.**
- **التكوين**: الخاص بالأشخاص وعموما الشباب الذين يتعلمون حرف و يحصلون على أجور من أجور ذوي الاختصاص.

[1] صالح خصاونة، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المطبعة الوطنية، عمان، 1995، ص 103.

[2] Collections statistiques, N° 27, ONS, Alger.

2-3 طبيعة التشغيل: وتوجد أربع تصنيفات لقياس الحالة العملية (طبيعة التشغيل) للفرد و هي[1]:

- **مستخدم بأجر:** وهو الفرد الذي يعمل لدى مؤسسة أو لدى فرد آخر مقابل أجر نقدي أو عيني، سواء كان هذا الأجر بالساعة أو باليوم أو بالأسبوع أو بالشهر، و سواء حساب الأجر حسب الإنتاج أو العمولة أو بأي أسلوب آخر. ويندرج تحت ذلك العاملون لدى الأسرة بأجر.
- **صاحب عمل:** و هو الشخص الذي يعمل في مؤسسة يملكها أو يملك جزءا منها، أو في مهنة أو تجارة و يعمل تحت إشرافه مستخدمون آخرون بأجر نقدي أو عيني.
- **يعمل لحسابه:** و هو الشخص الذي يعمل في مؤسسة يملكها أو يملك جزءا منها أو في مهنة أو تجارة و لا يعمل تحت إشرافه مستخدمون آخرون بأجر نقدي أو عيني.
- **يعمل لدى الأسرة دون أجر:** هو الشخص الذي يعمل لدى الأسرة أو أحد أفرادها دون أن يتقاضى أجرا نقديا أو عينيا، وحتى وإن تقاضى مكافأة رمزية.

4.2.العمالة المحدودة:

تضم هذه العمالة نوعين الأول خاص بالعمالة المحدودة غير الظاهرة وهو عبارة عن الأشخاص الذين يريدون تغيير عملهم لاسباب معينة، كعدم كفاية الاجر او محيط العمل السئ، اما النوع الثاني فهو خاص بالعمالة المحدودة الظاهرة ويندرج ضمن هذا النوع كل الأشخاص الذين يحاولون زيادة عدد ساعات العمل او البحث عن عمل إضافي او انشاء عمل خاص بهم ذو مصلحة خاصة بهم، وبصفة عامة تضم العمالة المحدودة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير منشطة[2].

IV. البطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العالم، كونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية تعيق مسيرة التقدم و التنمية في معظم مجتمعات العصر الحديث. إذ لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل و النقاش.

1.3.تعريف البطالة:

تعرف البطالة بأنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثين عنه و لكن لم يجدوه. إلا أن البعض يعتبر أن مفهوم البطالة غير محدد بعض الشيء، لأن من الممكن نظريا أن نقول أن أي فرد سيكون راغبا في العمل مقابل تعويض مجزي و سخي. ويقاس حجم البطالة بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المطلوب عند المستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة.[3]

---

[1] نادر مريان، و آخرون، **دليل مؤشرات سوق العمل**، مرجع سابق الذكر، ص 12.

[2] كامل علاوي كاظم، **البطالة في العراق: الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد،جامعة الكوفة، سبتمبر 2011، ص.3

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 138

كما يمكن تعريف البطالة بأنها وصف حالة المتعطلين عن العمل و هم قادرون عليه و يبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه،كما أن البطالة تعني عدم حصول الفرد على عمل خلال أسبوع الإسناد و كان يبحث عن عمل خلال فترة الأسابيع الماضية المنتهية بأسبوع البحث و لديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد.

كما أن البطالة تتضمن العاطلين عن العمل و العاطلون عن العمل هم الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق و لكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء أو هم الأفراد الذين ينتظرون فرص عمل مناسبة مثل خريجي الجامعات و المعاهد، أو الأفراد الذين يرغبون في العمل و لا يجدوا فرصة العمل المناسبة أو الأشخاص القادرين على العمل لكنهم لا يجدونه، أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرات و القدرات و لا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب.[1]، وسنحاول التعرض الى أهم التعاريف التي تطرقت اليها مجموعة من الهيئات على النحو التالي:

- **التعريف حسب المكتب الدولي للعمل (BIT)**: يعرف المكتب الدولي للعمل البطال كل شخص يتراوح عمره بين 16 و 64 سنة، و تتوفر فيه المعايير التالية:[2]
  - ✓ **بدون عمل**: و هو الشخص الذي لم يسبق له العمل على الإطلاق (و لو ساعة واحدة) مقابل أجر و الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل و البطالة.
  - ✓ **الإستعداد للعمل**: يعني هذا المعيار أن الفرد إذا عرض عليه عملا يكون قادرا و متاح للعمل مباشرة و فورا خلال فترة زمنية معينة، و يستبعد هذا المعيار من الحسبان الأشخاص الذين يبحثون عن العمل لوقت لاحق.
  - ✓ **يبحث عن عمل**: يدخل هذا المعيار الأشخاص الذين يبحثون عن العمل و اتبعوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، و القيام بكل وسائل البحث للحصول على عمل من التسجيل في مكاتب التشغيل، و نشر الإعلانات و الاستعانة بالأهل و الأصدقاء....، و يشترط هذا المعيار البحث الجدي عن العمل.
- **تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS)**:يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية[3]:
  - ✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل(بين **16** سنة و **64** سنة).
  - ✓ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، و نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
  - ✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

---

[1]. طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر، الأردن عمان، 1998، ص151

[2] Bureau international du travail, **rapport sur le travail dans le monde**,2000,p43.

[3] ONS**, l'emploi et le chômage ;données statistiques** n° 226

- **التعريف حسب المعد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا (INSEE)**:يعتبر هذا المعهد الشخص البطال جميع من يفوق 15 سنة وبدون منصب عمل ويبحث عن عمل، وتبقى عملية قياسه نوعا ما صعبة باعتبار الحدود بين حجم البطالة والعمالة وحجم الافراد غير النشطين اقتصاديا ليس دائما واضحة، فا نجد ان فرنسا تعتمد على نوعين من المصادر الرئيسية حول حجم البطالة والأول يتمثل في احصائيات شهرية من وزارة العمل والمستمدة من ملفات طلبي العمل والمسجلين في مراكز التشغيل او عن طريق مسح العمالة لـ (**INSEE**) والذي يعمل على قياس معدل البطالة في حدود المفاهيم المتعارف عليها من طرف المكتب الدولي للعمل (**BIT**)[1].
- **التعريف حسب المكتب الاحصاءات العمل الأمريكي**:يعتبر هذا المكتب الفرد عاطل عن العمل كل شخص يتراوح سنه ما بين 16 –59 سنة وليس لديه وظيفة عمل خلال الفترة المرجعية، وقام بالبحث عن العمل خلال الاربع الأسابيع الماضية وهو متاح للعمل حاليا ويبحث عنه بجد، ويصدر هذا المكتب كل شهر تقريرا مفصلا عن البطالة، وهذا ما يجعلنا نجزم ان تقارير أوضاع سوق العمل الأمريكي مفصل بطريقة جيدة[2].

2.3.قياس البطالة:

يعرف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين الى عدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، حيث ان حساب عدد العاطلين ومستوى البطالة الإجمالي يقدم مؤشراً غير دقيق لمدى انتشار هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموماً يتم إستعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين للقوة العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر و المائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان. ويعبر عنه رياضياً بالصيغة التالية[3]:

$$U_n = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

- حيث **U** يمثل عدد العاطلين حسب التعريف المستعمل، **E** عدد المشتغلين. حيث أن **LF** يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون أو يبحثون عن عمل.

فإذا كان هذا المعدل صغيرا فهذا دلالة ان سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، واذا كان كبيرا معناه ان سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وان مناصب العمل الشاغرة تملئ بسهولة وبالتالي يمكن قول ان هذا المعدل يعكس

[1] دحماني محمد ادرويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر:محاولة تحليل**،مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه،جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان،2012-2013، ص30.

[2] محمد ابراهيم السقا، **سوق العمل الامريكية تتحسن على نحو ملحوظ**، المجلة الاقتصادية الالكترونية، 10 يناير سنة 2012، العدد 6665،

[3] بلقاسم العباس، **تحليل البطالة**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أبريل 2006، ص3.

نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة، ولكنها بالضرورة لا تعطي أي فكرة عن الوضع الاقتصادي الذي يعانيه افراد هذه المجموعة وذلك لعدة أسباب نذكر منها[1]:

- ✓ هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الذين يبحثون عن العمل او الذين توقفوا عن البحث بعد ان يئسوا من حصول على وظيفة.
- ✓ احصاءا ت البطالة لا تقدم لنا بيانات حقيقية عن مستويات كسب العمل الخاص للأفراد العاملين، واما اذا كانت هذه المستويات تزيد على حد الفقر ام لا.
- ✓ ينتمي العديد من العمال العاطلين الى اسر بها اكثر من عامل يحقق دخلا، فكثيرا منهم من الشباب وهم عادة ليسوا بالعائل الأول للاسرة.
- ✓ الكثير من العمال العاطلين يحصلون على دعم للدخل خلال فترة تعطلهم من العمل سواء كانت تغويضات حكومية للبطالة او مدفوعات دائمة من هيئات خاصة، كما ان معدل البطالة يقدم لنا معطيات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة ولا تعكى لنا أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، ونجد معدل العمالة او الشغل هو الذي يعكينا فكرة عن هذه النسبة.

وعموما فان الهدف الرئيسي إن الهدف الرئيسي من قياس البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع العمل. ذلك أن ارتفاع مستوى البطالة يعني أن فرص العمل محدودة وأن كثيرا من الناس لا يجدون عملا، أي أن الاقتصاد في جملته لا يعمل كما ينبغي. ولا شك أن مستوى البطالة، أو معدل البطالة، محسوبا لفئات العاملين المختلفة ومختلف أنواع البطالة، ينطوي على فائدة في دراسة تركيب السكان العاطلين وفي تحديد الفئات الفرعية التي تلقى اهتماما خاصا من المجتمع. كالعاطلين لمدة طويلة، وأرباب الأسر العاطلين، والشباب العاطلين، والأشخاص الذين يمرون بفترات متكررة من البطالة، والعاملين في بعض الصناعات والمهن المهددة بالتوقف[2].

يتم حساب عدد العاطلين في معظم البلدان المتقدمة إنطلاقاً من سجلات المستفيدين من "**تعويضات البطالة**" التي تقدمها الحكومة للعاطلين. من مزايا هذه الطريقة أنها تقدم تقديراً سريعاً وغير مكلف لعدد العاطلين، ولكن من عيوبها أنها لا تقدم قياساً دقيقاً لعدد العاطلين، حيث أنه توجد قيود متعددة على الاستحقاق إضافة إلى أنه من بين المستفيدين يوجد عدد يرفض عروض العمل وكذلك عدم البحث عن العمل بصفة ديناميكية، وبالتالي فإن هذه الطريقة تتجه نحو تضخيم أعداد العاطلين. وبالمقابل فإن هناك عدة شرائح من المجتمع ليس لهم الحق في العمل ويبحثون عنه

---

[1] رونالد ايرتيرج، روبرت سميت، **اقتصاديا ت العمل**، تعريب الدكتور فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 578.

[2] محمد الميتمي، **سوق العمل و الفقر في اليمن، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا و إيران (ERF)**، 1997، ص7.تم الاضطلاع عليها من الموقع الالكتروني التالي:www.erf.org.eg/html/Mohamed Al-Maitami.doc

*توجد بين الدول إختلافات في طرق قياس معدل البطالة ناجمة عن عوامل أهمها: تغيرات حدود سن العمل في تحديد القوى العاملة، المدة المعيارية للبحث عن العمل، معايير البحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتاً من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس، برامج تدريب العاطلين. ويحسب معدل البطالة عادة من بيانات مسح القوى العاملة.

ويتم استثناؤهم من عداد العاطلين. أما الطريقة الثانية لقياس البطالة فإنها تتمثل في إجراء بحث بالعينة أو بحث العمالة بالعينة حيث يتم سحب عينة عشوائية من المجتمع وطرح سؤال على أفرادها في ما يخص أوضاعهم المهنية وإذا ما كانوا مستعدين للعمل و يبحثون عن وظيفة، وما هي الخطوات التي تم إجراؤها في هذا السياق. و تحبذ منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه الطريقة، وحسب هذه الطريقة فإنه يمكن تضمين الأفراد بدون عمل مأجور والمستعدون للعمل ويبحثون عنه في الأسابيع الأربعة الماضية، أو ينتظرون الانطلاق في العمل كانوا قد حصلوا عليه، ضمن قائمة العاطلين.

3.3.مدة البطالة [1]: إن طول فترة البطالة يختلف من فرد إلى أخر نتيجة لعدة عوامل منها:

- ✓ تكلفة البحث والانتظار فكلما ارتفعت هده التكلفة كلما كان الفرد العاطل أكثر استعدادا لقبول أعمال ذات منفعة اقل.
- ✓ الثروة: فاذا كان العامل يملك ثروة كبيرة كان اقدر على تحمل أعباء البطالة و أكثر تمسكا بالبحث عن العمل الأفضل و هدا ما يؤدي إلى إطالة الفترة المتوقعة للبطالة.
- ✓ تكلفة المصاريف لتغطية الاستهلاك. كلما كانت أكثر ازداد العبء في استمرار البطالة.و بالتالي تقل فترة البحث عن العمل
- ✓ خصائص دالة منفعة العامل: فهده الدالة تختلف من فرد إلى أخر. و بالتالي تختلف منفعة العامل الأمثل بالمقارنة بمنافع الأعمال الأخرى, و من عامل إلى آخر.فاذا كان الفرق بينهما صغيرا. فهدا يدفع العامل إلى الموافقة على العمل بعد فترة وجيزة طالما أن العمل المعروض لا يقل أهمية من العمل الأفضل. والعكس صحيح.
- ✓ يمكن إضافة سببا خامسا يشترك فيه كل الأفراد العاطلون، وهو مستوى النشاط الاقتصادي و ما يمتاز به من انكماش أو انتعاش.

إن طول فترة البطالة يؤثر سلبا على معدل البطالة الإجمالي و إيجابا على معدل الأجر نتيجة الانتقال إلى أعمال أفضل.

4.3. أنواع البطالة:

عندما نبحث عن أنواع البطالة المختلفة و سبب ظهورها و عوامل علاجها، فسنجد أن أنواع البطالة تتجمع تحت نوعين أساسين هما:البطالة الإجبارية **Invoulantory unenployment** وهو وجود جزء من القوة العاملة في حالة بحث مستمر عن العمل و رغبة مستمرة في العمل.و يقصد بالبطالة الإجبارية هؤلاء الأفراد الذين تتوافر فيهم الشروط قد تعرض عليهم و لكنهم رغم ذلك لا يجدون فرصا للعمل. أما البطالة الاختيارية **voulantary unamployment**و هم قلة من الأفراد غير الراغبين في العمل و التي قد تسمح لهم مواردهم المالية بالعيش المستمر

[2]البشير عبد الكريم.**تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينيات**.مجلة اقتصاديات شمال افرقيا –العدد الاول ص 150.

في حالة فراغ من العمل. و يقصد بالبطالة الاختيارية هؤلاء الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط العمل (القدرة و الرغبة و البحث عن العمل) و يجدون فرص للعمل و لكنهم لا يقبلون الأجر المعروض و يقررون حالة من البطالة بمحض إرادتهم الخاصة[1]، و قبل التعرض إلى أنواع البطالة يمكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين، الأولى أن البطالة التي يدور البحث عنها بصورة مركزة هي بطالة الذين لا يعلمون لدى الغير، لأنهم يؤلفون الغالبية العظمى من القوى العاملة الثانية أن الطلب على العمل مشتق من طلب أخر و أن هذا الأخير يتغير بصفة مستمرة بسبب التغيرات التكنولوجية المستمرة التي تأتي بسلع جديدة و طرق جديدة في الإنتاج و إلى اختفاء سلع وطرق أخرى،و يتوقف الطلب أو يتناقص على بعض السلع فينقطع أو يتناقص إنتاجها فيتغير الطلب على العمل و تظهر البطالة [2]و يمكن تقسيم البطالة إلى الأنواع التالية:

1.4.3. البطالة الهيكلية:

تعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني و عدم تكيف اليد العاملة للتغيرات الجديدة نقصد بها التكنولوجيا أو التغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة و نجد البلدان الأكثر التي عرفت هذه البطالة الهيكلية هي البلدان الصناعية المتقدمة و نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة إلا أن علاج البطالة الهيكلية تتطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها حيث تتطلب تدريب و تكوين الاكتساب مهارات جديدة و التكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.[3]

2.4.3. البطالة الدورية:

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية و تمثل السبب الرئيسي لبطالة الواسعة في التحول من الازدهار و الرواج إلى حالة الركود و الكساد، و تنتج هذه البطالة عن صدمة دورية في الطلب النهائي لسلع المؤسسات، خطأ في التوظيف تخفض المؤسسات من عمالها و تمس كل أنواع الشغل و يصف كثير الاقتصاديين هذه البطالة باسم بطالة النقص أو العجز في الطلب، كما توصف بالبطالة الكينزية، حيث أدت دراسات كينز إلى ظهور ما يسمى بأساليب إدارة الطلب و التي استخدمت منذ الحرب العالمية الثانية و يتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية توسعية الهادفة إلى زيادة مستوى الطلب الكلي.[4]

3.4.3.البطالة الاحتكاكية:

تحدث هذه البطالة نتيجة لتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق للبحث عن العمل بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل أي عدم التقاء جانب العرض مع

---

[1] طلعت إبراهيم، مرجع سبق ذكره،

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي، **وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009.ص233

[3] محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**، دار النشر، بنغازي، 1997، ص105.

[4] محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي**، والأمن القومي في ظل الجات، العولمة.تحديات الإصلاح الاقتصادي، دار النشر منشاة المعارف الإسكندرية، 2003، ص 3.

الطلب و هي غالبا ما تمتد لفترات قصيرة و لذالك يرى بعض الاقتصاديين ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل ويتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في اقتصاد ما بعدد الأفراد الذين يتدفقون من و إلى سوق العمل، و كذلك بالسرعة التي يمكن بها العاطل عن العمل أن يجد عملا. فقد يتم خفض الوقت الذي يقضيه العامل في البحث عن عمل و ذلك بتأسيس بنك معلومات يقوم بخزن المعلومات المتعلقة بفرص العمل و الوظائف بحيث يتمكن الباحث عن العمل من يحيط علما، و في الحال بالمعلومات بجميع الوظائف الشاغرة التي تتفق مع مؤهلاته و خبراته. و من جهة أخرى يجب ألا نغفل حقيقة أن قصر فترة البحث عن عمل قد تشجع عددا كبيرا من العمال على ترك و وظائفهم و البحث عن و وظائف أفضل [1]، فتزداد بذلك البطالة أما الأسباب التي ترجع إليها البطالة الاحتكاكية هي كالتالي:[2]

- ✓ في كل لحظة زمنية يوجد بعض الأفراد الذين يتركون وظائفهم بحثا عن و وظائف أفضل.

هذا بالإضافة إلى أننا نفترض أن الذين يريدون العمل، لديهم علم تام بالوظائف الخالية كما أن اصحاب الوظائف لديهم علم تام بالذين يرغبون في العمل، و معنى ذلك أن عدم المعرفة الكاملة يمكن أن يؤدي إلى وجود بطالة.

- ✓ قد تحدث البطالة بسبب الجنس أو السن لأي أسباب عنصرية أخرى وما إلى ذلك من العوامل التي تؤدي إلى وجود بطالة دون أن يكون هناك قصور في الطلب الكلي.
- ✓ عدم قبول العمال للتحرك الجغرافي بسهولة فقد توجد مناطق بها بطالة بينما مناطق أخرى بها الوظائف الخالية.

4.4.3.البطالة السافرة (الصريحة):

تتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، يرجع تزايد هذا النوع إلى ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع، و البطالة السافرة عكس أن تكون احتكاكية، دورية، هيكلية و مدتها الزمنية قد تطول أو تقتصر حسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني و البطالة السافرة في الجزائر لها عدة أشكال كالبطالة الهيكلية و ذلك في الصناعات الحديثة و البطالة الموسمية،خاصة في قطاعي الزراعة،المحروقات. وبطالة المتعلمين التي تزايدت بصورة كبيرة خاصة بين خريجي الجامعات و المدارس والمعاهد الجدد[3].

5.4.3.البطالة المقنعة:

يقصد بها تلك العمالة الزائدة في أماكن عملها و إذا سحبت من مكانها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و توصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تساوي الصفر معنى ذلك أن زيادة عامل في مكان عمل لا يؤدي إلى زيادة

[1] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**،مرجع سبق ذكره، ص 189.
[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **اقتصاد نظرية العمل**،مرجع سبق ذكره ن ص252
[3] محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**، المرجع السابق، ص 4.

حجم الإنتاج بل يؤدي إلى زيادة تكلفة فقط وقد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم كما تشكل عبئا على النشاط الاقتصادي، و قد عرفت الجزائر هذا النوع من البطالة نسبة كبيرة نتيجة النمو الديموغرافي مما أدى إلى فائض في العمل في قطاعات مختلفة أهمها القطاع الفلاحي نتيجة لخصوصيته و السياسة الفلاحية المتبعة في الجزائر منذ نهاية السبعينات، كما أن البطالة المقنعة تعاظمت في قطاع الخدمات و المؤسسات العمومية وذلك نتيجة لإتباع الجزائر سياسة اجتماعية نابعة من أفكار الحزب الواحد و تدخل النقابة في عملية التوظيف و التوظيف العشوائي بقرارات مركزية (كتوظيف المجاهدين و ذوي الحقوق و أبناء الشهداء...)[1].و لا توجد إحصائيات رسمية تبين هذا النوع من البطالة أو معدلها.

6.4.3.البطالة الموسمية:

تنشأ هذه البطالة نتيجة تناقص الطلب على العمل و تظهر البطالة الموسمية في الأنشطة الفلاحية و السياحية و البناء[2].

وتعد الجزائر من الدول التي عرفت هذا النوع من البطالة وخاصة في القطاع الفلاحي الذي يشتغل نسبة عالية من العمل مثل نشاط السياحة التي يتزايد نسبيا في مواسم الاصطياف. رغم أن هذه الأخيرة مهملة نسبيا من قبل الدولة.

7.4.3.البطالة الإجبارية:

تحدث هذه البطالة بسب تسريح العمال في الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري وبالتالي الداخلون الجدد في سوق العمل لا يجدون فرصا للتوظيف و قد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية أو موسمية.

8.4.3.البطالة التكنولوجية (البطالة الفنية):

سبب هذه البطالة هو إدخال تكنولوجيا حديثة تحل محل العامل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال و يتركون إلى الراحة الإجبارية،وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق و من ثم يمكن القول بأنه بالرغم من العوائد الضخمة المتحققة من التقدم التكنولوجي فإن له تكلفة اجتماعية قد تكون باهضة تتمثل في البطالة.فقد كان من نتاج التقدم التكنولوجي تسريح الكثير من العمال و لا يمكن توقع ما سيؤل إليه الحال في المستقبل مع استمرار إحلال الآلة محل العمل البشري بمعدلات سريعة في ظل التقدم التكنولوجي و التكامل الآلي لخطوط الإنتاج داخل وحدات الإنتاج كبيرة الحجم و التي تمثل أهم سمات النظام الإنتاجي في الوقت الحاضر. إن إعادة تنظيم العملية الإنتاجية في بعض الصناعات يستوجب إدخال أدوات و فنون تكنولوجية جديدة (آلات جديدة) إلى الاستغناء عن جزء من القوة العاملة المشتغلة لتظهر البطالة التكنولوجية **technological unemployment**

[1] خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، دار النشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 20

[2] Benmoussat S , **Economies and English** , Edition O.P.U ,1993, P 139.

ويرجع و صفها بالبطالة التكنولوجية إلى سبب نشوئها و هو تقدم و سائل و فنون الإنتاج و يرى الأستاذ "روبنسون" في البطالة التكنولوجية مظهرا إيجابيا لارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي.فالبطالة التكنولوجية هي تحرير جزء من العمال ليؤدي أعمالا أخرى.يجب أن نلاحظ أن كل عامل يضاف إلى أرقام البطالة إنما مؤشر للنجاح، طالما أننا مازلنا نحصل على ما نحصل عليه من إنتاج ، و ترجع هذه النظرة إلى البطالة التكنولوجية إلى المنطق الاقتصادي القائل بأن تقدم في فن الإنتاج بالرغم من خلقه لبعض البطالة التكنولوجية إلا أنه سوف يرفع من مستوى إنتاجية العامل، و بالتالي سوف يؤدي إلى خلق فائض يسمح بزيادة الاستثمار، و من ثم استيعاب القوى العاملة التي تم تحريرها نتيجة البطالة التكنولوجية. أضف إلى ذلك أنه في ظروف الانتعاش الاقتصادي السريع فإن البطالة التكنولوجية لا خوف منها ذلك أن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي كفيل باستيعاب البطالة التي تم خلقها نتيجة التقدم التكنولوجي.[1]

9.4.3.بطالة المتعلمين: من المعروف أن البطالة تصيب فئات السن الشابة والداخلين الجدد الى سوق العمل من دون خبرات سابقة. ولكن بطالة حملة الشهادات التي تتزايد في العديد من دول العالم و في عدد من البلاد العربية على وجه الخصوص تدفع إلى التفكير بالمدى الذي تتم فيه الاستفادة من المورد البشري المهم و من الاستثمارات الممتدة في التعليم و مدى ملاءمة ذلك التعليم بالنظر إلى بروز ظواهر عديدة تمثل هدراً للموارد البشرية و الموارد المالية على السواء مثل: ظاهرة فرط التعليم حيث أخذ أرباب العمل في القطاعين العام و الخاص يطلبون شهادات أعلى لملء مناصب العمل التي كانت تعزى إلى حملة مؤهلات أقل و يعود ذلك إلى فائض العرض المتزايد من حملة الشهادات. و لظاهرة الثانية هي بطالة المتعلمين المقنعة و بخاصة في الحكومة والقطاع العام حيث كانت هذه الجهات تكلف تشغيل حملة الشهادات لأسباب سياسية اجتماعية أكثر من كونها لأغراض اقتصادية مرتبطة بتوصيف مناصب العمل و تحديد المؤهلات و الكفاءات اللازمة فعلاً لتلبية مهامها. أما الظاهرة الثالثة فهي بطالة المتعلمين الصريحة. و في مختلف الحالات فإن مشكلة الصلة بين التعليم و سوق العمل من حيث الكم والمحتوى تطرح بشكل حاد و ينبني على عدم إيجاد الحلول الملائمة لها تراجع في الإنتاجية و ارتفاع تكلفة العمل ومن ثم خسارة في القدرة التنافسية للمنتجات و تدهور في معدلات النمو [2].

10.4.3. البطالة المحبطة: تتمثل في الأفراد الذين هم فعلا في حالة بطالة ويرغبون في العمل، لكنهم ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل وما يُوفّقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل. وقد يكون عدد هؤلاء كبيرا وخاصة في فترات الكساد الدوري. إن الإحصاءات الرسمية لا تعير هؤلاء اهتماما لأنهم ليسوا من الباحثين عن العمل. ومن هنا لابد من إضافة معدل البطالة لهؤلاء إلى المعدل الرسمي وذلك بقياس البطالة المحبطة باستخدام الأدوات الرياضية والإحصائية. كلما كان معدل البطالة مرتفعا كلما كان وزن البطالة المحبطة في البطالة الكلية كبيرا. وقياسها يكون نافعا جدا من الناحية

[1] ابراهيم طلعت، **البطالة والجريمة دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 122.
[2] محمد عدنان وديع، **سوق العمل و تخطيط القوى العاملة**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006.مرجع سابق،ص 42.

الاجتماعية لمعرفة عدد هؤلاء الذين يريدون العمل ولا يجدونه ومن الناحية الاقتصادية كذلك حتى لا يحرم الاقتصاد من جهدهم وحتى تستغل القوة العاملة استغلالا كاملا. إن قياس حجم هذه البطالة يتم عن طريق دالة عرض العمل[1].

إن عرض العمل يقاس بعدد السكان النشطين والذي هو عبارة عن متغيرة اقتصادية كلية تؤثر في سير سوق الشغل. عكس الطلب على العمل الذي يعكس الكمية المطلوبة من العمل أي عدد مناصب الشغل الموظفة والشاغرة، فإن عرض العمل يعكس عدد العمال الذين يعرضون خدمات عملهم في سوق العمل.

V. سياسات سوق العمل:

تؤدي سياسات سوق العمل دور الوسيط بين العرض والطلب في سوق العمل، ويمكن أن يتخذ تدخلها أشكالا عديدة؛ حيث أن هناك سياسات تساهم بصورة مباشرة في المواءمة بين العمال والوظائف ويمكن تعريف سياسات سوق العمل على أنها "السياسات التي توفر الدخل البديل وتدابير الإندماج في سوق العمل للباحثين عن الوظائف، والذين يكونون عادة من العاطلين،ولكنها تعني أيضا بالبطالة الجزئية بل وبالعاملين الذين الذين يبحثون عن وظائف أفضل "[2].

وأصبح لسياسات سوق العمل مكانا في بنود ميزانيات الدولة وبلغت في بعض البلدان مستويات كبيرة من الإنفاق[3] (على غرار دول الأروبية كفرنسا مثلا)؛ وهي تشكل جانباً بارزا من نظام الحماية الاجتماعية وتغطي مخاطر سوق العمل بنفس القدر الذي تغطي به العناصر الأخرى في نظام الحماية الاجتماعية – اعتلال الصحة، والعجز والشيخوخة...إلخ؛ ولسياسات سوق العمل اتجاهين؛ الاتجاه الأول يمثل غير النشطة منها أو الخاملة والتي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وهي عبارة عن سياسات محفزة تتضمن تحويلات مداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة والتعويض عن التقاعد المبكر،أما الإتجاه الثاني يمثل النشطة والتي تساهم بشكل فعال في النشاط الاقتصادي بشكل عام الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لمتطلبات سوق العمل،والخلق المباشر للوظائف،وإعانات الإستخدام،والأشغال العامة،وتقديم مساعدات للذين يعملون لحسابهم الخاص،وتدابير تشجيع الحراك [4]

كما أن لسياسات سوق العمل مهام فرعية هامة تتجلي في تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، كما تعمل هذه السياسات على توفير الدخل البديل اثناء فترات الموائمة التي قد تطول الى حد ما، ومن خلال المفاهيم

---

[1] عبد الكريم البشير، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة شمال أفريقيا، العدد1،شلف، 2004،ص 06.

[2] تقرير مكتب العمل الدولي، **لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية**، البند الثاني من جدول الأعمال حول سياسات سوق العمل النشطة، الدورة 288، جنيف، نوفمبر 2003، ص25.

[3] Raport de la comission europeenne, direction generale pour l'emploi ; **etude sur le marche du travail France**, France, MAI ,1997,p60

[4] سامي العوادي،، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو- إيطاليا، 19- 23 سبتمبر 2005، ص 5-6.

السابقة يمكن أن نستنتج أن المهام الرئيسية لسياسات سوق العمل النشطة هو توفير الدخل البديل وإدماج الباحثين عن العمل في سوق العمل،وأهم التدابير التقليدية المتعلقة بسياسات النشطة تتجلى في التدريب المتعلق بسوق العمل، استحداث وظائف على شكل برامج عمل عامة، انشاء البرامج لتعزيز إقامة المنشأت...الخ، اما سياسات سوق غير النشطة هي التي تهتم بتوفير الدخل البديل اثناء فترات البطالة، وتتجلى اهم البرامج التقليدية لهذه الأخيرة في تأمين البطالة وتقديم المساعدة في حالة البطالة والتقاعد المبكر، وبشكل عام تعتبر تدابير دعم الدخل سياسات سلبية،بينما تعتبر التدابير والبرامج الرامية إلى الخلق المباشر لمناصب العمل وتعزيز الإستخدام سياسات إيجابيةن ويمكن عرض ذلك كمايلي:

1.4.برامج سياسات سوق العمل النشطة: تشكل هذه السياسة عنصراً أساسيا في مكافحة البطالة والفقر والاستبعاد من سوق العمل؛ وينصب التركيز الرئيسي لها على تقديم الدعم الفعال من أجل الاندماج في سوق العمل، ومن ثم فهي تشكل عنصراً رئيسياً لأي إستراتيجية ترمي إلى مجابهة هذه المشاكل.

وتتمثل التدابير المتعلقة بالسياسات النشطة في التدريب المتعلق بسوق العمل، وخلق الوظائف، وإنشاء البرامج لتعزيز إقامة المنشآت، وتوفير إعانات التعيين والتوظيف؛ وللتفصيل اكثر سنحاول التطرق الى كل عناصر التي تتضمنها على النحو التالي:

1.1.4.تدابير للحفاظ على الوظيفة: فهي تهدف بالدرجة الأولى الى تقليص معدلات البطالة عن طريق توفير الحماية والدعم للشركات التي تحاول جاهدة الإبقاء على العمالة التي توظفها، ويتم ذلك عن طريق تقديم الدعم أو التمويل المادي أو عن طريق نظام تأمين العمالة.

2.1.4.خلق فرص عمل: الهدف منها استحداث وظائف عمل جديدة بعيدا عن المشروعات الاستثمارات العامة، وتقديم المساعدات من اجل خلق الشركات جديدة. وكانت لهذه السياسة الأولوية في خلق الوظائف مقارنة بالسياسات الأخرى[1].

3.1.4.برامج حوافز التوظيف[2]:

تسهل برامج حوافز التوظيف تعيين عاملين جدد أو المحافظة على وظائف العاملين الذين كان يمكن أن يصرفو ا من العمل بسبب إنخفاض تكاليف توظيف العمال الجدد، ويتم تقديمها بشكل أساسي من خلال حوافز مالية مثل الدعم المباشر للأجور أو الإعفاء من الضمان الإجتماعي أو تخفيض الضرائب على العمل،ويمكن أن تكون هذه

[1] مكتب العمل الدولي، **لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 03.

[2] **التقرير الصادر عن مؤسسة التدريب الأوروبية**،لكسمبورغ مكتب مطبوعات الإتحاد الأوروبي 2015،ص18-19

الضرائب مفيدة خاصة بالنسبة للشباب بحكم أن العديد من أرباب العمل يفترضون أن الشباب أقل إنتاجية،ولذلك يحجمون عن توظيف العمال الشباب الذين لا يمتلكون الخبرة.

4.1.4. تدابير خاصة ببرامج التدريب المهني: يهدف إلى تنمية المهارات لدى العاطلين، وتوسيع شبكات توفيق الوظائف لإعادة التوظيف؛ ان آثار برامج التدريب في إطار سياسات تحسين أداء سوق العمل، لاسيما في البلدان النامية، يدعو إلى التعامل بحذر لأنها دائما تفشل في معظم الأحوال في تحسين نتائج سوق العمالة، وهذا ما اشارت اليه الدراسات ما بين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلى الرغم من وجود دراسات محدودة في الدول النامية[1]، فإن التقييمات في أمريكا اللاتينية تجد بالفعل آثارا ايجابية للبرامج التي تعمل على تكامل التدريب مع التعليم الإصلاحي، والمساعدة في البحث عن عمل، والخدمات الاجتماعية. لذا يفضل أن يتم الاستثمار في مرحلة مبكرة من نظام التعليم لتقليل تسرب الطلاب ومشاكل التعليم الأخرى، لذلك حتى يكون التدريب فعالا فإنه ينبغي ان يلبي احتياجات سوق العمل التي تتطلب مهارات مثل القراءة والكتابة ومهارات الحاسوب وصولا الى المهارات المهنية في سياق منظور التنمية الاقتصادية، وضمنيا يمكن ان تكون لهذه البرامج أثار سلبية على المدى القصير بحكم ان التدريب يأخذ وقتا، إلا انه بالعودة الى النظر الى الأثار الإيجابية التي يمكن تحقيقها نتيجة تراكم رأسمال البشري ستكون في مستوى المرجو[2].

5.1.4. إجراءات خاصة ببرامج الحماية الاجتماعية:

يهدف إلى تقديم الدعم المالي والحماية الاجتماعية للعاطلين الذين تدوم فترة بطالتهم طويلا.

كما تستهدف كل هذه السياسات، فئات محددة تواجه صعوبات معينة في الإندماج في سوق العمل مثل صغار السن، والنساء، والأشخاص الذين تكون هناك صعوبة خاصة في تشغيلهم مثل المعوقين؛ وتشكل سياسات سوق العمل النشطة أحد العناصر الهامة للمؤسسات والسياسات التي تتيح حماية حراك الأسواق، ومن ثم يمكنها تحسين التكيف الهيكلي لأسواق العمل مع توفير الأمن للعمال ؛ كما تعتبر إحدى الأدوات النادرة والمباشرة بدرجة أكبر لتمكين الحكومات والشركاء الاجتماعيين من التدخل في أسواق العمل؛ ومع أنه لا يمكن التقليل من شأن الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه السياسات في التخفيف من مشاكل العمالة، فإنه يتعين تنسيقها مع السياسات الأوسع نطاقاً في ميدان العمالة؛ والتي تعنى بالسياسات المالية والنقدية وبسياسات التجارة والاستثمار؛ وتنطوي أيضاً على سياسة الأجور، ولوائح سوق العمل، والمفاوضة الجماعية؛... إلخ.

وان الأهداف الخاصة بشأن سياسات سوق العمل النشطة التي جرت صياغتها في بيانات سابقة لمنظمة العمل الدولية، التي تبرز الكفاءة والإنصاف والنمو والعدالة الإجتماعية كأهداف رئيسية لسياسات سوق العمل النشطة؛ وتبين

[1] LJ.Gregoire,D.Haidara, **Emploi et politiques de developpement en Afrique,** edition Belin ; ,France;2010,285

[2] Jochen kluve, **Active Labour Market Policies with a focus on youth**, working paper, European Training Foundation ETF Turin, 2014, p 11.

من خلال ذلك بوضوح موقف منظمة العمل الدولية بما مؤداه أنه ينبغي لسياسات سوق العمل النشطة أن تجمع ما بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية على السواء؛ وقد تبلور هذا الموقف وفقا للآراء التي أعربت عنها الهيئات المكونة للثلاثية فضلاً عن أنه يشكل أيضاً أحد المفاهيم التي يرتكز عليها العمل اللائق، وفي واقع الأمر، فإن سياسات سوق العمل النشطة، يمكن النظر إليها بإعتبارها عناصر الحماية الإجتماعية القائمة على العمل ؛ كما تعتبر أداة للتصدي للأبعاد الكمية والكيفية للنقص في الوظائف اللائقة؛ ومن الأهداف التي تتوخاها هذه السياسات مواجهة البطالة والبطالة الجزئية.

6.1.4.خدمات التشغيل العامة (خدمات الوساطة):تعتبر خدمات الوساطة واحدة من التدخلات الر ئيسية في سوق العمل والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة البحث عن الوظائف ومطابقة جدودتها، وتضم إجراءات مختلفة مثل تسجيل الباحثين عن العمل، والتدريب على البحث عن العمل، وتقديم المشورة وخدمات التوجيه المهني للباحثين عن عمل وخدمات الوساطة لأرباب العمل، والتي تتم بشكل أساسي من قبل خدمات التوظيف العامة[1]، وتعد خدمات تقديم المشورة وخدمات التوجيه المهني مهمة على نحو خاص لتسهيل إنتقال الشباب من المدرسة إلى العمل، حيث تساعد الشاب على الحصول على معلومات عن فرص التعليم والتدريب وفرص العمل البديلة.ولا تزال خدمات الوساطة في بلدان حوض المتوسط في سياق التطور وتتفاوت قدراتها وكفاءتها بشكل كبير بين مختلف البلدان وفي الوقت نفسه نجد أن جمع المعلومات حول فرص العمل والباجثين عن العمل والإحتفاظ بقواعد بيانات يدوية في بعض البلدان بينما بلدان اخرى طورت بنوك المعلومات ويمكن الوصول إليها بإستعمال الحواسب وتقدم معلومات وخدمات على الأنترنت،بما في ذلك برامج مطابقة للباحثين عن العمل وفرص العمل المتوفرة وبشكل عام فإن معظم خدمات التوظيف العامة في بلدان حوض المتوسط العربية تتبع مقاربة سلبية في مطابقة الوظائف،فهي تنتظر أرباب العمل ليعلنوا عن المناصب الشاغرة ولا تسعى بشكل فعال لبناء الصلات مع مجتمع أرباب العمل المحليين أوتقوم بتسويق خدماتها.

7.1.4.دعم التوظيف الذاتي وترقية العمل المستقل: ويتجلى هذا النوع من التدابير ضمن العمل للحساب الخاص وممارسة العمل الحر في أغلب الأحيان، ويعتبر المنفذ الأخير بالنسبة للشباب العاطلين عن العمل حيث غالبا ما يقبلون بوظائف يمكن وصفها بأنها " وظائف البقاء " وتتطلب ساعات طويلة من العمل مقابل دخل أو أجر متواضع. كما أن شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل الذين يشرعون في تأسيس شركتهم المصغرة ويشار إليهم أحيانا، "بأصحاب الشركات الصغيرة المكرهين"[2].

كما يعتمد هذا البرنامج على التدابير والإجراءات التي تقدم مساعدات مالية وقروض مصغرة لإنشاء شركات مصغرة بغية استحداث مناصب عمل جديدة والمساهمة في النمو الاقتصادي، ولذلك يمكن اعتبار هذا النوع من

[1] **التقرير الصادر عن مكتب مطبوعات الإتحاد الأوروبي** 2015، مرجع سبق ذكره ص20

[2] سامي العوادي، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**،مرجع سابق، ص 10.

السياسات (التشغيل الذاتي) من أهم التحديات الرئيسة لسوق العمل، كما يمكن اعتبارها كذلك المحور الرئيسي والفعال الذي يمكن الاعتماد عليه من اجل التخفيض من معدلات البطالة لدى الشباب[1]، ومن اجل تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج والمتمثلة في توفير فرص العمل يجب التدريب على التشغيل الذاتي وتقديم معلومات شاملة حول صناديق القروض والضمانات وتكيف مع الشباب لضمان تشغيل الخصائص الفريدة لهؤلاء الشباب، كاكتسابهم المهارات الرقمية في تأسيس اعمال ونشاطات ناجحة[2]، ولتوفير بيئة الأعمال المناسبة لهذه الفئة، فإنه يتعين القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها تطوير وتعديل للقوانين، وتبسيط الإجراءات، وذلك من أجل تخفيف العبء والتكاليف المتعلقة بتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة والحصول على التراخيص التجارية، وتوفير الاستثمار اللازم لبدء هذه الأعمال.

8.1.4.تشجيع الحراك:

إن تشجع الحراك الجغرافي للعاطلين عن العمل يتمثل في إعادة التوطين وإيجاد السكن ودعم كذلك نفقات الانتقال للباحثين عن العمل، وتشير نتائج 120 دراسة تقييميه لبرامج سوق العمل النشطة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبلدان نامية إلى أنه عند تنفيذ برامج سوق النشط بمعزل عن السياسات والتدابير الأخرى الداعمة، فمن المرجح أن يزداد معدل نجاحها في الحالات التالية[3]:

- ✓ لقد خصّصت وصمّمت في جمايكا برامج للتدريب في سوق العمل ولقطاعات معينة تتلاءم مع المهارات والتدريب المطلوبة، وبالتالي لما تكون هذه البرامج موجهة لفئات معينة وتستند إلى تحليل دقيق، والاحتياجات تكون محدّدة على أساس المهارات المطلوبة.
- ✓ تشجيع المؤسسات والمنشآت على توظيف العمال من الفئات المهمّشة وخاصة من فئة الشباب المحبطين، النساء. ويجب أن يرتبط التدريب بتدابير موازية، مثل الحوافز الضريبة، إعانات الأجور وغيرها من الحوافز الأخرى.
- ✓ التدريب والتأهيل والتكوين يجب أن يحدّد انطلاقا من احتياجات سوق العمل.

ومن اجل تطوير البرامج النشطة استنادا لتجارب بلدان الاتحاد الأوروبي يمكن اتباع المنهجية الموضحة في الجدول التالي:

---

[1] سامي العوادي، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**،المرجع السابق، ص 37.

[2] التقرير الصادر عن مؤسسة التدريب الأوروبية، **التحدي الذي تمثله قابلية الشباب للتشغيل في بلدان الحوض المتوسط العرب**، دور برامج سوق العمل النشطة،2015، ص20.

[3] O' Higgins, N. 2001. **Youth unemployment and employment policy a global perspectiv**, MPRA_paper Original Title: International Employment Policies Working Paper No. 36,Geneva, ILO, P. 113..

الجدول (1-1): مثال توضيحي لربط البرامج النشطة بالأهداف المسطرة حسب الظرف الاقتصادي

الأهداف المسطرة	توجيه البرامج نحو	الجهة المستهدفة
مجابهة تراجع النمو الاقتصادي بصورة ظرفية	– توليد فرص العمل (برامج أشغال عمومية،...)؛ – التشغيل المدعّم (حوافز للمؤسسات)؛ – دعم العمل المستقل.	– فئات خصوصية؛ – تركيز هذه البرامج في المناطق المتضرّرة أكثر من البطالة والمناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود.
معالجة انعدام التوازن بين العرض والطلب	– تحسين خدمات التشغيل (الإعلام والتوجيه ومعلومات سوق العمل...)؛ – تحسين منهجيات المطابقة بين العرض والطلب؛ – تطوير تقنيات البحث عن شغل؛ – المساعدة على الحراك الاجتماعي والقطاعي والجغرافي؛ – دعم أنظمة التدريب.	– المناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود؛ – القطاعات الاقتصادية؛ . – المهن الجوا رية
تحسين التصرف في سوق العمل	– خدمات التشغيل (إعلام، إرشاد...)؛ – الرفع من أداء الآليات والبرامج؛ – وضع مؤشرات للمتابعة والتقييم وقياس الأثر (**Impact**)؛ – توفير البيانات حول سوق العمل وتطوراته المستقبلية (المهن الجديدة....)	– الدّاخلون لسوق الشغل؛ – المؤسسات؛ . – المناطق

المصدر:علي حمدي، تنظيم وتطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، قطر، 15-16 نوفمبر2009، ص 19.

2.4.أهداف سياسات العمل النشطة:

إن اهم اهداف سياسات العمل النشيطة تتجلي في نمو العمالة والأمن المصاحب للتغيير، والحد من الفقر والإنصاف، وهذا حسب ما جاءت به لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية في مارس 2003، وهي نفس الأهداف التي جاءت بها منظمة العمل الدولية والمتعلقة بسياسات العمل النشطة، لذا ينبغي على هذه السياسات ان تجمع ما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ونجد هذه السياسات الأربعة تدعم مسألة خلق العمالة بطريقتين هما كالتالي:

- ✓ من خلال تدابير توليد العمالة كأشغال عامة وإقامة المنشأت وتوفير اعانات التوظيف.
- ✓ من خلال تحسين القابلية للإستخدام عن طريق التدريب وتحسين عملية الترشيح للوظائف.

كما أن لهذه السياسات الخاصة بسوق العمل النشطة اثار إيجابية على الاقتصاد الكلي عن طريق تسهيل الصعوبات المتعلقة باستهلاك اثناء فترات الركود الاقتصادي، وإقامة الهياكل الأساسية عن طريق البرامج العامة، وعليه يمكن النظر الى سياسات سوق العمل النشطة على انها عناصر للحماية الاجتماعية القائمة على العمل وعادة لمواجهة البطالة، وما يجب الإشارة اليه كذلك على انه هناك بعض التحديات جديدة التي تواجه هذه السياسات من أهمها التحدي الديمغرافي، ونجد ان بعض الدول مثل دول أوروبا والصين واليابان تتميز القوى العاملة فيها بالتقدم في السن

والانكماش، بالمقابل نجد في بعض الدول الأخرى في العالم كالجزائر مثلا بحاجة الى ادماج العديد من الشباب العاطل عن العمل، إضافة الى هذا التحدي هناك تحدي اخر وهو ارتفاع عدد الوظائف التي تتسم بالمرونة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة التنوع في اشكال التعاقدية في سوق العمل، ولعل أهم نقاط مساهمتها تتجلى في:

- ✓ خلق العمالة: ان ادخال الشباب في سوق العمل من أولويات سياسات العمل النشطة، حيث انه لا يمكن ان يستهل الشباب حياتهم العملية بفترة بطالة طويلة الاجل، من خلال منحهم فرصة الحصول على وظائف ذات النوعية الجيدة، إضافة الى التدريب المهني الذي من شأنه تكوين رأسمال بشري.
- ✓ في ظل التطور الاقتصادي والتطورات التكنولوجية والانفتاح على العالم الخارجي والخوصصة، يكون العامل مهدد الى عملية إعادة التوزيع الداخلية لليد العاملة، وفي بعض الأحيان الى التسريح والتي تؤدي بنا الى عدم الاستقرار والامن في أسواق العمل، لذلك يتوجب على الشركات والحكومات إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة مثل هذه الميكانيزمات التي لها علاقة مباشرة بسوق العمل[1].
- ✓ الإنصاف وذلك من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الذكور والاناث في الحصول على الوظائف والتغلب على التمييز ضد العمال من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص التابعين الى جماعات عرقية، المهاجرين والحد من التميز ضد المرأة[2].
- ✓ إن العمل اللائق هدفه الإندماج في المجتمع وتوفيره لكسب الدخل؛ وهذا النوع من السياسات لا تستهدف فئة العاطلين، ولكنها تستهدف العاملين الفقراء في القطاع غير المنظم؛ ولذلك ينبغي الإهتمام بهذا القطاع، عن طريق إضفاء الطابع النظامي وزيادة إنتاجية وأمن هذه الوظائف[3].

3.4.تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة:

يتم تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة من خلال اعتماد على أهدافها الرئيسية والمتمثلة في الحفاظ على العمالة وخلق فرص العمل وتعزيز رأسمال البشري، ولمعرفة مدى فعالية هذه السياسات سيتم التطرق الى كل هدف من هذه الأهداف على حدى على النحو التالي

تعمل سياسات سوق العمل النشطة على توفير ضمانات للحفاظ على العمالة بالاعتماد على تقديم إعانات لأصحاب المنشأت وارباب العمل بإضافة الى وضع خطط تقاسم العمل بغية رفع من معدلات الطلب عن العمل والذي يخفف بطبيعة الحال من أعباء ظاهرة البطالة[4]، وترى منظمة التعاون الاقتصادي **OECD** [5]ان هذه التدابير

---

[1] P. Auer and S. Cazes: " **Employment stability in an age of flexibility**", Evidence from industrialized countries, Geneva,2003,p205.

[2] تقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي، **المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل**، الدورة 91 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 2003.

[3] التقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي، **وقت المساواة في العمل**"، الدورة 91 لمؤتمر العمل الدولي،جنيف،2003.

[4] Betcherman, G., K. Olivas, K., and Dar, A. (2004). **Impacts of active labor market programs: new evidence from evaluations with particular attention to developing countries**, World Bank Soc Prot Discussion Paper, No. 402.

[5] OECD , **Employment outlook-moving beyond the job crisis**,. Paris,2010.

ترمي الى منع عملية تسريح العمال، ولقد لعبت هذه الخطط دورا مهما في الإبقاء على العمالة عكس سياسة الأجور، ولقد أشار كل من (**Boeri & Bruecker، 2011**) [1]الى ان خطط تقاسم العمل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خفظت بشكل كبير من ارتفاع معدل البطالة، وفضلا عن ذلك فإن (**Chuc, P and Carcillo، 2011**)[2] يعيدان انه على عكس الوظائف الدائمة لم يتم حفظ الوظائف المؤقته من خلال ترتيبات تقاسم العمل، مما يقوي من تجزئة سوق ووضع المشتغلين، وقد اشارت كذلك منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية الى أهمية ملائمة مثل هذه المخططات في اطار مؤسسي.

أما فيما يخص التدابير والإجراءات المتعلقة بخلق فرص العمل والمبنية أساسا على حوافز مالية واستشارات في مجال تنظيم المشاريع لتشجيع التشغيل في القطاع الخاص حيث ان التوظيف في هذا القطاع يمكن ان يكون اكثر فعالية في جلب العمال المستهدفين عن طريق التدريب والتعليم العام والاشغال العامة، وأثبتت عدة دراسات ان اعانات التوظيف تتفوق على سياسات سوق العمل النشطة الأخرى من حيث قابلية التوظيف وزيادة على ذلك فان اعانات العمل الحر فعالة بالنسبة للعمال المحرومين في سوق العمل، ويفسر ذلك بخفض العمالة لفئات المحرومة مما يوفر لهم العمل الحر[3].

كما تعتمد هذه السياسات العمل النشطة على وضع حوافز وتدابير لتعزيز رأسمال البشري وتمثل هذه السياسة اكبر حصة في النفقات الحكومية وتتضمن هذه الحوافز المتعلقة بتعزيز رأسمال البشري مجموعة واسعة من التدابير التدريب من مهارات العمل الأساسية الى المهارات المهنية، فضلا كذلك ان توفير التدريب في الصفوف الدراسية، هذه التدبير ترمي الى زيادة الإنتاجية وإمكانية الحصول على العمل وتحسين الانسجام في الوظائف عن طريق معالجة مشكلة عدم تطابق المهارات وقد اثبت التدريب اثناء العمل بشكل خاص انه اكثر فعالية مقارنة مع التدريب في الصفوف المدرسية، وقد أشار **KLUVE** (2010) [4] إن تنسيق بين الصفوف الدراسية والتدريب اثناء العمل يزيد من احتمال حدوث اثر إيجابي بنسبة 30% مقارنة بالتدريب في الصفوف الدراسية.

كما يقر (**Grubb & M**، 2001) أن الأدلة تشير الى ان التدريب الجيد في البرامج صغيرة الحجم للعاطلين لهو اثار إيجابية في إمكانية الحصول على العمل.

أما في ما يتعلق بانسجام في سوق العمل فقد عملت سياسات سوق العمل النشطة على تحسين انسجام سوق العمل بشكل واسع وتعتبر هذه السياسة من اكثر سياسات سوق العمل النشطة من حيث التكلفة في زيادة البحث

---

[1] Boeri. T and Bruecker.H: **Short-time work benefits revisited: some lessons from the great recession,** Economic Policy,Review Vol. 26, No. 68, 2011,PP. 697-765.

[2] Cahuc, P, and S.Carcillo: **Is short work a good method to keep unemployment down ?** Nordic Economic Policy Review, Vol. 1,2011, PP. 133-164.

[3] محمد قادري، شروق حدوش، **تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة في الحد من البطالة (مقاربة نظرية)**، مجلة دراسات، عدد 2، جوان 2019، ص 9-10.

[4] J- Kluve: **employment subsidies combat European unemployment**, Economic Policy, Vol. 35, No. 17,2002.PP 452-477.

عن العمل ومطابقة الكفاءة. وللقضاء على هذه الاختلالات الهيكلية تعمل هذه السياسات على تحسين تكييف المؤهلات المتوفرة لاحتياجات ارباب العمل والعمل كذلك على التنسيق بين متطلبات سوق العمل وخريجي الجامعات والمعاهد. وقد أشار **(Wunsch، 2013)**[1] أن سياسات سوق العمل النشطة الخاصة بتحسين الإنسجام في سوق العمل حتى تكون أكثر فعالية ينبغي أن تطبق في بداية فترة البطالة، وبالتالي يمكن القول أن البرامج سوق العمل النشطة المتعلقة بإنسجام في سوق العمل هي تدابير جد فعالة ويمكن أن تكون لها تأثيرات قوية على المدى القصير ويمكن حصر أهم العوامل والقيود التي تمنع برامج سوق العمل النشطة من أن تكون أكثر فعالية في النقاط التالية [2]:

- ✓ ضعف أنظمة معلموات سوق العمل وعدم توفير اليات للتنبؤ بالإحتياجات المستقبلية لسوق العمل بسبب نقص المعطيات والبيانات التي تساعد على عملية المراقبة والتقييم للبرامج وهذا ما يؤدي إلى نتائج مضللة.
- ✓ القدرات الإدارية المحدودة لخدمات التوظيف العامة أي نقص القدرات المؤسساتية لخدمات التوظيف.
- ✓ تجزء الأنظمة والبرامج وهذا بسبب مشاركة مجموعة من المؤسسات والمنظمات المختلفة كالوزرات و الوكالات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في سوق العمل النشطة وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تجزؤ النظام وعدم التنسيق مابين هذه المجموعات المشاركة.
- ✓ الإستهداف الخاطئ للبرامج بحيث أن البرامج التي تم وضعها غير متطورة تصمم على أساس حجم واحد يناسب الجميع دون أخذ بعين الإعتبار تنوع مجموعة المستفيدين.
- ✓ غياب أجهزة التقييم والمراقبة السليمة لبرامج سوق العمل النشطة التي تساعد في معرفة مما إذا كانت البرامج قد حققت النتائج المسطرة أم لا كما تسمح للمنظمات المنفذة بزيادة مصداقيتها وإستدامتها.
- ✓ ضعف التعاون مع أرباب العمل خصوصا في برامج التدريب إلا أنه نجد أن جل المؤسسات والشركات هي شركات صغيرة ومتوسطة لديها قدرات محدودة جدا على تقديم التدريب ويقتصر دور أرباب العمل في الغلب على تقديم التدريب خلال العمل.

ومن أجل التغلب هذه القيود تقترح مؤسسة التدريب الأوروبية بعض التوصيات نلخصها فيما يلي [3]:

- ✓ العمل على المزيد من الإستثمارات ودعم ريادة الأعمال و العمل الخاص وذلك بتحسين مناخ الأعمال لدعم التنمية والنمو وخاصة المتعلقة بالقطاع الخاص، مع تقليص تدخلات الدوبلة وتبسيط الإجراءات من أجل توفير بيئة داعمة للأعمال تساعد على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] C- Wunsch. **Optimal use of labor market policies: the role of job search assistance,** Review of Economics and Statistcs, Vol. 95, No. ,2013, PP. 1030-1045.

[2] التقرير الصادر مؤسسة التدريب الأوروبية، **تقرير حول: التحدي الذي تمثله قابلية الشباب للتشغيل في بلدان الحوض المتوسط العرب**- مرجع سبق ذكره، ص27.

[3] التقرير الصادر عن مؤسسة التدريب الأوروبية، **تقرير حول: التحدي الذي تمثله قابلية الشباب للتشغيل في بلدان الحوض المتوسط العرب**- مرجع سبق ذكره، ص29.

- ✓ تعزيز البرامج الشاملة من أجل دعم ريادة الأعمال والعمل الخاص وتوسيع نطاق القطاع الخاص ضمن الإطار العام للموارد المخصصة لبرامج سوق العمل النشطة ولافع وتحسين أشكال تنفيذها.
- ✓ العمل على تطوير برامج ريادة الاعمال التي من شأنها تقديم الدعم الشامل مثل التدريب على مهارات ريادة الأعمال والوصول إلى رأس المال بشري لرواد الأعمال الجدد.
- ✓ تقديم تسهيلات لتعلم ريادة الأعمال في مستوى مبكر وذلك بإدراجه في المناهج الدراسية.
- ✓ تعزيز أنظمة معلومات سوق العمل لتحديد المتطلبات الحالية والتنبؤ بالإحتياجات المستقبلية لسوق العمل مع ضمان درجة أكبر من الشفافية وتقديم المعلومات وتوزيعها على المستوى الوطني والمحلي حيث يمكن من خلال ذلك تطوير برامج التدريب والتعليم المناسبة والتي تساهم في توفير المهارات الضرورية لسوق العمل.
- ✓ العمل على تشجيع الإنتقال السريع من التعليم إلى العمل من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية وإستهداف جيد للشباب والنساء،
- ✓ تعزيز سياسة منع التسرب من المدارس لزيادة عدد الشباب الذين يتابعون دراستهم إلى أن يصلوا إلى مستويات مناسبة للتدريب المرتبط بسوق العمل مع العمل على رفع جودة التعليم والتدريب المهني من خلال مراجعة المناهج وتحسين التعاون مع أرباب العمل[1].
- ✓ العمل على أن تكون برامج التدريب أكثر إستجابة لإحتياجات سوق العمل على المستويين الوطني والمحلي مع تمتعها بمرونة عالية تجعلها قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في سوق العمل.
- ✓ ضمان مشاركة أكثر فعالية للشركاء المعنيين في تصميم وتقديم التدريب وخصوصا التعاون الفعال مع أرباب العمل.
- ✓ العمل على تعزيز الحوكمة والإستهداف الأفضل لبرامج سوق العمل النشطة بغية الإستخدام الأمثل للأموال العامة مع رفع وزيادة الإعتمادات في الموازنة بالنسبة لهذه البرامج المتعلقة بسياسات سوق العمل النشطة
- ✓ وضع برامج حساسة تشمل إجراءات وقاية أو إعادة إدماج التي يمكن من خلالها القضاء على التمييز ضد المرأة في سوق العمل وتقليص العوائق التي تمنع مشاركة المراة في هذا السوق[2].
- ✓ إيجاد برامج شاملة واسعة التغطية وخاصة للشباب المقييم في المناطق الريفية من أجل إعطاء أكثر شفافية لهذه البرامج والإعانات المعتمدة من طرف الدولة.

[1] Reelika Leetmaa ; **Evaluation of Active Labour Market Programmes in Estonia,** University of Tartu, Estonia, 2003,p30

[2] Monica Curti ;**L'évaluation de la politique active**, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, l'Université de Fribourg ,2002,p73

- ✓ تلبية مطالب وإحتياجات الشباب المهمش الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي (غير المنظم) وتوفير اليات لتطوير مهارتهم المهنية.
- ✓ وضع أنظمة تقييم ومراقبة تستند إلى نتائج لتحسين فعالية برامج سوق العمل النشطة، ومن أجل الوصول إلى ذلك ينبغي أن يحتوي كل برنامج على نظام للتقييم والمراقبة مع الإعتماد على مؤشرات وبيانات صحيحة لضمان نتائج حقيقية يمكن من خلالها بناء إستراتيجيات جديدة مسا
- ✓ عدة لهذه البرامج، والجدول التالي يلخص لنا أهم برامج سوق العمل النشطة في بلدان حوض المتوسط العربية:

الجدول رقم (2.1): نظرة عامة الى برامج سوق العمل النشطة في بلدان حوض المتوسط العربية:

البلد	النوع	البرامج	المقدمون
الجزائر	وساطة		الوكالة الوطنية للتشغيل، 7 مديريات مركزية، 11 مركز مناطقي، 48 مكتب، 167 مكتب محلي.
	حوافز التدريب والتوظيف	– الية مساعدة الاندماج المهني للشباب: أربعة برامج: عقود إدماج الخرجين، عقود الإدماج المهني، عقود التكوين بغرض الإدماج، عقد العمل المدعم. – برامج التشميل الاجتماعي لمكافحة بطالة الشباب: برنامج إدماج الخرجين، أنشطة المصلحة العامة، جهاز الادماج الاجتماعي.	– الوكالة الوطنية للتوظيف – وزارة التضامن الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية.
	ريادة أعمال	– تقديم المشورة، والتدريب، وتمويل المشاريع، ومراقبة الشركات الصغيرة التي يؤسسها الشباب. – برنامج دعم الشركات الصغيرة. – قروض صغيرة للفقراء	– الوكالة الوطنية لدعم توظيف الشباب. – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. – الوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغيرة.
	الأشغال العامة	برامج توظيف نصيرة للفقراء (عقد ما قبل التشغيل، مبادرات التوظيف المحلية، مشروع الأشغال العامة كثيفة العمالة، التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.	– وكالة التنمية الاجتماعية.
مصر	وساطة	– مشروع شباب من اجل التوظيف. – وحدات شبابية تجريبية، بناء قدرات التوجيه المهني.	– وزارة القوى العاملة والهجرة، 300 مركز لخدمات التوظيف. – وزارة القوى العاملة والهجرة/ منظمة العمل الدولية. – بوابة مصر العمل لتحسين القابلية للتوظيف. – وكالات توظيف مرخصة.
	حوافز التدريب والتوظيف	– البرنامج الوطني للتدريب من أجل التوظيف. – برنامج التدريب في الشركات، برنامج من المدرسة إلى السوق، برنامج تدريب ميرشندايزر. – برنامج مصر العمل.	– مجلس التدريب الصناعي. – التعليم من أجل التوظيف. – نهضة المحروسة.
	ريادة أعمال	– برنامج تطوير المجتمعات المحلية (أنشطة تدريب القروض الصغيرة). – مؤسسة تطوير المشروعات الصغيرة.	– الصندوق الاجتماعي للتنمية.
	الأشغال العامة	– برنامج شروق. – برنامج الاستثمار العاجل كثيف العمالة، بتمويل قدره 200 مليون دولار. – البرنامج العاجل للاستثمار في التوظيف بقيمة 70 مليون يورو.	الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال مؤسسة إعادة إعمار وتنمية القرى المصرية. – البنك الدولي. – الاتحاد الاوروبي
الأردن	وساطة	بوابة نظام التوظيف الإلكتروني الوطني (www.nees.jo)	– وزارة العمل، 21 مكتب توظيف عام. – وكالات توظيف مرخصة.
	حوافز تدريب وتوظيف	– برامج تضم التدريب وإعادة التدريب، بما في ذلك التدريب خلال العمل والنظام المزدوج، والعمل دون أجر بغرض التدريب، ودعم التوظيف المدفوع لأرباب العمل عن الأجور واشتراكات الضمان الاجتماعي. – برنامج الوحدات الملحقة.	– التدريب والتوظيف الوطني. – هيئة التدريب المهني. – وزارة العمل.

		– الحملة الوطنية من اجل التوظيف. – برامج دعم التوظيف.	
	ريادة الأعمال	– برامج تطوير الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (خدمات إقراض وتدريب).	صندوق التنمية القومي.
لبنان	وساطة	– التبادل الإلكتروني للعمالة. – خدمة مجانية لمطابقة الوظائف على الإنترنت.	– مكتب التوظيف الوطني، ثلاثة مكاتب، بموجب القانون، فإن مكتب التوظيف الوطني هو المقدم الوحيد لخدمة الوساطة، إلا أن هناك عدد من وكالات التوظيف الخاصة التي تعمل بشكل غير قانوني في هذا المجال.
	تدريب	– برنامج تدريب مهني سريع. – تدريب مهني مدعوم للأشخاص ذوي الإعاقة. – تدريب مهني قصير الأمد.	– ممول من قبل مكتب التوظيف الوطني. – مركز التدريب المهني. – وزارة الشؤون الاجتماعية.
	ريادة أعمال	– برنامج الدعم المتكامل للشركات الصغيرة والمتوسطة.	– وزارة الاقتصاد والتجارة. – كفالة.
ليبيا	وساطة		– وزارة العمل والتأهيل، 72 مكتب عمل. – بدأت خدمات التوظيف مهني صغيرة بالتطور. – خدمات توظيف على الانترنت.
	تدريب	– برامج المقاتلين الذين تخلوا عن أسلحتهم (ثوار): إيفاد، قادر.	– هيئة شؤون المحاربين.
	ريادة أعمال	– برامج المقاتلين الذين تخلوا عن أسلحتهم (ثوار). – طموح. – برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة.	– هيئة شؤون المحاربين. – البرنامج الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة.
المغرب	وساطة		– الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، 74 مكتب. – وكالات توظيف خاصة. – وكالات توظيف مؤقت.
	حوافز التدريب والتوظيف	– إدماج (عقد التوظيف الأول). – تأهيل (عقد تدريب). – دعم التدريب في القطاعات الناشئة.	– الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.
	الأشغال العامة	– برنامج الأشغال العامة المكثفة.	– الإنعاش الوطني.
فلسطين	وساطة		– وزارة العمل، 16 مكتب توظيف في الضفة الغربية و 5 مكاتب في قطاع غزة. – بوابة على الإنترنت **jobs.ps.ltd**.
	تدريب	– برامج مختلفة للتدريب المهني وتطوير المسيرة المهنية برعاية جهات مانحة	– منظمات غير حكومية (أكثر من 2000 منظمة تنشط في سوق العمل)، مثل منتدى الشرق للشباب، مؤسسة التعليم من أجل التوظيف، جمعية الرفاه.
	ريادة أعمال	– برامج مختلفة للتدريب المهني وتطوير المسيرة المهنية برعاية جهات مانحة.	– الصندوق الفلسطيني للتوظيف والحماية الاجتماعية. – منظمات غير حكومية.
تونس	وساطة		– الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل 91 مكتب توظيف، بموجب القانون هي المؤسسة الوحيدة لقديم خدمات الوساطة.
	حوافز التدريب والتوظيف	– مساعدة مالية لتحسين القابلية للتوظيف. – مساعدة مالية لدعم التوظيف. – برنامج تعزيز التوظيف. – برنامج برعاية جهات مانحة.	– الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. – منظمات غير حكومية.
	أشغال عامة	– شراكات المجتمعات المحلية لتعزيز التوظيف.	– الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

المصدر: التقرير الصادر عن مؤسسة التدريب الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص29.

4.4.سياسات سوق العمل غير النشطة:

السياسات"غير النشطة" هي التي تعنى بتوفير الدخل البديل أثناء فترات البطالة أو البحث عن وظيفة؛ عكس السياسات النشطة التي تعنى بالإندماج في سوق العمل؛ تتم من خلال مجموعة من الإجراءات التي تعمل من خلالها الدولة على التخفيف من حدة الأثار السلبية لأزمة البطالة وذلك من خلال البرامج التقليدية المتمثلة في تقديم المنح للعاطلين عن العمل مثل المنح النقدية لتأمين البطالةبهدف ضمان حماية نسبة للعامل في حالة البطالة الاقتصادية بتقليل عدم تأكده من دخله المقبل[1] والذي يشتد خلال الفترة الانتقالية وهذا الدعم مؤقت للدخل، يتم من خلال طرق سبق اختيارها عادة، تقدمه بعض الدّول للعاطلين عن العمل المسجلين الذين لا يستحقون إعانات البطالة. وهي بديل عن المعونة الاجتماعية وتدفع من ميزانية الشؤون الاجتماعية. وهي تتميز عن المعونة الاجتماعية بأن المتعطلين يحتفظون بعلاقتهم بسوق العمل، وبرامج إنتظار التشغيل وعقود الإدماج، والتقاعد المبكر دعم الدخل لمن لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لفترة تؤهلهم للحصول على معاش شيخوخة منتظم وتقترب سنهم من سنّ التقاعد. وتساوي الإعانة مستوى معاش الشيخوخة. وكبديل لذلك يمكن أن تحلّ إعانات ما قبل التقاعد محل التقاعد المبكر والتي تقل عادة عن معاش الشيخوخة. ويتمّ التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد...الخ. وعلى وجه العموم، فإن السياسات غير النشطة تقابلها التحولات الإجتماعية غير المرهونة بالإنضمام إلى برنامج للتدريب أو العمل، وإن كانت تنطوي عادة على أحكام تتعلق بالبحث عن الوظائف ويتم إنفاذها بصورة متزايدة وتعد بمثابة العنصر النشط في السياسات غير النشطة؛ وعلى العكس من ذلك، فإن السياسات النشطة مرهونة بالمشاركة في مثل هذه البرامج من أجل تحسين عملية إعادة الإندماج في سوق العمل، ويمكن تلخيص مجمل هذه السياسات غير النشطة في النقاط التالية:

1.4.4 إعانات البطالة

تقدم في شكل إعانات شهرية تقدم للمستحقين من العاطلين المسجلين، وهي عبارة كذلك عن دعم مؤقت للدخل ويتو قّف استحقاق الباحث عن عمل للإعانة على سبق العمل أو سبق قضاء فترة للدراسة أو المرض أو رعاية طفل إلا أننا نجد أن بعض البلدان لا تشترط حدا أدنى لفترة العمل السابق كمعيار لإستحقاق الحدّ الأدنى من الإعانة[2].

2.4.4.التأمين ضد البطالة:

هو عبارة كذلك عن دعم مؤقت للدخل، من خلال طرق سبق إختيارها عادة، تقدمه بعض الدول للعاطلين عن العمل المسجلين الذين لا يستحقون إعانات البطالة، وهي بديل عن المعونة الإجتماعية تدفع من ميزانية الشؤون

[1] سامي العوادي،، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية،تورينو19-2005/10/23، ص 8.

[1]سامي العوادي، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**،مرجع سابق،ص 09

الإجتماعية،وهي تتميز عن المعونة الإجتماعية بأن المتعطلين يحتفظون بعلاقتهم بسوق العمل،وجاء هذا البرنامج كضمان لحماية العامل في حالة البطالة الإقتصادية، وعادة يكون ذلك في شكل إعانة شهرية ولكنها في بعض البلدان تتخذ شكل المساعدة المادية التي تقدم لمن لا عمل لهم ولأسرهم بعد إنتهاء فترة إعانة البطالة،ويتم التمويل عادة من نفس المصدر الذي تمول منه إعانة البطالة.

وفي حقيقة الأمر يمكن أن يكون هذا التأمين محفزا لما يكون النظام مناسب،بحيث يكون المبلغ المالي للتعويضات الذي يتلقاه العاطل عن العمل متناقص،فنجد أن خلال الشهور الأولى يتلقى 100% من الأثر الرجعي،ويبدأ في الإنخفاض بالتعاقب مع مدة زمنية معينة وخلاصة القول إن الغاية من نظام التأمين ضد البطالة تكمن في تعويض جزئي للدخل لكافة الاشخاص الذين يفقدون منصب عملهم، وهو جزء من سياسة فعالة في اسواق العمل بما ان المؤمن له من الوقت ما يكفيه للبحث عن العمل.

3.4.4.التقاعد المبكر:

خاص بالاشخاص الذين سبق لهم العمل لفترة تؤهلهم للحصول على معاش شيخوخة منتظم ويقترب سنهم من سن التقاعد، حيث تقوم بعض الدول بخفض الاعانة وفقا للقواعد الإكتوارية في البلدان الغربية، وبهذا تعتبر اعانات ما قبل التقاعد المبكر اعانات بديلة للتقاعد المبكر وهي اقل من معاش الشيخوخة، وتمويلها إما من نفس المصدر الذي تمول من إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد[1]

المبحث الثالث: البطالة وسوق العمل في الفكر الاقتصادي

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه إقتصاديات العالم، كونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية تعيق مسيرة التقدم والتنمية في معظم مجتمعات العصر الحديث. إذ لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه حيث نجد أغلب الاقتصاديات العربية تعاني من تفاقم ظاهرة البطالة وبشكل متزايد مما أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي لديها.

وقد حظي هذا الموضوع بإهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم النظريات الاقتصادية لمختلف المدارس والمتمثلة في المنظور التقليدي، الكينيزي، والمنظور المعاصر لسوق العمل.

[1] سامي العوادي، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**،مرجع سبق ذكره، ص9.

I. المنظور التقليدي

سميت بالنظريات التقليدية لأنها تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل، أي أن الأجر التوازني ومستوى التشغيل يتحددان بتقاطع منحنيات عرض العمل ومنحنيات الطلب عليه سنحاول في هذا المطلب تناول بعض النظريات التقليدية التي كانت سائدة في عصورها والتي كانت المنطلق والقاعدة في تأسيس النظرية الحديثة في إقتصاد العمل والذي أصبح علما قائما بذاته.

1.1.المدرسة الماركسية: ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية، ونادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية، بالنسبة للماركسيين فإن الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الإستهلاك لدى الطبقة العاملة، لإن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر ممّا تدفع من الأجور، ومما يزيد الأزمة تفاقما هو"أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال (**C/V**) إلى الآلات محل اليد العاملة،فتقوم بتسريح العمال وتعويضه بأدوات إنتاج حديثة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه"[1].

وعليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم[2]، وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة، كما تشير النظرية كذلك أن البطالة ليست نتيجة التقدم التقني،وإنما نتيجة الشروط الرأسمالية للتراكم والتي يترتب عليها وجود فائض سكاني تعجز الصناعة عن إستيعابهم،وهو ما سماه ماركس بجيش الصناعة الاحتياطي (**Armée industrielle de réserve**).

ويرى أيضا أن الربح يتمثل عند الرأسمالي في ذلك العائد الذي يتقاضاه من خلال فائض القيمة، والذي يتمثل في الفرق بين أجرتين، كون وحسب ماركس دائما أن العمل في المؤسسة الرأسمالية يقسم إلى قسمين، الأول يأخذ العامل مقابله أجر، بينما الثاني لا يأخذ مقابله أجر، والذي يعود على الرأسمالي مقابل ملكيته لوسائل الإنتاج، الفرق بين الأجرين سماه كارل ماركس القيمة المضافة (**Plus-value**)، وعليه فإن الأجر في النظام الرأس مالي يخفي تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض [3].

لكن الشيء الذي يجب الإشارة إليه أن ماركس لم يوضح كيفية تقسيم هذا العمل وعلى أي أساس يتم ذلك التقسيم وهو ما يطرح التساؤل بالنسبة لهذه النظرية،وحسب هذا المفهوم،يمكن القول أن هذه النظرية لا تختلف كثيرا على نظرية رصيد الأجور ونظريات حد الكفاف، رغم كون هذا التقسيم ذاتيا وليس موضوعيا، حيث نجد أن مستوى

---

[1]. أ.ساميوسون، ترجمة موفق مصطفى، **علم الاقتصاد،المشاكل الاقتصادية المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993 ص 337

[2] P. SALAMA et J. VALIER: **une introduction à l'économie politique**, place Paul-Painlevé, 5° PARIS 1973, p89

[3] دحماني درويش،**إشكالية التشغيل في الجزائر**،مرجع سابق،ص 80.

حد الكفاف يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى ومن فرد إلى آخر، ونجد أن هذا الأجر في غالب الأحيان يكون أقل من مستوى التوازن، ولهذا يمكن إعتبار أنه من أسس النظام الليبرالي هووجود هامش من البطالة.

الشكل رقم (4.1): منحنى العرض والطلب على العمالة

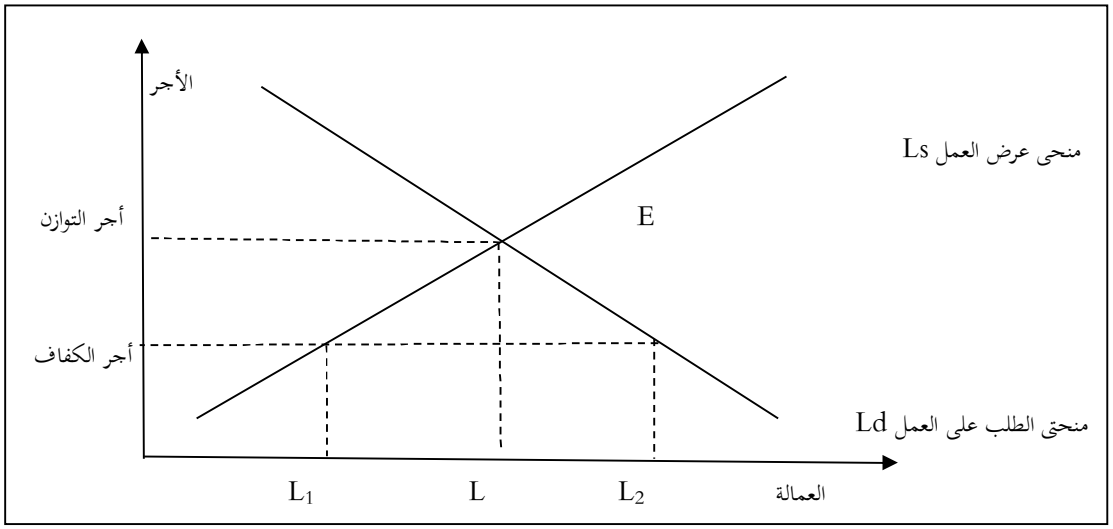

Source: P. SALAMA et J. VALIER: une introduction à l'économie politique, collection Maspero, 1974, pp89

من خلال الشكل البياني أعلاه يمكن القول أنه السبب الرئيسي وراء إنخفاض الأجر الكفاف عن مستوى التوازن هو زيادة العرض من العمل والذي يمثل في الشكل البياني أعلاه L_2 مقارنة بالطلب على العمل من طرف المؤسسات والذي يمثل في الشكل البياني L_1 والذي يقل بكثير عن الكمية المعروضة من قوة العمل من طرف طالبين العمل أي $(L_2>L_1)$ ومنه فحسب مفهوم ماركس فإن العامل في المجتمع الليبرالي هو بمثابة الة ونوع من العبودية وما يمكن إستنتاجه من هذه النظرية أنه ما دام هناك جيش من البطالين في الإحتياط يمنع إرتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء.

2.1.المدرسة الكلاسيكي:إهتم الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل،حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد كما يرتكز إهتمامهم بالبعد الإجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن" كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له [1],أو ما يسمى بقانون المنافذ ل" ساي" هذا القانون الذي ينادي بأن العرض يخلق الطلب وكل من يبحث عن عمل يجده ويرى في أن البطالة هي بطالة إختارية.

كما تقوم النظرية الكلاسيكية على الافتراضات الأساسية أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار، ويؤمن كذالك الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج

[2] رمزي زكي :**الاقتصاد السياسي للبطالة**،إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون،الكويت،1998. ص183

كافة بما فيها عنصر العمل، ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة وإنما إنصب إهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الآجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه.[1]

1.2.1 دالة الإنتاج وحجم العمل:

إن نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر هي دالة الإنتاج[2] ، التي تربط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات، وهي مجتمعة في المعادلة التالية:

$$Y= F (L, K, T, ….)$$

حيث:

Y: حجم الإنتاج الكلي

L: قوة العمل الكلية.

K: رأس المال أو وسائل الإنتاج المستخدمة

T: مستوى التكنولوجيا المستعملة في الاقتصاد

وإعتبر الكلاسيك في تحليهم على المدى القصير أن كل العوامل الأخرى ثابتة ويعتبرونها كمخزون ثابت إلا عنصر العمل وعليه يمكن صياغة دالة الإنتاج كالتالي:

$$Y= F (L, K, T, ….)$$

- رياضيا هي دالة تابعة لعنصر العمل فقط، مما يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة وتكتب بالشكل التالي:

$$Y= F (L)$$

وعليه هذه الدالة تتطابق مع الفرضيات المعمول بها وهي: تناقص الغلة، الإستمرارية، قابلية الاشتقاق،كما تعتبر دالة الإنتاج هي دالة متزايدة [3]بالنسبة لعنصر العمل أي كلما زادت اليد العاملة زاد الإنتاج الكلي حتى يصل إلى حده الأقصى وفي هذه النقطة ينعدم الإنتاج الحدي غير أن الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظرا لقانون تناقص الغلة، فتكون بذلك الإنتاجية الحدية للعمل موجبة وذلك بالمشتقة الأولى لدالة الإنتاج أما المشتقة الثانية سالبة كما توضحه المعادلات التالية:

$$Y ' = d Y/d L (Y ' > 0)$$

ولكنها متناقصة:

$$Y '' = d2 Y /d L2 (Y '' < 0)$$

إذن، فالإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يوضحه الرسم البياني التالي:

---

[3]علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الأقتصادي عليها دراسة تحليلية-تطبيقية**، الدار الجامعية، مصر.2005، ص33

[4] محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات بيرتي، الجزائر.1994 ، ص95 .

[1] محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**،مرجع سابق، ص 96.

الشكل رقم (5.1): دالة الانتاج عند الكلاسيك

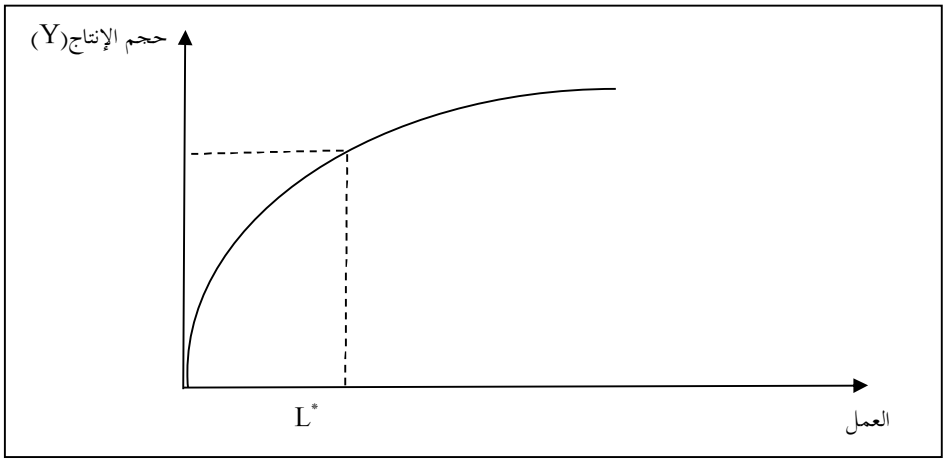

المصدر:محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، نفس المرجع السابق ص9

إن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج حسب الكلاسيك، لذلك يتوجب علينا البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما.

2.2.1.توازن سوق العمل:

بطبية الحال وفق قانون العرض والطلب يتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب على العمل **Ld** ومنحنى عرض العمل**Ls.**

أ– عرض العمل: يكون عرض العمل من طرف العمال والعائلات، وحسب مفهوم الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي ونرمز له بـ **(w)** والأجر الاسمي **(W)** والمستوى العام للأسعار **(P)**،كما يتحدد الأجر الحقيقي من خلال المعادلة التالية:

$$w = W / P$$

أما دالة العرض فتكون على الشكل:

$$Ls = Ls\ (w) = Ls\ (W/P)$$

كما قلنا سابقا أن العلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي إيجابية أي أن:

$$Ls' = dLs / dw \ldots\ldots\ldots (> 0)$$

وعليه يكون التمثيل البياني للدالة L_S حب المدرسة الكلاسيكية (مع إعتبار أنها دالة مستمرة وقابلة للإشتقاق) وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (6.1): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك

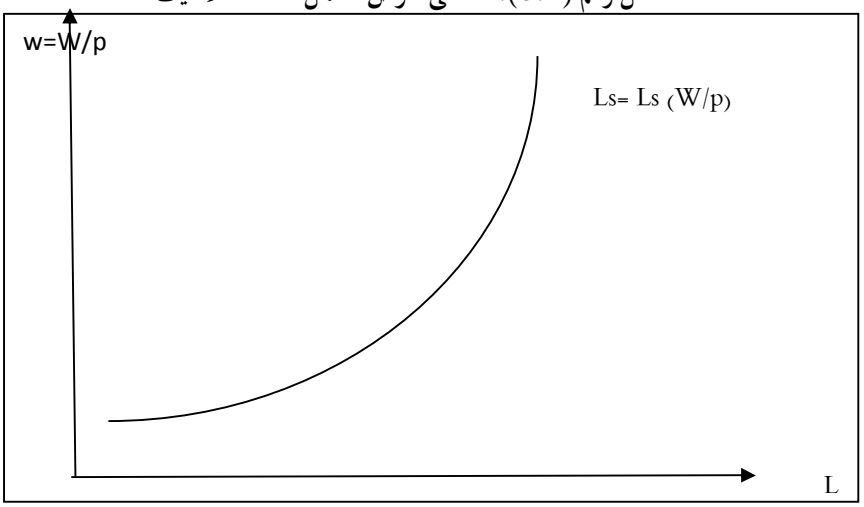

المصدر:محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي،نفس المرجع السابق، ص98.

يظهر من الشكل أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي، وهو يعبر عن العلاقة الموجبة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

ب– الطلب على العمل: يكون الطلب على العمل من طرف المؤسسات، وهو يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد المناصب التي تحتاجها المؤسسات ولمنتج في العملية الإنتاجية، وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي كما هو الحال بالنسبة لعرض العمل من طرف العمال والعائلات وعليه يمكن التعبير عن دالة الطلب على العمل بالعلاقة التالية:

$$Ld = Ld(w) = Ld(W/P)$$

ويمكن تمثيلها بيانيا في شكلها العام كما يلي:

الشكل رقم (7.1):منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك

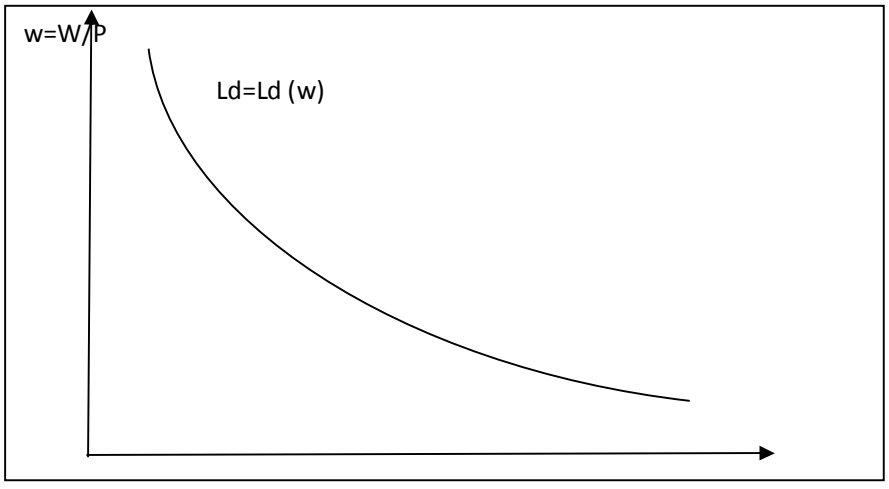

المصدر:محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، نفس المرجع السابق ص101

يعتمد التحليل الكلاسيكي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج في ظل المنافسة الحرة الكاملة، والمرتكز على قاعدة تعظيم الربح، حيث نجد أن المؤسسات تلجأ إلى إختيار حجم معين من الإنتاج والتشغيل الذي

يسمح لها بتحسين المساواة بين سعر المنتوج (**pi**) مع التكلفة الحدية لليد العاملة وهذا ما يعبر عنه بشرط تعظيم الربح في الأجل القصير ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Pi = Wi. [1/ (dY/dL)]$$

حيث:

- **pi**: سعر المنتوج.
- **Wi** : الأجر الاسمي.
- (**dY/dL**) : الناتج الحدي للعمل.

أما التكلفة الحدية لليد العاملة يعبر عنها بحاصل قسمة الأجر الاسمي على الناتج الحدي للعمل وعلى المستوى الكلي فإن الأجر الحقيقي ما هو إلا حاصل قسمة متوسط الأجر الاسمي على المستوى العام للأسعار ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$w = W/P = dY/dL$$

ونظرا لكون الإنتاجية الحدية للعمل (وهو العنصر المتغير الوحيد في ظل فرضية الفترة قصيرة الأجل) متناقصة، فإن أي زيادة في الطلب على العمل يستلزم إنخفاضا في معدل الأجر الحقيقي، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي.

ج–التوازن بين العرض والطلب على العمل: يتم التوازن في سوق العمل الكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل **Ls** والطلب عليه **Ld** أي(**Ld = Ls**) : ويتحدد في نفس الوقت الأجر الحقيقي w^* الذي يقبله كل من العمال والمنتجون، ويمكن توضيح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (8.1):التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك

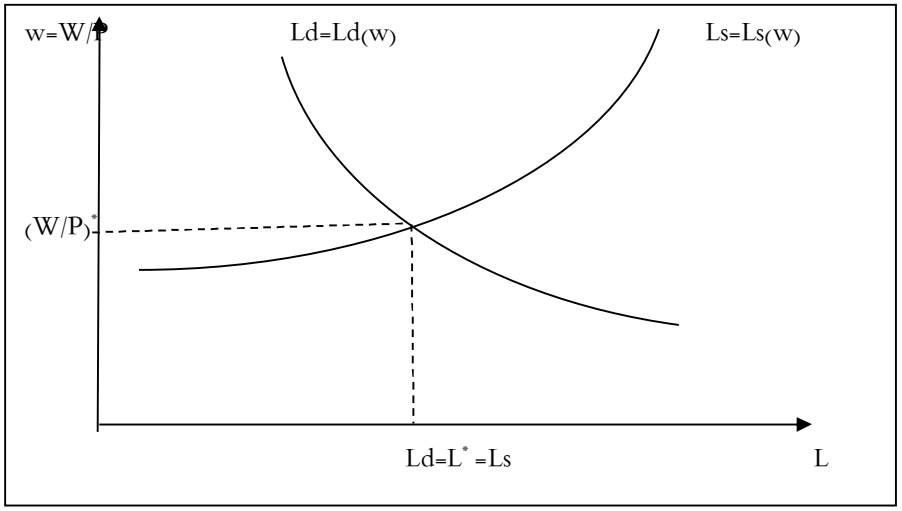

المصدر:محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي،نفس المرجع السابق ص105

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن التوازن في سوق العمل يتحقق عند نقطة تقاطع المنحنيين الممثلان لدالة العرض والطلب على العمل، فهو يمثل توازن الإستخدام الكامل، لكن السؤال الذي يجب طرحه كيف يتم التوازن وفق هذه النظرية وكيف تتحقق تلك النقطة ؟

وتجيب النظرية الكلاسيكية على هذا السؤال من خلال ما يسمى "قانون ساي" [1] أو " قانون المنافذ" الذي ينص على أن كل عرض من السلع والخدمات يخلق طلبه ويعتبر هذا القانون من مرتكزات النظرية الكلاسيكية، ويستند إلى أن عمليات الإنتاج على المستوى الكلي لا تصنع السلع والخدمات فحسب بل إنها تولد دخولا أيضا، فهي تصنع من المنتجات النهائية ما قيمته تساوي تماما الدخل الذي يحصل عليه الأفراد المشاركون في تلك العمليات الإنتاجية. وبما أن البطالة في المجتمع على رأي المدرسة الكلاسيكية هي بطالة إرادية(إختيارية) فقط، فإن الوحدات الاقتصادية تقوم بإنفاق الدخل بصورة تتم فيها المحافظة على مستوى الناتج والإستخدام الكامل، فإذا كان الطلب على السلع والخدمات أقل من العرض على هذه السلع والخدمات، أي إذا كانت هناك منتجات تزيد عن الحاجة، فلابد أن تكون هناك بطالة (لا إرادية)، وهذا مخالف لرأي الكلاسيكيين، لهذا لابد أن يخلق العرض طلبه الخاص بمعنى أن المنتجات التي صنعت وعرضت في السوق ستباع بكاملها إلى الأفراد الذين حصلوا على دخول تساوي قيمة تلك المنتجات، لكن لنفرض أن بعض الأفراد في المجتمع إدخروا جزءا من دخولهم الجارية، أفلا يؤدي ذلك إلى نقص الطلب الكلي عن العرض؟. إن جواب الكلاسيكيين على هذا السؤال هو بالنفي لأن الادخار يتحول بصورة آلية إلى إستثمار، بهذا يكون الإدخار إنفاقا على المشتريات من السلع ولا يؤثر حجم الإدخار على حجم الطلب الكلي، إذا تم تحديد حجم العمل، فإن دالة الإنتاج تعطينا تلقائيا حجم الإنتاج الموافق لذلك كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

[1] احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر و التوزيع. عمان.الاردن.2002، ص297

الشكل رقم (9.1):توازن سوق العمل ودالة الانتاج عند الكلاسيك

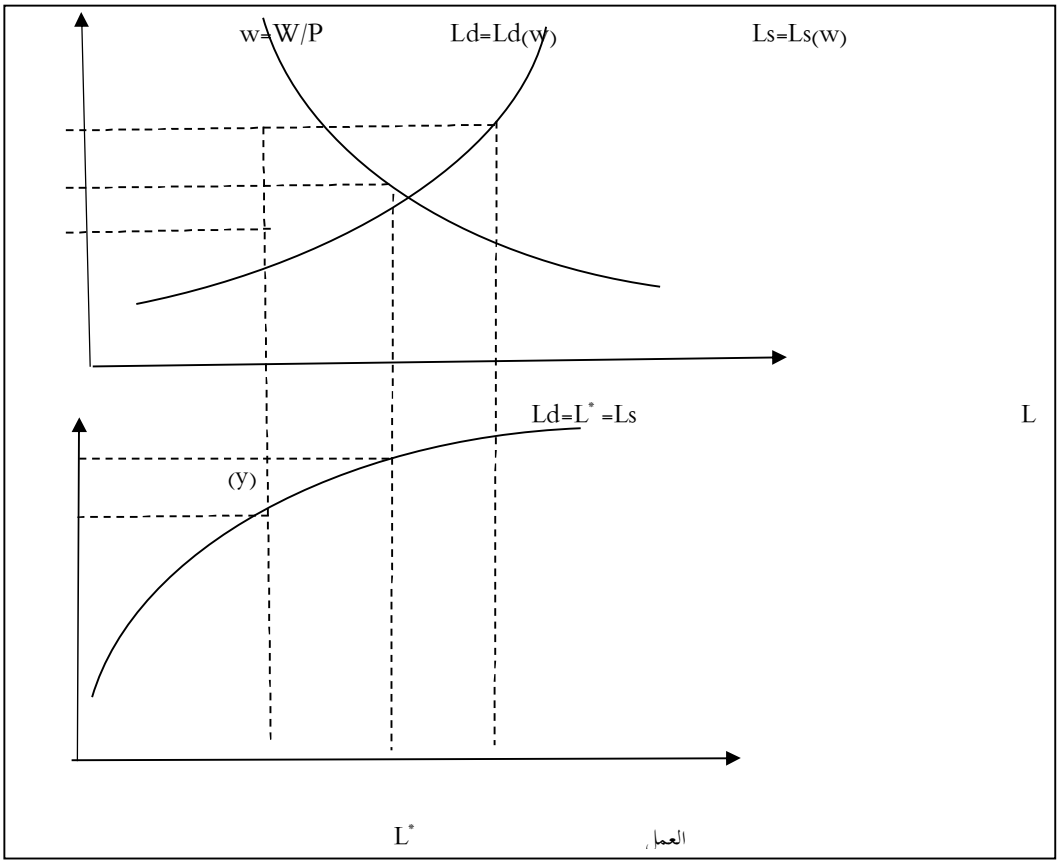

المصدر:محمد شريف المان. محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي،نفس المرجع السابق ص107

يمثل الرسم العلوي توازن سوق العمل، ويمثل الرسم السفلي دالة الإنتاج ذات الشكل **Y= F (L)**

حيث:**L^*** حجم العمل المستخدم.

w^* :معدل الأجر الحقيقي

Y^* : حجم الإنتاج الحقيقي المقابل وهو حجم إنتاج الاستخدام الكامل

إعتمادا على الفرضيات السابقة للنموذج الكلاسيكي يكون التوازن هو توازن الإستخدام الكامل وحجم الإنتاج هو حجم إنتاج الاستخدام الكامل.

3.2.1. البطالة عند الكلاسيك:

حسب المفهوم الكلاسيكي يكون الإقتصاد في حالة توازن عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة وإنما تكون البطالة إختيارية وفقا للنموذج الكلاسيكي، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية، وجمود الأجور في الاتجاه التنازلي، وعليه يمكن تفسير ذلك بالإستعانة بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (10.1):البطالة والتوازن في سوق العمل عند الكلاسيك

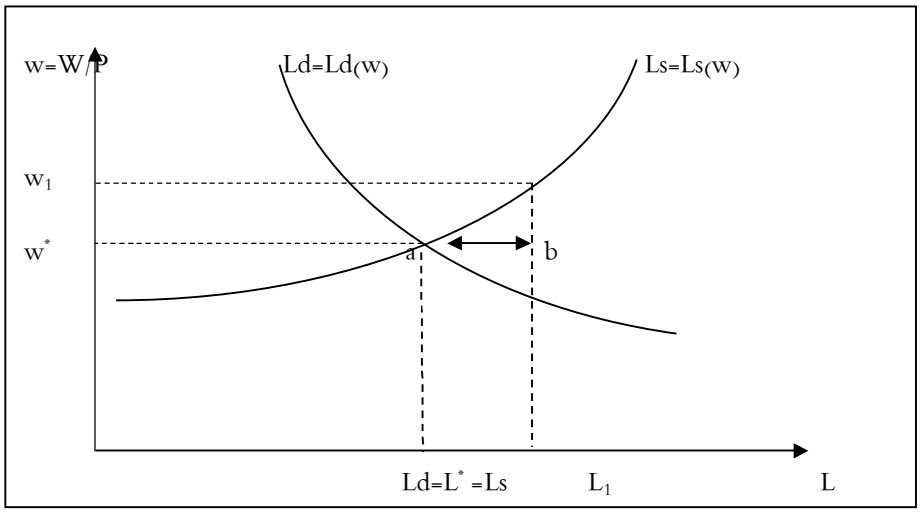

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص84

لنفترض وجود نقابات عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازني هو أجر منخفض نسبيا، ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية (الإسمية)، ومع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقية إلى المستوى **w1** وهو أعلى من الأجر التوازني w^* وهنا تنشأ بطالة إختيارية تقدر بالمسافة ab حيث يكون في هذه المرحلة عرض العمالة أكبر من الطلب عليها (**Ls>Ld**) و يرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجر الإسمي في الإتجاه التنازلي هو السبب في نشأة مثل هذا النوع من البطالة الاختيارية، حيث إذا وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور الإسمية فإن البطالة الإختيارية سوف تختفي وسنعود مرة أخرى عند مستوى التشغيل الكامل[1].

1.3.النظرية النيوكلاسيكية[2](New Classical Theory):

يعد النيوكلاسيك إمتدادا للفكر الكلاسيكي، فهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على "قانون ساي للأسواق" الذي ينص على:"أن كل عرض يخلق الطلب عليه" ومن هذا المنطلق فإن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن يخفض من سعرها مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض وبالمثل فإن زيادة العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفض الآجر الحقيقي ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.

[1] Pierre cahuc ,**le marche du travail**, edition beock ,France ,2001,396

[2] علي عبد الوهاب نجى، **مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الأقتصادي عليها دراسة تحليلية-تطبيقية**، نفس المرجع السابق، ص37

1.3.1.التوازن الجزئي النيوكلاسكي: (L'équilibre Partiel Néo-Classique)

تعتبر نقطة تقاطع العرض على العمل الذي يكون من طرف العمال، والطلب على العمل الذي يكون من طرف المؤسسات والمنتجين نقطة توازن سوق العمل، عند مستوى أجر حقيقي معين هو أجر التوازن، وهذا ما يعبر عنه بمستوى التشغيل الكامل[1].

ونظرا لتمتع الأجور بالمرونة التامة، فإن أي إختلال في سوق العمل نتيجة وجود فائض في عرض العمل أي البطالة أو فائض في الطلب على العمل لا يكون إلا ظرفيا، إذ سرعان ما يزول هذا الإختلال بفعل آلية التعديل الذاتي التي تشكل حماية فعالة ضد البطالة وعند التوازن يتحقق التشغيل الكامل وهذا لا يعني إنعدام البطالة نهائيا، وإنما البطالة في هذه الحالة تكون إرادية أي رفض البطال للعمل بالآجر السائد، وينتج عرض العمل عن سعي الأفراد لتحقيق أكبر إشباع من خلال مدا خيل خدمة العمل المقدمة، وينتج الطلب على العمل عن سعي المنتج لتحقيق أعظم ربح ممكن فطلب إستهلاك الأفراد يتعلق بالدخل المتاح الحقيقي، إذن حجم الإنتاج. وعليه، فإنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي، فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن دائما العمالة الكاملة في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسريعا ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت. ووفقا لهذا الفكر، فإن وجود البطالة وإستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، وبمعنى أخر، يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملا.

إنطلاقا من الفرضيات السابقة فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى عرض العمل (L^{s*}) مع الطلب عليه (L^{d*}) ، ويتحدد في ذات الوقت معدل الأجر الحقيقي التوازني (**w***) الذي يقبله كل من العمال والمنتجين، ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي[2]:

الشكل رقم (11.1): التوازن لسوق العمل عند نيوكلاسيك

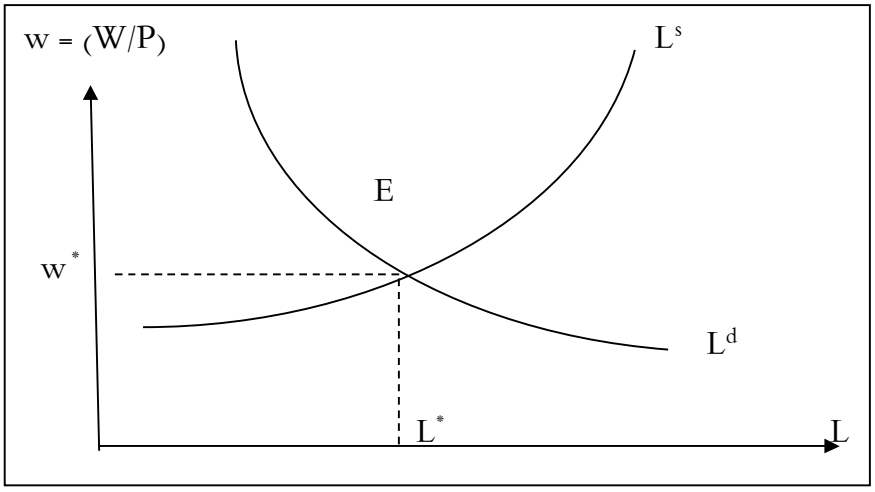

Source: Christine DOLLO, op. cit., PP 276.

[1] محمد درويش دحماني، **اشكالية التشغيل في الجزائر**،مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] Laurent braquet,Gualino **; lessentiel pour comprendre le marche du travail** ;editeur,Lextenso,edition colle,2014,p 63

من خلال الشكل المبين أعلاه يتحدد التوازن في سوق العمل عندما يتقاطع المنحنيان الممثلان لدالتي عرض العمل والطلب عليه أي عند النقطة (**E**). بالإضافة إلى ذلك، يمثل هذا التوازن توازن الإستخدام الكامل، وفيما يلي توضيح لذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1–12):حجم الإنتاج الموافق لتوازن الاستخدام الكامل

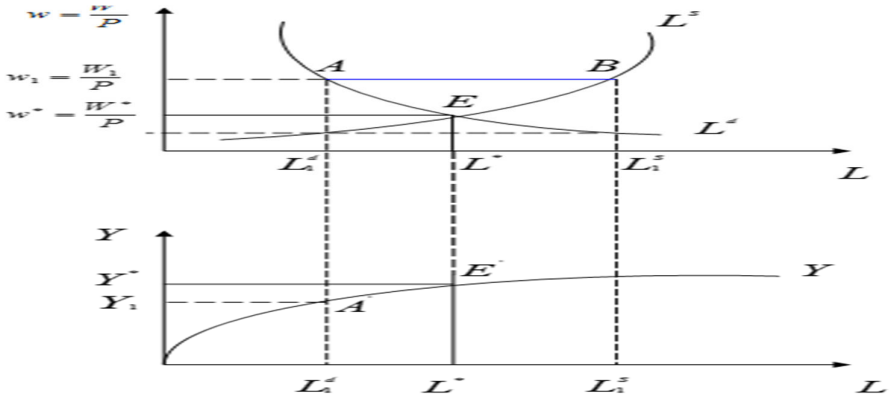

المصدر: محمد شريف إلمان، محضرات في النظريات الاقتصادية الكلية، الجزء الأول.

يرى الكلاسيك أنه هناك عدة آليات إذا ما تركت على حالها بدون تدخل السلطات تعيد الإقتصاد بشكل تلقائي إلى حالة التوازن وهي التي سماها الكلاسيك بالآليات المصححة الذاتية وأهم هذه الآليات تتمثل في:

- ✓ عدم معارضة العمال لإنخفاض معدل الأجر الاسمي مما يؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي.
- ✓ إن انخفاض الآجر الحقيقي هونتيجة الإرتفاع الأسعار بسبب الانخفاض العرض (الإنتاج).
- ✓ ترتبط بالنظرية الكمية للنقود التي تقتضي بأن إنخفاض الدخل الحقيقي، مع بقاء كمية النقد المتداولة (**M**) وسرعة تداولها (**V**) ثابتين، يؤدي إلى إنخفاض المستوى العام للأسعار، مما يؤدي كذلك إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي، وإنخفاض معدل الأجر الحقيقي يدفع بالمنتجين إلى زيادة طلبهم على العمل فيزداد الإنتاج.

ووفقا للتحليل النيوكلاسيكي للظواهر يقتصر على الأجل القصير، ولذلك نجد النظرية تتناول موضوع العمل إنطلاقا من دالة الإنتاج، على إعتبار أن الاقتصاد الكلاسيكي يقول أن مستوى الإنتاج الحقيقي (**Q**) يعتمد على عنصر العمل (**N**) وحده في المدى القصير مع فرضية ثبات العوامل الأخرى والتي تدخل في عملية الإنتاج مثل رأس المال (**K**) والعامل التكنولوجي[1].

دالة الإنتاج: $Q = \varphi(N, K)$

الشرط الأول: $Q = (N) \quad \varphi'(N) > 0$

يعني الإنتاجية الحدية للعمل (PmL) موجبة ولكن متناقص

الشرط الثاني: $\varphi''(N) < 0$

[1] Féve. P et Ortega. J, (2004), " Macroéconomie: Approche pratique contemporaine ", Dunod, Paris, p 72.

يعني الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة.

الشكل رقم (1-13): منحنى دالة الإنتاج والإنتاجية الحدية للعمل

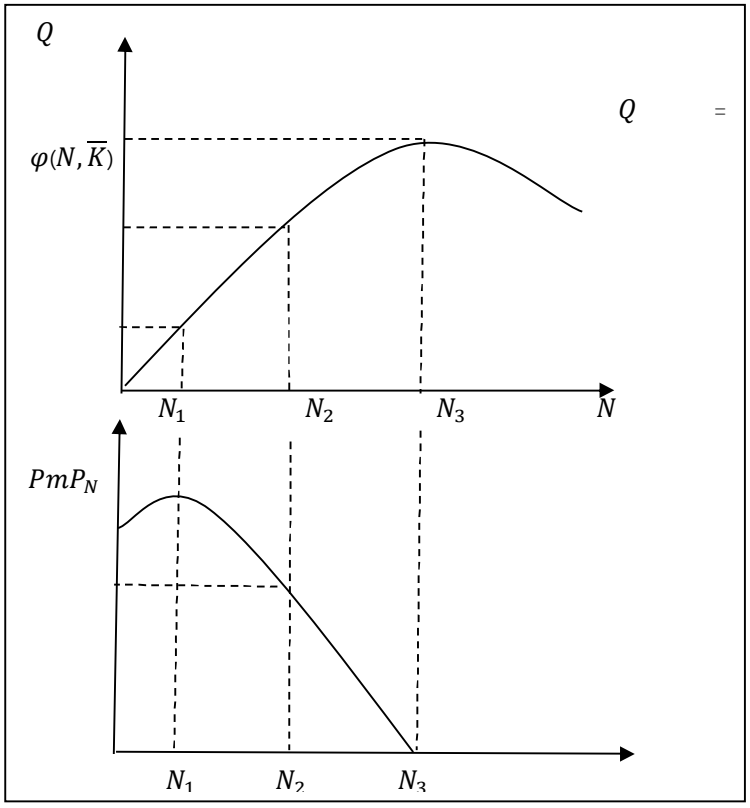

المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، المملكة الأردنية عمان، 2007، ص37

2.3.1. التحليل النيوكلاسيك لظاهرة البطالة

يتحقق التوازن في سوق العمل بواسطة الأجر الحقيقي التوازن(W/P) ، وعليه إذا كان الأجر الحقيقي $(w/p)_1$ أكبر من الأجر الحقيقي التوازني، عندها يكون الطلب على العمل N_1 أقل من عرض العمل N_2 والبطالة تقدر في هذه الحالة بـ $N_1 - N_2$ ، وحتى يتحقق التوازن وتختفي البطالة، تنخفض الأجور الحقيقية إلى أن تصبح تساوي الأجر الحقيقي التوازني، حيث كل من يقبل العمل بهذا الأجر سيجد منصب عمل، عندها يكون الإقتصاد في حالة التوازن الذي يحقق التشغيل الكامل والبطالة في هذه الوضعية لا يمكن أن تكون إلا بطالة إرادية وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (14.1): التحليل النيوكلاسيكي للبطالة الارادية

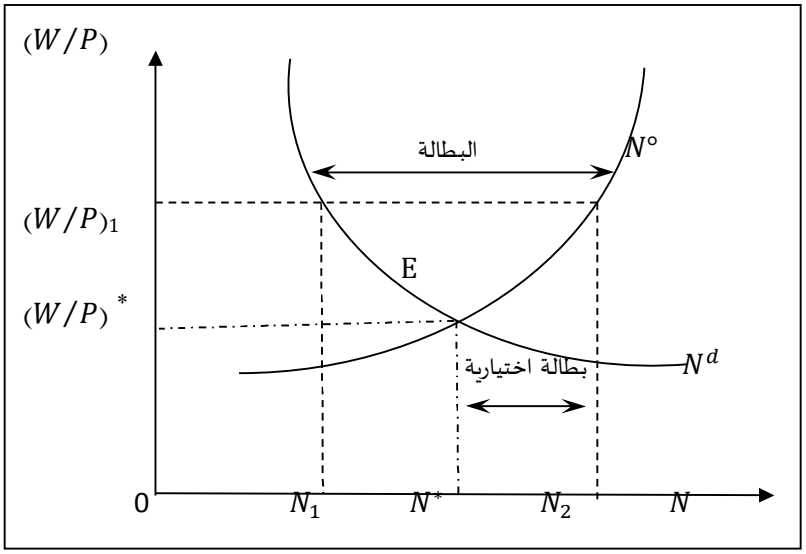

Source: Rueff J., " l'assurance-chômage, cause du chômage permanant", Revue d'Economie Politique, mars-avril, 1931, P.211-250.

بعد فشل النظرية النيوكلاسيكية في إعطاء تفسير قوي لظاهرة البطالة،تفاقمت هذه الأخيرة في المجتمع الرأسمالي وأحدثت اضطرابات كبيرة فيه.هذا ما دفع بعض المفكرين إلى البحث في إيجاد تفاسير أخرى لهذه الظاهرة، وكان أحد هؤلاء كينز **(J.M.Keynes)**، الذي جاء بنظرية جديدة قلبت الموازين بصفة شبه كلية، وأخذت إسمه.

II. المدرسة الكينزية:

ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم إنتشار البطالة على نطاق كبير، و صار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة المرتفع جدا خلال تلك الفترة إختياريا، ومن ثم كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدونه وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض أساسا لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية إنخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية[1].

يتحقق التوازن عند كينز نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن إنخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح إرتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الأسمى **(W)**، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي،[2] حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخليهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار، وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية

[1] علي عبد الوهاب نجى، **مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الأقتصادي عليها دراسة تحليلية-تطبيقية**،مرجع سابق الذكر، ص40.
[2] Olson mancur grandeur,**grandeur et decandence dinations**,bannel edition, paris,1983,p276

يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا.[1]

2.1.إنتقدات كينز للكلاسيك والنيوكلاسيك: عارض كينز النموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي المفسر لسبب ظهور البطالة لعدة أسباب نلخصها فيما يلي:

- ✓ إن قانون المنافذ الذي جاء به **(J.B.SAY)** الذي مفاده العرض يخلق الطلب والذي يمكن إعتباره الركيزة الأساسية للتحليل الكلاسيكي يعتبره كينز غير صحيح، فهو يرى أن ليس العرض من يخلق الطلب وإنما العكس وهذا ما أثبتته الحقائق لذلك يصنف التحليل الكينزي ضمن إقتصاد الطلب [2].
- ✓ عارض كينز كذلك القانون الذي يرتكز عليه الكلاسيك فيما يخص حيادية النقود وقد وضح كينز في تحليله دور النقود في الإقتصاد وكيف تؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية.
- ✓ حتى لو كان جمود الأجور هو السبب في البطالة، فلا يمكن أن نلوم العمال على ذلك، فالعمال يتفاوضون على الأجور الاسمية وليس على الحقيقية، حيث أن الأجور الحقيقية تحدد بواسطة منشآت الأعمال فهم الذين يدفعون الأجور وهم الذين يرفعون الأسعار[3].
- ✓ إذا كانت الأجور هي المصدر الأول للطلب فإن تخفيضها سوف يؤدي إلى إنخفاض طلب العمال للعمل مما يؤدي إلى إنخفاض في مبيعات المؤسسة والنتيجة هي حدوث زيادة في البطالة والمترتبة عن تخفيض الأجور.
- ✓ أثبتت عدة حقائق التي لا توافق تحليل النظرية الكلاسيكية المفسرة لسوق العمل، فالناتج ليس دائما عند مستوى التشغيل الكامل، ومعدل البطالة يختلف، وفي بعض الأحيان يكون مرتفعا للغاية، ويصبح هناك عدد كبير من العمال الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون مناصب عمل. وعليه فإن مقدار عرض العمل يزيد عن مقدار طلبه.
- ✓ يفترض الكلاسيك أن الاجر الحقيقي هو الذي يتحكم في عرض العمل،عكس كينز الذي يربطه بالأجر الإسمي ويستند كينز في ذلك على نقطتين أساسيتين هما:
- ✓ إن معظم الأفراد هم معرضون لظاهرة الخداع النقدي (**Illusions monétaire**) وأن ما يتحكم في عرض خدمتهم هو الأجر النقدي وليس الأجر الحقيقي لأن العامل حسب كينز يكون متعلق فقط بالأجر الإسمي أما الأجر الحقيقي في هذه الحالة يكون العامل في غفلة عنه أما النقطة الثانية فإنتقد فيها كينز الفرضية الكلاسيكية التي ترى أن

---

[1] رمزي زكي،**الاقتصاد السياسي للبطالة**،مرجع سبق ذكره، ص 331.

[2] Christian Bialès, le marché de travail: **un panorama des théories économiques, de l'orthodoxie aux, sur le site;** www.christian-biales.fr.

[3] بقاسم العباس، **تحليل البطالة**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد76 ، أبريل2006 ، ص2

الاجور النقدية والحقيقية تتغير بشكل تناسبي، ولا توجد حتمية في ذلك ما دام الاجور الإسمية تتحدد في سوق العمل بينما المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المتداولة.

2.2.سوق العمل والبطالة عند كينز: إن معظم الاقتصاديين الكلاسيك أصيبوا بحيرة أمام تفسير نظريتهم للبطالة، لكن البعض منهم دافعوا عن نظريتهم وقدموا التبريرات التالية[1]:

- ✓ تردد اتحادات العمال ومنشآت الأعمال في قبول تخفيض الأسعار والأجور.
- ✓ السياسة غير السليمة في تخفيض الأجور.
- ✓ تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

لكن بمجيء كينز، ومن خلال التحليلات التي قدمها في تحليله لسوق العمل، استطاع أن يجعل التيريرات التي يستند إليها الكلاسيك تنهار، وهذا ما جعلنا نبحث عن ما هي القواعد التي اعتمد عليها كينز في تفسيره لسوق العمل والبطالة:

– **الطلب على العمل**: فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل، فإن كينز لا يختلف عن الكلاسيك، فهو يقبل وجود دالة عكسية للأجر الحقيقي، ويعبر على هذه الدالة على النحو التالي[2]:

$$Y = F(L)$$

$$Y' = dY/dL \qquad (Y' > 0)$$

المشتقة الثانية تكون اصغر من الصفر $(Y'' < 0)$

كذلك يقبل كينز فرضية المنافسة الكاملة والتي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، ويرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال، معناه أن المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.

– **عرض العمل**: بالنسبة لدالة عرض العمل، اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين هما[3]:

- ✓ رفض كينز اعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي، فهو يعتبر أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الاسمي، وهو يرى أن العمال معرضون للخداع النقدي، أي معرضون في اللاشعور إلى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى للأسعار، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور والمستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته لهما ضعيفة وغير واضحة.

[1] سامي خليل.**مبادئ اقتصاد الكلي**. مؤسسة الصباح. الكويت.1996.ص366-367

[2] محمد شريف المان.، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره.ص.276

[3] محمد شريف المان.، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، نفس المرجع ص280-282

✓ يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود معدل الأجر الاسمي نحو الأسفل، أي عدم انخفاض معدل الأجر دون مستوى معين، بعبارة أخرى يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي غير مرن في اتجاه الهبوط، وهو يفرض أن هناك حد أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه، والسبب يعود في وجود منظمات نقابية وتنظيمات قانونية وإدارية مختلفة تعمل على حماية العامل. إذن دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الاسمي وأن لهذا الأخير حدا أدنى لا يمكن اختراقه، ويترتب على كل هذه المفاهيم ان دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الاجر الاسمي وتكون هذه الدالة اذن دالة لمعدل الاجر الاسمي[1]، ويمكن كتابة دالة العرض عند كينز $\boldsymbol{L^S = f^S(W)}$ والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (15.1): دالة عرض العمل عند كينز

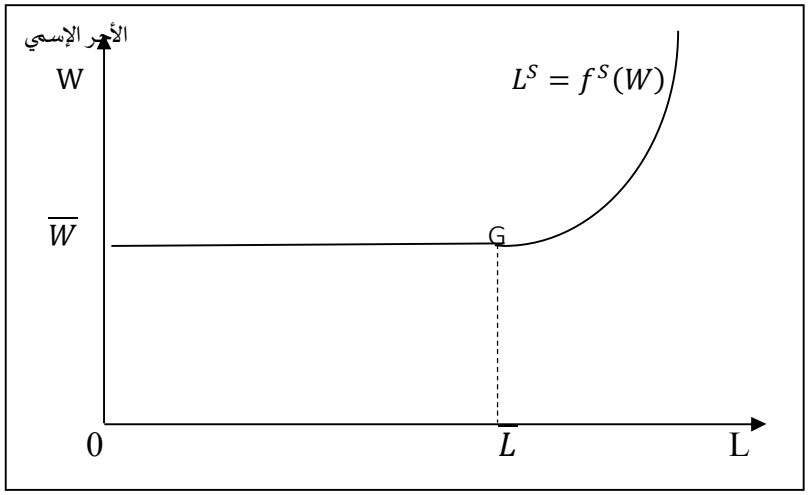

المصدر: عمر صخري .التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2000، ص 275.

من خلال المنحنى البياني لعرض العمل يتضح انه يتكون من جزأين، الجزء الاول (الجزء الافقي) عند مستوى الأجر $\boldsymbol{\overline{W}}$ الممتد من الصفر الى النقطة $\boldsymbol{\overline{L}}$ يبين جمود الأجور نحو الأسفل بحيث لا يقبل الافراد العمل دون حد أدنى معين، وبعد توظيف كل الراغبين في العمل عند مستوى الأجر هذا، ولتوظيف عدد آخر من العمال يتطلب رفع الأجر النقدي السائد، مما يجعل منحنى العرض ينعطف عند النقطة **G** ليأخذ ميلا موجبا (الجزء الصاعد) وهذا الجزء من المنحى الصاعد يشبه منحى عرض العمل عند الكلاسيك.

[1]: Christian Bialès, le marché de travail: **un panorama des théories économiques,** op. cit., PP 279.

3.2. التوازن في سوق العمل عند كينز:

يرى كينز أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وهذا الأخير يتحقق عندما يتوقف التشغيل الكلي عن الاستجابة بشكل مرن للزيادة في الطلب الفعال ويتم التوازن في سوق العمل لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، بعبارة أخرى عندما يكون: $L^s = L^d$ [1]، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (16.1): التوازن في سوق العمل عند كينز

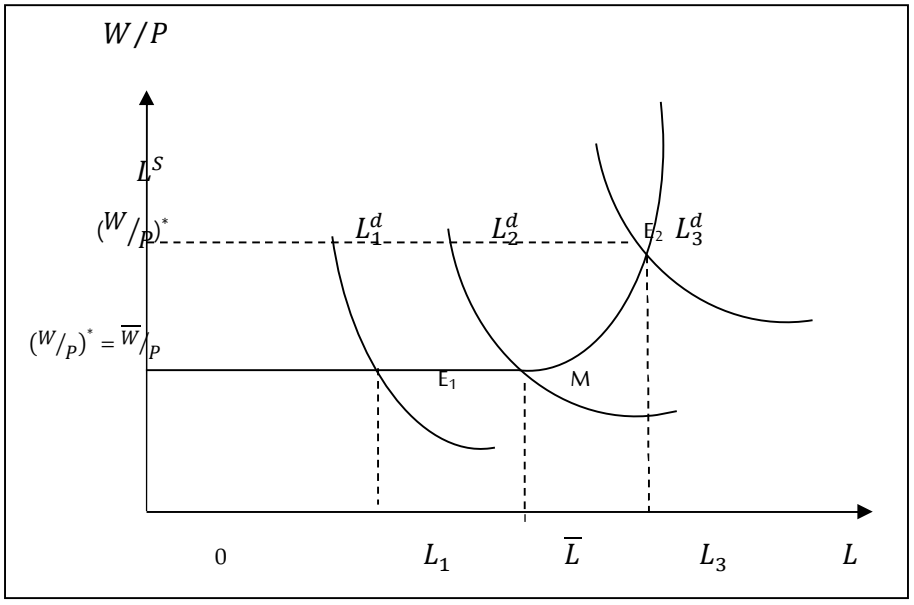

المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2003، ص273.

يلاحظ من الشكل البياني أن التقاطع بين منحنى عرض العمل والطلب على العمل في النقطة (**E_2**) تمثل بلوغ التوظيف الكامل جراء زيادة الطلب الكلي الفعال مما أدى إلى زيادة الطلب عل العمل مثلا من (**L_1^d**) الى (**L_2^d**) الى (**L_3^d**) وبالتالي تقليل معدل البطالة، أما النقطة (**E1**) التي يقابلها (**$\overline{W}/P$**) كأجر أدنى و (**L_1**) كمية العمل فهي نقطة الفصل بين التحليل الكلاسيكي للبطالة الاختيارية والتحليل الكنزي للبطالة الاجبارية التي يمثلها الفرق بين (**E3-E1**) ويرى كينز أن سبب ظهور هذا النوع من البطالة هو انخفاض إجمالي الطلب الفعال.

4.2.البطالة عند كينز:

إن الحالة المسماة "البطالة الكينزية " تتميز بوجود عرض زائد في العمل (**Ls > Ld**) وأرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل و السلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل

[1] محمد دريوش دحماني، **اشكالية التشغيل في الجزائر**،نفس المرجع السابق، ص50.

انخفض مستوى الإنتاج[1]، وتظهر البطالة بين العمال و للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل، واقترح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل، كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب، والزيادة في النفقات العمومية[2] والرفع من التعويضات الاجتماعية بتشجيع استهلاك العائلات.

إن الأهمية العلمية للاختلاف بين الكلاسيكيين وكينز يجب أن نكون مدركين لأثرها، فبمجرد أن نقبل وجهة نظر الكلاسيك بأن الاقتصاد لو ترك للقوى الطبيعية فقد لا يصل إلى وضع التشغيل الكامل. إذن فإن الطريق مفتوح لإستخدام السياسات التي تحقق هذا الغرض، والتي استبعدتها وجهة النظر الكلاسيكية، كما أن كينز أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين أطلق عليها معدل البطالة الطبيعي التي لا تحدث ضررا.

ومما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، و لذا تسمى البطالة الإجبارية ووفقا لهذا التحليل أحيانا تسمى ببطالة قصور الطلب، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند المستوى التوظيف الكامل، ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل إلا بمحض الصدفة. و لذا فقد حث كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج قصور الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية و ذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية.

III. .المنظور المعاصر:

يشمل هذه المنظور عدد من النظريات والاتجاهات التي سعت لتفسير الاختلال في سوق العمل وبروز ظاهرة البطالة اعتمادا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل وآلية التوازن الداخلي لهذه السوق، ومن أبرز هذه النظريات التي تهمنا هنا هي نظرية تجزؤ سوق العمل **(Segmentation Theory of Labor market)** ونظرية اختلال سوق العمل(**Disequilibrium Theory of Labor Market**) ، نظرية البحث عن العمل (**Job search theory**)، نظرية العقود الضمنية (**La Théorie Des Contrats Implicites**)، نظرية الأجور الفعالة (أجر الكفاءة) (**Efficiency wage theory**).

[1] Sobry.C et Verez J. C, (1996)," **Éléments de macroéconomie: une approche empirique et dynamique**", Editions Ellipses, Paris, p 190.

[2] قصاب سعدية، **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر 1990- 2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.

1.3.**نظرية تجزئة سوق العمل**: تقوم هذه النظرية على فرض تجانس وحدات عنصر العمل، و هو أحد الفروض الأساسية في النظريات النقدية، و تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة. كما يرجع بروز و شيوع هذه النظرية لسببين اثنين[1]:

***الأول**: نظري جاء على أنقاض النظرية النيوكلاسيكية لتركيبة وأداء سوق العمل.

***الثاني**: تجريبي من منطلق التأكد وتفسير سبب بقاء معدلات الفقر والتفاوت في الدخول عند مستويات مرتفعة. فبالرغم من معدلات النمو المحققة وتحسين التكوين الابتدائي إلا أن التباين في الأجور بين الأفراد والجماعات لازال قائما، و بالتالي فإن اهتمامات هذه النظرية بالنسبة للتحاليل السابقة سوف تنصب على توضيح و تفسير وجود هذه الفروق في الأجور و المناصب و تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما[2]:

1.1.3.السوق الرئيسي:

فهو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، و تعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم و من ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل و أجور أعلى و تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

2.1.3.السوق الثانوي:

فهو سوق المنشآت الصغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور و وجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، و من ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الإفتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق.

وفي نقدها للنظرية النيوكلاسيكية، لاحظت النظرية عدم وجود رابطة مباشرة بين المقدرات الإنتاجية للعمال و مستوى الأجور و تخصيص العمال للوظائف و المهن. و بالعكس من ذلك، تلاحظ المقاربة أن أهم العوامل التي تؤثر في تركيبة الوظائف في سوق العمل و في تخصيص العمال و توزيعهم على المهن، تتمثل في طبيعة التنظيم الصناعي والظروف السائدة في سوق السلع، والمستوى التقني للإنتاج، والترتيبات الإدارية للشركات المنتجة وأنظمة التحكم في سوق العمل وتنظيمه،وكل هذه العوامل مؤسسية تؤدي دورها على جانب الطلب وليس على جانب العرض. كذلك، على خلاف النظرية النيوكلاسيكية، تلاحظ هذه المقاربة أن سوق العمل ليس سوقا تنافسيا واحدا و إنما يتكون من

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الأقتصادى عليها دراسة تحليلية-تطبيقية**،مرجع سبق ذكره، ص55

[2] Geard ,D,**Economie du l'emploi et du chômage** ,Ellipses ,1994.P 105-106.

عدد من الأسواق الجزئية المعزولة عن بعضها البعض حيث تختلف مستويات الأجور و ذلك نسبة للعوائق المؤسسية لحراك العمال[1].

2.3.التحكيم بين البطالة والتضخم:

1.2.3.عرض منحنى فليبس:

تعتبر فكرة المبادلة بين التضخم والبطالة المكونة الأساسية للمعتقدات النقدية للمفكرين الكلاسيك*، ولكن أول من تطرق إلى هذه العلاقة المفكر النيوكلاسيكي **Irving Fischer** (1926)، برغم توصله الى أن السببية تمر من التضخم إلى البطالة عوضا عن العكس، ليتم رسم العلاقة في شكل إنتشاري وبياني بواسطة **Brown** (1955) و **Sultan** (1957)[2] وفي سنة (1958) حين نشر الاقتصادي النيوزلندي (**Alban William Phillips**) مقالا في **British Journal of Economic** وذلك بعنوان: **" The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money wage in the United Kingdom 1861-1957"** وقد جزء فليبس دراسته إلى ثلاث سلاسل زمنية، طور من خلالها رسما بيانيا (دون قانون) بين معدل التغير في الأجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم بإعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة وبالتالي السعر، أطلق على هذه العلاقة إسم "منحنى فليبس".

الشكل رقم (17.1): منحنى فليبس المبسط.

المصدر: محمد بخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الاول، الجزائر، 2014، ص 201.

من خلال الشكل السابق يتضح انه توجد علاقة عكسية بين نسبة تغير الأجور الإسمية والبطالة، وعليه العلاقة غير خطية[3]، لذلك قام فليبس بصياغة علاقته الشهيرة بالشكل التالي[4]:

$$y + a = bx^c \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

أي: $$\log(y + a) = \log b + c \log x \ldots\ldots\ldots (2)$$

---

[1] علي عبد القادر علي، **أسس العلاقة الاقتصادية بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**، أوراق معهد العربي للتخطيط الكويت، اكتوبر 2001، ص12. أنظر الموقع الالكتروني التالي: www.arab-api-org

* **المفكرين الكلاسيك أمثال David Hume (1752)**

[2] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، **دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع**، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص 358.

[3] محمد بخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، **دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزء الاول، الجزائر، 2014، ص 202.

[4] دحماني محمد أدربوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**، مرجع سابق، ص 104.

وتوصل فليبس في دراسته الشهيرة إلى صياغة العلاقة الجبرية والمبينة كالتالي:

$$y + 0.900 = 9.638x^{-1.394} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أو: $$\log(y + 0.900) = 0.984 - 1.394 \log x \quad \ldots\ldots(4)$$

وبالتالي خلص الاقتصادي النيوزلندي فليبس إلى أن معدل البطالة يرتبط بعلاقة عكسية غير خطية بمعدل التغير في الأجور النسبية، لكن تم فيما بعد التأكيد على أن الارتباط السابق للعلاقة العكسية غير الخطية خلقت مشكلة أمام صانع السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف كل من **P.A.Samuelson** و **R.Solow** (1960) وذلك لتحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم في آن واحد [1].

2.2.3.معدل البطالة الطبيعي ومنحنى فليبس في المدى الطويل:

إن سبب ظهور نظرية معدل البطالة الطبيعي هو معالجة مشكلة البطالة والتضخم بما يراه فريدمان لعدم قدرة وصحة علاقة منحنى فيليبس في حل المشكلة على الأمد الطويل، ولكن الخطأ الأساسي في تحليل فليبس هو أنه لم يميز بين الأجور الحقيقية والأجور النقدية، والواقع أن عرض وطلب العمل دالة في الأجر الحقيقي وليس النقدي والشكل البياني التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (18.1): منحنى فيليبس على المدى الطويل

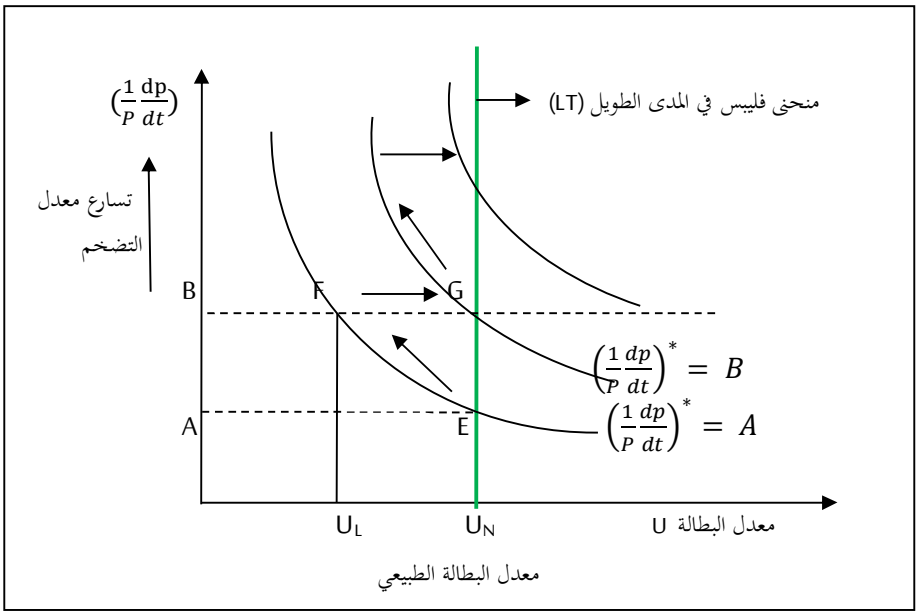

Source:Milton Friedman, Nobel Lecture: Inflation and Unemployment, The Journal of Political Economy, Vol.85, No. 3 (Jun., 1977), pp457.

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 215.

يتضح من خلال المنحنى البياني ان منطق فريدمان لسياسة الإنفاق التوسعية في اقتصاد ما عن طريق السياسة المالية أو النقدية تدفع إلى ارتفاع غير المتوقع لمعدلات التضخم لأن معدلات الاجور والأسعار لن تتكيف بنفس السرعة، وحسبه هذه السياسة في المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يسمح بتشغيل الطاقات المعطلة التي تخفض معدلات البطالة عن مستواها العادي، وهذا يسبب مرونة الجهاز الإنتاجي الذي يجعل الأسعار ثابته عند هذا المستوى، ولكن في حالة استمرارية السياسة التوسعية من خلال زيادة عرض النقود مثلا، وهو ما يؤدي إلى حدوث التضخم، خاصة في الأجل الطويل وبدون إمكانية خفض دائم في معدل البطالة[1].

لقد تميزت هذه النظرية كما ذكرنا بين نوعين من المنحنيات، منحنى فليبس قصير المدى ومنحنى فليبس الطويل المدى وتوضح هذه النظرية أنه لا يوجد منحنى فليبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير أما على المدى الطويل فهناك معدل بطالة واحد وهو معدل البطالة الذي ينسجم مع تضخم ثابت، لكن مهما تكن المزايا المنسوبة للنسبة الطبيعية للبطالة بوصفها وسيلة في النظرية الاقتصادية، إلا أن غياب مبررات عدم ثبات المعدل الطبيعي للبطالة وتغيره من مدة إلى أخرى، يجعل من قوة قاعدتها العملية غير كافية تطبيقيا في وضع السياسات[2]، ويمكن تلخيص اهم النقاط التي توصل اليها فريدمان الى:

ان علاقة بين معدل البطالة في الاجل الطويل مع انخفاض معدلات الاجر الاسمية يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين، ولذلك يكون منحنى فليبس محدبا نحو الأسفل، اما في الأجل القصير قد سجل معدل تغير أجور اسمية في فترات التوسع الاقتصادية، اين يسجل فائض في العرض بسوق العمل والسلع.

3.3.نظرية اختلال سوق العمل (Desequilibrum theory)

ظهرت هذه النظرية في فرنسا على يد الاقتصادي **E. Malinvaud** عندما حول تفسير البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، تفترض هذه النظرية على عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير، ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، وتكون النتيجة الحتمية هو وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية، ولا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده بل أنها محصلة متزامنة لإختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، فهي ترى أن ظهور البطالة في سوق العمل يمكن أن يكون سببا ونتيجة لقصور الطلب في سوق السلع، حيث إستطاع الفرنسي (**Malinvaud**) من خلال كتابه "**Réexamen de la théorie chomage**" التمييز بين الحالات الثلاثة الاكثر واقعية وهي: البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح:

---

[1] Awad, Ibrahim L. **The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study**, May 2002, MPRA Paper No. 5465, posted 07. November 2007.
http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/

[2] ج .دن ورسك، **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**، ترجمة محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط1 ليبيا، 1997، ص200.

الجدول رقم (3.1): البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح

سوق العمل	سوق السلع	
	عرض زائد $C^d < Y^S$	طلب زائد $C^d > Y^S$
عرض زائد $L^S > L^d$	بطالة كينزية **Chomage keynésien**	البطالة الكلاسيكية **Chomage classique**
طلب زائد $L^S < L^d$	//////////////////////////	التضخم المكبوح **Inflation réprimée**

المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، مرجع سابق، ص315.

وبالتالي عندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تتكدس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الإعمال إلى تقليص نشاطاهم ووقف التوظيف، بل التخلص من بعض العمالة وهذا بدوره يقود إلى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات[1]، وغالبا ما توصف هذه البطالة بالبطالة الكينزية.

الشكل (19.1): البطالة الكنزية وفقا لنظرية الاختلال.

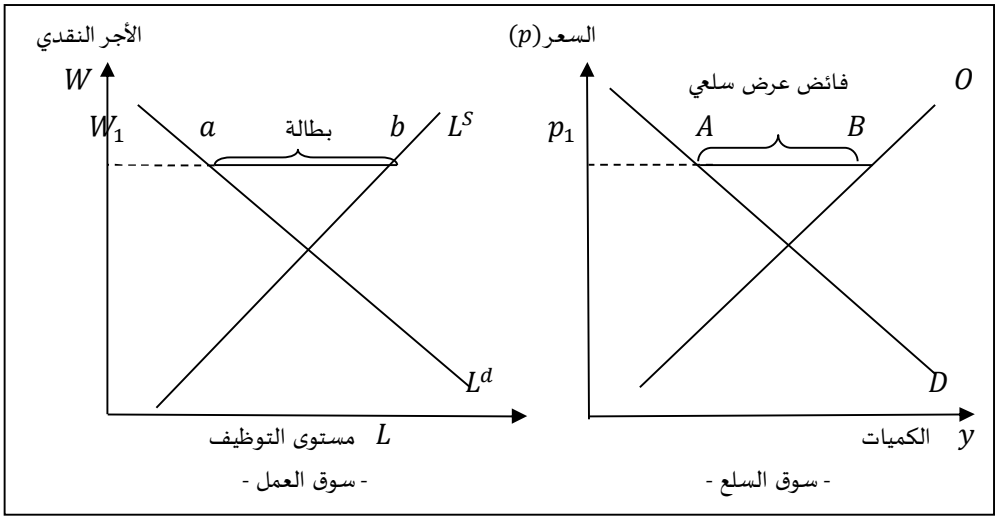

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية، مرجع سابق، ص53.

اما الاختلال في سوق العمل طبقا لهذه النظرية يمكن أن يحدث بفعل ارتفاع الأجور التي تقلل من ربحية المنشأت مما يقود رجال العمال والمنظمين إلى عدم زيادة مستوى التشغيل بل وربما خفض عدد العمال في المنشأت، واللجوء إلى تكنولوجيا إنتاج كثيفة رأس المال. وهذه البطالة الناشئة يمكن أن توصف بأنها بطالة كلاسيكية[2].

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادى عليها دراسة تحليلية وتطبيقية**، الدار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم - الابراهيمية الاسكندرية، جمهورية مصر العربية 2005، ص 52.

[2] محمد الميتمي، **سوق العمل و الفقر في اليمن**، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا و إيران (ERF)، 1997، ص6-7.
www.erf.org.eg/html/Mohamed Al-Maitami.doc

الشكل (20.1): البطالة الكلاسيكية وفق نظرية الاختلال.

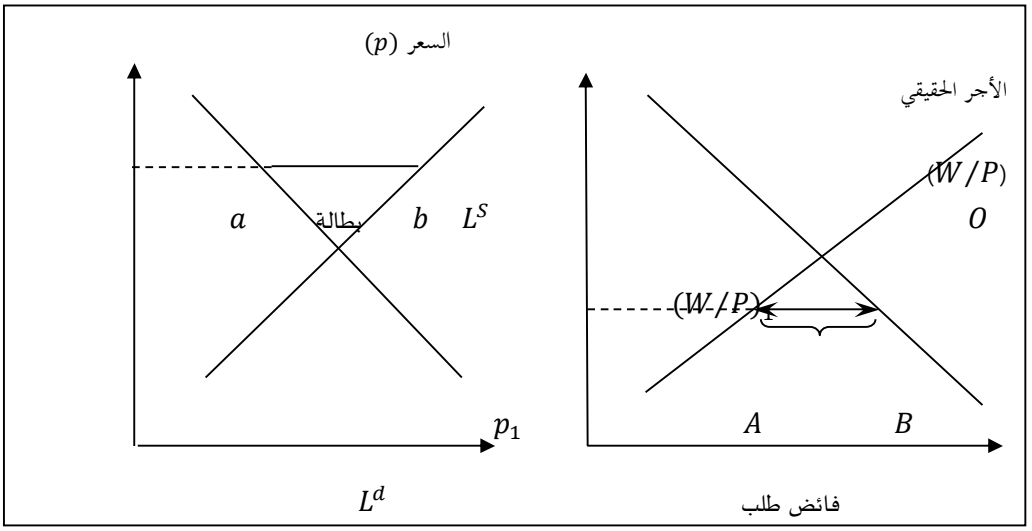

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 52.

إن أهمية نظرية الاختلال تتمثل في استخدامها لذات الإطار لتحليل كل من البطالة الكلاسيكية و الكينزية، أما نوع البطالة و أسبابها فهي ليست من ثوابت أي نظام اقتصادي، و إنما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق فمثلا ترجع البطالة غير الاحتكاكية في الدول المتقدمة على سبب واحد في الحالتين و هو انخفاض مستوى الإنتاج، و يعود ذلك إلى الانخفاض في معدّل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسيكية، أما سببه وفقا للنظرية الكينزية فهو عدم كفاية الطلب الكلي، و إذا كانت هذه النظرية قد نجحت في التعريف بأسباب البطالة من الناحية النظرية، فإنها لم توفق في تقديم السياسة الاقتصادية التي يجب إتباعها لمواجهة هذه المشكلة[1].

4.3.قانون أوكن (Arthur Okun) وإشكالية العلاقة بين النمو والبطالة

من أهم النظريات التي ظهرت ضمن هذا الفكر قانون أوكن (Arthur Okun) وإشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة حيث يمثل العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة النمو الاقتصادي، لقد قام الاقتصادي الأمريكي أوكن[2] (1928- 1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين سنة 1948 و1960 حيث لاحظ أن أي ارتفاع في معدل البطالة (Unemployment Rate) بنقطة واحدة (1%)[3] سيصاحبها انخفاض في الناتج الوطني الحقيقي بثلاث نقاط (3%). ليتوصل إلى وجود علاقة خطية عكسية بين الناتج

[1] العايب عبد الرحمان، **البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 23.
[2] Okun, Arthur M, **Potential GNP: Its Measurement and Significance Reprinted as Cowles** Foundation Paper, 1962, p 190.
[3] Gregory. N. M, " **Macroéconomie ", De Boeck,** Paris, 3 eme édition, 2006, p 43.

المحلي الإجمالي ومعدل البطالة[1] من خلال نشره لمقاله المشهور سنة 1962، وعرفت في البداية بعلاقة معامل أوكن أو العلاقة **PIB/Chômage**، وتم التعبير عن فجوة أوكن[2] بصيغتين مختلفتين.

الصيغة الأولى: "نموذج الفرق"[3] التغير في البطالة (ΔCH) بالتغير في الناتج المحلي: (ΔY_t)

$$\Delta Y_t = B_0 - B_1 \Delta CH_t + e_t \quad \text{.....()}$$

او التغير في الناتج المحلي (ΔY) بالتغير في البطالة: (ΔCH_t)

$$\Delta CH_t = b_0 - b_1 \Delta Y_t + v_t \quad \text{.....()}$$

وعلى هذا النحو عند إجراء الدراسات التجريبية يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون (okun).

الصيغة الثانية[(4)]: تعبر هذه الصيغة عن علاقة الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي بالفارق بين معدل نمو الناتج المحلي ومستواه الكامن أو ما يسمى أيضًا نموذج فجوة أوكن " gap" وذلك بالشكل التالي:

$$Y_t - Y_t^* = -B(CH_t - CH_t^*) \quad \text{.....()}$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي. $\overline{Y}$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الممكن.

CH: المعدل الفعلي للبطالة. $\overline{CH}$: المعدل الطبيعي للبطالة. B: معامل أوكن (Okun).

ويمثل قانون أوكن (Okun) مفهوم مهم في الاقتصاد على المستويين النظري والتجريبي، فمن الناحية النظرية القانون يعبر عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فليبس (**Phillips**)، ومن الناحية التجريبية معامل أوكن (**Okun**) يساعد في التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية[5].

5.3.نظرية البحث عن العمل (Job Search Theory)

إستطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، وقد نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات إستخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها[6]، لتغير بذلك أحد أهم المبادئ الأساسية في بناء الفكر الكلاسيكي لسوق العمل، وفكرتها العامة تتمحور حول التكاليف المرتبطة بالبحث عن معلومات المتعلقة بخصائص العمل، وخاصة الأجور و الانتاجية، يعني عدم اليقين كافة المتعاملين بالمعطيات الخاصة بهذه السوق لتأسس بذلك لأسباب تراها منطقية في تبريرها لبطالة الأفراد والتي تعتبرها بطالة احتكاكية

[1] Okun, Arthur, **In the Political Economy of Prosperity**, Norton: New York, 1970, P: 132-145.
[2] Balibwanabo A. M et Tedika O. K, loi d'Okun en République Démocratique du Congo: **Evidences empiriques**, Revue Congolaise d'Economie, Volume 06, No 1, 2011, P: 22.
[3] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس، 2009، ص 134- 144.
[4] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مرجع سبق ذكره، ص 143- 144.
[5] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مرجع سابق، ص 143- 144.
[6] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية**، مرجع سابق، ص 46.

ذات السلوك الاختياري أي رغبة الأفراد في ترك مناصب عملهم في سبيل البحث عن وظائف جديدة مناسبة لقدراتهم من جهة ومستوى أجور خاص بقدراتهم، وتعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- ✓ التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
- ✓ الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- ✓ هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه.

وحسب هذه النظرية البطالة اختيارية، وهي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة، كما نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية و تحليلها، وبهذا فهي تبنى على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة و هو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن السوق؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات؛ مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات، و تتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين: تتمثل الأولى في أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العاملين و المؤسسات و تتمثل الثانية في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل إلى التفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات[1].

ومنه تركز هذه النظرية على الفرد الباحث عن العمل، وتحاول توضيح دور سلوك الأفراد في تحديد عدد العاطلين وتحديد أي أناس هم عاطلون، وما هي أهمية نظرة العاطلين ومحفزاتهم للخروج من البطالة وكيف تتأثر بالعوامل المالية ومؤسسات سوق العمل وسياسات الحكومة، وهل استراتيجيات التوظيف تؤثر، وما هي أهمية وكالات التوظيف في جلب المعلومات حول الوظائف الشاغرة والعاطلين، في هذه الفقرة سنحدد أهمية هذه العوامل المؤثرة على البطالة ومستوى البطالة التوازني الذي يتحدد ليس فقط بضغوطات الأجور (النقابات، تصلب الأجور، نظام الضمانات) لكن أيضاً بجدية البحث لدى العاطل. أي العوامل المؤثرة على سرعة إيجاد وظيفة (الزمن والجهد المخصص لإيجاد فرصة عمل)، ومدى تشرط الباحث عن العمل في ما يخص قبول الوظائف الشاغرة وشروط أرباب العمل في توظيف العاطلين. هذه الجدية تتأثر بنظام الضمانات الذي يؤثر على مدى تقبل الوظائف الشاغرة ويتأثر بتشريعات العمل (ضمان) التي تقلل من اندفاع أصحاب العمل للتوظيف وتتأثر بالمدة وهيكل البطالة (بطالة طويلة الأجل وتناقص جدية البحث) وتطابق خصائص الشخص العاطل مع خصائص الوظيفة المتوفرة[2].

وخلاصة لما سبق يتبن أن هذه النظرية تفسر سبب البطالة بعدم توفر المعلومات بدرجة كافية عن سوق العمل و لذا فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية و بالرغم مما أضافته هذه النظرية عن سبب البطالة بالتحليل و التركيز على فئات معينة دون الأخرى، إلا أنه وجهت لها الكثير من الانتقادات أهمها:

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة-** المرجع السابق-، ص 46-47.

[2] بلقاسم العباس، **تحليل البطالة،** مرجع سابق، ص8.

✓ عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها ترى أن سبب البطالة يعود إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم، فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية، و لكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، و منه فإن غالبية البطالة تكون إجبارية و ليست اختيارية.

✓ أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية خاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا و ليس متعطلا، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

✓ من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

✓ تعجز هذه النظرية عن تقديم تفسير لمحددات الأساسية للبطالة و إستمرارها في الأجل الطويل.

بعد التعرض للانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نستطيع أن نحصر مجال تطبيق هذه النظرية في البطالة الاحتكاكية التي بدورها نوع من أنواع البطالة الاختيارية.

الشكل رقم (21.1) معدل الأجر ومدة البحث عن العمل

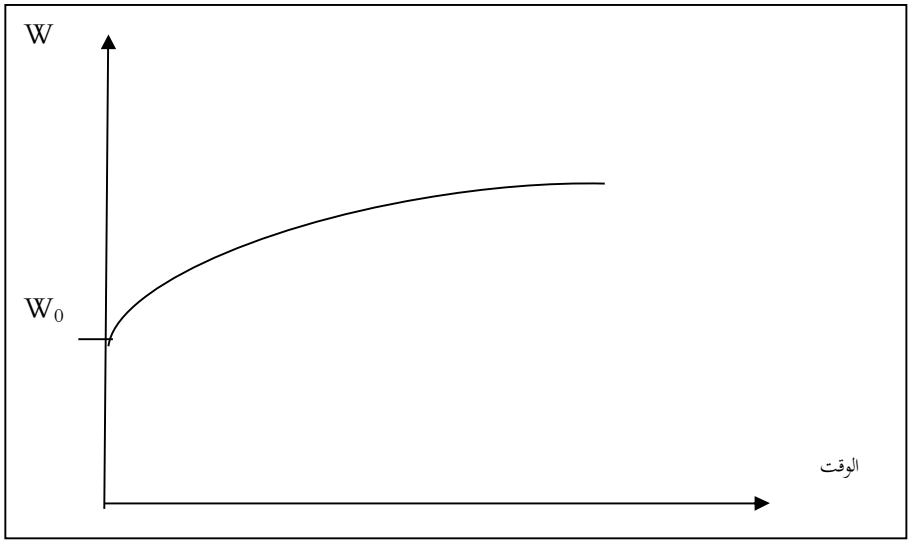

Source: Gérard DUTHIL, économie de l'emploi et du chômage, ellipses, 1994, p57.

6.3.نظرية العقود الضمنية (la théorie des contrats implicites):

تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقيات المبرمة بين العمال و أصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، معناه أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقيات بشكل رسمي و مكتوب وهي تنطلق من أن الأجور لا تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند انخفاض الطلب على العمل و ذلك راجع إلى ما يلي[1]:

[1] شلالي فارس، **دور سياسات التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2004-،2005ص 44.

- ✓ الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية.
- ✓ عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، و المستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال و ذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.
- ✓ للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات. و بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر و يفضلون أجرا ثابتا[1].

كما تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود، خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أن:

- ✓ هذه النظرية تبين للكينزيين الجدد بأنها عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية، بل تكتفي بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلا من الدخول المتغيرة.
- ✓ هذه النظرية لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات **1929– 1933** بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي.
- ✓ هذه النظرية لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

7.3. نظرية الرأسمال البشري عند منسر (Mincer) وبيكر (G. Becker)

تعتبر هذه النظرية من النظريات التي تخص جانب عرض العمل، فهي كإمتداد للنظرية النيوكلاسيكية حسب أراء بعض الإقتصاديين كونها تعتمد على نفس فرضيات التي صاغتها هذه الأخيرة، فهي بذلك تسمح بالتوفيق بين التعليم والتدريب والعمل بما جاء به كل من المفكرين **T.W.Schultz** و **E.Denison** (1961-1962)، وهو ما أشار اليه أدم سميث في كتابه ثروة الأمم الذي تم نشره سنة 1776.

حيث اكدت الدراسات الحديثة على دور واهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية و رفع معدلات النمو من خلال مدى تكوين الذي يسمح باكتساب المعارف و الكفاءة و نوعية العمل التي تعتبر مشكلة نظرا لعدم توافق مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، و إثر ذلك تم تطوير نظرية الرأسمال البشري في محاولة لفهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية وفق[2] منسر على أساس السلوك الاقتصادي الراشد مما راج تطبيقها في مجال قياس معدل

[1] David Marsden, **marché du travail,** édition économica, Paris, 1989, p9

[2] عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، **العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية**، مجكرة دكتوراه،جامعة الملك سعود، سيتمبر، 2003، ص 22

العائد على الرأسمال البشري الذي يترتب عليه التفاوت في الدخول، لذا النموذج الذي تم تطويره من طرف منسر يستند الى فرضيات[1] مفادها ان التدريب يرفع إنتاجية العامل مما يشكل مصدر أساسي لتفاوت دخول العمال و هو بذلك يعكس طول فترة التدريب أو التعليم التي يتوقع من خلالها الافراد الحصول على دخول أعلى تعوض تكلفة التدريب، و كل هذا تضمنه نموذج بيكر الذي يرى في التعليم والتدريب والتكوين كمحددات أساسية للإنتاجية وزيادة طاقتها الى جانب الاستثمارات في مجال الابتكار والتعليم الذي يشكل مركزا لتحقيق الأهداف المتمثلة في رفع معدلات النمو المستديمة الذي يخلق مناصب العمل على المدى الطويل[2].

8.3.نظرية الأجور الفعالة (أجر الكفاءة) Efficiency wage theory:

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال و زيادة الإنتاجية، و يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة. ووفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، و بمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال، و ينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية[3]، وأعطت هذه النظرية أربع تفسيرات لتبرير العلاقة المتزايدة بين الأجر والإنتاجية:

- ✓ إن اتباع سياسة الأجر المنخفض لها أثر سلبي على إنتاجية العمل في المدى المتوسط والطويل.
- ✓ إن ممارسة سياسة الأجور المرتفعة من طرف صاحب العمل يعمل على استقطاب العمال الجيدون من اليد العاملة النشيطة للمؤسسة قصد ملاحظة خصائصهم.
- ✓ الدفع بأجور مرتفعة يمكن أن يسمح بتحريض العمال على الاستثمار في عملهم.
- ✓ الدفع بأجور مرتفعة نسبيا يمكن أن يشكل وسيلة لإظهار إلى العمال أن أجورهم دفعت بطريقة عادلة هذا يمكن أن يظهر سلوكات مساعدة التي تحسن من إنتاجية العمل.

كما ترتكز نظرية الأجور الفعالة على مفهوم سهل لسياسات الأجور في المؤسسات لكن في الحقيقة أصحاب المؤسسات يبحثون عادة على تحسين فعالية عمالهم دون أن يدفعوا أجور مرتفعة فمثلا الأجور المرتفعة عن طريق الأقدمية تسمح بتثبيت اليد العاملة أو تحريض العمال على بذل جهد مرتفع إضافة إلى هذا المؤسسات تفضل فعالية العمل دون منح دخل إلى العمال، كما أن السياسات الأجرية للمؤسسات ليست لها نية لجلب البطالة غير إيراديه ما دام أن العمال

---

[1] عماد الّدين أحمد المصبّح،**قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، رؤية شبابية للاقتصاد السوري، المركز الثقافي العربي، المزة، الجمهورية العربية السورية،،2005، ص 15.

[2] Jean -yves lesure ,**Mecro economie de l'emploi** ,edition boeck ,France ,2008, p66

[3] العايب عبد الرحمان، **البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي: حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 22.

والبطالون يحصلون على نفس الإشباع، ضف الى ذلك مشاكل التحريض وتثبيت اليد العاملة التي تتفاعل لأجلها المؤسسات يمكن أن تتضامن لإقصاء العمال الذين لديهم مردود إنتاجي ضعيف.

9.3.نموذج الداخلين والخارجين (Insiders / Outsiders)

جاءت هذه النظرية كبديل لنظرية الأجور الفعالة على يد كل من الاقتصادي السويدي (**Lindbeck**.A) والإنجليزي (**D. Snower**) سنة 1984، ليتبين ان الداخلين هم الذين يساهمون في رسم السياسة الاجرية بالمؤسسة لأنهم يشاركون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة مما يتيح لهم حق المفاوضة على عكس البطالين الذين هم الخارجين[1] لذلك فان البطالة الناتجة عن التشاورات التي تجمع رجال الأعمال في شكل تنظيمات مهنية مهيمنة مع نقابات العمال لمناقشة قضية الأجور كقضية إقتصادية هامة تجد مصدرها في النزاعات القائمة بين مجموعتين من العمال هما العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة "**Insiders**" التي لها دور في تحديد مستوى الأجور، مقارنة بالعمال المرشحين للتوظيف "**outsiders**" وذلك عند أدنى مستوى للأجور بحكم البطالة التي يعانون منها، غير أن العمال الحاليون يرفعون الأجور إلى مستويات تفوق المستوى التوازني متسببين في حدوث بطالة إجبارية لفئة الباحثين عن العمل[2].

10.3.نظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل:

إن تفسير أثر السياسات الاقتصادية على البطالة تضمنتها إنجازات كل من بيتر دايموند (**Peter A. Diamond**) ودال مورتينسين (**Dale T. Mortensen**) وكريستوفر بيساريديس (**Christopher A. Pissarides**)، الذين تحصلوا على جائزة نوبل سنة 2010 في الاقتصاد جراء تحليلهم للأسواق حيث وضعوا نظرية توضح أسباب وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل في الوقت الذي تظهر فيه أعداد كبيرة من الوظائف الجديدة والمساعدة في فهم الطرق التي تؤثر بها السياسة الاقتصادية واللوائح التنظيمية على البطالة وتوفير الوظائف والأجور وقد اشارت النظرية إلى حجم التعويضات عن البطالة فكلما كانت هذه الأخيرة كبيرة كانت نسبة البطالة مرتفعة وفترة البحث عن الوظيفة طويلة، وقد إهتمت أعمال الخبراء الثلاثة بالنواقص و الاختلالات التي تشوب ديناميكية سوق العمل مما أدى الى استعادة مقاربات دايموند حول الاحتكاكات في الأسواق، ليرّكزا على صعوبة التلاقي بين الشركات والعاطلين عن العمل، مما ينجم عنه مشكلة تزاوج لعدم امتلاك الطرفين للمعلومات الكاملة لذلك طول الوقت في عملية البحث عن العمل تزيد من التكلفة وهذا ما يؤدي برأيهم إلى البطالة، وكذلك الامر بالنسبة للمؤسسات[3].

---

[1] Muriel Maillefert**, l'économie du travail: concepts, débats et analyses**, Studyrama, 2ème édition, 2004.p123.
[2] Gregory N. MANKIW: "**Macroéconomie", ouvertures économiques prémisses**, op cit ,P 194.
[3] دحماني محمد درويش، **اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، مرجع سابق، ص 142-143.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إستعراض شامل للمفاهيم المتعلقة بسوق العمل، حيث تطرقنا لبعض المؤشرات الهامة الخاصة بسوق العمل و من بينها معدل البطالة، النشاط، العمالة والشغل، و التي تعتبر بماثبة أدوات كمية أو نوعية تستعمل لرصد التغيرات أو التقدم في ظاهرة تنتمي لمنظومة سوق العمل وقد ترتبط بمنظومات أخرى، فهي أدوات لتلخيص حالة سوق العمل و وضعيته،و تستخدم هذه المؤشرات كذلك لتقييم مدى كفاءة منظومة سوق العمل، و مقارنة الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة وبالتالي مقارنة كفاءة منظومة سوق العمل المحلي مقارنة بالأسواق الخارجية

كما أن البطالة يمكن إعتبارها على أنها هي حالة عدم وجود عمل للباحثين عنه، رغم توفرهم على الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود موارد بشرية في قوة العمل، لاتعمل أو سبق لها العمل، قادرة على العمل، ترغب وتبحث عنه، ولكنها لا تحصل عليه وبالتالي: فهي موارد بشرية متعطلة عن ممارسة أي نشاط إنتاجي دائم أو مؤقت.

مما سبق يمكن إعتبار سوق العمل على أنه المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة. لكن القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل (مثل العولمة تنامي السمة غير المنظمة في العمل) ولا يتسم سوق العمل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الاقتصاد والمجتمع عموما).

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى النظريات المفسرة لسوق العمل و البطالة و التي تمثلت في النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و التي تتضمن مرونة كل من الأجور و الأسعار و بالتالي تحقيق التوازن التلقائي في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، و من ثم هذه النظريات لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية و إنما البطالة تكون إختيارية و كان إعتمادهم على جانب العرض فقط.

أما النظرية الكينزية فهي تعترف بوجود البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، فقد ركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه إلى طلب على سلع الاستهلاك من جهة، وطلب على سلع الاستثمار، وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة. وبالنتيجة فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال وللقضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال، ولتحقيق التوازن في الدخل القومي كان من اللازم بالنسبة لكينز أن يتعادل الادخار مع الاستثمار.

و قد أضافت النظريات الحديثة للبطالة فروضا أكثر واقعية على النظريات السابقة كي تستطيع تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل، و على الرغم من أن هذه النظريات قد غلب عليها الطابع التحليلي على المستوى الكلي، فهذا لم

يمنع من ظهور بعض التحاليل على المستوى الجزئي وهذا ما تم عرضه من خلال هذا الفصل و التي تمثلت في نظرية الرأسمال البشري و نظرية الأجور الكفأة و غيرها من النظريات الأخرى.

الفصل الثاني:

واقع سياسة التشغيل بالجزائر

دراسة تحليل

تمهيد:

تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تنتهجها الحكومة بغية إستحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة، وتمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة، إذ ان التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة[1]، ولذلك فإن معالجة قضية التشغيل تقتضي، من جهة، تحليل مشكلة البطالة وأسبابها وبنيتها، وهو ما يمثل جانب الطلب، ومن جهة ثانية تحليل احتياجات سوق العمل حجما.ونوعا أي تحليل جانب العرض وتنبثق أهمية هذا التحليل الثنائي من ضرورة تحقيق التوافق المستمر ما بين عرض العمل والطلب عليه من حيث الحجم والطبيعة.

عادة ما تعتبر الحكومات عدد مناصب الشغل المستحدثة مؤشرا إلى نجاح سياساتها التشغيلية، على الرغم من أن عدد المناصب بصورته المطلقة غالبا ما ينطوي على تضليل، فهو لا يدلنا على مدى ديمومة هذه المناصب، ولا على مدى توافق متطلبات المنصب ومؤهلاته، ناهيك بطبيعة العمل (لائق أو هش).

حيث أصبحت مشكلة البطالة ظاهرة عالمية، وخاصة انها تأخذ في البلدان النامية طابعاً شديد الخطورة ليس فقط لأنها تمس فئات معينة كالمتعلمين والشباب بل لأنها تطرح جدوى الاستثمار المتزايد في التعليم وتكوين رأس المال البشري. ولم تنجح محاولات توثيق الصلة بين مُخرجات التعليم وحاجات سوق العمل لأسباب تتعلق بهذين الجانبين معاً، مما عزز التوجه إلى صياغة سياسات تشغيل وعدم الاكتفاء بتخطيط القوى العاملة بمختلف منهجياته، وتهدف بعض هذه السياسات إلى التركيز على جانب التكوين والتدريب وإعادة التأهيل.

بالنسبة للجزائر فلقد باتت سياسة التشغيل منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة، خاصة منها البطالة ما بين الشباب حاملي الشهادات، وما يرافقها من هدر للطاقات وهروب للكفاءات وتراجع في النمو الاقتصادي، ومواجهة لهذا الوضع تم اعتماد جملة من الإجراءات وإرساء عدد من الآليات تشكل في مجملها سياسات لدعم التشغيل، وخاصة تشغيل الشباب وهو ما يطرح الاشكال حول: **مدى مساهمة هذه السياسات في تقليص معدلات البطالة وخلق فرص العمل؟** وقد تم التطرق ضمن هذا الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: البرامج التنموية خلال الفترة 1967-2016
- المبحث الثاني: تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1967-2016
- المبحث الثالث: أجهزة تنمية وترقية الاستثمار الموجهة لخلق مناصب الشغل.

[1] Jean Pierre ,Roland Granier:**Politique de l'emploi,**edition economica,Paris ,1983,p32

المبحث الأول: البرامج التنموية خلال الفترة 1967-2016

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن الإصلاحات الهيكلية هي المحرك الرئيسي لإقتصاد السوق، هذا الأخير بدوره يعتبر كسلاح لمواجهة التطورات العالمية إذ يستدعي بالضرورة خوصصة المؤسسات العمومية.وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، فكان مفروضا على الجزائر أن تعمل على إيجاد ميكانزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ ملائم لإقامة اقتصاد قوي، بغية جلب الاستثمارات الأجنبية وتسخير الموارد المحلية لتمويل النشاطات والقطاعات الاقتصادية وإحداث سياسة تنموية بعد التراجع الذي أثر عليها قرابة العشرية من الزمن، أجبرها على القيام بإصلاحات هيكلية شاملة انجرت عنها فتح الأسواق المحلية للمستثمرين الأجانب،.ودعم الشراكة الأجنبية رغبة منها في جلب رؤوس الأموال.والتكنولوجيا.والخبرات العالمية.

تشير بيانات منظمة العمل العربية إلى إرتفاع ملحوظ في عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية، ووصفت في تقريرها الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم، حيث أن حجم البطالة في طريقه إلى تجاوز الخطوط الحمراء، وفي هذا السياق ذكرت جنيفر بلانكي كبيرة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي، أن البطالة تشكل قنبلة موقوتة في العالم العربي، وأن العالم العربي[1]، لن يتمكن من مواجهة التزايد المستمر لمعدلات البطالة بدون تغييرات جذرية في اقتصادياته.

بالنسبة للجزائر بدأت في محاولتها توفير الجو المناسب و كل الشروط لإقامة سوق يواكب التطورات الاقتصادية العالمية، فلجأت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية و تهيئة الأرضية القانونية و القضائية و التشريعية لإعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني، ورغم الانخفاض التدريجي لمعدلات البطالة الا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا،كما أن البطالة في صفوف الشباب المؤهل تبقى مرتفعة من أعلى المستويات مقارنة بالمتوسط لمجموعة الدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا،بالرغم من تراجعها في السنوات الأخيرة حيث تراجعت من 29.5% الى 10.02% ما بين سنة 2000 و 2017.[2]

I. مخططات التنموية خلال الفترة 1967-1989

إن مصدر التساؤل حول التشغيل هو أنه أحد المكاسب الكبرى للثروة السياسية والاقتصادية في الجزائر تتمثل في القفزة الكبيرة التي سجلها تطوره، خصوصا منذ تطبيق أسلوب التخطيط، حتى أصبح العمل مأمونا لكل طالب، وأصبح على الأخص مضمونا لكل من تحصل على كفاءات التأهيل من مؤسسة التعليم أو التكوين[3].

---

[1] التقرير الصادر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **مخاطر البطالة العربية** ،مجلة التدريب والتقنية، العدد 78، الرياض،2005، ص10

[2] Données de banque mondial perspective monde, **données en secteur économique** 1991-2020

[3] رواب عمار، غربي صباح، **التكوين المهني والتشغيل في** الجزائر، مقال مقدم بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، الجزائر، 2011، ص 70.

لقد عرفت الجزائر مرحلة إنتقالية تحضيرية والتي تمتد من سنة 1962-1966 ويمكن اعتبارها كمرحلة ترتيبية للوضع السياسي والاقتصادي للبلاد، وذلك نتيجة استرجاعها للسيادة الوطنية، في حين أن الفترة الممتدة 1967-1987 عرفت بفترة التخطيط المركزي أين بلغ حجم الاستثمارات الاجمالية بـ 1032 مليار دج[1] الشيء الذي أدي الى تراجع معدلات البطالة بـ 16 **%** خلال هذه الفترة بعدما كانت تقدر بـ 33**%** سنة 1967 أضحت تعادل 17**%** سنة 1987.و16**%** سنة 1989[2]، وعليه يمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين أساسيتين:

1.1.المرحلة الأولى 1967-1979:

خلال هذه الفترة تم وضع ثلاثة مخططات تنموية خصصت لها الجزائر أموال معتبرة بغية تحقيق انعكاسات إيجابية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخروج من التخلف والتبعية الاقتصادية[3].

1-1-1. المخطط الثلاثي: كانت البداية بالمخطط الثلاثي 1967-1969، ولقد بلغت حجم المخصصات المالية لهذا البرنامج 9.06 مليار دج، استهلك منها 9.16 مليار دج وتقدر نسبته الى الناتج الداخلي الخام حوالي 14**%**، كان الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها.

ولقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق 45**%**، في حين كان نصيب الزراعة 17**%** في المرتبة الثانية، وهذا ما يظهر الفارق الكبير مقارنة مع الصناعة، مما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.

1-1-2. المخطط الرباعي الأول: 1970-1973: من أجل متابعة المسار التنموي الذي فقد تبنت الجزائر برنامج استثماري تكميلي، ويظهر هذا البرنامج قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، وكان الهدف المرجو من هذا المخطط هو انشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لأنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

1-1-3.المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: يعتبر هذا المخطط بمثابة استمرار للمخطط السابق وقد تميز بعدة خصائص اهمها:

- ✓ بقاء التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية.

---

[1] ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2010، ص 156

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، مرجع سابق ص 156

[3] مغراوي، محي الدين عبدالقادر، مختاري خالد & لقام حنان **التشغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية** ،المجلد 07 ، العدد01 ،جامعة معسكر الجزائر ،مارس 2018.ص16

- ✓ اهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه.
- ✓ زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

1-2.المرحلة الثانية 1980-1989:

قبل أن نتعرف علي سياسة التشغيل المتبعة من طرف الهيئات الحكومية لا بد من التطرق الي مضمون المخططين الخماسيين لسنة 1980 -1984،.و1985-1989، حيث نجد أن الاهتمام الأكبر خلال هذه المرحلة كان منصبا على إعادة هيكلة الاقتصاد بمعنى الاهتمام بالقاعدة التحتية للاقتصاد الوطني[1].

1-2-1. المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

إن الهدف من المخطط الخماسي الأول هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بغية تقوية القطاع العمومي نظرا لحجمه في الاقتصاد الوطني ومساهمته في التنمية الاقتصادية وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات التي تعتمد علي تكييف طرق تنظيمها وفق معطيات المرحلة الجديدة المليئة بالتحديات، من جهة أخرى إعادة تنظيم الاقتصاد عن طريق ترقية القطاع الخاص.وتوجيهه وتأطيره حتي يتمكن من رفع نسبته في المشاركة في النمو الاقتصادي، فنجد أن القطاع الخاص تطور بطريقة غير منظمة وكان من الواجب وضع نصوص قانونية تضبطه حتي يتمكن من الاندماج في الاقتصاد الوطني، كما بينته النصوص المؤرخة في 28 اوت 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص[2].

الجدول رقم (1.2): توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول حسب قطاع النشاط الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

البيان	باقي الانجاز	البرنامج الجديد	المجموع	النسبة %
الصناعة	79.5	132.2	211.7	37.7
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	10.5
النقل	2.4	13.4	15.8	2.8
الهياكل الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	10
السكن	34.5	58	92.5	16.5
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	11.7
الهياكل الاجتماعية	6.7	15.3	22	3.9
التجهيزات الاجتماعية	2.4	10.9	13.3	2.4
مؤسسات الانجاز	3.4	21.6	25	4.5
المجموع	196.9	364.6	561.5	100

Source: Abdelatif BENACHENHOU, l'Expérience Algérienne de planification et de développement (1962- 1982) , Algérie, OPU, 1979, p 249.

[1] مغراوي، محي الدين عبدالقادر، مختاري خالد & لقام حنان **التشغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية** ،مرجع سبق ذكره.ص17

[2] ديدوح شكرية، **الدولة وسوق العمل دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2004/2003، ص 122.

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمارات المخصصة للمخطط الخماسي الأول بلغت 561.5 مليار دج منها 196.9 مليار دج عبارة عن باقي الإنجاز من الاستثمارات السابقة،.و364.6 مليار دج عبارة عن استثمارات جديدة، بحيث خصصت أكبر نسبة منه الي القطاع الصناعي بـ 211.7 مليار دج (بنسبة 37.7% من حجم الاستثمار الإجمالي)، وهي حصة معتبرة بالرغم أنها عرفت تراجعا من مقارنة بالمخصصات المالية للاستثمارات السابقة التي كانت 50% في المخطط الثلاثي،45 % في المخطط الرباعي الأول ،43% [1]في المخطط الرباعي الثاني، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1.2): توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول حسب قطاع النشاط الاقتصادي

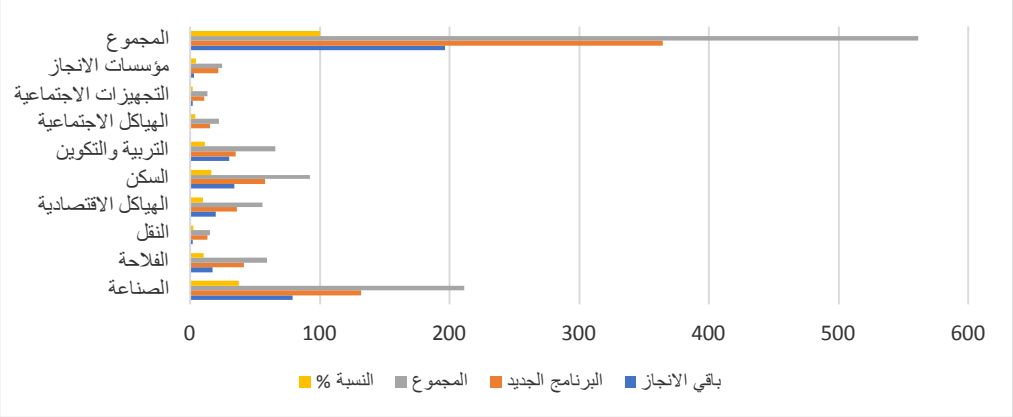

المصدر: من اعداد الباحث إستنادا إلى معطيات الجدول السابق.

1-2-2. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: قدرت المخصصات المالية لهذا البرنامج بـ 550 مليار دج، وكان يهدف الى تحويل الاقتصاد الوطني الى اقتصاد ديناميكي وانتاجي، ولذلك بدأت عملية استقلالية المؤسسات وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، أما بالنسبة للاستقلالية المؤسسات فقد كان الهدف من ذلك هو وضع مسافة فاصلة بين الدولة والحياة الداخلية للمؤسسات، وبذلك أصبحت المؤسسات العمومية مسؤولة عن نشاطاتها ومستقلة في بناء قراراتها الخاصة بعملية الإنتاج والتوظيف، في حين نجد أن المؤسسات الفلاحية في سنة 1987 سجلت عجزا يتراوح ما بين 1و 2 مليار دج، وعليه كان من الضروري إعادة هيكلة هذا القطاع وإعطاء الحرية للمبادرة الخاصة، ومن هنا يمكن القول أن هذه المرحلة كانت ترتكز على إعطاء الاستقلالية الحقيقية للمؤسسات العمومية وتحريرها من ضغوطات الوصاية والبيروقراطية.

[1] ليندة كحل الراس، **سياسة التشغيل والعمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، سنة 2013-2014،ص 68

II. مخططات التنموية خلال الفترة 1990-1999

إذا كانت عملية التعديل الهيكلي سمحت بعد اربع سنوات من التطبيق، باسترجاع التوازنات الاقتصادية والمالية في ظروف خاصة، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل قد تدهورت لذا تعتبر هذه المرحلة أسوء المراحل التي يمر به سوق العمل، والتي أثرت أيضا سلباً على الأوضاع الداخلية من خلال انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة وشح مصادر التمويل الخارجي وتضخم الديون[1]، إضافة الى الغياب البارز للاستثمارات الجديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح الجماعي للأجراء الناجم عن عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، لهذا عرف الاقتصاد الجزائري تدهورا لم يسمح للحكومة بتسطير أي برامج أو سياسات للتخفيف من حدة أزمة البطالة. وأدت هذه الظروف بالحكومة إلى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إداريا وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق إصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاستقرار والإصلاح أو التعديل الهيكلي الذي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات ومفروض من قبل مؤسسات بروتن وودز، ومنذ الشروع في تطبيق هذه البرامج انعكست نتائجها خاصة على معدل البطالة الذي لم يعرف تراجعا نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل[2]، كما شهدت هذه الفترة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي وتجسدت في برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1995 والتي تميزت ببرنامج الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 أين اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية لتأكد على التحولات الليبرالية مع علمها لصعوبة شروطه في إطار اتفاق " **Stand By**" (تطبيق السياسة النقدية، تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية)، لتلجئ مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلى ضمن برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992 (إصلاح المنظومة المالية، تحرير التجارة الخارجية، تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة)، لتعيش الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا واجتماعيا جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل 1994 إلى مارس 1995 (نادي باريس) وبإتباع استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق عن طريق (ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، ومع نهاية

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009، ص 172.

[2] بن بوزيان محمد وآخرون، **قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة والتشغيل**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر، جوان 2008، ص 118-119.

تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (أفريل 1994 – مارس 1995) بشكل مرضي، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة.والطويلة مع نادي باريس ولندن وبموجب هذا الاتفاق تم الحصول على تمويل جديد تمثل في برنامج التصحيح الهيكلي (التمويل الموسع) 1998-1995 من طرف صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطيه، كل هذه العوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها، حيث انتقلت من 24 % عام 1993 إلى أكثر من 29 % في [1] 1997.

III. مخططات التنموية خلال الفترة 2000-2016

إتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الاقتصادية يختلف اختلافا جوهريا عن السياسة المنتهجة سابقا، تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، والتي تهدف أساسا الى تحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤثر مباشرة على قطاع التشغيل. لذا كانت عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 دورا في إضفاء نوع من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بجملة من البرامج ممتدة على طول الفترة 2001 – 2014، بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004 ثم برنامج مكمل لدعم النمو للفترة 2005-2009 إلى البرنامج الخماسي 2010-2014، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التشغيل الى 212 022 منصب شغل سنة 2011، أي بنسبة زيادة قاربت 190000 منصب شغل تم استحداثه خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2011.

وعلى هذا الأساس بالنسبة للجزائر.وأمام كل التحديات والمعوقات السلبية التي كثيرا ما أعاقت نجاح سياسة التشغيل، فقد عمدت كغيرها من الدول الى تنفيذ سياسة تنموية خلال مطلع الألفية الثالثة والتي تم من خلالها تحقيق الوفرة المالية الكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما لعبت دورا هاما في اتباع برامج تنموية التي كان لها أثر على البعد الاقتصادي والاجتماعي كبيرا خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الاجتماعي، ووصفت هذه الفترة من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وبرنامج التنمية الخماسي والتي شملت عدة مجالات.وأعتمدت خلالها على عدة آليات، رغبة منها في تعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة شبح البطالة بالإضافة إلى أهداف أخرى.

من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى مقومات البرامج التنموية خلال الألفية الثالثة ومدى تحقيقها لهدفي النمو الاقتصادي وترقية سوق التشغيل الكامل.

[1] تقرير المجلس الاقتصادي حول: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي** ،الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998،ص 133.

1.3. برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004

يعكس برنامج الإنعاش الاقتصادي حجم المخصصات المالية المعتبرة التي كانت تهدف من خلالها الى بعث وتيرة النمو وإعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية منها قطاع التشغيل، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى لمحة حول هذا البرنامج مع الإشارة الى أهم الانعكاسات التي خلفها هذا الاخير على قطاع التشغيل[1].

ففي سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج للإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار أمريكي. قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا ب 1216 مليار دينار أي 16 مليار دولار.وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له.وإجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا منها 380 مليار دج في إطار مرحلة التنفيذ الأولي المتعلقة بالفترة 2002/2001[2].

ويهدف برنامج الانتعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية[3] وهي:

- ✓ الحد من الفقر وتحسين المستوي المعيشي.
- ✓ خلق مناصب عمل وبالتالي الحد من البطالة.
- ✓ دعم التوازن الجهوي مع إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويندرج ضمن هذه الأهداف الرئيسية مساعي أخرى هي بمثابة وسيط من شأنها أن تساعد على تحقيق الأهداف الأخرى السابقة الذكر منها:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي.وذلك عن طريق استعمال السياسة المالية (أدوات السياسة المالية على غرار الإنفاق، الضريبة) التي تسمح من تحويل السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي التي جاء بها صندوق النقد الدولي إلي الفكر الكينيزي الذي يرتكز علي تنشيط الطلب الكلي عن طريق التمويل بالعجز (لتحقيق التوازن الاقتصادي).
- ✓ دعم المستثمرات الفلاحية.وكذا المؤسسات الصغيرة.والمتوسطة نظرا لما لها من دور رئيسي في خلق قيمة مضافة.
- ✓ انجاز اكبر قدر ممكن من الهياكل القاعدية (خاصة الصناعية منها) بما يسمح بإعادة بعث حركة النشاط الاقتصادي.

---

[1] زكرياء مسعودي، **سياسة التشغيل وفاعلية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر** ، مداخلة مقدمة في اطار أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 17.

[2] الأمير عبد القادر حفوظة، غرداين حسام،**أليات و برامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقيمية)**،مجلة نور للدراسات الإقتصادية،مجلد 3،العدد 04،جوان 2017 ص 108

[3] Rapport de gouvernement sur ,**Le plan de la relance économique 2001-2004**, les 1composantes du programme, P4.

3-1-1.التخصيصات القطاعية للبرنامج: يتمحور أساسا حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، الفلاحية كما تخصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل، والمنشآت وكذلك تحسين المستوي المعيشي.والتنمية المحلية وكذا تنمية الموارد البشرية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2.2): تصريحات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب النشاط الوحدة: مليار دج

%	2004/2001	2004	2003	2002	2001	
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	الإصلاحات
12.4	65.0	12.0	22.5	20.3	10.6	الفلاحة.والصيد
21.7	114.0	3.0	35.7	42.95	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.5	2.0	37.6	73.9	93.0	الأشغال ألكبري
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي.والاجتماعي حول الظروف الاقتصادية.والاجتماعية لسداسي الأول.والثاني،الجزائر 2002،ص83.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى قد أستحوذ على أكبر حصة من حجم المخصصات المالية لهذا البرنامج بمبلغ قدر 210.5 مليار دج، أي ما يعادل 40.1% من الحجم الإجمالي لمخصصات البرنامج، وهذا المبلغ المعتبر خصص بغية تحسين هذا القطاع وتدارك التأخر الحاصل الذي سببته الأزمات الاقتصادية خلال منتصف العقد الثامن من القرن الماضي، أضف الى ذلك الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر في التسعينيات والتي حتمت عليها إتباع سياسة انكماشية بهدف تحقيق التوازن المالي في الموازنة العامة. وبدون شك تدعيم هذا القطاع سيساهم في رفع من عدد مناصب الشغل المستحدثة.

أما فيما يتعلق بقطاع التنمية المحلية والموارد البشرية والتي خصص لها كذلك مبلغ معتبر قدر بـ 204.2 مليار دج بنسبة 38.8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج. وتدل هذه النسبة على مدى رغبة الحكومة في تحقيق أهداف المخطط المذكورة سابقا والمتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي وتحسين القدرة الشرائية للمواطن.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم يخصص لهما سوى 65.4 مليار دج بمعدل 12.5% من اجمالي المبلغ الكلي للبرنامج بغية الرفع من الإنتاج الفلاحي وتشجيع سكان الريف وكذا تشجيع استغلال الثروة السمكية.

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) :

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على إنتهاجه حيث سجل التزام الحكومة الجزائرية بمواصلة.وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمية الرئاسية التي وجهة للحكومة فور تنصيبها من أجل التحضير للبرنامج التكميلي لدعم النمو، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود انتعاش النمو.وتكثيفه في جميع

قطاعات النشاط.ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي[1].

وتتجسد أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005)[2] في النقاط التالية:

- ✓ مواصلة مجهود الإنعاش.وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط.
- ✓ مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة أكثر على الانفتاح الاقتصادي العالمي، وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي سطرت الحكومة مجموعة من الأهداف نلخصها في ما يلي:
- ✓ استكمال الاطار التحفيزي للإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار خاصة.وأن الفجوة الكبيرة بين الدول الصناعية المتقدمة.والنامية هي التي تدعونا إلى الاهتمام بالاستثمارات مع ضرورة التعرف على الأولويات.والبدائل.والاختيار الدقيق فيما بينها.وكذا معرفة الضوابط.والمعايير التي تحكمها في ظل الموارد المتاحة حتى لا تعرقل حركة.ومسار النمو.
- ✓ ضرورة تكثيف الأدوات الاقتصادية.والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بأدوات الانتاج أو الإصلاح المالي المصرفي.
- ✓ الاهتمام بجانب الشراكة.والخوصصة.

كما يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو خطوة سياسية جريئة من الحكومة الجزائرية كون أن تاريخ الاقتصاد الجزائري لم يشهدها من قبل وذلك نظرا لارتفاع قيمة مخصصاته المالية في شكلها الأصلي باعتبارها قد تجاوزت 4200 مليار دج قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 8.705 مليار دج (أي ما يعادل 114 مليار دولار).وذلك بعد أن أضيف إليه برنامجين خاصين: أحدهما يتعلق ب مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج،.والثاني خاص ببرنامج الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

وتم إضافة بعض المخصصات المالية.وذلك بعد إجراء عملية تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة في برنامج الإنعاش الاقتصادي بحيث وصلت قيمتها إلى 1071 مليار دج, كما شملت مخصصات مالية أخرى خاصة بالصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج.وكذا تحويلات خاصة بالخزينة العمومية بقيمة 1140 مليار دج[3]،.وللإشارة فقد تم توزيع هذه الحصيلة المالية المعتبرة على 5 قطاعات أساسية كما موضح في الشكل التالي:

---

[1] محمد مسعي ، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،العدد 10 ، 2012 ص147

[2] Rapport de Ministère des finances; **programme complémentaire du soutien a la croissance 2005- 2009** . Direction du budget وavril 2005

[3] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 ، ص 215.

الجدول رقم (3.2): مضمون البرنامج التكميلي دعم النمو (2009–2005)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكلوجيا الاعلام.والاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2005.

3.3. برنامج التنمية الخماسي (2010–2014):

Programme de consolidation de la croissance économique PCCE

يعتبر برنامج التنمية الخماسي (2014/2010)برنامج إنمائي جديد يستشرف آفاقا في سائر المجالات، لإستدراك العجز الاجتماعي.والاقتصادي المنجر عن الأزمة المتعددة الأشكال، والتي مر بها الاقتصاد كما استلزم هذا البرنامج استكمال المشاريع الكبرى الجارية إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه وكذا اطلاق مشاريع جديدة من اجل تحسين التنمية المحلية، ومن خلال هذا المخطط الخماسي يمكن القول ان الجزائر بدأت الدخول في مرحلة جديدة من البناء.والتحديث وفق منهجية علمية.وبخطى مدروسة.وذلك باعتماد شمولية أوسع من خلال تخصيص 286 مليار دولار كحصيلة استثمارية[1]، بحيث يعمل هذا على استكمال المشاريع التي هي موجودة، وقد تجسدت اهداف البرنامج في النقاط التالية:

- ✓ تعزيز المسار الديمقراطي وترسيخ ثقافة التجديد وتعزيز القدرة على امتلاك المعارف والتكنولوجيات الحديثة.
- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها علي الخصوص في بعض القطاعات الحساسة (كالسكك الحديدية، الطرق ،المياه... الخ).
- ✓ تطوير هيكلة الاقتصاد في اتجاه إرساء مقوّمات اقتصاد مجدّد وذي محتوى تكنولوجي مرتفع ومحافظ على البيئة.
- ✓ دعم القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية من خلال الارتقاء بمناخ الأعمال ودعم الثقة في محيط الاستثمار.
- ✓ تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي باستكمال تحرير التجارة الخارجية ومواصلة تحرير عمليات رأس المال، وسترتكز الجهود على تعميق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالحصول على صفة الشريك المتقدّم، والتوجّه نحو دعم علاقات التعاون والشراكة في إطار اتفاقيات تبادل حر مع بلدان جديدة في قارات أمريكا وآسيا وإفريقيا، والتوجّه نحو إرساء التحرير الكامل للدّينار.

[1] البيان الصادر عن مجلس الوزراء حول: **برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014** ، الجزائر، ص02 -03.

- ✓ المحافظة على التوازنات المالية وذلك بتعبئة الموارد المالية وتنويع مصادر التمويل بدعم الادخار الوطني والتحكّم في عجز الميزانية ومزيد تحسين مؤشرات الدين العمومي، وحصر الاعتمادات المرصودة للدّعم ومزيد الرقي بأداء القطاع المصرفي والمالي في إطار الإعداد الجيد لجعل تونس ساحة مالية إقليمية.
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري، ستشهد المرحلة المقبلة مزيد من الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي.والبحث العلمي بهدف دعم الاختصاصات العلمية والتكنولوجية وتحقيق نجاعة أكبر بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل، كما ستتواصل المجهودات في المجالات ذات الصّلة بالخدمات الصحيّة ومنظومة الضمان الاجتماعي وتتدعّم مكانة المرأة في المجتمع بتطوير قدراتها ومهاراتها، وتفعيل إسهام الشباب وإيلاء عناية أكبر لاستقطاب الكفاءات والنّخب الجزائرية وتشجيعها للمساهمة في المسار التنموي.

وأهم ما تضمنه البرنامج:

- ✓ تنطلق بلادنا بمشروع مخطط خماسي يتميّز بمحتوى جديد للمسار التنموي ويعدّ أداة فاعلة لتجسيم توجهات وأهداف البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحدّيات"، وتخوض غمار مرحلة جديدة بأهداف نوعية تشمل جميع المجالات الذي من شأنه تعزيز وتدعيم أسس اقتصاد متطوّر ومتفاعل مع التحوّلات قوامه الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.
- ✓ بناء اقتصاد تتجسّم فيه النجاعة والتنافسية والمحتوى المعرفي الرّفيع، ويتواصل من خلاله تكريس تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي والثّبات والمثابرة في تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية وتعزيز اندماج بلادنا في الدّورة العالمية مع المحافظة على استقلالية قرارنا الوطني وخدمة مصالحنا العليا.
- ✓ تعميق الإصلاحات الهيكلية وإضفاء المزيد من النجاعة وتحسين الإنتاجية بما يعزّز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في إطار نظرة استشرافية تأخذ في الاعتبار تمكين الأجيال القادمة من المقومات الأساسية للتنمية.
- ✓ دعم مقومات الرفاه والازدهار والدخول بالجزائر مرحلة حاسمة في مسيرة اللّحاق بالبلدان المتقدمة.
- ✓ استرجاع النسق العادي للنمو والمحافظة على ديمومته والتسريع فيه من خلال إرساء هيكلة متطوّرة للاقتصاد ومزيد من الاندماج في الفضاء الدولي عبر ما تضمنه من اصلاحات شملت عدة مستويات، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (4.2): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010–2014)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة
تطوير البنى التحتية القاعدية	6675.7	31.46
تطوير الموارد البشرية	9386.6	44.24
التنمية الاقتصادية	1566	7.38
مكافحة البطالة	360	1.69
تطوير الخدمة العمومية	1790	8.43
البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	250	1.17
المجموع	21214	100

المصدر: البيان الصادر عن مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي

وعلى هدا الأساس فقد فقد شهدت الفترة الممتدة 2010-2014 تخصيص 350 مليار دج لمواصلة تنمية المنشآت القاعدية وذلك لفائدة القطاعات الأساسية المولدة لمناصب شغل منها 150 مليار دج موجهة لدعم المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين 80 مليار دج لدعم إنشاء المؤسسات والنشاطات المصغرة، و130 مليار دج موجهة لأجل استحداث مناصب شغل مؤقتة. وبذلك تظهر معطيات الفترة 2014/2010 مدى سعي الحكومة إلى رفع عروض التشغيل المحلية من خلال تحسين التأهيلات المهنية قصد ضمان التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل. لكن إتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع قبل الشروع في البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 حيث عرفت الجزائر انخفاض أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث تراجع سعر برميل النفط من 110دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016.

الجدول رقم (5.2): معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000–2017.

	المبلغ بالدينار	المبلغ بالدولار	معدل الصرف
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	525	07	75.2
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009	14209.9	193.8	73.3
البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014	15059.5	202.41	74.4
مجموع ميزانيات التجهيز 2015–2017	6727	64.3	////
مجموع البرامج 2001–2017	36521.4	531.8	////

المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000–2017، الملحق الأول ، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، سبتمبر 2017.

المبحث الثاني: تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1967–2016

من أجل محاولة تحديد الأثر البرامج التنموية على البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وأساس العلاقة التي تربط بينهما، نسعى الى تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها هيكل الاقتصاد الجزائري وبالتالي السماح

بتحسين الواقع الاقتصادي في الجزائر من خلال هذا الجانب. ومن خلال ما سبق تتجلى لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.

الشكل (2.2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.

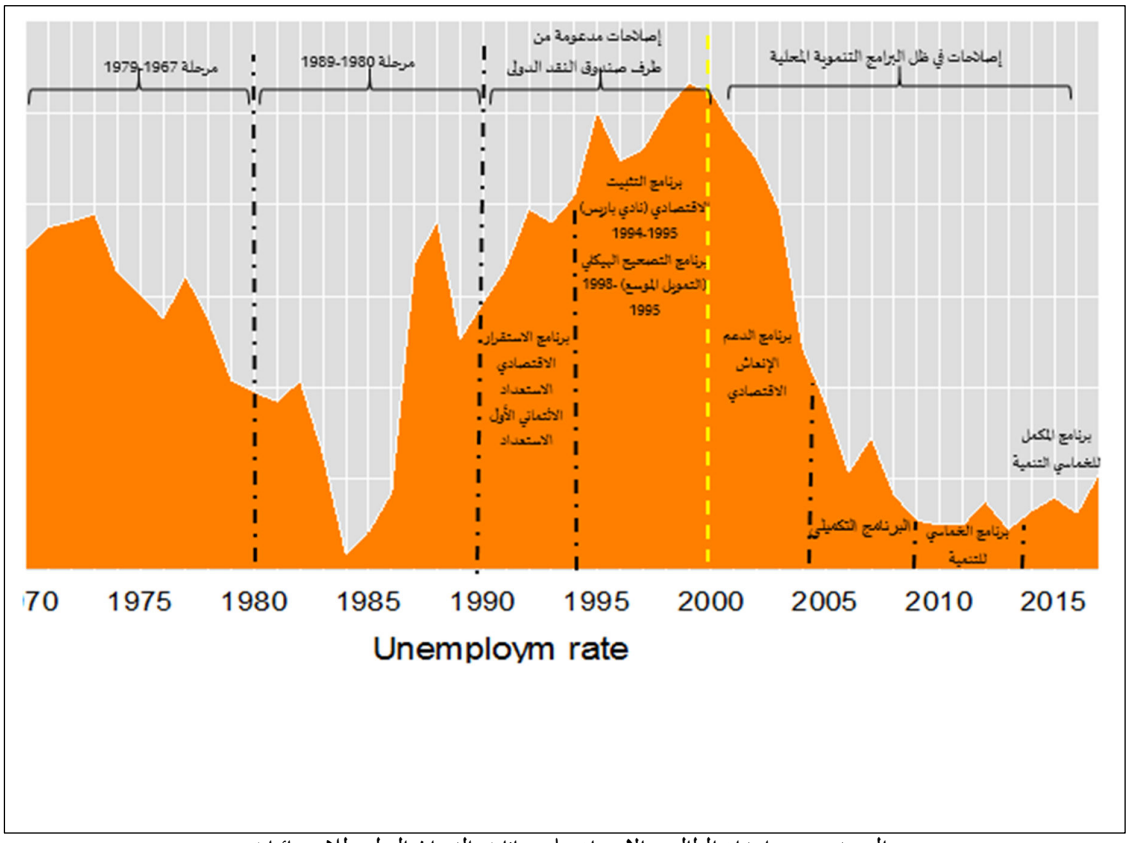

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

تبنت الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة برنامج للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي مدعوما ببرنامج التصحيح الهيكلي وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي التنمية المحلية وهو ما نحاول من خلاله شرح مختلف المخططات التنموية واثرها على البطالة وهذا يعكس مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1967-2017.

I. مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1967-1979:

بالنسبة لموضوع التشغيل والبطالة خلال الفترة (1967-1979) عرف تحسنا ملحوظا حيث انخفضت معدلات البطالة من 33% الى 20 % ، كما زادت عدد الوظائف المستحدثة بمتوسط 43000 وظيفة خلال المخطط الثلاثي، الى أن تجاوزت مليون وظيفة سنة 1973، أي أنها قد إرتفعت بـ 2.3 مرة [1].

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** مرجع سابق، ص 168.

الجدول رقم (6.2): تطور مؤشرات التشغيل للفترة 1966– 1979 الوحدة: 10 [3]

البيان	1966	1969	1976	1977
عدد السكان	11820	13200	16700	17200
الفئة النشيطة	2565	2912	3590	3740
الفئة النشيطة بالحضر	1017	1212	2055	2195
المشتغلون	682	851	1840	2020
البطالون	335	361	215	175
معدل البطالة	%33	%30	%10	%8
المشتغلون بالأرياف	1548	1698	1535	1545
نسبة نقص التشغيل	%43	%50	%63	%63

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر مرجع سابق، ص 169.

يظهر من خلال الجدول أن الفئة النشيطة تطورت بشكل سريع بسبب ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان فقد كانت تمثل 21% من اجمالي السكان سنة 1966، يشتغل منهم 682 ألف شخص (بنسبة 26% بالنسبة للفئة النشطة)، وبفضل حجم الاستثمارات التي خصصت لهذه الفترة فقد انخفض معدلات البطالة من 33% سنة 1966 الى 08% سنة 1977،.وهو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3.2): تطور مؤشرات التشغيل للفترة 1966–1977

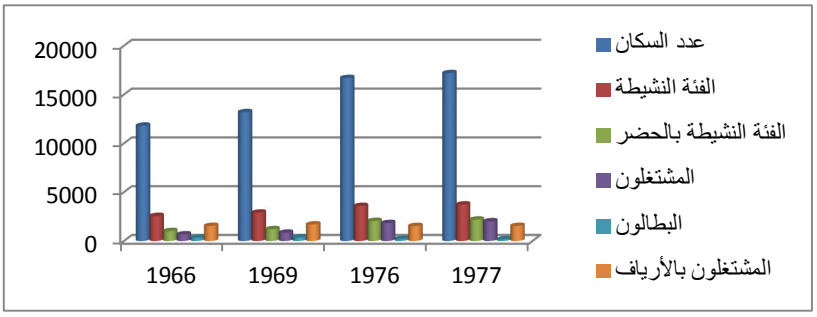

المصدر: من اعداد الطالب إستنادا إلى بيانات الجدول السابق.

II. مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1980–1989:

بالنسبة لسياسة التشغيل يمكن القول أن التطور المسجل خلال مرحلة المخططات الخماسية، أي في الثمانينيات، يختلف كثيرا عما كان عليه في المرحلة السابقة، وذلك على الرغم من أن هذه الفترة قد عرفت مرحلتين فرعيتين متميزتين وهما كالتالي[1]:

1.2. المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984): رغم التباطؤ في الاستثمار الذي لوحظ اعتبارا من سنة 1980، إلا أن العدد الهائل من البرامج السابقة الباقي إنجازها وتوجيه الاستثمارات الجديدة نحو قطاعات ذات مردودية ضعيفة (قطاعات اجتماعية، سكن، هياكل قاعدية اقتصادية) سمحت للتشغيل بتحقيق نمو كبير، وذلك

[1] حمادي خديجة،البطالة في الجزائر و محاولة تقييم سياسات علاجها دراسة قياسية للفترة 1970-2010، مجلة معارف علمية محكمة قسم العلوم الإقتصادية ، المجلد 09 العدد 17(ديسمبر 2014) ص 306.

بتوفير 140.000 منصب شغل جديد سنويا (يتشكل جزء منها من مناصب شغل مؤقتة) أي بمعدل زيادة سنوية قدرها[1] 4,2%، ونجد كل من قطاع الإدارة والبناء والأشغال العمومية يساهمان بنسبة 33% لكل منهما، على رأس القطاعات التي توفر مناصب العمل، متبوعين بقطاع الخدمات بنسبة 24%، أما مساهمة قطاع الصناعة فهي أقل من 12% في حين سجل قطاع الفلاحة ومساهمة ضئيلة في توفير مناصب الشغل.

الجدول رقم (7.2): تطور عدد الوظائف بالقطاع العام للفترة 1980-1984 الوحدة: 100 وظيفة

القطاعات الاقتصادية ونسبة الوظائف الجديدة	الزراعة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	النقل والمواصلات	التجارة	الادارة
الوظائف الجديدة	90	882	1839	293	1295	1820
نسبة مساهمة كل قطاع %	1.44	14.18	29.52	4.71	20.82	29.27

المصدر: ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر مرجع سابق، ص 181.

الجدول رقم (8.2): تطور عدد الوظائف بالقطاع الخاص للفترة 1980-1984 الوحدة: وظيفة واحدة

البيان	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	النقل والمواصلات	التجارة.وخدمات أخرى
الوظائف الجديدة	9000	32000	20000	36000
نسبة مساهمة كل قطاع	9.28	32.98	20.61	37.11

المصدر: ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر مرجع سابق، ص 181

خلال هذه الفترة كانت مساهمة القطاع العام تقدر بـ 80% من مجموع الوظائف للفترة الممتدة 1967-1978 لتنخفض الي 71% سنة 1980 ثم الى 74% سنة 1984، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد ظلت مساهمته منخفضة في انشاء الوظائف الجديدة والتي كانت بمعدل سنوي 2.95% في المتوسط، أي ما يعادل 97000 وظيفة جديدة موزعة على القطاعات الاقتصادية كما هو مبين في الجدول أعلاه.

وخلاصة القول يمكن أن نستخلص كنتيجة للمعطيات السابقة المبينة في الجداول أن القطاع الخدماتي وقطاع البناء والأشغال العمومية ساهما بنسبة كبيرة في حجم الوظائف المستحدثة، مع تراجع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في خلق وظائف جديدة مع تدهور وضعية التشغيل بالقطاع الزراعي.

2.2. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

خلال النصف الثاني من الثمانينيات، والموافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل شملت عناصر الظرف الخارجي (الصدمة النفطية" لسنة 1986 التي أدت إلى انخفاض كبير في الموارد المالية الخارجية) وعناصر أخرى مرتبطة بالسياسة الداخلية تهدف إلى إجراء إصلاحات اقتصادية

[1] Office National des Statistiques, **Enquete emploi auprés des Ménages**, n° 170, 2010, p93.

جذرية (وضع إطار مؤسساتي لترقية استثمار القطاع الخاص الوطني، وسن قوانين خاصة باستقلالية المؤسسات العمومية)، وخلال هذه المرحلة، أدى انخفاض نسبة الاستثمار إلى تسجيل نسبة نمو ضعيفة جدا تقدر بأقل من 1%، وانخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل الجديدة (بمعدل 75.000 منصب شغل جديد سنويا خلال هذه المرحلة، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 1,9%، ويؤثر هذا التوجه على مجمل القطاعات، باستثناء قطاع الفلاحة، وسجل قطاعا الصناعة والبناء والأشغال العمومية تراجعا كبيرا، وبذلك أصبح قطاع الإدارة الموفر الأول لمناصب الشغل بنسبة 56% من مجمل مناصب الشغل الجديدة، وخلال نفس المرحلة، ظهرت بوادر طرح مسألة الارتفاع المفرط لعدد عمال المؤسسات للنقاش، وشرع في تنفيذ إجراءات تقليص عدد العمال، وفي ظل هذه الظروف، ازدادت البطالة تفاقما وأصبح من الضروري تسطير برامج خاصة للحد من انتشارها، لاسيما عند فئة الشباب التي تأثرت كثيرا.

الجدول رقم (9.2): تطور حجم التشغيل خلال الفترة 1984-1989

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
حجم التشغيل	3715	3840	3914	3978	4040	4095

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر مرجع سابق، ص 183.

يلاحظ أن عدد الوظائف الجديدة قد بدأت تتناقص مقارنة بالمخطط السابق بحيث أن عددها سنة 1989 يمثل 45.6 % مما تم تحقيقه سنة 1985 ،كما يلاحظ أن جل الوظائف الجديدة كان مصدرها قطاع الإدارة بنسبة 52.10% ، يليه قطاع الخدمات بنسبة 17.36%، وتأتي الأشغال العمومية في المركز الأخير بنسبية 6.05%. وبهذا يمكن القول ان هذه الفترة تدهورت فيها عدد مناصب الشغل الجديدة لتصل حوالي 377.000 منصب عمل مقابل هدف كلي حدد بـ 946000 منصب عمل جديد[1]، لينخفض بذلك معدل التشغيل من 90.1% إلى 81.9%.وهو مبين في الشكل التالي:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 207-211.

الشكل رقم (4.2): تطور حجم التشغيل خلال الفترة 1984-1989

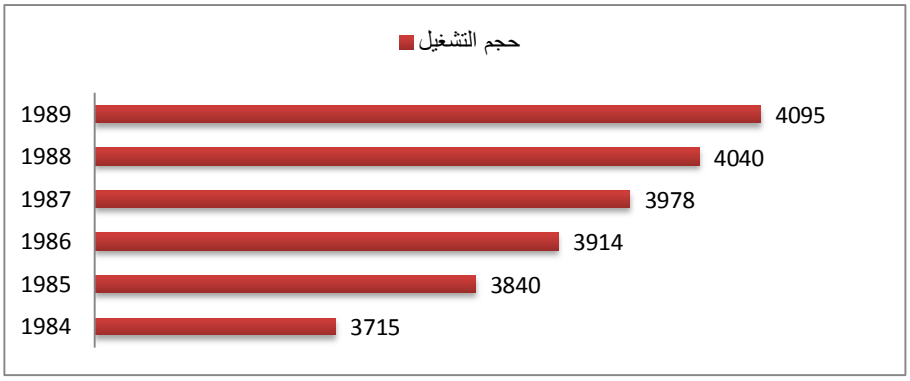

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات الجدول السابق.

III. مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1990-1999:

إن البطالة التي يعاني منها حاليا أكثر من 2.3 مليون شخص تشمل خاصة الشباب (أكثر من 80 % من البطالين تقل أعمارهم عن 30 عاما)، وزيادة على ذلك، فإن البطالين هم معظمهم طالبو عمل لأول مرة، أي أنهم لا يتوفرون على أية خبرة مهنية (بالنسبة للثلثين منهم)، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن البطالة، وإن كانت تشمل بالدرجة الأولى طالبي عمل غير مؤهلين (70%)، فإنها تخص كذلك حاملي الشهادات من التعليم العالي (حيث قدروا بـ 80 ألف في 1996).

إن عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات ساهم في تفاقم هذه الظاهرة حيث تشير بعض المعطيات الحديثة إلى أن الأجراء الذين فقدوا منصب عملهم أو الذين أحيلوا على البطالة التقنية في الفترة الممتدة بين 1994.و1998 يتجاوز عددهم 360.000 عامل[1].

وفي غياب الإنعاش الاقتصادي، تم وضع ترتيبات مؤقتة لدعم التشغيل، ولكن بالإضافة إلى طابعها المؤقت الذي سنعود إليه فيما بعد فإن هذه الترتيبات ظهرت عاجزة عن تلبية الطلب الإضافي في مجال مناصب الشغل المتراوح بين 250 إلى 300 ألف طلب سنوي. وهناك نتيجة أخرى لجانب الكساد الناجم عن عملية التعديل الهيكلي، وتتمثل في النسبة المتزايدة في العمل في المنازل والعمل غير الرسمي في بنية الشغل، وهذه النسبة التي كانت تشمل أصلا 16 % من اليد العاملة المشغلة عام 1994، أصبحت تمثل قرابة 17 % في 1997. ويتطور توزيع الشغل المنظم كذلك في غير صالح قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة خاصة، حيث ينخفض عدد عمالها.

[1] التقرير الصادر عن المفتشية العامة للعمل (المضبوطة في 30 جوان 1998) يكشف أنه خلال الفترة الممتدة بين 1994 و 1998 تم تسريح 212.900 عامل يضاف إليهم 50.700 ممن أحيلوا على التقاعد المسبق و 100.800 أحيلوا على البطالة التقنية. وفي نفس التاريخ تشير الحصيلة إلى أن 815 مؤسسة تم حلها، منها 134 مؤسسة اقتصادية عمومية و 679 مؤسسة عمومية محلية ومؤسستين من القطاع الخاص.

الجدول رقم (10.2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

السنوات	الفئة النشطة	عدد البطالين	معدل البطالة
1990	5851000	1272000	21.7
1992	6318000	1344000	21.2
1993	6561000	1519000	23.1
1994	6814000	1660000	24.3
1996	7811000	2186000	27.98
1997	8072000	2257000	27.96
1998	8326000	2333000	28.02
1999	8589000	2516000	29.2
2000	8153647	2427726	29.8

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع كبيرا في معدلات البطالة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2000 بمعدل 29.8% بعدما كانت لا تتعدى نسبة 21.7% سنة 1990،.ويرجع ذلك لأوضاع المالية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة بسبب انخفاض مداخيل الجباية البترولية، وعدم قدرة المؤسسات في تلك الفترة على خلق مناصب شغل جديدة، كذلك باعتبار التشغيل يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار من أجل استحداث مناصب شغل جديدة وهذا الأخير عرف تراجعا كبيرا بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة، أضف الى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر كانت له نتائج سلبية على المؤسسات العمومية حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل.وغلق أكثر من 1000 مؤسسة، توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (5.2): تطور الفئة النشطة وعدد البطالين في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

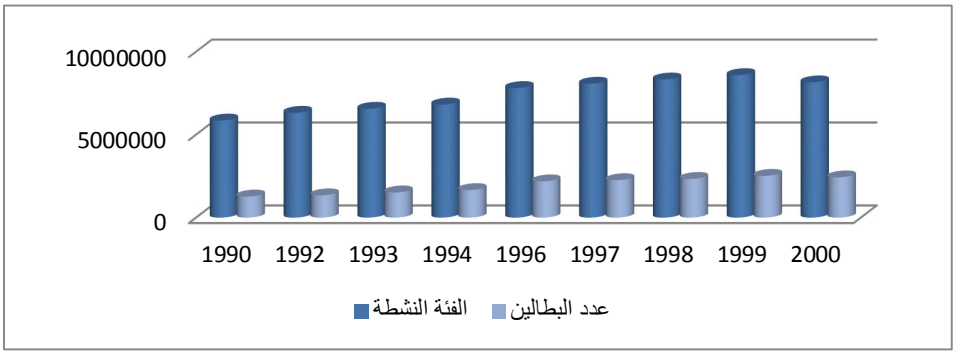

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

1.3.التوزيع القطاعي للمشتغلين خلال سنتي 1994– 1997:

الجدول رقم (11.2): الشغل والبطالة خلال الفترة 1994 و1997 الوحدة: بالآلاف

	1994		1997	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
فئة اليد العاملة	6814		8069	
فئة المشغلين	5154	100	5710	100
منهم:				
الشغل المنظم	4325	84,0	4743	83,1
الفلاحة	1023	19,8	1200	21,0
الصناعة	528	10,3	500	8,8
البناء والأشغال العمومية	667	13,0	700	12,3
الخدمات والاتصال	896	17,4	1016	17,8
الإدارة	1211	23,5	1327	23,2
العمل في المنازل	829	16,0	967	16,6
البطالون	1660		2359	
نسبة البطالة	–	24,4	–	29,2

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والديوان الوطني للإحصائيات.

لعل من اهم خصائص هذه المرحلة هي تفشي ظاهرة البطالة وانتشار ظاهرة عدم استقرار الشغل، حيث كان العمل الدائم إلى غاية السنوات الأخيرة هو القاعدة السائدة، بينما أصبح اليوم أقل تنظيما، وصارت الوظائف ذات الأجل المحدد تشكل الصيغة الرئيسية لعقود العمل[1].وعليه، فقد تزامن برنامج التعديل الهيكلي مع تفاقم منتظم للبطالة، مما أدى إلى تغير خصائصها التي نذكر أهمها:

- ✓ ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء، بينما كانت محدودة نسبيا، والتزايد السريع لنسبة النساء الماكثات بالبيت واللاتي يبحثن عن منصب عمل.
- ✓ أصبحت البطالة تخضع أكثر فأكثر إلى صعوبة الاندماج في الحياة العملية، طالما أن طالبي العمل لأول مرة يمثلون نسبة كبيرة من فئة البطالين.
- ✓ ضعف مستوى التأهيل والتعليم لدى البطال النموذجي.
- ✓ تعود أسباب البطالة التي مست الأشخاص الذين سبق لهم أن اشتغلوا، عموما إلى غلق الوحدات الاقتصادية أو الورشات، وتسريح العمال من المؤسسات، بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.
- ✓ أصبحت البطالة ظاهرة منتشرة خاصة في الأوساط الحضرية.

[1] تقرير المجلس الاقتصادي حول: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، مرجع سابق ، ص 134.

- ✓ عدول نسبة كبيرة من البطالين، لا سيما منهم الشباب عن البحث عن عمل، مما يزيد من تفاقم مظاهر التهميش الاجتماعي.
- ✓ انتشار العمل المؤقت على حساب العمل الدائم الذي كان يشكل، إلى وقت قريب، الصيغة التعاقدية الأكثر شيوعا.

I. مؤشرات سوق العمل خلال الفترة 2000-2016.

إن تحديد أثر البرامج التنموية على البطالة يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة خلال فترة تنفيذ هذهالبرامج مع العلم أننا سنعتمد معدلين للبطالة هما:

- ➢ معدل البطالة الرسمي: وهو المعدل المعلن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والمعتمد من قبل صندوق النقد الدولي.
- ➢ معدل البطالة المصحح = فئة العاطلين عن العمل + فئة العمال الغير منتظمين/ الفئة النشيطة

إن حسابنا هذا المعدل يهدف إلى إضفاء اكبر قدر ممكن من الموضوعية على الإحصاءات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي يفصل فئة العمال غير منتظمين عن البطالين مع العلم أن هذه الفئة تضم العمال غير رسميين بالإضافة الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية، كما يجب أن تضم هذه الفئة فئة العاطلين عن العمل مادام أنها لا تمارس عملا دائما ومصرح به، استنادا الى الأرقام المعلن عنها من قبل مصادر حكومية[1].

1.4.برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: خلال هذه الفترة عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجلت معدلات البطالة خلال سنة 2001 نسبة 27.3% من اجمالي الفئة النشطة. في حين أن سنة 2003 بلغت نسبة البطالة نسبة 23.7%[2]، ويمكن تفسير هذا الانخفاض المسجل بعدد البطالين الذي بلغ سنة 2003 قيمة 2078270 عاطل مقابل 2339449 سنة 2001، أي بانخفاض قيمته 261179، وقد إستمر هذا الانخفاض الى سنة 2004 بحيث قدرت نسبة البطالة 17.7%، والجدول الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول رقم (12.2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

السنوات	الفئة النشطة	عدد البطالين	معدل البطالة
2001	8568221	2339449	27.3
2003	8762326	2078270	23.7
2004	9469949	1671534	17.7

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات

[1] http://www.indexmundi.com/fr/algerie/taux_de_chomage.html (consulté le 02 /11/2015).

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، حول:**النشاط، الشغل والبطالة** ، شهر سبتمبر 2003.

ان هذا التراجع المسجل في معدلات البطالة خلال هذه السنوات يرجع الى عدة عوامل نذكر منها:

- الاستقرار السياسي والأمني للبلاد الذي أدى الي تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
- مخطط دعم الاقتصادي والنتائج الإيجابية التي حققها في قطاع التشغيل.
- ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة أدى الى زيادة الاحتياطات من العملة الصعبة وتحسين الوضعية النقدية والمالية للدولة.

2.4. برنامج دعم النمو 2005–2010: من أجل مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي فقد بادرت الهيئات الحكومية بسلسة من الإصلاحات خلال هذه الفترة والتي كان لها الأثر الإيجابي على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع التشغيل بصفة خاصة وذلك من خلال توفير أكثر من 21000 منصب شغل سنة 2010 بعدما كانت النسبة لا تتعدى 17000 منصب شغل سنة 2006، ضف الى ذلك توفير عدد لا بأس به من مناصب الشغل المؤقتة والتي تعدى عددها 176000 منصب سنة 2010، والجدول الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل[1]:

الجدول (13.2): تطور نسبة التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000–2011

السنة	عدد طلبات المقدمة	عدد عروض المقدمة	المناصب الممنوحة الدائمة	المناصب الممنوحة بصفة مؤقتة	المجموع
2006	590 784	132 117	17 627	79 223	96 850
2007	749 678	168 950	19 307	106 334	125 641
2008	1 176 156	213 194	21 304	133 968	155 272
2009	963 016	235 606	21 286	157 598	178 884
2010	1 090 963	234 666	21 988	176 788	6198

Source: Office National des statistiques N32 ;Edition 2003 ,P16
Office National des statistiques N 35 ;Edition 2005 ,P17.
Office National des statistiques N40 ;Edition 2010 ,P19.
Office National des statistiques N42 ;Edition 2012 ,P22.

من خلال الجدول يتضح لنا مدى التطور الملحوظ في نسبة التشغيل بالجزائر وهو ما أدى إلى تقلص نسبة البطالة بالجزائر الى ما يقارب 10%وذلك بعدما كانت النسبة تقارب 30% سنة 2000، إن هذا الانخفاض المسجل جاء نتيجة لجهود الحكومة وسعيها المتواصل الى التقليل من حدة ظاهرة البطالة وهذا من خلال توفير ما لا يقل عن نسبة 40% من النشاطات المستحدثة مؤخرا.

3.4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014: خلافا للمراحل السابقة شهدت هذه المرحلة تراجعا معتبرا بدءا من سنة 2000 الى غاية سنة 2013 بحيث إستقر معدلها في حدود 9.8%، مع تأكيد المنحى التنازلي لمعدل البطالة في أوساط الحاملين لشهادات عليا الذي انتقل من 14.3% في سبتمبر 2013 إلى 13% سنة

[1] عبد الحليم جلال،**إتجاهات سوق العمل في الجزائر** ،مرجع سابق،.ص 290.

2014[1]، ومن خلال هذا البرنامج سمح بزيادة عدد المناصب الموفرة حيث تم توفير في سنة 2014 ما يقارب 1198088 منصب شغل.

كما بينت الإحصائيات التي تم إعدادها من طرف الديوان الوطني للإحصاء أن القطاعات التالية قد أستحوذت على نسبة 56% من اليد العاملة.ويتعلق الأمر بقطاع الخدمات ،التجارة والإدارة، وقد كانت أضعف نسبة مسجلة بقطاع الصناعة بنسبة 12% سنة 2011.

أما بنسبة لتطور نسبة التشغيل حسب الجنس فقد تم إحصاء أكثر من 8038 منصب شغل بالنسبة للذكور (منها 5062 منصب شغل على مستوى المناطق الحضرية و2976 على مستوى المناطق الريفية) و1561 بالنسبة للإناث (منها 1235 منصب شغل على مستوى المناطق الحضرية)

الشكل رقم (6.2): تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

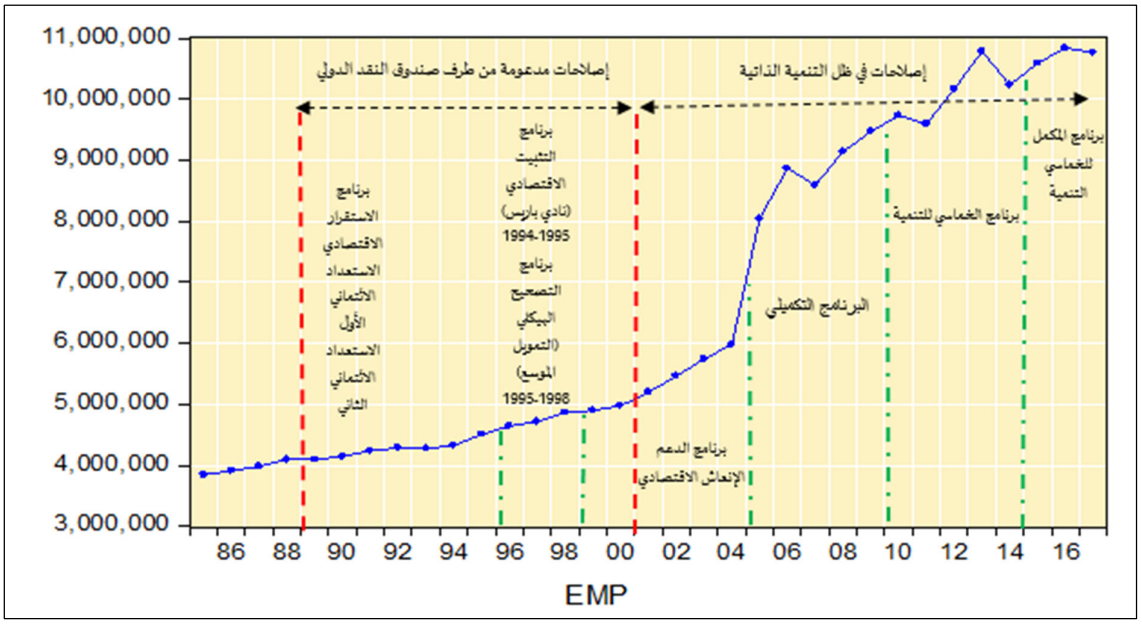

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصاء

يرجع ارتفاع حجم العمالة خاصة من سنة 2000 بسبب زيادة الاستثمار حرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالبه، وهذا ما يعكس انخفاض في معدل البطالة في الفترة 2000- 2011 إلا أن الشيء الملاحظ هو أن الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض ب 8,59 نقطة مئوية بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاضا تجاوز 18 نقطة مئوية، فهذا التفاوت في نسب الانخفاض بين المعدلين بسبب ارتفاع حجم القوى العاملة والزيادة المسجلة في حجم فئة العاملين غير منتظمين علما أن المعدل الرسمي يقصي هذه الفئة من فئة البطالين بينما المعدل المصحح يحسب هذه الفئة

[1] سميرة العابد، زبية عباز،"**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**"، مجلة الباحث، العدد 11،،جامعة باتنة 2012، ص 05

ضمن فئة البطالين، كما سجل ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة 40.68 % خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2008.

كما أن ارتفاع عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه المرحلة قد ارتبط ارتباطا وثيقا بحجم النفقات العمومية.وبالأخص برامج الانعاش الاقتصادي التي تم تجسيدها خلال تلك المرحلة (800000 منصب شغل[1])،مع علم أن هذا الارتفاع قد شمل القطاعات التالية[2]:

- ✓ **قطاع الخدمات:** سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 08,65 % في فترة الدراسة إذ نتقل عدد عمال هذا القطاع من 2,514 مليون عامل سنة 2000 إلى 3,260 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 29,67 % خلال نفس الفترة ، إن هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات.
- ✓ **القطاع الفلاحي:** بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع 6.27% في الفترة 2000- 2008 حيث انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1,185 مليون عامل سنة 2000 إلى 1,841 مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدرها 55,35% خلال نفس الفترة،.ويعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة[3].
- ✓ **قطاع البناء.والأشغال العمومية:** يعد القطاع الأكبر استفادة من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت المشاريع.والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين في رفع عدد عمال هذا القطاع الذي انتقل من 0,781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1,371 مليون عامل سنة 2008 أي بزيادة قدرها 75,54% وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره 12,91%، ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساسا بحجم التدخل الحكومي في القطاع ومنه فإن الزيادة المحققة تعد زيادة ظرفية وغير مستدامة.
- ✓ **قطاع الصناعة:** ويعد القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة 2000- 2008 إذ انتقل عدد عمال فيه من 0,497 مليون عامل سنة 2000 إلى 0,530 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 6,63%.وبمتوسط معدل نمو قدره 1,06%، مما يؤكد على أن القطاع الصناعي لم

---

[1] الطيب قصاص ،**تأثير البرامج الاستثمارية المنجزة على التشغيل في الجزائر**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي الخاص بتأثير البرامج الاستثمارية العمومية على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)،جامعة سطيف 11-12 مارس 2013 ،ص 14.

[2]-حمداني محمد ،كربالي بغداد، **نظرة تقييمية لبرنامجا دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي على ضوء الإنجازات المحققة**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري ،جامعة بشار 2014 ،ص09

[3] LAHCENE Bouriche,Chaib Bounoua , **Les déterminants du marché du travail en Algérie: Une analyse quantitative des structures de l'offre et la demande d'emploi(1980-2009),** Les Cahiers du MECAS N°6/Décembre2010 ,p 59-60.

يتجاوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي.

لكن الشيء الملاحظ أن التأثير الإيجابي المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل (2010-2014) اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، مما يعني أن تأثير السياسة على التشغيل هو تأثير ظرفي وغير مستدام كما انه لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي مما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها، علما أن هذا القطاع يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة

الشكل (7.2): نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة 2004-2017.

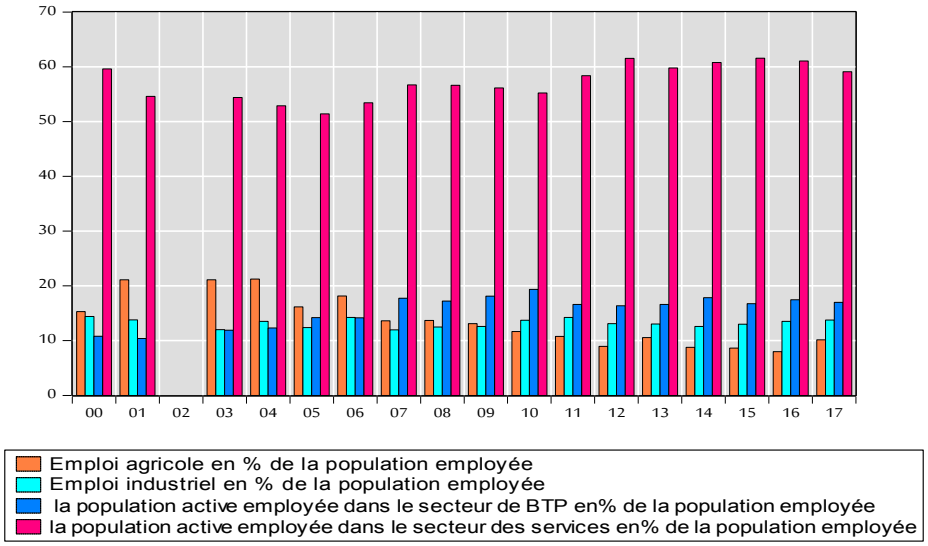

المصدر: من اعداد الباحث إستنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

اذن وعلى خلفية المؤشرات الايجابية لتراجع نسبة البطالة خلال العشرية الأخيرة ونظرا للإمكانيات الطبيعة والمالية التي تملكها الجزائر، وبناءً على وصايا الخبراء الاقتصادين اعتمدت الحكومة الجزائرية على سياسة جديدة لترقية التشغيل لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تمثلت فيما يلي[1] :

- ✓ دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل.
- ✓ ترقية التكوين التأهيلي.
- ✓ إيجاد سياسة محفزة لإنشاء مناصب عمل من خلال خلق تحفيزات في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.
- ✓ عصرنة تسيير سوق العمل من خلال إعادة تأهيل الوكالة الوطنية لتشغيل.

[1] سميرة العابد، زبية عباز،"**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**"،مرجع سابق ، ص 05

✓ وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات.

و من جهة أخرى يمكن اعتبار الانخفاض في معدّلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان قد تحقق في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، تحسن أوضاع أسواق العمل الذي بدأ يظهر في الوقت الحالي من جرّاء تراجع معدّلات الخصوبة ومعدّلات نمو عدد السكان في سن العمل، إلا أن هذا التّراجع قابلته زيادة في معدّل المشاركة في قوة العمل.كما ساهم ارتفاع معدّل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معدّل نمو قوة العمل النسائية[1].

المبحث الثالث: أجهزة تنمية وترقية الاستثمار الموجهة لدعم سوق العمل

تبنت الجزائر عدة أجهزة تنموية وترقوية بغية دعم سوق العمل وذلك من أجل إمتصاص البطالة الزائدة لدى فئة الشباب خاصة المؤهل منهم بحكم أنه من خصائص البطالة في الجزائر نوعية،. وتجسيدا لذلك تم إنشاء وكالات وصناديق لهذا الغرض وهي: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وبغرض تفعيل ودعم أهداف هذه الهياكل، وكذا تشجيع إنشاء المؤسسات، تم اعتماد تدابير مالية تحفيزية للشباب المقاول متضمنة في قوانين المالية السنوية.

I. لمحة حول آليات التشغيل في الجزائر

تتمثل الإجراءات.والتدابير المتبعة من طرف الجزائر للتخفيف من ضغوطات على سوق العمل.وإستحداث مناصب عمل التي من شأنها التخفيض من معدلات البطالة.وخاصة الشباب المؤهل منهم في الهيئات الحكومية.والمتمثلة في مجموعة من الأجهزة هي كما يلي:

1-1-أجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

1-1-1-الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 2006/02/18 المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها ،والمكلفة بإستقبال وتسجيل وإعلام وتوجيه وكذا تنصيب طالبي العمل، وتسيير برنامج المساعدة على الإدماج المهني بالمشاركة مع مديريات التشغيل، ويعتبر هذا البرنامج أهم جهاز وضعته الدولة لإدماج الشباب طالبي العمل المبتدئين مهنيا.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية**، 2009 ، ص38

وفقا لأحكام المادة 31 من المرسوم التنفيذي 126/08 تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بالإتصال مع مديرية التشغيل للولاية ضمان تسيير جهاز الإدماج.والذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008، وهو يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين[1]. وهو يوجه إلى ثلاثة فئات من طالبي العمل فئة عقود إدماج حاملي الشهادات (**CID**) وهم الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني[2]، والفئة الثانية عقود الإدماج المهني (**CIP**) خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا، أما الفئة الثالثة عقود تكوين إدماج (**CFI**) وتخص الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

1-1-2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم **94 188 -**المؤرخ في **06** جويلية **1994** والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي،[3]وقد تم توسيع صلاحيات هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 بإدخال تدابير جديدة من بينها إمكانية المشاركة في تمويل نشاطات السلع والخدمات من طرف المستثمرين العاطلين الذين تتراوح أعمارهم من 35 الى 50 سنة ومن جهة أخرى يجب تسجيل العاطلين عن العمل المعنيين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل منذ أكثر من 6 أشهر.

وبالتالي فإن الهدف الأساسي من إنشاء هذا الجهاز هو مساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب إقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج ,وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل،.وقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة, وهو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في:

- **طرق التمويل:** يوجه هذا الصندوق الى كل شخص بالغ من العمر 35 إلى 50 سنة، مقيم بالجزائر.ومسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 6 أشهر على الأقل طالبا للشغل، أو مستفيد من نظام الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، لا يشغل أي منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة، ولم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط، أن يملك مؤهلا مهنيا أو معارف أدائية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به، لا يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على

[1] المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 19 أبريل 2008 **والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المادة03 .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 105/11 المؤرخ في 01 ربيع الثاني 1432 الموافق ل 06 مارس 2011، العدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008 **والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المادة 16.

[3] www.cnac.dz تم الاطلاع عليه في: 2017/08/24

الأقل، يكون قادرا على تجنيد مساهمة شخصية أوتقديرية أو عينية في شكل مساهمة في التركيبة المالية المشروعة[1].

التأهيل.والامتيازات الممنوحة: يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية[2]:

- ✓ الجنسية الجزائرية.
- ✓ أن يكون السن بين 30 و50 سنة.
- ✓ ألا يكون شاغلا لأي منصب عمل مأجور أو ممارسا لنشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.
- ✓ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل أو يكون مستفيد من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- ✓ أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- ✓ أن قادرا على توفير إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ✓ ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

بتوفر الشروط اللازمة ووفقا للأحكام التنظيمية للصندوق يمكن الاستفادة من عدة امتيازات نلخصها فيما يلي: "[3]":

- ✓ القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ✓ القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.
- ✓ كما يمنح للشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية, تتحدد كما يلي:

➢ **مرحلة الإنجاز:** تتمثل الإمتيازات الممنوحة في

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- ✓ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

➢ **مرحلة الاستغلال:**

---

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 01 - 04 - المؤرخ في 03 جانفي 2004 ، المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188 - 94 المؤرخ في 06 جوان 1994 **و المتضمن القانون الاساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة**، العدد 03 ،الجزائر ،2004 ،ص 05

[2] المرسوم التنفيذي 11-104، الجريدة الرسمية،**المتضمن أجهزة التشغيل في الجزائر**, العدد 14, الصادر في: 06 مارس 2011 .

[3] بن بريكة عبد الوهاب، **دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة**، مدخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي جول:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،جامعة المسيلة 2015،ص 09.

تشمل الإمتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة.وتتمثل في:

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

مجالات النشاط التي تهتم بها الوكالة.وكيفية التمويل:

يقوم هذا الصندوق بتمويل كافة نشاطات الإنتاج.والخدمات باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتوج كما يقوم بتمويل النشاطات المحدثة في القطاعات الفلاحية، والصيد البحري.والري.وفي المناطق الخاصة،.وولايات الجنوب.والهضاب العليا.

أما بالنسبة لكيفية التمويل فتقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بعشرة 10ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للمساهمة الشخصية على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر محدد حسب المستويين الآتيين: [1]

– المستوى الأول 01 :**%**من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن خمسة ملايين دج أو يساويه.

– المستوى الثاني 02 :%من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن خمسة ملايين دج ويقل عن عشرة ملايين دينار أو يساويه.

1–1–3– الوكالة الوطنية لدعم.وتشغيل الشباب (ANSEJ): بمقتضى قانون المؤرخ في 96/296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المعدل.والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 18 يونيو 1998 طبقا لهذا المرسوم تم إنشأ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بغية دعم أصحاب المشاريع التابعة للمؤسسات المصغرة وهي تخضع لسلطة رئيس الحكومة، ومتابعة العملية يكلف بها الوزير التشغيل، ولقد إعتمدت الحكومة على هذا الجهاز لتأطير سياسة دعم التشغيل مع تحديد أشكال هذا الدعم، وتتمثل مهام هذا الجهاز في تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب وأصحاب المبادرات، وإدماج نشاطات في آليات السوق إضافة إلى تشجيع كل الأشكال.والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب مما يمهد على إعادة التركيز في تدخل السلطات العمومية من أجل المساعدة.والتوجيه[2] ،وبذلك يمكن إختصار المهام الأساسية للوكالة فيما يلي:

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات من أجل انشاء مؤسسات صغيرة في مختلف مراحل المشروع.
- ✓ إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

[1] :أنظر الموقع الالكتروني التالي www.cnac.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ:15-04-2017

[2] أنظر الموقع الالكتروني التالي:www.ansej.org.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ:15-04-2017

- ✓ إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات والإعفاءات المقررة في هذا المجال.
- ✓ إعلام الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي قد يحصلون عليها.
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- ✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل.ومتابعة انجاز المشاريع.واستغلالها.
- ✓ ضمان متابعة ومرافقة أصحاب المؤسسات في مختلف مراحل المشروع.

أنواع الاستثمارات وأشكال الدعم المالي والتسهيلات التي تمنحها هذه الوكالة

أ. **أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة:** تمول الوكالة نوعين من الاستثمارات[1]

➢ **إستثمار الإنشاء:**

يتعلق هذا النوع من الاستثمارات بإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة في جميع النشاطات بإستثناء النشاط التجاري، لكن وحتى يستفيد الشاب من الامتيازات التي تمنحها له الوكالة يجب أن يستوفيه بعض الشروط التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ أن يكون الشاب بطالا.
- ✓ أن يتراوح سنه بين 19 –35 سنة.
- ✓ أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات صلة بالنشاط المرتقب ممارسته.
- ✓ تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.
- ✓ أن لا تتجاوز تكلفة المشروع 10 ملايين دج.

يتخذ هذا النوع من الاستثمارات شكلين أساسين:

***التمويل الثلاثي:** وهو عبارة عن تركيبة مالية يساهم فيها ثلاثة أطراف (صاحب المشروع بمساهمة مالية شخصية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقرض بدون فائدة، المؤسسة المصرفية بقرض مع الفائدة للمدى المتوسط).

[1] بن يعقوب طاهر مهري آمال: **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم الشباب**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي حول انعكاسات الاستثمارات العمومية على التشغيل،جامعة سطيف ،مارس 2013، ص07

الجدول رقم (14.2): نسبة التمويل الثلاثي

	المستفيد من المشروع	الوكالة Ansej	المؤسسة المالية
مبلغ الاستثمار 50000000	%01	%29	%70
مبلغ الاستثمار 10000000-5000001	%02	%28	%70

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على وثائق من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

***التمويل الثنائي:** يقتصر هذا النوع من التمويل على المساهمة المالية لصاحب المشروع.والقروض التي تمنحها الوكالة من دون فوائد.وذلك حسب مستويين:

الجدول رقم (15.2): نسبة التمويل الثائي

	المستفيد من المشروع	الوكالة Ansej
مبلغ الاستثمار 50000000	%71	%29
مبلغ الاستثمار 10000000-5000001	%72	%28

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على وثائق من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **إستثمار التوسيع:** ان الهدف الرئيسي لهذا النوع من الاستثمار المرتبط بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هو الرفع من الإمكانيات الإنتاجية وزيادة قدرات المؤسسة وتتجلى شروط الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار في النقاط التالية:

✓ تسديد نسبة 70% من القرض البنكي.

✓ تسديد قيمة القرض كاملا في حالة تغيير طريقة التمويل أ تغيير البنك.

✓ تسديد نسبة 70% من قيمة القرض البنكي في حالة التمويل الثنائي

✓ تقديم تصريح يثبت وجود الاستثمار الأصلي لمدة 03 سنوات حالة المناطق العادية و06 سنوات حالة المناطق الخاصة.

ب.الإعانات المالية والامتيازات الجبائية: مهما إختلفت صيغ التمويل الذي تقدمه الوكالة فإن المستفيد يحصل أيضا على بعض الإمتيازات الأخرى.والمتمثلة بالأساس فيما يلي:

✓ تمنح الوكالة أيضا الى المستفيد قروضا بدون فوائد تتراوح قيمتها بين 1000000-500000 دج وذلك من أجل التكفل بمختلف نشاطاتهم (كتأجير المحلات مثلا).

✓ زيادة عن الامتيازات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من تخفيض في نسبة فائدة قروض الإستثمارات الخاصة بإستحداث أو توسيع الأنشطة الاقتصادية التي تمنحها إياه البنوك أو المؤسسات المالية بالنسبة لنسبة التخفيض فهي تتراوح ما بين 60% بالنسبة للإستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي، و80% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في القطاعات التالية (الصناعات التحويلية، الصيد البحري، الفلاحة، الأشغال العمومية).

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ تطبيق معدل مخفض نسبته 02% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشاة للمؤسسات المصغرة.

أما فيما يخص بمرحلة الإستغلال فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمنح إمتيازات جبائية.وتشمل ما يلي:

- ✓ إعفاءات كلية من بعض الضرائب لمدة ثلاثة سنوات بداية من بداية انطلاق النشاط أو ستة سنوات بالنسبة للاستثمارات ببعض المناطق الخاصة كالضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاطات المهني.
- ✓ الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للمؤسسات الحرفية والمؤسسات الصغيرة.

ج.أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: من بين أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نجد:

- ➢ **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:** تم إنشائه في **30** ديسمبر 1996 ،وهو مكلف بتمويل المشاريع لترقية تدعيم الشباب عن طريق منحهم قروض بدون فائدة وذلك لإتمام رأسمالهم الخاص بمشاريعهم بالإضافة إلى القروض الممنوحة لهم من قبل البنوك والمؤسسات المالية.
- ➢ **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع:** تم إنشائه في 09 جوان 1998،و ذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 98 /200 وتم تعديله وتكميله بالمرسوم التنفيذي قم 289/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003 ،ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،حيث يتكفل بتغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والموجهة للشباب أصحاب المشاريع[1]

1-2-برامج المسيرة من طرف الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

تتمثل برامج تشغيل الشباب في "ورشات منفعة عامة" تنظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة.والري.والغابات والبناء والأشغال العمومية وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

وتمول الدولة برامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب.

[1] بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والنتائج المحققة**، مرجع سابق ، ص 11.

وقد كانت الإعانات المقدمة تحدد وفق عدد المستفيدين ومستوى التأجير الذي يربط حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول أنذاك وهذا مهما كان مستوى تأهيل المرشحين.

على المستوى النوعي، كشف تطبيق برامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ:

- ✓ أشكال الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة والتي تؤجر في إطار الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- ✓ التنظيم والإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين ومتابعتها.
- ✓ مركزية نظام تسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.

وبعد هذا التقييم، تقرر إنشاء أجهزة جديد مع بداية سنة 1990 لإستخلاف برنامج تشغيل الشباب.

1-2-1-برامج المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS): لقد تم إنشاء برامج وطنية مسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر حيث ضمت هذه الوكالة عديد من الأجهزة.وهي على النحو التالي:

1.1.2.1 جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID):

أ.عقود ما قبل التشغيل (CPE):

وضع هذا البرنامج في شهر جويلية من سنة 1998 (و أسس بموجب المرسوم 98-402 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998) خصيصا للشباب حاملي الشهادات والجامعيين.وكذا التقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، كما يمكن أن يستفيد منه العاطلون عن العمل الذين سبق لهم.وأن تقلدوا مناصب عمل في إطار برنامج العمل المؤقت مثل برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية أو الأنشطة ذات المنفعة العامة (AIG) وتبلغ مدة العقد سنة واحدة، ويمول من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية من أموال الخزينة[1]، كما أنه يمكن تجديد هذا العقد مرة واحدة ولمدة ستة أشهر، وذلك بطلب من رب العمل ،و خلال المرحلة الثانية يساهم رب العمل بنسبة 80% في الأجر الممنوح للمستفيد، وبعد سنة يتحصل المستفيد على عقد ماقبل التشغيل على شهادة عمل يمكن تقديمها لطلب عمل في المستقبل،.وخلال فترة التعاقد ما قبل التشغيل تقارب الأجرة الشهرية قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون، أي ما يعادل 6.000 دج بالنسبة للجامعيين و4.500 دج بالنسبة للتقنيين السامين.[2]

1 تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: **حول مشروع أجهزة الشغل في الجزائر**، الدورة العامة العشرون ،جوان 2002،مرجع سابق، ص 93

[2] تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: **حول مشروع أجهزة الشغل في الجزائر**، مرجع سابق، 2002،ص 94

يكلف مندوبي تشغيل الشباب بالبحث لدى المستخدمين العموميين.والخواص للشروع في توظيف الشباب المستفيدين على المستوى الولائي، لذا فهم مؤهلون بتحريك الحسابات الفرعية التي تم فتحها لهذا الغرض من طرف وكالة التنمية الإجتماعية حسب الإجراءات المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.والمتعلق بهذا الجهاز.

ويغطي حساب الخزينة الخاص جزء من الأعباء الاجتماعية التي تبلغ نسبتها 15,5%.وبالتالي، تتكفل الدولة بالإشتراكات الإجتماعية بنسبة 7% بينما يشترك الشباب المستفيدون بـ 8,5%.والتكلفة المالية لعقود ما قبل التشغيل بالنسبة للفترة 1998 – 2001 يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (16.2): وضعية التخصيصات والاستهلاكات المالية(وكالة التنمية الاجتماعية)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	التخصيصات المالية	الاستهلاكات المالية	نسبة الاستهلاك
1998	0,25	–	–
1998	1,14	0,42	36,9
2000	0,68	0,71	104
2001	0,89	0,75	84,3
المجموع إلى غاية 2001.12.31	2,96	1,88	63,5

المصدر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي فيفيري 2002

وتنقسم الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل إلى قسمين:

بالنسبة للشباب:

- ✓ معالجة مشكل بطالة الشباب الحائزين على شهادات المقصيين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب ، وتلك غير مكيفة مع فئة الحائزين على شهادة جامعية وشهادة أخرى في التكوين المهني.
- ✓ السماح للشباب الحائزين على شهادات الإستفادة من خبرة مهنية ومهارة توافق اختصاصاتهم.
- ✓ الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل من خلال تحسين تشغيل الشباب الذين يتوفر لديهم تكوين أولي.

بالنسبة للمستخدم:

- ✓ تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة.
- ✓ دعم تكلفة الأجور عن طريق منح مزايا جبائية وشبه جبائية (خفض التعويض الجزافي، تسديد الدولة للأعباء الاجتماعية...الخ) المرتبطة بالتوظيف.

- ✓ ويندرج في هذا المنظور برنامج عقود ما قبل التشغيل ضمن سياسة نشطة تقضي بترقية التشغيل الذي يهدف إلى بعث الطلب على العمل المؤهل وتحفيز إمكانية العمل وإقامة العلاقة المطلوبة بين التكوين والشغل.
- ✓ ويطلب من المترشحين المؤهلين الاستفادة من عقود ما قبل التشغيل التسجيل في وكالة محلية للوكالة الوطنية للتشغيل. وتمنح الوكالات للمعنيين شهادة تسجيل وتقوم بإرسال قوائم الأسماء شهريا إلى مندوبيات تشغيل الشباب.
- ✓ ومنذ انطلاق العملية خلال السداسي الثاني من سنة 1998 وإلى غاية 31 ديسمبر 2001، سجلت الوكالات المحلية 143.695 طلبا.وهذا ما يوضحه **تطور** الجدول التالي:

الجدول رقم (2–17): **المترشحين المسجلين في برامج عقود ما قبل التشغيل 1998**

(السداسي الثاني) – 2001 (ديسمبر)

السنوات	1998 (السداسي الثاني)		1999		2000		2001		المجموع	
عدد المسجلين	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	45.228	31,5	25.606	17,8	32.323	22,5	40.538	28,2	143.695	100

المصدر: الوكالة الوطنية للشغل (فيفري 2002)

توزيع المسجلين عبر الولايات: سجل أكبر عدد للمسجلين في المدن الكبرى كالجزائر.وتيزي وزو .وقسنطينة.وعنابة.ووهران التي تستحوذ على 35 % (46.338) من إجمالي الطلب. أما باقي المدن، فقد سجلت في أغلبيتها على عدد مترشحين أقل من المعدل الوطني المقدر بـ2994.

توزيع المسجلين حسب الجنس ومستوى التعليم: يمثل العنصر النسوي 92.802 من المسجلين، أي ما يعادل 64,5% من إجمالي عدد المسجلين، وتتوزعن حسب مستواهن الدراسي كما يلي:

- ✓ 48,75% حائزات على شهادة الليسانس (بكالوريا + 4 سنوات).
- ✓ 21,30 حائزات على شهادة جامعية (بكالوريا + 4 سنوات).
- ✓ 29,50% مستوى تقني سامي.

ويقدر عدد الذكور بـ 50.893 مسجل، أي ما يعادل 35% من عدد المسجلين،.ويتوزعون حسب مستواهم الدراسي كما يلي:

- ✓ 32,41% حائزين على شهادة جامعية (بكالوريا + 4 سنوات).
- ✓ 29,21% حائزين على شهادة ليسانس (بكالوريا + 4 سنوات).
- ✓ 38,38% مستوى تقني سامي.

وتظهر هذه المعطيات إجمالا، أن المستوى الدراسي لدى الإناث أعلى من المستوى الدراسي لدى الذكور.

توزيع المسجلين حسب الفروع: يشكل فرعي "التكنولوجيات والعلوم الاجتماعية والانسانية" نسبتي 30,42% و29,80 على التوالي أي نسبة 62% من إجمالي الطلب لهذين الفرعين فقط. مما يظهر الصعوبات للاندماج المهني في الحياة العملية للحائزين على هذه الشهادات.

ومن جهة أخرى، تظهر المعطيات أن الحائزين على شهادات في فروع "العلوم الطبية" و"الهندسة المعمارية" ليسوا في مأمن من البطالة ويواجهون صعوبات لإيجاد منصب شغل.

.2.1.2.1الشبكة الاجتماعية: تضم هذه الشبكة المنحة الجزافية للتضامن (**AFS**)، وتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة(**IAIG**) حيث تم إنشاء الأنشطة ذات المنفعة العامة للتكفل الإجتماعي من طرف الدولة للفئات المحرومة دون دخل، إبتداء من سنة 1994[1]وفي اطار أعمال ذات المنفعة العامة يتم تعويض الأشخاص بدون دخل، وكذا العاطلين عن العمل، ويدفع لهم مقابل عمل بصيغة نشاطات ذات منفعة عامة، لهذا يصنف هذا التكفل في اطار برامج التشغيل المؤقت، حيث تتكفل الدولة بتسديد الإشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (**CNAS**) من طرف صندوق الدولة الموجه لدعم الفئات الإجتماعية المحرومة[2].

وقد لوحظ تراجع في عدد المستفدين منذ سنة 1996، حيث قدر عددهم سنة 2001 بـ 136.000 شخص، ففي الفترة الممتدة من 1995 إلى 2001، قدر معدل المستفيدين بـ 216.429 شخص، بينما قدر في الفترة ما بين 1997 و2000 بـ 129.000 شخص فقط ، أما متوسط القيمة المالية لهذا التعويض قدرت بـ 4,4 مليار دينار سنويا أي ما يعادل إعانة مالية قدرها 34.000 دينار للفرد الواحد.

ويمكن تفسير إنخفاض عدد المستفيدين من خلال عاملين:

- ✓ إنخفاض عدد الورشات المفتوحة.
- ✓ تطهير القوائم التي تسجل عدد كبير من المستفيدين غير الشرعيين بسبب غموض الأهداف، والتحديد الذاتي للتصريحات وغياب مراقبة ومتابعة المتدخلين.

.وبالتالي،تعتبر البلديات التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة برنامجا لمكافحة بطالة الشباب دون شروط محددة.والجدول التالي يوضح تطور عدد المستفدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.

[1] المرسوم تشريعي 08/94 ، يتضمن القانون التكميلي لسنة 1994، **دفع التعويضات**، المؤرخ في 26 مايو 1994

[2] أحمد نعيمي، **الوظيفة الإجتماعية للنفقات في الميزانية العامة حالة الجزائر (2007-1963)**، مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر ، كلية علوم الإقتصاد والتسيير - قسم علوم التسيير سنة 2007 ،ص: 115

الجدول رقم (2-18): تطور عدد المستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة

السنة	عدد المستفدين	المبالغ المجندة (بالدينار)
1995	588.200	-
1996	283100	-
1997	114.00	3.820.325.000
1998	129680	4.372.840.000
1999	134.000	4.527.794.000
2000	130.021	4.384.334.000
2001	136.000	4.924.000.000
المجموع	* 216429	22.029.239.000

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات:

***المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**

***برنامج التعديل الهيكلي السنوات 1997-2000**

***وكالة التنمية الاجتماعية، فيفري 2000.**

أهم الخصائص التي تميز المستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة هي:

- ✓ مشاركة العنصر النسوي 58%.
- ✓ المشاركة حسب فئات الأعمار:

16 - 17 سنة.....0%

18 - 25 سنة.....23,5%

26 - 30 سنة.....22,1%

31 - 40 سنة.....24,3%

51 - 60 سنة.....11,1%

60 فما فوق.....1,9 %

- ✓ حسب مستوى التعليم لدى المستفيدين:

أميون.وإبتدائي: 43%

-متوسط وثانوي: 54%

- تعليم عالي: 3%

وقد سمح جهاز التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، في ظل ظرف اقتصادي.وإجتماعي صعب بالتخفيف ولو بصفة ضئيلة، من آثار البطالة والفقر وتوفير مداخيل للعيش وضمان تغطية إجتماعية لفئة السكان المحرومة.

ومن جهة أخرى ساعد الجهاز الجماعات المحلية في مواجهة إحتياجاتها في مجال الخدمات العمومية بإستخدام المستفيدين من هذا التعويض كعاملين.غير أنه سجلت نقائص عديدة تتعلق أساسا بالأهداف المسطرة والجوانب التنظيمية والقانونية لتحقيقها:

- ✓ من الملاحظ أن فئة الأعمار التي تتراوح ما بين 16 و17 لم يتم تمثيلها،.وبالتالي تقصى هذه الفئة من الإستفادة من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة في حين تمنح النصوص القانونية المعمول بها هذه المنحة التضامنية لكل الأشخاص الذين بلغوا سن العمل (59-16 سنة)،بالإضافة إلى ذلك تمثل فئة الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم السن القانونية للعمل نسبة 1,9%.
- ✓ إن طبيعة العمل المقترح غير محددة بما أنها تعتبر مهنة تدخل في إطار "نشاطات ذات المنفعة العامة"، وهي مفهوم غامض ومبهم،و في هذه الحالة، وعلما أن المهن في منصب شغل مقترح في إطار هذا الجهاز لا تشكل علاقة عمل حسب قانون الشغل المعمول به، هل يمكن إعتبار هذا العمل المؤقت كشغل؟
- ✓ ماهي خصائص مناصب الشغل المقترحة في إطار التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة بالمقارنة مع الوظائف المأجورة بمبادرة محلية المطورة في إطار جهاز خاص؟ إن الفرق الوحيد الذي يميز النوعين من الشغل هو الأجر الذي يقدر بـ 3000 دج شهريا بالنسبة للتعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة و2500 دينار شهريا بالنسبة للوظائف المأجورة بمبادرة محلية[1].
- ✓ ما هو المنطق السائد في تحديد مستويات الأجور مقابل أشغال متساوية تقريبا؟ وفي جميع الأحوال، يعتبر التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة والأجر الممنوح في إطار الوظائف المأجورة بمبادرة محلية أجور زهيدة ولا تغطي الاحتياجات الغذائية.

ولقد عرفت وزارة التضامن عدة تعديلات من بينها رفع قيمة منحة الشبكة الإجتماعية، والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة من ثلاثة الاف دينار إلى ستة الاف دينار للشهر[2]، هذا وقد بينت بعض التقارير أن عدد مناصب العمل المستحدثة ضمن هذا البرنامج سنة 1999 قد بلغ 128 الف منصب، عدد المناصب 271918 منصب عمل سنة 2011 مقابل 128000 منصب عمل تم توفيره سنة 1999 [3].

[1] تقرير المجلس الاقتصادي حول:**التنمية البشرية**،الدورة الرابعة والعشرين ،1998،ص 93

[2] جريدة الخبر، صادرة بتاريخ 28 مارس 2012، عدد 6668، ص 04

[3] Gouvernement Algérien, Algérie 2ème **Rapport National sur les objectifs du millénaire**:2009-2006,p23

3.1.2.1. الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO): جاء هذا الجهاز لمعالجة البطالة لدى فئة الشباب غير مؤهل، وخاصة في المناطق النائية والمحرومة التي تعرف معدلات بطالة مرتفعة[1]، حيث تسمح بإستحداث مناصب شغل مؤقته بصورة سريعة وكثيفة في قطاعات مختلفة وهذا ما يسهل عملية إنشاء المؤسسات المصغرة.وكان ذلك بفعل التمويل المقدم من طرف وكالة التنمية الاجتماعية.

وتتجلى الاهداف الرئيسية في النقاط التالية:

- ✓ العمل على تنمية وتطوير المجتمعات التي تعرف معدلات نمو ضعيفة.
- ✓ استحداث عدد من مناصب الشغل المؤقته لفئة الشباب البطال غير المؤهل.
- ✓ تطوير وتجديد الهياكل العمومية من اجل تحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية.

وتم تطبيق برامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

***المرحلة الأولى**: أو المرحلة النموذجية، التي تم الشروع فيها سنة 1997 وإنتهت سنة 2000 ، وقام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار، أي ما يعادل 4,13 مليار دينار، لـ 3846 ورشة أو 1.075.958دج لكل ورشة، أي ما يعادل ثلث المبلغ المسموح به، وتخص المشاريع الميادين الكبيرة المستعملة لليد العاملة:

- ✓ الأشغال العمومية (الطرقات): 42 %.
- ✓ الزراعة – الري: 30%
- ✓ منشآت الري الصغرى: 24,3%
- ✓ العمران – وأشغال التهيئة: 3,5%

.وخلال هذه المرحلة، أدت الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى تشغيل 140.000 شخص (حوالي 36 شخص لكل ورشة)،حيث تم إنشاء 42.000 منصب شغل دائم،[2].وقدر تكلفة منصب شغل حوالي 99.000 دج سنويا .

***المرحلة الثانية**: تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة 2001-2004..وفي هذا الصدد، إستفادت وكالة التنمية الاجتماعية بغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار لإنشاء حوالي 22.000 منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج.

---

[1] محمد قرقب، **عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج واجهزة التشغيل في الجزائر**، منظمة العمل العربية، الندوة الإقليمية عن دور التوجيه والارشاد المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11- 13 / 7/2005، ص10.

[2] بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع :سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 78.

ولهذا الغرض، خصص غلاف مالي قدره 2,8 مليار دينار لسنة 2001 ، قامت وكالة التنمية الاجتماعية بمنح 1,8 مليار دينار، أما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمنح مليار دينار، وذلك لتوفير 22.000 منصب شغل.

وخلال الفترة مابين 1997 و2001، إستخدم مبلغ قدره 4,5 مليار دينار من أصل غلاف مالي إجمالي قدره 6,94 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 65% لإستخدام القروض لإنشاء حوالي 64.000 منصب شغل (حوالي 22.000 منصب شغل سنويا). ويقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل حوالي 108.406 دج سنويا أو 9.034 دج شهريا، تمثل أساسا الأجر.

وفيما يخص مميزات الأشخاص التي تم إدراجها في هذا الجهاز يتبين أن:

ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة، وأن مستوى تعليم لديهم حسن.

60% من الأشخاص الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة، وعملوا في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذين تم تسريحهم، أما الباقي أي 40% فهم يبحثون على عمل لأول مرة، و50% منهم يبحثون عن عمل منذ أكثر من سنتين.

أما المتقبلين للعمل في الورشات صغار السن بما أن 70% لم يبلغوا سن الأربعين، وأكثر من ذلك تبلغ نسبة الأشخاص الذين شغلوا تلك الوظائف من قبل حوالي 55%. ومن بين المتقبلين للعمل في الورشات 20% منهم بحوزتهم شهادة جامعية.

إن تحليل هذه النتائج يؤكد مصداقية هذا الجهاز لأنه سمح بـ:

- ✓ توفير مناصب شغل مؤقتة، بتكلفة زهيدة بفضل عامل التنافس، ونسبة ضئيلة للمواد والمعدات، وكثافة عالية لليد العاملة.
- ✓ توسيع مفهوم تقبل العمل إلى العديد من الحائزين على شهادة التعليم العالي.
- ✓ إشراك مكاتب الدراسات التي فتحت مؤخرا، بمنحها مهمة متابعة الورشات.

لكن يبقى جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة يعاني من بعض النقائص التي ينبغي إيجاد حلول لمنحها صرامة للنتائج المنتظرة الاقتصادية منها.والاجتماعية.

4.1.2.1. العمل المأجور بمبادرات محلية (ESIL): تأسس منذ مطلع التسعينيات جهاز لإدماج الشباب مهنيا يرمي إلى التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، وتتمثل مهمة هذا الجهاز في تمكين الشباب من إكتساب خبرة مهنية في وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وإثني عشرة شهرا، وتتكفل السلطات المحلية بتوظيف الشباب، أما مناصب العمل فتوفرها المؤسسات العمومية أو الإدارات

مقابل دعم صندوق المساعدات لتشغيل الشباب (**FAEJ**) الذي أصبح يعرف منذ سنة 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (**FNSEJ**)،و يهتم كذلك بدعم أجهزة أخرى للمساعدة على التشغيل.

تهدف المساعدة الممنوحة في إطار برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية إلى تغطية تكاليف الأجور، غير أنها في نفس الوقت مقيدة بشرط التشغيل الدائم لعدد من الشباب في مناصب عملهم بالمؤسسات،.وفي الواقع، لم يستفد من صفة دائم إلا نسبة ضئيلة من الشباب تتراوح من 3 إلى 4% من عدد الشباب المستفيدين، ولم يسطر جهاز الإدماج المهني للشباب أهدافا واضحة. إذ كان يهدف إلى توفير بدل منصب عمل دائم فرص إدماج للشباب في حدود الإمكانيات المالية التي تحددها التخصيصات السنوية لصندوق دعم تشغيل الشباب.

وكان من المتوقع ألا تتجاوز مشاريع إنشاء التعاونيات المؤهلة للتمويل ثلاثة ملايين دينار جزائري وأنها ستستفيد من إعانة لا تتجاوز 150.000 دج. وكان من المتوقع كذلك ألا تتجاوز تكلفة إنشاء منصب شغل 500.000دج. وقد تكفل صندوق دعم تشغيل الشباب بتمويل التعاونيات بنسبة 30% كحد أقصى، في حين تم تخصيص جزء من 70% الباقية على شكل قروض مصرفية والجزء الباقي من الأموال الخاصة ومساهمات المترشحين لكنها غالبا ما تكون محدودة.

5.1.2.1.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة خاضتها الجزائر منذ سنة 1999 عبر تمويل مشاريع مصغرة أوكلت تسييرها لجماعات المحلية، وبعد إنعقاد الملتقى الدولى حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 جاءت توصيات الملتقى بضرورة إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع إسناد لها مهام مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر، وعبر المرسوم الرئاسي رقم 13/04 سنة 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 11/133 ،حيث نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفدين، وعبر المرسوم التشريعي رقم 04/14 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أ.الإطار العام لبرنامج القرض المصغر: يرمي برنامج القرض المصغر إلى تنمية قدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشطاتهم الخاصة بهدف الإدماج الاقتصادي.والإجتماعي من خلال تطبيق سياسة إجتماعية جديدة.

ب.المهام الأساسية للوكالة: تتمثل مهام هدا الوكالة فيما يلي[1]:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.

[1] موقع الوكالة الوطنية لتسيير لتسيير القرض المصغر ANGEM ، بتاريخ 2018/10/08: **https://www.angem.dz**

- ✓ العمل على ضمان المحافظة على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ،.وتنفيذ مخطط التمويل.ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- ✓ التكوين المستمر لحاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل .
- ✓ تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.
- ✓ التكوين المستمر للموظفين المسؤوليين بتسيير الجهاز.
- ✓ دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر لاسيما تمويل أنشطتهم.
- ✓ المراقبة والمتابعة لمختلف الانشطة المنجزة من طرف المستفدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.

ج.الأهداف: بالنسبة للأهداف التي يسعى لتحقيقها فهي تكمل فيما يلي:

- ✓ تشجيع العمل الحر من أجل المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية،.والعمل في االبيت والحرف والمهن ،و لا سيما الفئات النسوية.
- ✓ مرافقة وتوجيه المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال
- ✓ رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية ، من السلع والخدمات ، المولدة للمداخيل والعمالة.
- ✓ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية **ANGEM**.
- ✓ تنمية روح المقاولتية ، لتحل محل الإتكالية ، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للاشخاص.
- ✓ تكوبن حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والؤسسات الجد المصغرة .
- ✓ دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

لتنفيذ برنامج جهاز القرض المصغر، لحساب السلطات العمومية، تعتمد الوكالة في ذلك، على المستوى المحلي، على شبكة مندوبي تشغيل الشباب الذين تكمن مهمتهم في مرافقة المترشحين لصياغة طلبهم، ثم يرسلون بعد عملية الانتقاء هذه الطلبات إلى وكالة التنمية الاجتماعية، حيث تقوم هذه الأخيرة بدورها بإنجاز قرارات المطابقة

الخاصة بالمترشحين الذين تم اختيارهم للاستفادة من فوائد التخفيض. ويكلف بعد ذلك مندوبي تشغيل الشباب بتسليم قرارات المطابقة للمترشحين المعنيين وتوجيههم نحو البنك لصياغة طلب القرض.

والهدف الأساسي من إنشاء هذا الجهاز هو الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، من خلال تجسيد وتوسيع مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر، وبالتالي فهو يستهدف شريحة موسعة من الشباب ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ:

- ✓ حاملي شهادات التكوين المهني.
- ✓ الحرفيين.
- ✓ المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.
- ✓ البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
- ✓ المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- ✓ الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.

د. الخدمات الممنوحة من طرف الوكالة:

- **الخدمات المالية:** يمنح الجهاز صغتين من التمويل ، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة:

➢ **الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية** (وكالة – مقاول): هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100،000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة والأدوات ولكن لايملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل قيمتها إلى 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

➢ **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول):** هي قروض ممنوحة من قبل البنك.والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- ✓ قرض بنكي بنسبة 70 %
- ✓ سلفة الوكالة بدون فوائد 29 %
- ✓ مساهمة شخصية 1%.

.وقد تصل مدة تسديده إلى ثمانية سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة سنوات بالنسبة للقرض البنكي.للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000دج بالنسبة لولايات الجنوب.والهظاب العليا)،.ومن 400000 دج الى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)،.وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل.والمؤرخ في 22 مارس 2011.

- **الخدمات غير المالية:** إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم ، إلى أقصى حد ممكن ،.وإستمرارية الأعمال لهذا فالوكالة توفر لهم:

- ✓ الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- ✓ مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- ✓ متابعة جوارية جدية ، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- ✓ دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة.والتربية المالية
- ✓ إختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة .
- ✓ معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر.
- ✓ وضع موقع في الأنترنت لإشهار.وبيع المنتجات.وتبادل الخبرات.

والجدول التالي يوضح طرق التمويل لهذه الوكالة:

الجدول رقم (2-19): انواع الاعانات الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100 الف دج	كل الاصناف (شراء مواد اولية)	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 250 الف دج	كل الأصناف (شراء مواد اولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	-	%100	-
لا تتجاوز مليون دج	كل الاصناف	%1	%70	%29	-

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير لتسيير القرض المصغر **ANGEM** ، بتاريخ **2018/10/08**

الإعانات.والإمتيازات المقدمة (الامتيازات الجبائية):

- ✓ يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز.والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- ✓ إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي.والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
- ✓ إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.
- ✓ تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- ✓ إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- ✓ تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات،.وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي،.ويكون هذا التخفيض كالتالي:

-السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪

-السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر: من بين الشروط الواجب توفرها ما يلي: [1]

- ✓ بلوغ سن 18 ما فوق.
- ✓ عدم إمتلاك دخل أو مداخيل غير ثابته وغير منتظمة.
- ✓ إثبات مقر الإقامة.
- ✓ التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب فيه.
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما.
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط.
- ✓ دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

[1] أنظر موقع **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ANGEM ، بتاريخ 2018/10/08 **https://www.angem.dz**

✓ الإلتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد القرض البنكي ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1-3: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار:

1-3-1- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI): بمقتضى مرسوم التشريعي رقم 12/93 تم إنشاء مؤسسة جديدة سميت بوكالة ترقية الاستثمار ومتابعتها (APSI) [1]، حيث حددت صلاحياتها وتنضيمها وسيرها بمقتضى مرسوم التنفيذي رقم 319/94 لينطلق نشاطها في ظروف تميزت بعدم الإستقرار على صعيد السياسي والأمني، فهذه الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات.والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين على إنجاز المشاريع ودراستها ودعمها.

إلا أنه في 20 أوت 2001 تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه.وأليات عمله.وبذلك تم إنشاء مؤسسة أخرى سمية بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**).والتي حددت صلاحيتها وتنظيمها وسيرها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/ 288 الذي ألغى المرسوم التنفيدي السابق رقم 319/94.

1-3-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI : تم إستحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم.وترقية.ومتابعة الاستثمار (**APSI**) كونها لم تحقق الأهداف التي جاءت لأجلها،.وعلى هذا الأساس تم إنشاء هذه الوكالة بموجب قانون الإستثمار لسنة 2001 ،و ذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الإستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار.

تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات.والهيئات التي تعمل على مساندة.ومساعدة المستثمرين في تحقيق إستثماراتهم، حيث ترتكز في عملها على أساس دراسة المشاريع.وتقييمها.ومن ثم إتخاذ القرارات الملائمة بشأن قبول أو الرفض، إلى أنه تم تعديل هذا المرسوم، بإصدار أمر يتعلق بتطوير الإستثمار ومناخه.وآليات عمله، وذلك بإنشا هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام.ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار(**APSI**).والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**)[2].

أهداف الوكالة: تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى تشجيع الإستثمار الخاص.والعام المحلي.والأجنبي دون تمييز.وفي هذا الإطار تتولى أهدافها على الخصوص فيما يلي[3]:

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993، **المتعلق بتريقية الاستثمارات** ،أالجريدة الرسمية رقم 64،الصادرة في 10 أكتوبر 1993.

[2] CNES, **Rapport sur La conjoncture économique et sociale** , premier semestre 2004. p 118.

[3] العايب ياسين، **دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**،مجلة الدراسات الاقتصادية،العدد 01-2014،ص 40.

- ✓ تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الإستثمار في شباك وحيد (لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني).
- ✓ ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الإستثمار، وذلك عن طريق توفير الدعم.والمعلومات للمستثمرين (المحليين والأجانب).
- ✓ الرقابة.والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم.وترقية الإستثمار، والتي قدرت بحوالي **48000** مشروع.

ثانيا. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1]:

- ✓ ترقية الاستثمار في الجزائر.والخارج.
- ✓ ترقية الفرص.وإمكانات الإقليمية.
- ✓ تسهيل ممارسة الاعمال.ومتابعة تأسيس الشركات.وإنجاز المشاريع
- ✓ دعم المستثمرين.ومساعدتهم.ومرافقتهم
- ✓ الاعلام.والتحسيس في لقاءات الاعمال.
- ✓ تأهيل المشاريع التي تمثل الاهمية الخاصة بالبنسة للاقتصاد الوطني.وتقييمها.وإعداد إتفاقيات الإستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للإستثمار للموافقة عليها.

ثالثا. المزايا المخصصة للاستثمار: ممكن أن تستفيد المشاريع الإستثمارية من إعفاءات.وتخفضيات ضريبية حسب تموقع النشاط.وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية.والاجتماعية،.ودورها في التمويل لا يتعدى تغطية الإعفاءات الممنوحة، أي أن المصاريف الجبائية،.والشبه جبائية.والإدارية.والتي من المفروض أن تدفعها المؤسسة، تقوم الوكالة بدفعها نيابة عنها أو بالأحرى يقوم صندوق دعم الإستثمار بدفعها.ولاسيما منها النفقات، وتتمثل المزايا فيمايلي[2]:

- ✓ مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة[3]

– المشاريع المنجزة في الشمال:

مرحلة الإنجاز:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

[1] بن عبد الفتاح دحمان وآخرون، **استراتيجية الجزائر في علاج البطالة**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد السادس– ديسمبر2016،ص 209.

[2] أنظر موقع **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**، بتاريخ 2018/10/11.**www.andi.dz**

[3] أنظر موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**، بتاريخ 2018/10/11**www.andi.dz .**

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية.والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل.والرسم على الإشهار العقاري.ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية.وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية،.وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح.
- ✓ تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار إبتداءا من تاريخ الإقتناء.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

مرحلة الإستغلال: لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط.وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**).
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (**TAP**).
- ✓ تخفيض بنسبة 50 **%** من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

– الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا: [1]

مرحلة الإنجاز:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة.وغير المستثناة من المزايا.والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع.والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

[1] أنظر موقع **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**، بتاريخ 2018/10/13.**www.andi.dz**

- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض.والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل.ومصاريف الإشهار العقاري.ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية.وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.
- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال،
- ✓ التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- ✓ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :

– بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر (10) سنوات

وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، وكذا ا لمناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة،

مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- ✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ إعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- ✓ تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- ✓ **مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة أو التي تخلق فرص عمل:** يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية.والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية.والفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الإستثمار،.وفي هذه الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع[1].

[1] أنظر **موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**، بتاريخ 2018/10/13.**www.andi.dz**

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم،.والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية،.وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الإستغلال.

✓ **المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني**[1]

مرحلة الإنجاز: كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز

✓ منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي.والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي،.وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.

✓ إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد،.والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

مرحلة الإستغلال

✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (**10**) **سنوات،**

✓ تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم ، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

وتتمثل الإعفاءات الممنوحة فيما يلي:

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض بالنسبة لكل الأصول العقارية موضوع الاستثمار المعني.

✓ كما تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منح تحفيزات إستثنائية للإستثمار في المناطق التي ترغب الدولة في تنميتها، أو الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة لاسيما التي تستخدم تكنولوجيا متطورة.

✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة **0,2 %** على كل العقود التأسيسية.والزيادات في رأس المال.

✓ تتكفل الدولة بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

[1] أنظر **موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**، بتاريخ 2019/10/11.**www.andi.dz**

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات الخاضعة لهذا الصنف من الضرائب سواء كانت السلع مستوردة أو محلية ,لكن بشرط أن تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية أو في الاستثمار محل الدعم.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ,الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ,الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة عشرة سنوات من انطلاق المشروع.
- ✓ الإعفاء من الرسم على الأملاك العقارية لمدة عشرة سنوات ابتداء من تاريخ الملكية.

II. اثر أجهزة تنمية وترقية الاستثمار على سوق العمل في الجزائر

1.2.– حصيلة جهاز الإدماج المهني للشباب:

الجدول رقم (2–20): الوظائف التي تم خلقها في اطار جهاز المساعدة على الادماج المهني (2008–2016).

	2008	2009	2010	2011	2012
عدد مناصب (DAIP)	164296	277618	273141	660810	241993
التشغيل الكلي	9145000	9472000	9709000	9599000	10170000
النسبة من التشغيل الكلي	1,79	2,93	2,81	6,88	2,37
	2013	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عدد مناصب (DAIP)	138973	113417	95084	68287	///
التشغيل الكلي	10788000	10239000	10594000	10845000	10858000
النسبة من التشغيل الكلي	1,28	1,10	0,89	0,62	1,79

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، موقع الالكتروني للوكالة الوطنية للتشغيل.

نلاحظ من خلال الجدول ان مساهمة هذا الجهاز في التشغيل الكلي تبقى ضعيفة مقارنة بالتشغيل الكلي حيث سجلت اعلى نسبة مساهمة في التشغيل الكلي سنة 2011 بـ 6.88% ليشهد تراجع كبيرا طيلة السنوات الموالية ليصل الى 0.62% سنة 2016 وهي نسبة جد منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-8): مناصب الشغل المستحدثة من طرف جهاز الادماج المهني

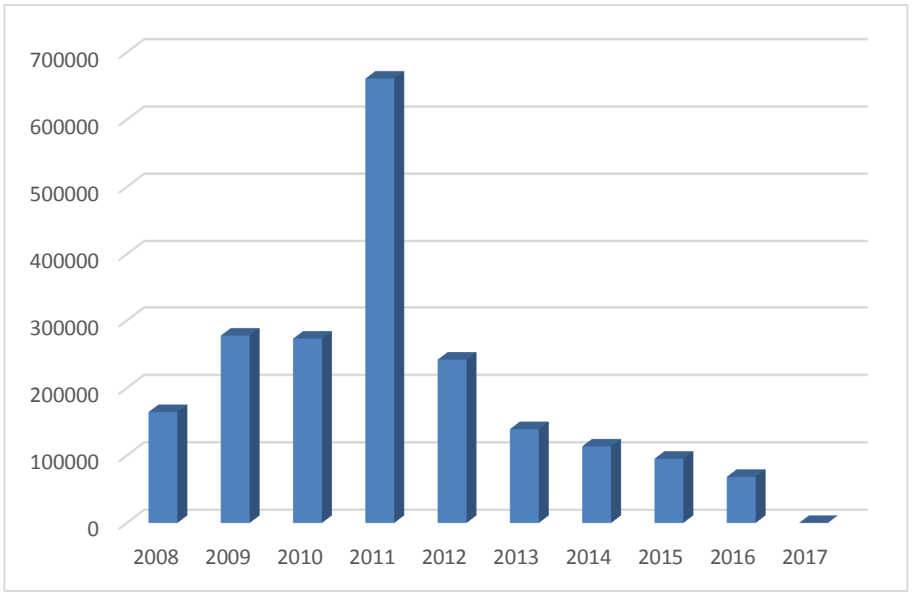

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات،و موقع الالكتروني للوكالة الوطنية للتشغيل.

III. تقييم نتائج الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) (الطلب، العرض.والتوظيف)

منذ انطلاق أشغال الوكالة في سوق العمل كمسير.ووسيط فاعل بين عارضي العمل وطالبيه لم توفر جهدا من أجل توفير مناصب عمل للراغبين فيه من مختلف فئات المجتمع في حدود الإمكانيات المتاحة، كما عملت على إعطاء أفضل المعلومات الإحصائية للمؤشرات الثلاثة الرئيسية (الطلب، العرض.والتوظيف) وربطها بأهم متغيرات سوق العمل الأخرى.

1.3. الطلب على العمل

قد شهدت الوكالة اقبالا كبيرا من حيث طلبات العمل لدى الشباب من أجل الظفر بالخدمات التي توفرها الوكالة،.وللتوضيح أكثر الشكل لموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(2-21): تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة الممتدة من 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الذكور	-	569 254	609 534	694 677	832 641	677 840	724 914
الإناث	-	195 975	314 691	318 860	399 375	327 666	312 181
المجموع	638 368	765 229	924 225	1 013 537	1 232 016	1 005 506	1 037 095

Source: Ministere Du Travail, De L'emploi Et De La Securite Sociale ; Evolution De Marche De L'emploi Entre 2010 Et 2016, Septembre 2017, P 03

نلاحظ من خلال الشكل ان التطور في حجم الطلب على التشغيل بالوكالة انتقل من 638368 طلب سنة 2010 الى 1037095 طلب سنة 2016 أي بزيادة تتعدى نسبة 62.46%، مع الإشارة أن الوكالة قد استقبلت أكبر عدد ممكن من الطلبات سنة 2014 بـ 1232016 أي بزيادة تتعدى 92.99 % مقارنة بسنة 2010.

أما بالنسبة لتوزيع هذه الطلبات حسب الجنس فقد لاحظنا أن الذكور الأكبر اقبالا على الوكالة حيث قدرت النسبة بـ 67.58%، اما الاناث فقد قدرت نسبة بـ 32.41% سنة 2014،.والشكل الموالي يبن ذلك بأكثر تفصيل:

الشكل رقم(2-9): تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة الممتدة من 2010-2016

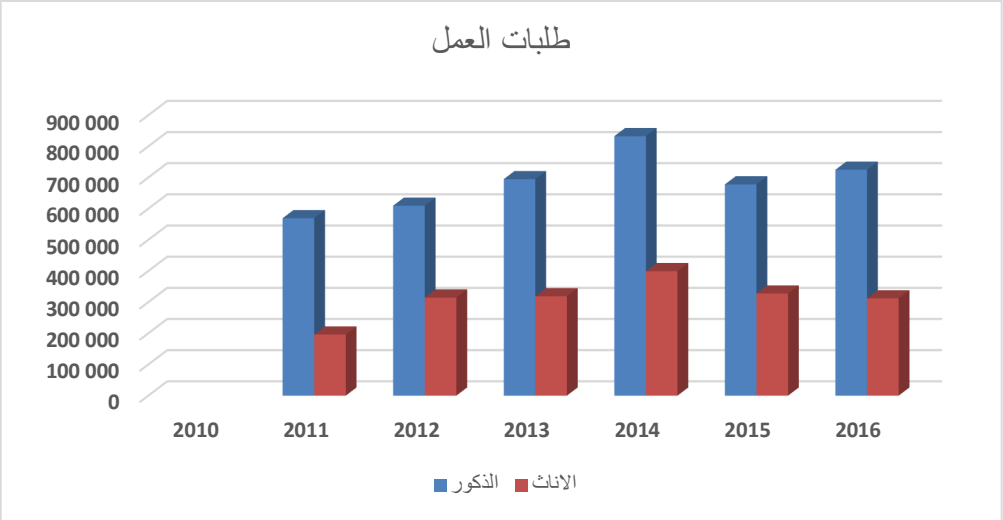

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

2.3.عرض العمل:

الجدول رقم(22.2): توزيع عروض العمل حسب طبيعة النشاط خلال الفترة الممتدة من 2010-2016

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الخدمات	-	6211	6345	7048	9613	17415	18308	28295	28272
الصناعة	-	10176	9045	10761	15930	25750	34181	45087	59618
البناء والاشغال العمومية	-	7500	9104	12464	19312	26798	30308	49064	70401
الزراعة	-	646	1168	1085	2202	3348	3270	9671	10659
المجموع	-	24533	25662	31358	47057	73311	86067	132117	168950
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات	42088	45683	59930	71231	76478	101515	118204	136841	159932
الصناعة	65157	69999	77242	79521	91386	102621	115405	129213	149698
البناء والاشغال العمومية	96711	111769	89023	91816	108016	133569	154077	161238	142118
الزراعة	9238	8155	8471	11037	11230	11474	13048	14520	14153
المجموع	213194	235 606	234666	253605	287110	349179	400734	441812	465901

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن 34% من حجم العروض المقدمة هي خاصة توجه نحو قطاع الأشغال العمومية.والبناء.والري، أما قطاع الخدمات فهو يستقبل 32% من اليد العاملة، في حين أن القطاع

الفلاحي لا يوفر سوى نسبة محتشمة من مناصب الشغل بنسة لا تتعدى 03%.وللتوضيح أكثر الشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم(10.2): توزيع عروض العمل حسب طبيعة النشاط خلال الفترة الممتدة من 2010-2016

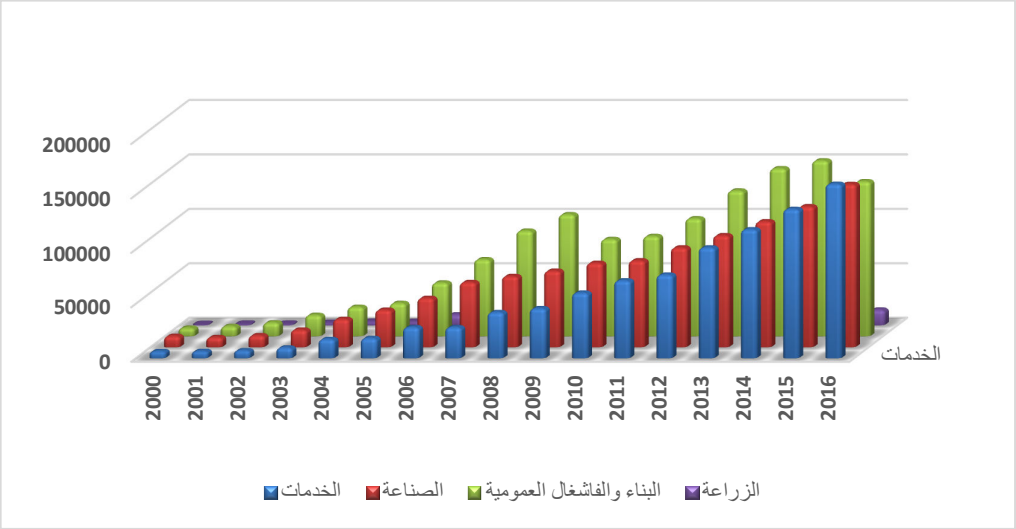

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

إن حجم عروض العمل المستقبلة ضمن مجموعة الوكالات المحلية للتشغيل كانت ترتفع من سنة لأخرى إلا أنها لم ترقى لتصل إلى حد الطلبات، فقد سجلت سنة 2002 حوالي31358 منصب، وارتفعت عروض العمل سنة 2003 إلى 47057 أي بنسبة 50%، ثم في سنة2004 بنفس النسبة تقريبا، أما سنة 2005 فقد سجلت 86067 منصب بنسبة 17.18% فقط مقارنة بسنة 2004، ثم سجلت سنة 2006 ارتفاعا جيدا بنسبة 53.50 %النسبة إلى 2005، ثم سجلت سنة 2008حوالي213194 منصب، أما في 2009 فارتفعت بنسبة 11% مقارنة بسن 2008، أما خلال العشرية الأخيرة فقد لاحظنا أن عروض العمل المقدمة من قبل الوكالة قد ولت الى حد 465 901 سنة 2016 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 98.53% مقارنة بسنة 2010..وللتوضيح أكثر الجدولين المواليين يوضحان ذلك:

الجدول رقم (23.2): توزيع عروض العمل وفق التصنيف القانوني للوكالة الوطنية للتشغيل 1999-2007

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العام		19 061	19 595	19908	28727	45815	55942	71909	70705
الخاص		4353	4964	8053	13594	20092	20314	40423	63841
الخاص الأجنبي	1119	1103	3397	4736	7404	9811	19785	34404	
المجموع	-	24533	25662	31358	47057	73311	86067	132117	168950

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

الجدول رقم (24.2): توزيع عروض العمل وفق التصنيف القانوني للوكالة الوطنية للتشغيل 2008-2016

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العام	73637	68 056	67 242	76273	83491	99449	107549	110189	106413
الخاص	86916	105 617	121681	139180	169857	214608	248789	274175	308866
الخاص الأجنبي	52641	61 933	45743	38182	33762	35122	44396	57448	50622
المجموع	213194	235 606	234666	253605	287110	349179	400734	441812	465901

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن عروض العمل التي تقدمها الوكالة هي موزعة كما يلي:

- ✓ القطاع الخاص المحلي يقدم حوالي 66% من العروض التي تقدمها الوكالة.
- ✓ أما القطاع العام فهو يوفر حوالي 23% من العروض المقدمة.
- ✓ أما القطاع الخاص الأجنبي فهو يقدم حوالي 11% من حجم العروض المقدمة.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11.2): توزيع عروض العمل وفق التصنيف القانوني للوكالة الوطنية للتشغيل.

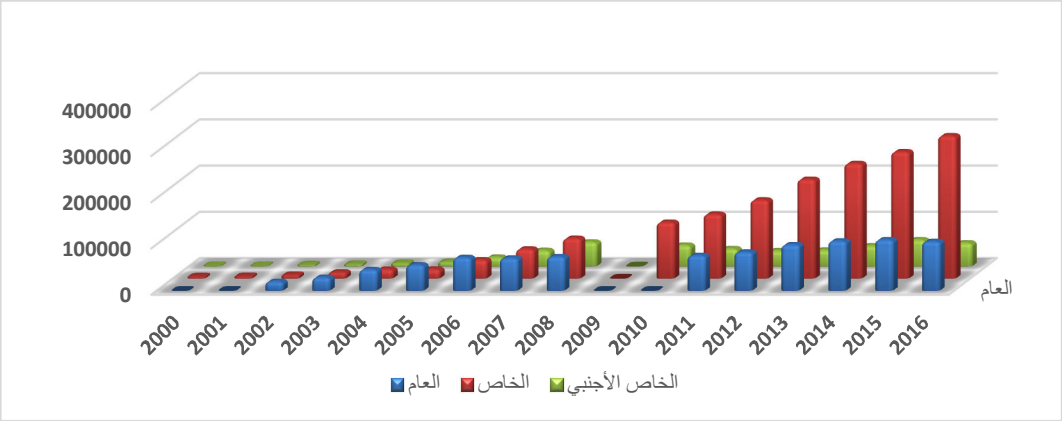

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

3.3.تقييم نشاط للوكالة الوطنية للتشغيل من حيث التوظيف

1.3.3.حجم التوظيف المحقق وفق طبيعة النشاط للوكالة الوطنية للتشغيل: ان التوظيف المحقق خلال الفترة فنلاحظ أن هذا المؤشر كان يرتفع بطريقة مشابهة لعرض العمل، حيث لم يحظ كل طالبي العمل بمناصب عمل، ففي سنة 2002 سجل27047 منصب، حيث كانت الزيادة ثابتة تقريبا في السنتين2003 .و 2004مسجلة على التوالي 39205 بنسبة 44.59%،.و 57198بنسبة 45.89%، وهو ما يفسر انخفاض معدل البطالة بثمانية نقاط خلال سنتين من 23.7%سنة 2003 الى 17.7 %سنة 2004 ، وفي سنة 2005 وصل حجم التوظيف إلى 64092 منصب بنسبة زيادة تقدر ب 12%، ثم في سنة 2006 بنسبة 51.11% وفي سنة

2007.و 2008فكانت نسب التوالي بـ 29.23%.و23.58%، أما خلال العشرية الأخيرة فقد وصلت نسبة التوظيف المحققة الى حدود 370144 أي بنسبة زيادة تتعدى 103% وهي نسبة انجاز معتبرة عموما.

الجدول رقم (25.2): عدد الوظائف المحققة وفق طبيعة النشاط للوكالة الوطنية للتشغيل 2000 – 2016.

القطاعات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الخدمات	–	5433	5524	6083	8405	14578	14842	18698	22137
الصناعة	–	9573	8517	9319	13263	19197	25402	33742	44950
البناء والاشغال العمومية	–	6543	8477	10410	15317	20223	20756	35236	48781
الزراعة	–	666	1178	1235	2220	3048	3092	9174	9773
المجموع	–	22215	23696	27047	39205	57046	64092	96850	125641
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات	28404	32259	48506	48395	57294	78450	94142	110212	130300
الصناعة	48151	51928	57587	58154	71125	92776	87850	97982	118308
البناء والاشغال العمومية	70267	79490	68518	65215	77261	10526	110276	118511	110044
الزراعة	8450	7181	7228	9825	9132	78402	12115	11416	11492
المجموع	155272	170858	181839	181589	214812	260154	304383	338121	370144

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

بالنسبة لطبيعة المناصب المحققة حسب القطاع فقد لاحظنا أن اكبر عدد المناصب كان استحواذها من نصيب قطاع الأشغال العمومية والبناء حيث حقق متوسط ما نسبة 34.38% طيلة الفترة 2000 – 2016، اما قطاع الصناعة فقد تتحقق متوسط نسبة 33.81%.وقطاع الخدمات متوسط نسبته 24.90%.وكما كان متوقعا يظل القطاع الفلاحي يساهم بنسبة محتشمة من خلال عدد المناصب المحققة بمتوسط نسبته لا تتعدى 6.44%.

الشكل رقم (12.2): عدد الوظائف المحققة وفق القطاعات للوكالة الوطنية للتشغيل 2000 – 2016.

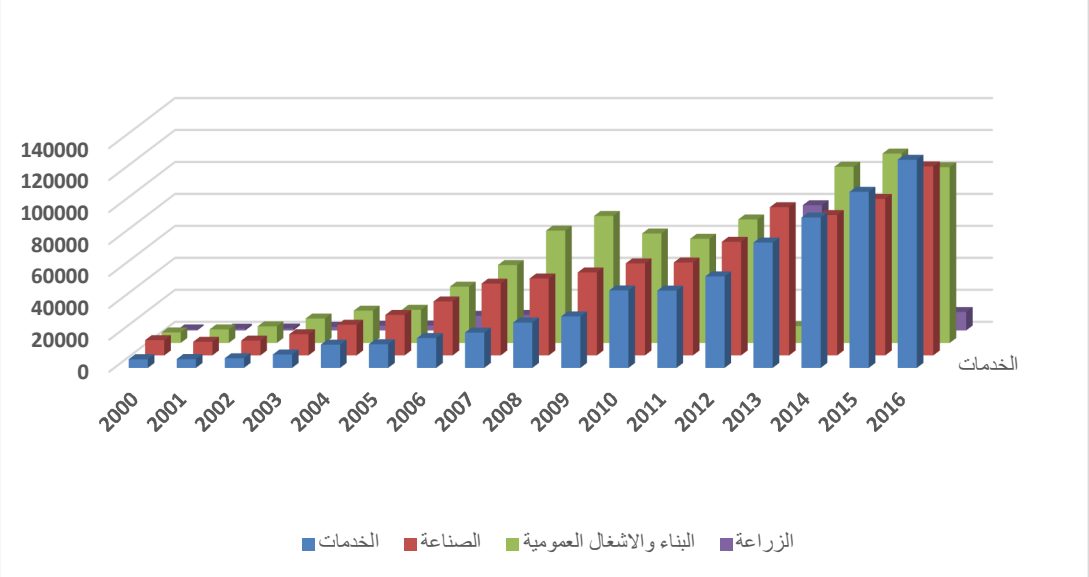

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

2.3.3.حجم التوظيف المحقق وفق تصنيف قانوني القطاعات للوكالة الوطنية للتشغيل:

الجدول رقم (26.2): عدد الوظائف المحققة وفق تصنيف قانوني القطاعات للوكالة الوطنية للتشغيل 2000 – 2016.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العام		17963	18869	18333	25153	37921	45522	56922	56746
الخاص		3190	3911	5940	10164	14289	14034	27965	46005
الخاص الأجنبي	1062	916	2774	3888	4836	4536	11963	22890	
المجموع	/	22215	23696	27047	39205	57046	64092	96850	125641
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العام	58719	53179	52253	57513	63107	78030	82858	82191	79296
الخاص	59498	73354	95871	100140	129795	160010	193649	218314	254647
الخاص الأجنبي	37055	44325	33715	24036	21910	22114	27876	37616	36201
المجموع	155272	170858	181839	181589	214812	260154	304383	338121	370144

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القطاع الخاص المحلي يوفر نسبة 69% من حجم الوظائف المحققة، ثم يليه القطاع العمومي بنسبة 21%،وأخيرا القطاع الخاص الأجنبي بنسبة10%، وهذا يدل على دور الرئيسي للقطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد من اجل خلق مناصب عمل تتوافق متطلبات سوق العمل، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (13.2): عدد الوظائف المحققة وفق تصنيف قانوني القطاعات للوكالة الوطنية للتشغيل 2000 – 2016.

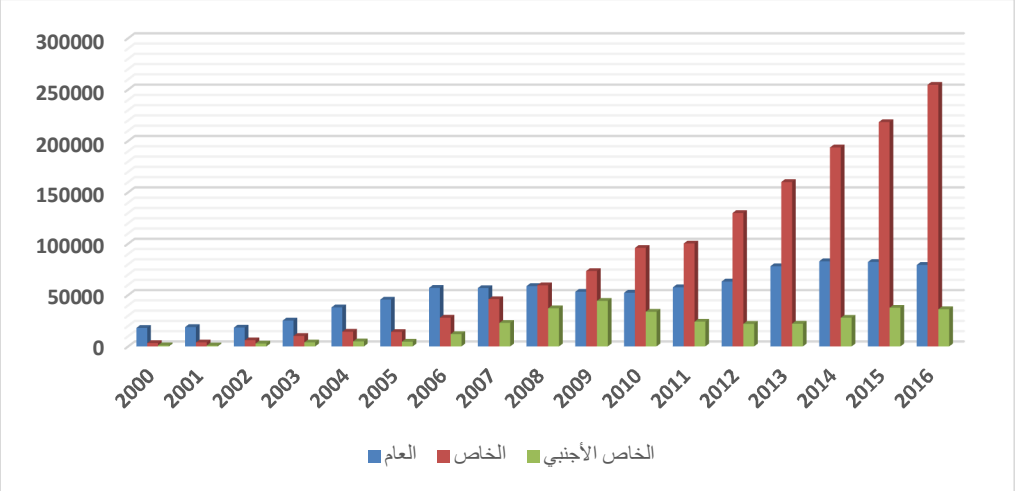

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017

3.3.3. توزيع المناصب المحققة حسب الجنس:

الجدول رقم (27.2): توزيع المناصب المحققة حسب الجنس خلال الفترة الممتدة من سنة 1999-2007

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ذكور	///	19 246	20 881	23 315	34 002	49 671	56 516	87 466	114 590
اناث	///	2 969	2 815	3 732	5 203	7 375	7 576	9 384	11 051
مجموع	///	22 215	23 696	27 047	39 205	57 046	64 092	96 850	125 641

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

الجدول رقم (28.2): توزيع المناصب المحققة حسب الجنس خلال الفترة الممتدة من سنة 2007-2016

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ذكور	140 783	156 268	164 804	165 020	195 780	240 287	277 468	307 293	331 989
اناث	14 489	14 590	17 035	16 569	19 032	19 867	26 915	30 828	38 155
مجموع	155 272	170 858	181 839	181 589	214 812	260 154	304 383	338 121	370 144

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

إن توزيع مناصب المحققة حسب الجنس لاحظنا أن صنف الاناث هم أقل اقبالا على حجم المناصب التي يوفرها هذا الجهاز.وذلك باعتبار أن أكثر من 90 % هي مناصب شغل يستفيد منها فئة الذكور، اما فئة الإناث فأكبر نسبة كانت سنة 2014 والتي قدرت بـ 14% مقابل 86% للذكور، وكذلك نلاحظ ان هذه النسبة تبقى تتراوح ما بين 90.و91 %: والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (14.2): توزيع المناصب المحققة حسب الجنس خلال الفترة الممتدة من سنة 2010-2016

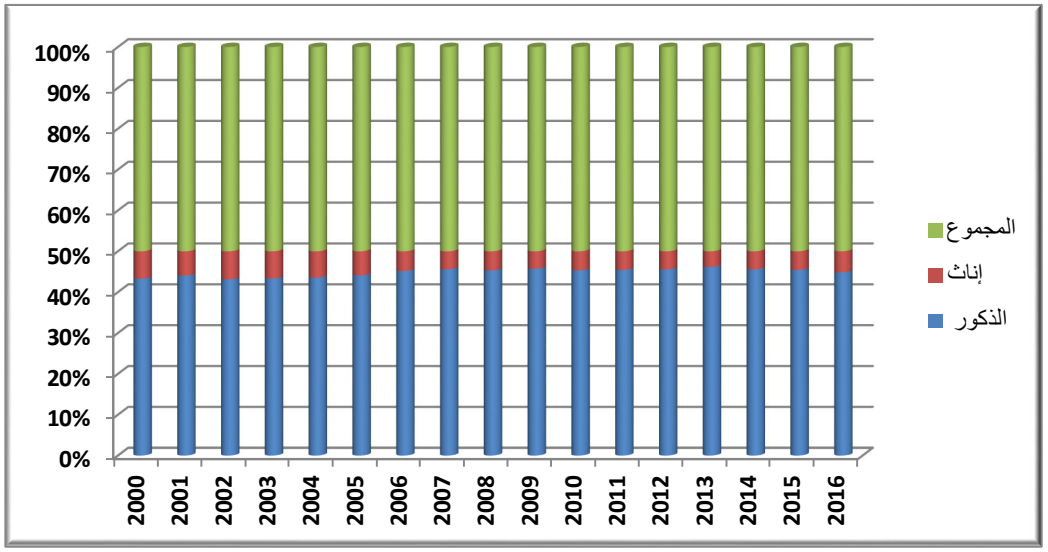

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

ان الملاحظ من خلال ما توفره بيانات المتعلقة بالوكالة الوطنية للتشغيل هو انخفاض المناصب المخصصة للإناث طيلة الفترة التي تم التطرق لها.

IV. دور الصندوق الوطني للتامين على البطالة في دعم سياسة التشغيل بالجزائر: جاء صندوق الوطني للتامين على البطالة بغية استحداث مناصب شغل حيث تمثلت مهمته في تخفيف الأثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي وخوصصة المؤسسات العمومية التي كانت له نتائج سلبية أين سجلت معطيات مفتشية العمل فقدان 405000 منصب عمل[1]، وقد تمكن الصندوق من تقديم المساعدة بعد تعويض العمال الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية عبر التكوين المستمر لهم، إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر ومنظمة لأطوار التكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، والشكل التالي يوضح عدد المناصب المستحدثة من طرف (**CNAC**).

الجدول رقم (29.2): عدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) خلال الفترة (t1+t22017– t3+t42004)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المناصب	34	5159	6078	6949	5781	9574	15804
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المناصب	35953	59125	41786	42707	37921	21850	4221

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مناصب العمل المستحدثة ضمن الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة سجل34 منصب في بداية سنة 2004 لتتطور بعد ذلك حيث بلغت 5781 منصب عمل محقق سنة 2008 وهو ما يعكس تحسن الوضعية المالية للبلد بعد انتعاش الاقتصاد الوطني بفعل تطور أسعار النفط التي ساهمت في تمويل برامج التشغيلية ومع بداية سنة 2009 شهدت مناصب العمل المستحدثة ارتفاع طيلة السنوات الموالية حتى سنة 2012 لتبلغ 59125 وهذه الزيادة راجعة لطلب الكبير من طرف المقبلين على الوكالة وذلك بفعل المشاريع الممولة والتي شهدتها معظم القطاعات لكن الحصة الأكبر استحوذ عليها قطاع نقل السلع والبضائع بـ 17974 مشروع ثم يليه قطاع الخدمات بـ 6506 مشروع ثم قطاع النقل بـ3381 مشروع، لتشهد بعد ذلك عدد المشاريع تراجع ضمن هذه القطاعات السابقة منذ سنة 2013 بفعل تجميد تمويل هذه القطاعات التي عرفت اقبال كبير من طرف الشباب.

[1] Raport de **Bureau de l'organisation international du travail alger** ; octobre 2003, p27.

الشكل (2–15): عدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) خلال الفترة (t3+t42004 –2017 t1+t2)

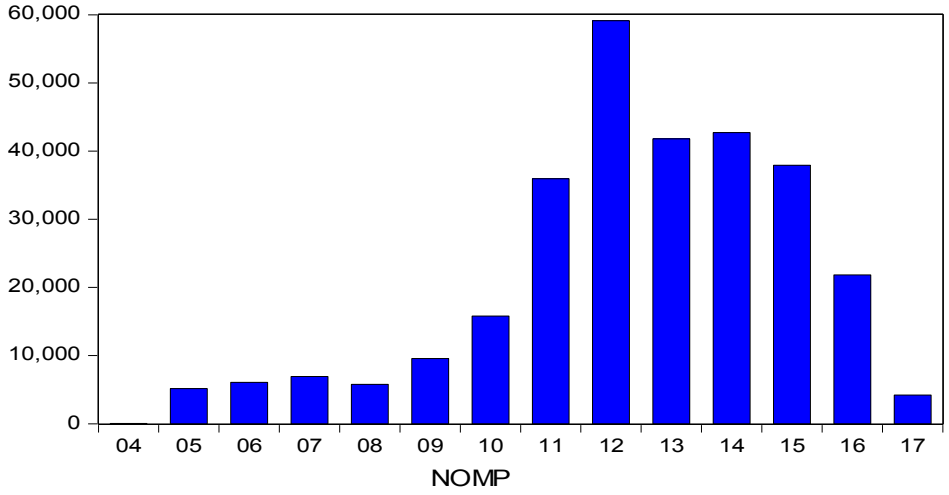

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

1.4.مناصب الشغل المستحدثة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة (2004 t3+t4 2017t1+t2) :

الجدول رقم (30.2): مناصب العمل المستحدثة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة (t1+t22010– t3+t42004)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004 T3+T4	
599	400	368	405	513	380	4	AGRICULTURE
575	361	359	671	572	471	0	ARTISANAT
1 548	1 188	902	1 136	1 023	1 031	0	BTP
61	59	41	37	54	92	0	HYDRAULIQUE
1 368	916	745	1 065	988	987	4	INDUSTRIE
103	90	94	115	114	114	5	MAINTENANCE
6	7	20	19	27	0	0	PECHE
35	26	38	37	56	37	0	PROF LIBERALE
3 104	2 276	1 466	1 880	1 788	1 378	12	SERVICES
6 719	3 250	1 204	1 178	586	471	9	TRANSPORT MARCHANDISE
1 686	1 001	544	406	357	198	0	TRANSPORT VOYAGEURS
15 804	9 574	5 781	6 949	6 078	5 159	34	Total général

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

الجدول رقم (31.2): مناصب العمل المستحدثة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة (t1+t22017– t3+t42011)

t1+t2 2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1 698	7 800	11 382	8 997	6 171	3 892	1 411	AGRICULTURE
871	5 144	8 128	6 949	4 179	2 553	1 260	ARTISANAT
234	1 424	3 215	4 747	3 929	3 714	2 135	BTP
8	43	123	243	151	149	55	HYDRAULIQUE
555	2 664	5 172	5 583	5 406	4 428	1 991	INDUSTRIE
35	131	261	259	253	246	125	MAINTENANCE
45	169	370	452	258	134	0	PECHE
111	272	331	405	289	207	80	PROF LIBERALE
659	4 114	8 267	10 360	10 164	11 969	6 652	SERVICES
2	65	527	3 763	8 676	26 176	17 038	TRANSPORT MARCHANDISE
3	24	145	949	2 310	5 657	5 206	TRANSPORT VOYAGEURS
4 221	21850	37921	42707	41786	59125	35953	Total général

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2004 من طرف هذا الجهاز كانت تقريبا منعدمة في جل القطاعات ما عدا قطاع الخدمات وقطاع نقل السلع والبضائع وقطاع الصناعة التي إستحدثت 12 مناصب.و9 مناصب و5 منصب على التوالي، ليعرف بعد ذلك ارتفاعا محسوسا في السنوات الموالية، حيث سنة 2012 إستحدث قطاع نقل السلع والبضائع 26176 منصب ليله في هذه السنة قطاع الخدمات بـ 11969 منصب وتبقى هذه القطاعات تحتل المرتبة الاولى من حيث استحداث مناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الاخرى طيلة الفترة الممتدة من سنة 2004 الى 2016، لتبقى القطاعات الاخرى تساهم بنسب ضئيلة في استحداث مناصب عمل، حيث ان قطاع الصيد البحري لم تتعدى عدد مناصب المستحدثة فيه 27 منصب قبل سنة 2012، ليعرف بعد هذه السنة تحسنا تدريجيا من حيث توفير مناصب عمل، حيث اصبحت هذه القيمة 452 منصب سنة 2014، الى جانب قطاع الري الذي لم تتعدى فيه كذلك عدد مناصب 92 منصب قبل سنة 2011، ليرتفع عدد مناصب في هذا القطاع سنة 2014 الى 243 منصب، ويبقى هذا القطاع في اخر الترتيب مقارنة بالقطاعات الاخرى من حيث إستحداث مناصب الشغل، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (16.2): مناصب العمل المستحدثة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة (t1+t22017–t4+ t32004)

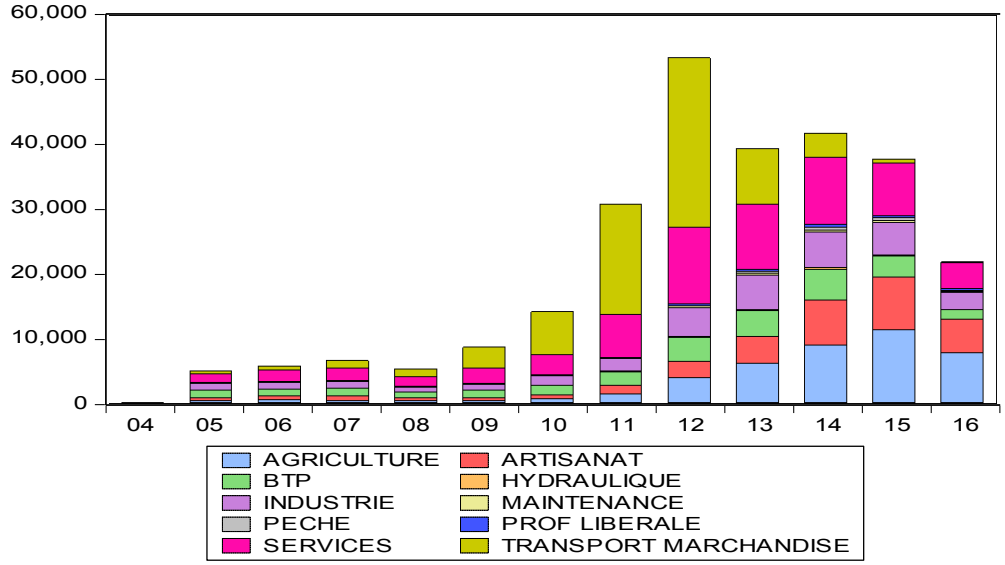

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

كما يتضح من خلال الشكل البياني أعلاه أن معظم المشاريع الممولة عن الطريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كانت تنحصر في قطاع الخدمات.والنقل بنسبة كبيرة في حين تم إهمال تمويل القطاعات ذات طابع إنتاجي مثل القطاع الزراعي.والصناعي حيث أن ما نسبته 32.65 % من مجموع المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق طيلة الفترة الممتدة ما بين(t1-t22017- t3-t42004) و المقدر بـ140397 مشروع كان من نصيب قطاع نقل السلع.والبضائع ثم يليه قطاع الخدمات بـ 21.64% أي ما يعادل 30379 مشروع.ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بنسبة 12.98% ما يعادل 18220 مشروع.وتبقى القطاعات الأخرى مثل قطاع الري.وقطاع الصيانة.والصيد البحري في ذيل الترتيب بمعدلات جد منخفضة.وهذا ما يحتم علينا الإهتمام بتمويل القطاعات الأخرى.وتشجيع الشباب من أجل الإقبال عليها بحكم أنها تحتاج إلى يد عاملة كثيفة من جهة.وهذا ما وضحته المعطيات حيث أن معدل إستحداث منصب عمل لكل مشروع في قطاع الخدمات لا يتعدى 1.52 عكس قطاع الري.وقطاع الأشغال العمومية للبناء الذي يتعدى هذا المعدل 3.60 منصب عمل لكل مشروع.ومن جهة أخرى لا تحتاج إلى تكلفة كبيرة من أجل إنشاء مؤسسة في تلك القطاعات.

2.4.تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) حسب الولايات خلال الفترة (t1+t2–t3+t42004):

الجدول رقم (32.2): حصيلة عدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) حسب الولايات خلال الفترة (t1+t22017– t3+t42004):

الولايات	2004t3+t4 2017–t1+t2	النسبة	الولايات	t3+t4–2004 2017–t1+t2	النسبة	الولايات	t3+t4–2004 2017–t1+t2	
ADRAR	2139	0,73	EL BAYADH	1213	0,41	OUARGLA	3355	1,15
AIN DEFLA	3173	1,08	EL OUED	3376	1,15	OUM EL BOUAGHI	8801	3,00
AIN TEMOUCHENT	3735	1,27	EL TARF	6131	2,09	RELIZANE	4260	1,45
ALGER	16770	5,72	GHARDAIA	2130	0,73	SAIDA	2236	0,76
ANNABA	13140	4,49	GUELMA	7827	2,67	SETIF	8370	2,86
BATNA	7269	2,48	ILLIZI	1616	0,55	SIDI BELABES	4297	1,47
BECHAR	1855	0,63	JIJEL	5880	2,01	SKIKDA	5720	1,95
BEJAIA	6362	2,17	KHENCHELA	8680	2,96	SOUK AHRAS	5558	1,90
BISKRA	15101	5,15	LAGHOUAT	1533	0,52	TAMANRASSET	1519	0,52
BLIDA	5275	1,80	MASCARA	9252	3,16	TEBESSA	5316	1,81
BORDJ BOUARRERIDJ	5690	1,94	MEDEA	4703	1,61	TIARET	9627	3,29
BOUIRA	4732	1,62	MILA	6493	2,22	TINDOUF	1788	0,61
BOUMERDES	3717	1,27	MOSTAGANEM	6748	2,30	TIPAZA	6749	2,30
CHLEF	8410	2,87	M'SILA	4110	1,40	TISSEMSILT	5353	1,83
CONSTANTINE	12110	4,13	NAAMA	1136	0,39	TIZI-OUZOU	18618	6,36
DJELFA	1518	0,52	ORAN	11029	3,76	TLEMCEN	8522	2,91
المجموع	292942							

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن عدد المناصب المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة وفق الولايات شهد تزايد خلال السنوات 2011 الى غاية سنة 2014، حيث تعتبر ولاية تيزي وزو الولاية التي تحتل الصدارة من حيث استحداث مناصب العمل مقارنة بولايات الوطن والتي استحدثت بـ 18618 منصب ما يعادل 6.36% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة، وتليها ولاية الجزائر العاصمة بـ 16770 منصب (5.72%)، ولاية بسكرة 15101 منصب (5.15%)، ولاية عنابة بـ 13140 منصب (4.49%)، ولاية قسنطينة 12110 منصب (4.13 %)، ولاية وهران 11021 منصب (3.76%)، بينما شهدت معظم ولايات الجنوب عدد مشاريع الممولة من طرف (**CNAC**) اقل مقارنة بالولايات الغربية والوسطى والشرقية حيث بلغت عدد مناصب العمل المستحدثة في ولاية نعامة بـ 1136 منصب (0.39%) وهو اقل عدد طيلة فترة الممتدة بين

2004-2017 عبر كل ولايات الوطن ثم تليها ولاية البيض بـ 1213 منصب (0.41%) وولاية الجلفة بـ 1518 (0.52%) وولاية تمنراست بـ 1519 منصب (0.52%) وولاية الاغواط بـ منصب (0.52%) 1533 وولاية اليزي بـ 1616 (0.55%)، والسبب في نقص الاقبال على هذا النوع من القروض في هذه الولايات هو التفاوت في التعداد السكاني مقارنة بالولايات الاخرى، حيث تتمركز النسبة الاكبر من السكان في المناطق الشمالية.

الشكل رقم (17.2): حصيلة عدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) حسب الولايات خلال الفترة (t1+t22017- t3+t42004)

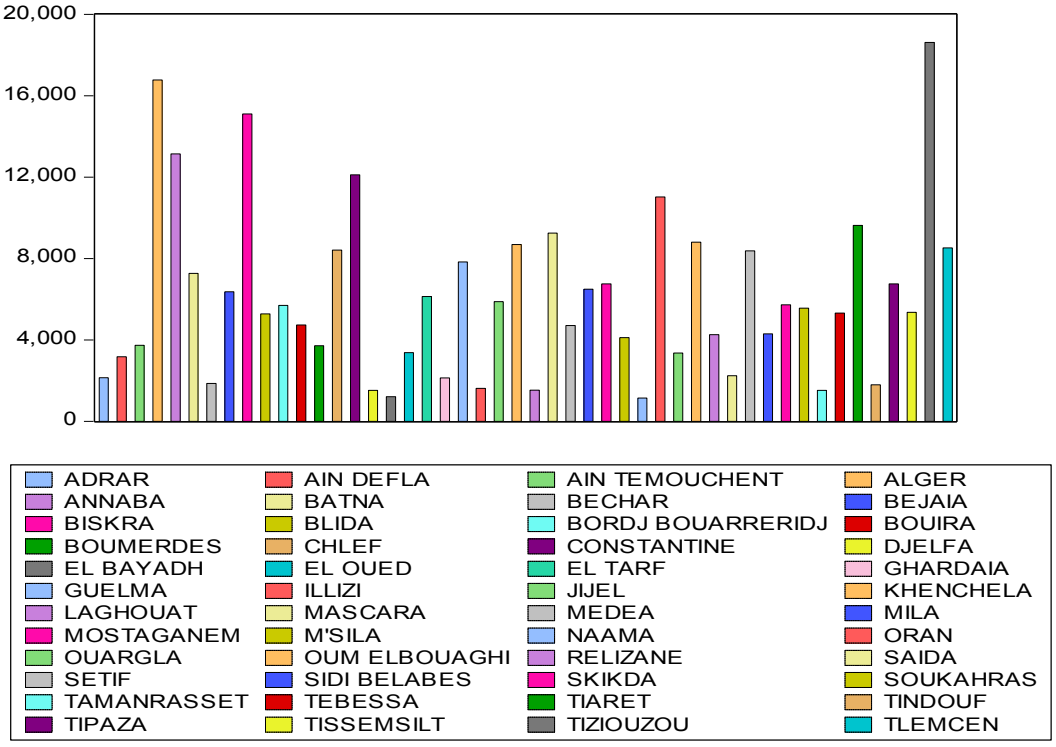

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

3.4. تطور عدد المشاريع الممولة من طرف (CNAC):

عرفت عدد المشاريع الممولة من طرف هذا الجهاز تطورا ملحوظا وتدريجيا عبر السنوات وخاصة في السنوات الاخيرة بسبب السياسة المنتهجة من طرف الدولة في مجال دعم المشاريع التي من شانها خلق مناصب العمل تخفف من حدة البطالة التي معدلات مرتفعة في السنوات السابقة، وسنحاول من خلال البيانات والمعطيات المتوفرة لدينا دراسة وتحليل تطور هذه المشاريع الممولة من صندوق الوطني لتامين على البطالة حسب طبيعة النشاط والولايات.

الجدول رقم (33.2): عدد المشاريع الممولة من طرف (CNAC) خلال الفترة (t1+t22017– t3+t42004)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع	13	1901	2236	2574	2429	4221	7465
نسبة عدد المشاريع*	0,01	1,35	1,59	1,83	1,73	3,01	5,32
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع	18490	34801	21412	18823	15449	8902	1681
نسبة عدد المشاريع*	13,17	24,79	15,25	13,41	11,00	6,34	1.20
مجموع المشاريع	140397						

* نسبة عدد المشاريع الممولة لكل سنة الى اجمالي عدد المشاريع الممولة طيلة الفترة 2004–2016

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

يتضح من خلال البيانات التي يتضمنها الجدول أعلاه أن عدد المشاريع المنجزة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة شهدت تصاعدا من سنة الى اخرى، فبعدما بلغت 13 مشروع سنة 2004 بنسبة 0.01% من اجمالي المشاريع الممولة طيلة الفترة 2004–2017، اضحت تسجل 34801 مشروع سنة 2012 وتعد هذه القيمة أكبر قيمة طيلة هذه الفترة بنسبة 24.79% من اجمالي المشاريع الممولة خلال هذه الفترة، وسبب راجع الى السياسات المنتهجة من طرف الدولة خاصة في مجال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية استحداث مناصب شغل جديدة، ودفع بعجلة النمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (18.2): عدد المشاريع المستحدثة من طرف (CNAC) خلال الفترة ($_{t1+t2}$2017– $_{t3+t4}$2004)

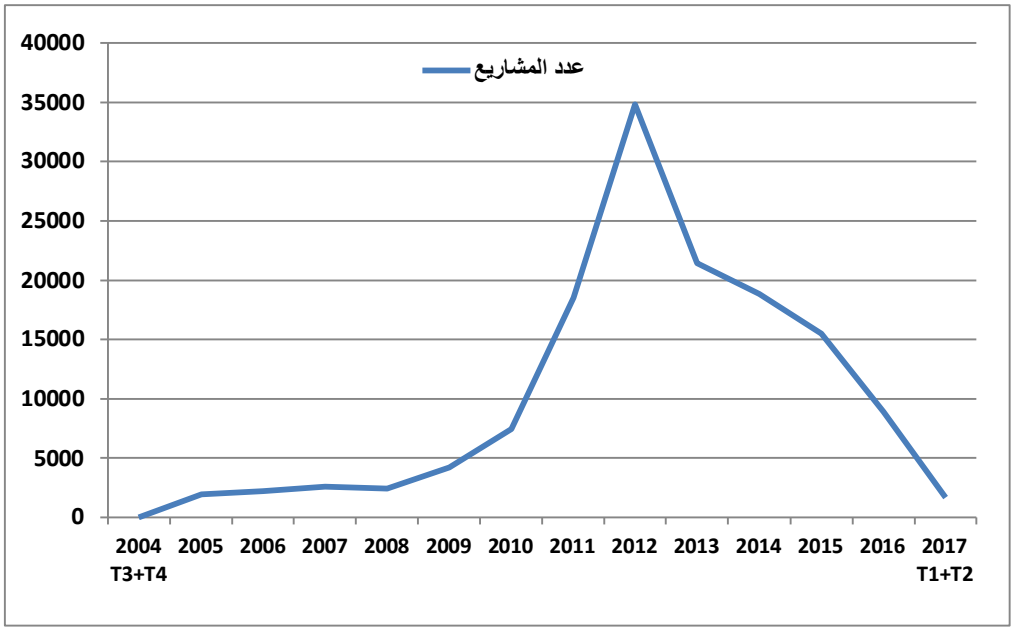

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

4.4. تطور عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) حسب الولايات:

الجدول رقم (34.2): حصيلة عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) حسب الولايات طيلة الفترة (t1+t22017– t3+t42004)

الولايات	t3+t2004 -2017 t1+t2	النسبة	الولايات	t3+t42004 t1+t2–2017	النسبة	الولايات	t3+t42004 t1+t2–2017	النسبة
ADRAR	848	0,60	EL BAYADH	474	0,34	OUARGLA	1573	1,12
AIN DEFLA	2151	1,53	EL OUED	1744	1,24	OUM EL BOUAGHI	4696	3,34
AIN TEMOUCHENT	2345	1,67	EL TARF	3214	2,29	RELIZANE	2147	1,53
ALGER	8307	5,92	GHARDAIA	944	0,67	SAIDA	1255	0,89
ANNABA	6013	4,28	GUELMA	3218	2,29	SETIF	3467	2,47
BATNA	4255	3,03	ILLIZI	566	0,40	SIDI BELABES	2671	1,90
BECHAR	757	0,54	JIJEL	2054	1,46	SKIKDA	2866	2,04
BEJAIA	3201	2,28	KHENCHELA	4003	2,85	SOUK AHRAS	2380	1,70
BISKRA	6535	4,65	LAGHOUAT	654	0,47	TAMANRASSET	588	0,42
BLIDA	3424	2,44	MASCARA	4227	3,01	TEBESSA	2827	2,01
BORDJ BOUARRERIDJ	2702	1,92	MEDEA	2781	1,98	TIARET	4056	2,89
BOUIRA	2507	1,79	MILA	2525	1,80	TINDOUF	512	0,36
BOUMERDES	1352	0,96	MOSTAGANEM	3711	2,64	TIPAZA	3139	2,24
CHLEF	4721	3,36	M'SILA	1746	1,24	TISSEMSILT	1625	1,16
CONSTANTINE	4560	3,25	NAAMA	462	0,33	TIZI-OUZOU	9198	6,55
DJELFA	728	0,52	ORAN	6478	4,61	TLEMCEN	4190	2,98
المجموع	140397							

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (31.2) بأن عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفق الولايات شهد تزايد خلال السنوات 2011 الى غاية سنة 2014 وقد استفادت الولايات بعدد المشاريع مختلفة حيث سجل أكبر عدد المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق في ولاية تيزي وزو والتي قدرت بـ 9198 مشروع اي بنسبة 6.55%، وتليها ولاية الجزائر العاصمة بـ 8307 مشروع (5.92%)، ولاية بسكرة 6535 مشروع (4.54%)، ولاية وهران 6478 مشروع (4.61%)، ولاية ولاية عنابة 6013 مشروع (4.28%)، قسنطينة 4560 مشروع (3.25%)، بينما شهدت معظم ولايات الجنوب عدد مشاريع الممولة من طرف (CNAC) اقل مقارنة بالولايات الغربية والوسطى والشرقية حيث بلغت عدد مناصب العمل المستحدثة في ولاية نعامة بـ 462 مشروع (0.33%) وهو اقل عدد طيلة فترة الممتدة بين 2004–2017 عبر كل ولايات الوطن ثم تليها ولاية البيض بـ 474 مشروع (0.34%)، وولاية اليزي بـ 566 مشروع (0.40%)، وولاية تمنراست بـ 588 مشروع (0.42%)، وولاية الاغواط بـ 654 مشروع (0.47%)، وولاية الجلفة بـ728 مشروع

(0.52%)، وما يمكن استنتاجه ان ولايات الجنوب تبقى دائما في مؤخرة مقارنة الى الولايات الاخرى من حيث عدد المشاريع المنجزة من طرف هذا الصندوق، وهذه النسب التي تضمنها الجدول اعلاه تتوافق مع عدد مناصب العمل المستحدثة في هذه الولايات. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (19.2): عدد المشاريع الممولة من طرف (CNAC) حسب الولايات خلال الفترة (t1+t22017– t3+t42004)

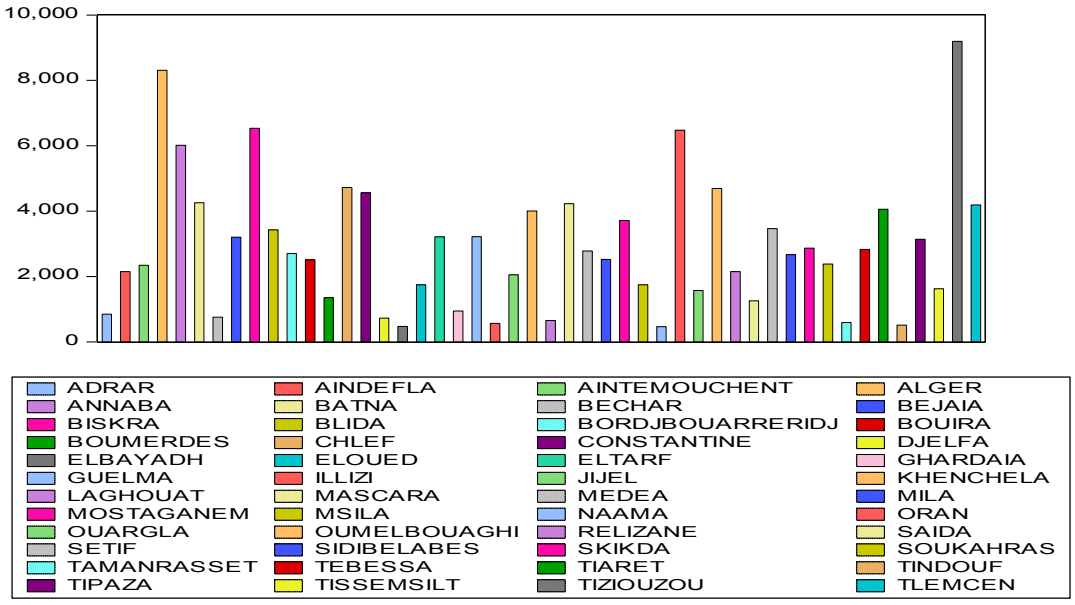

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

5.4.تطور عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) حسب طبيعة النشاط:

الجدول رقم (35.2): عدد المشاريع المنجزة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة (t1+t22010 – t3+t42004)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	القطاعات
229	163	131	153	198	126	1	AGRICULTURE
197	136	124	206	200	171	0	ARTISANAT
400	291	230	244	254	254	0	BTP
11	16	11	9	14	17	0	HYDRAULIQUE
407	292	239	318	305	320	2	INDUSTRIE
35	35	34	44	41	46	1	MAINTENANCE
2	3	8	7	12	0	0	PECHE
12	11	13	18	21	16	0	PROF LIBERALE
1217	866	574	676	654	491	5	SERVICES
3850	1800	695	648	330	311	4	TRANSPORT MARCHANDISE
1105	608	370	251	207	149	0	TRANSPORT VOYAGEURS
7465	4221	2429	2574	2236	1901	13	Total général

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

الجدول رقم (36.2): عدد المشاريع المنجزة حسب طبيعة النشاط من طرف (CNAC) خلال الفترة (t1+t22017 – t3+t42011)

القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017 t1+t2
AGRICULTURE	560	1837	2569	3569	4652	3325	707
ARTISANAT	404	1073	1661	2610	3088	2016	339
BTP	590	1384	1371	1514	1067	481	84
HYDRAULIQUE	18	56	49	69	37	14	4
INDUSTRIE	664	1799	1849	1872	1754	919	196
MAINTENANCE	50	120	112	112	107	58	12
PECHE	0	63	69	106	85	49	15
PROF LIBERALE	35	108	141	185	151	120	53
SERVICES	2973	6506	5182	5128	3980	1859	268
TRANSPORT MARCHANDISE	10050	17974	6725	2970	436	51	2
TRANSPORT VOYAGEURS	3146	3881	1684	688	92	10	1
Total général	18490	34801	21412	18823	15449	8902	1681

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

يتبين من خلال الجدول رقم (32.2) أن عدد المشاريع المنجزة المستحدثة خلال سنة 2004 من طرف هذا الجهاز كانت تقريبا منعدمة في جل القطاعات ما عدا قطاع الخدمات وقطاع نقل السلع والبضائع وقطاع الصناعة التي استحدثت 5 مشاريع.و4 مشاريع و2 مشاريع على التوالي، ليعرف بعد ذلك ارتفاعا محسوسا في السنوات الموالية، حيث سنة 2012 استحدث قطاع نقل السلع والبضائع 17974 مشروع وتعتبر اعلى قيمة مقارنة بالسنوات السابقة، لتبقى القطاعات الاخرى تساهم بنسب ضئيلة في استحداث عدد المشاريع الممولة، حيث ان قطاع الصيد البحري لم تتعدى عدد المشاريع المنجزة فيه 106 مشروع سنة 2014، مثله مثل قطاع الري الذي لم تتعدى فيه كذلك عدد المشاريع المنجزة 69 مشروع وهي اعلى قيمة لهذا القطاع، ويبقى هذا القطاع في اخر الترتيب مقارنة بالقطاعات الاخرى من حيث عدد المشاريع المنجزة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (20.2): مشاريع الممولة وفق القطاعات من (CNAC) خلال الفترة (t1+t22017– t3+t42004)

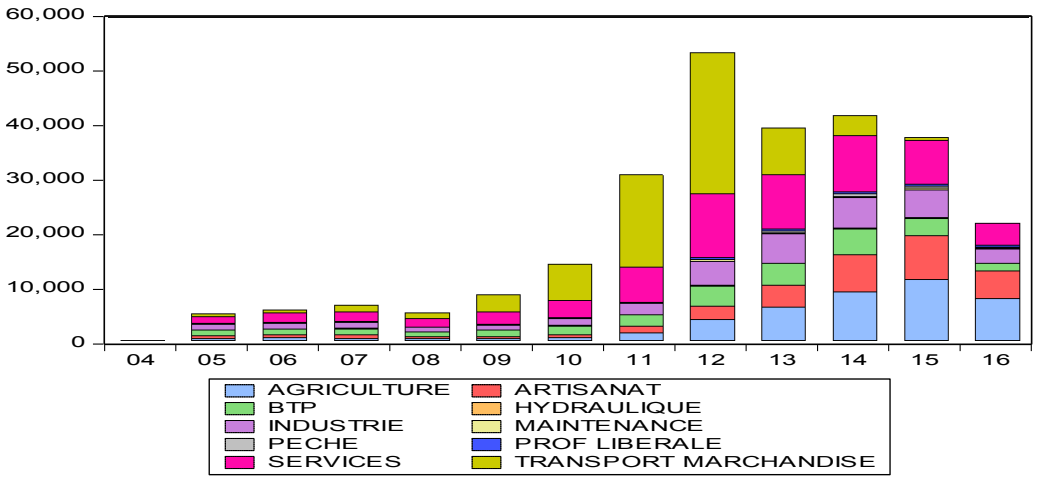

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مستخرجة من الصندوق الوطنية للتامين على البطالة.

6.4.تقييم حصيلة مناصب العمل المستحدثة.والمشاريع المنجزة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة طيلة الفترة الممتدة (2004 $_{t3-t4}$ –2017 $_{t1-t2}$)

الجدول رقم (37.2): حصيلة مناصب العمل المستحدثة.والمشاريع المنجزة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة طيلة الفترة الممتدة (t3+t42004 –t1+t22017)

SECTEURS D'ACTIVITES	عدد مناصب	النسبة	مجموع المشاريع	النسبة	عدد مناصب الشغل بالنسبة الى عدد المشاريع
AGRICULTURE	44020	15,03	18220	12,98	2,42
ARTISANAT	32093	10,96	12225	8,71	2,63
BTP	26226	8,95	8164	5,81	3,21
HYDRAULIQUE	1116	0,38	325	0,23	3,43
INDUSTRIE	31872	10,88	10936	7,79	2,91
MAINTENANCE	1945	0,66	807	0,57	2,41
PECHE	1507	0,51	419	0,30	3,60
PROF LIBERALE	1924	0,66	884	0,63	2,18
SERVICES	64089	21,88	30379	21,64	2,11
TRANSPORT MARCHANDISE	69664	23,78	45846	32,65	1,52
TRANSPORT VOYAGEURS	18486	6,31	12192	8,68	1,52
Total général	292942	100,00	140397	100,00	2,09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الصندوق الوطني للتأمين علن البطالة.

من خلال الجدول أعلاه والذي يتضمن نسبة إستحداث كل قطاع على حدى لمناصب الشغل.ونسبة المشاريع المنجزة من إجمالي عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (**CNAC**) يتبين لنا أن القطاع الذي إستحدث أكبر عدد من المناصب العمل هو قطاع نقل السلع.والبضائع بقيمة 69664 منصب ما يساوي نسبة 23.78% من مجموع مناصب الشغل المنجزة خلال هذه المدة.والمقدرة بـ 292942 منصب عمل.والذي بدوره شكل النسبة الأكبر لعدد المشاريع المنجزة طيلة هذه الفترة.والمقرة بـ 32.65% ما يعادل 45846 مشروع منجز في هذا النشاط ثم يليه قطاع الخدمات الذي ساهم في خلق 64089 منصب بنسبة 21.88% مقابل 12192 مشروع ممول في هذا القطاع.وما يمكن إسخلاصه أن جل طالبي القروض من هذا النوع كانوا يتوجهون إلى قطاع نقل السلع.والبضائع.والخدمات بدرجة كبيرة أما قطاع الفلاحة.والصناعة.والحرف التقليدية.والأشغال العمومية.والبناء كانت نسب إستحداثهم لمناصب الشغل 15.03%، 10.88%، 10.96%، 8.95 %، على التوالي وتعتبر هذه النسبة متوسطة مقارنة بقطاع نقل السلع.والبضائع.وقطاع الخدمات ،بينما تبقى القطاعات الأخرى تشكل نسب جد منخفضة سواءا من حيث خلق مناصب شغل أو عدد المشاريع المنجزة حيث تراوحت ما بين 0.66 % بالنسبة لقطاع المهن الحرة ما يعادل 1924 منصب.و0.38% ما يساوي 1116 منصب في قطاع الري لذلك عمدت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة على تجميد تمويل بعض

القطاعات.وتشجيع تمويل القطاعات الأخرى التي لم تحظى بإقبال كبير من طرف الشباب في السنوات السابقة.وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (21.2): حصيلة مناصب العمل المستحدثة.والمشاريع المنجزة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة طيلة الفترة الممتدة (t1+t22017– t3+t42004)

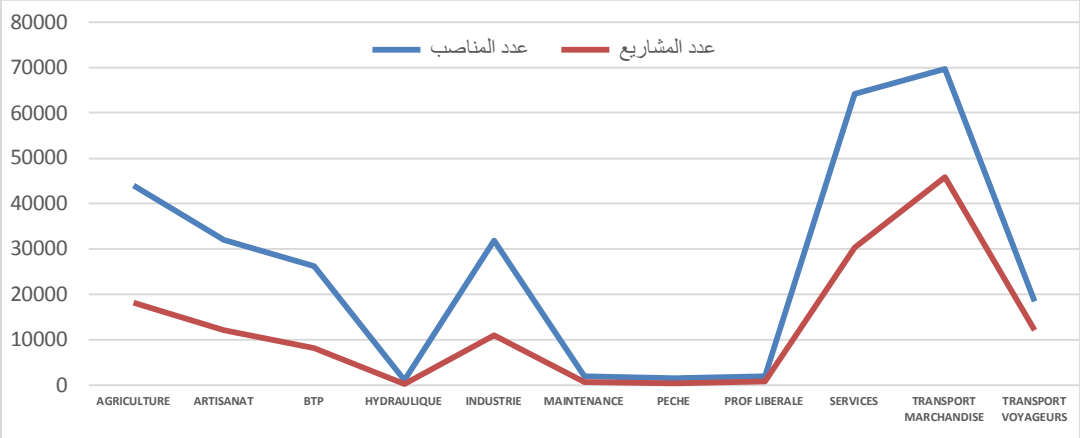

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الصندوق الوطني للتأمين علن البطالة.

7.4. نسبة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل الكلي خلال الفترة الممتدة من 2004–2017.

الجدول رقم (38.2): تقييم نسبة مساهمة وكالة (CNAC) في التشغيل الكلي خلال الفترة 2004–2017

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد مناصب	34	5 159	6 078	6 949	5 781	9 574	15 804
التشغيل الكلي	7798000	8044000	8869000	8594000	9145000	9472000	9792000
نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل الكلي %	0.0004	0,06	0,07	0,08	0,06	0,10	0,16
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مناصب	35 953	59 125	41 786	42 707	37 921	21 850	4 221
التشغيل الكلي	9599000	10170000	10788000	10239000	10594000	10895000	10958000
نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل الكلي %	0,375	0,581	0,387	0,417	0,358	0,201	0,039

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.والمعهد الوطني للإحصاء ONS.

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في التشغيل الكلي عرف إرتفاعا تدريجيا عبر السنوات حيث إرتفعت من 0.07% سنة 2006 إلى 0.58% سنة 2012.وهي أعلى نسبة طيلة هذه المدة.وتبقى هذه السنة هي نقطة تحول في كل الاجهزة.والوكالات التي

إعتمدتها الدولة من أجل خلق مناصب عمل إلا أنه يمكن إعتبار هذه النسب جد ضعيفة لا تتعدى 0.5%كحد أقصى لها.وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (22.2): تقييم نسبة مساهمة وكالة (CNAC) في التشغيل الكلي

خلال الفترة 2004-2017

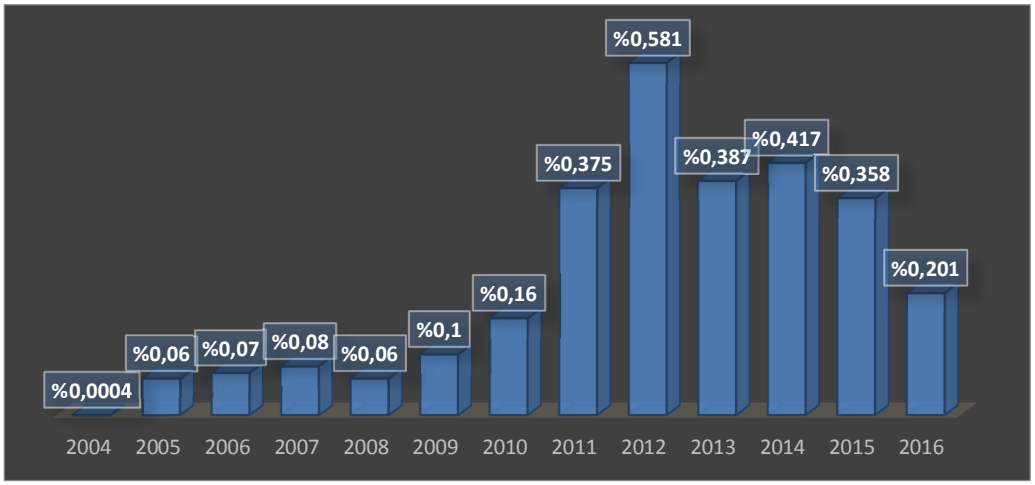

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.والمعهد الوطني للإحصاء ONS.

V. دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم سياسة التشغيل بالجزائر:

الجدول رقم (39.2): عدد المشاريع المنجزة من طرفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفق طبيعة نشاط القطاعات طيلة الفترة (2005- 2018)

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مبالغ المالية المخصصة	النسبة
الزراعة	117143	13.86	7433009868	13,77
الصناعة الصغيرة	331023	39.18	15995425321	29,64
البناء والأشغال العمومية	71879	8.51	5783400634	10,72
الخدمات	172243	20.39	15654481531	29,01
الصناعة التقليدية	148260	17.55	8098101652	15,01
تجارة	3583	0.42	882383573	1,63
الصيد البحري	804	0.10	101097887	0,18
المجموع	844926	100	53947900466	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 32، ماي 2018.

نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع الصناعات الصغيرة قد استحوذ على اكبر حصة المخصصة من تمويل المشاريع المكلفة بها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ويليه قطاع الخدمات بنسبة مقدرة بـ 20.50 % من المشاريع

الإجمالية والسبب الرئيسي لتفضيل الشباب هذا النوع من القروض هو توافق القروض المحددة من طرف الوكالة والمقدرة بمليون دج كأقصى حد مع تكاليف انجاز هذا النوع من المشاريع.

الشكل رقم (23.2): عدد المشاريع الممولة وحجم المبالغ المالية المخصصة من طرفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفق طبيعة نشاط القطاعات طيلة الفترة (2005-2018)

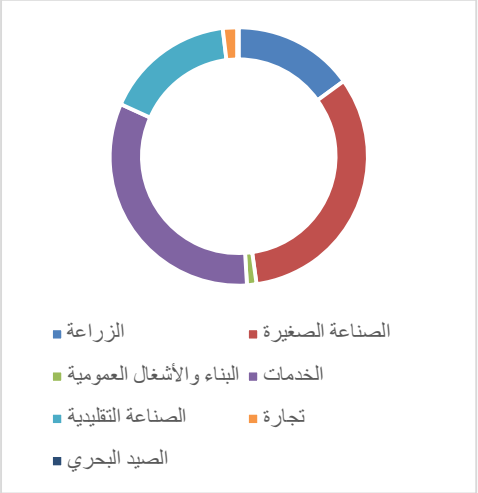

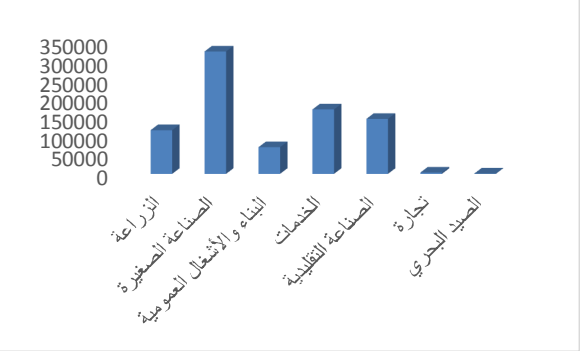

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى الجدول السابق.

الجدول رقم (40.2): مجموع عدد مناصب المستحدثة وفق طبيعة نشاط للوكالة (ANGEM) خلال الفترة (2005-2017)

السنوات	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات	الصناعات التقليدية	التجارة	الصيد البحري	مجموع عدد المناصب المستحدثة
2005	1473	1898	125	300	1198	-	-	4994
2006	9603	16390	1020	2328	3990	-	-	33332
2007	4025	9734	1112	4810	6165	-	-	25847
2008	10780	13785	4158	15932	18494	-	-	63149
2009	18232	13705	6282	21170	31712	-	-	91101
2010	12820	18350	5735	18764	22265	-	-	77934
2011	24338	73021	12538	35657	15863	-	-	161417
2012	33164	88902	24021	43915	29547	92	-	219641
2013	19410	78864	16861	32724	17663	357	174	166053
2014	-	-	-	-	-	-	-	176315
2015	-	-	-	-	-	-	-	126152
2016								32045
2017								24294

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات،، رقم 32، ماي 2018

بلغت حصيلة الوظائف المستحدثة من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر، منذ إنشائها الى غاية نهاية شهر جوان لسنة 2019 ومقدرا بـ 1317195 وظيفة، وبالنظر الى مناصب العمل المستحدثة طيلة الفترة منذ انشائها، نجد ان نسبة المساهمة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 4994 وظيفة لسنة 2005 الى 24249 وظيفة لسنة

2017، حيث نلاحظ ان الوظائف المستحدثة سنة 2005 استحوذ فيها قطاع الصناعات الصغيرة بعدد اكبر من هذه الوظائف يليها قطاع الزراعة ليسجل قطاع البناء والأشغال العمومية اقل عدد، لتتطور فيما بعد عدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة عبر السنوات الموالية لتشهد سنة 2012 اكبر عدد في مناصب المستحدثة والمقدرة بـ 219641 وظيفة اين استحوذ فيها قطاع الصناعات الصغيرة بأكبر عدد من هذه الوظائف ومقدرة بـ 88902 وظيفة ويليها قطاع الخدمات واخرها قطاع التجارة.

الشكل رقم (24.2): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط للوكالة (ANGEM)

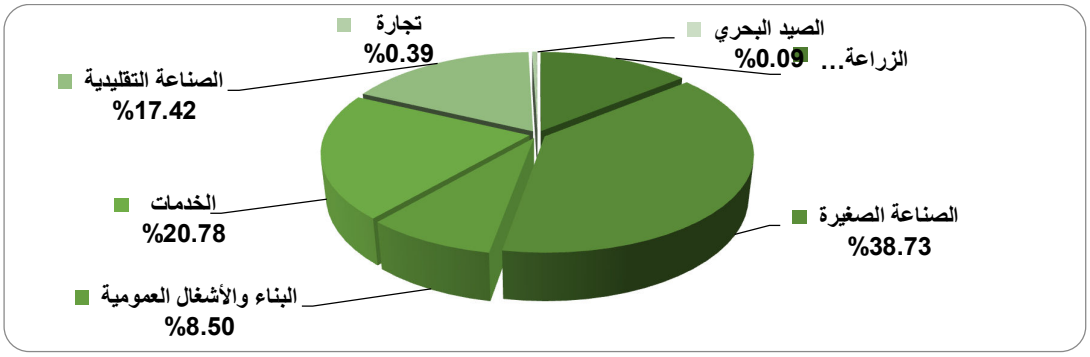

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى معطيات الجدول السابق.

1.5.الخدمات غير المالية الممنوحة:

إضافة الى الوظائف المالية التي تقدمها الوكالة، فهي ايضا تعمل على تقديم وظائف أخرى غير مالية متعددة خاصة ما يتعلق بدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عملية التكوين للأشخاص المستفيدين، حسب ما ورد من احصائيات عن الوكالة فقد بلغ عدد أشخاص الذين تم تكوينهم 167103 مستفيد من بينهم87926 مستفيد تم تكوينهم على كيفية تسيير مؤسسات جد مصغرة (GTPE).

الجدول رقم (41.2): نسبة مساهمة جهاز تسير القرض المصغر في التشغيل الكلي طيلة الفترة 2005-2016

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة مساهمة وكالة في التشغيل الكلي %	0,06	0,38	0,30	0,69	0,96	0,80
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة مساهمة وكالة في التشغيل الكلي %	1,68	2,16	1,54	1,72	1,19	0,29

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

تشير الاحصائيات الواردة في الجدول اعلاه ان نسبة مساهمة وكالة التسيير القرض المصغر في التوظيف الاجمالي تبقى ضئيلة جدا حيث سجلت 0.06% سنة 2005 وهي اقل نسبة بالسنوات الموالية، اتصل الى 2.16% سنة 2012 وهي اعلى نسبة مساهمة للوكالة في التشغيل الكلي خلال الفترة 2005- 2016، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (25.2): نسبة مساهمة جهاز تسير القرض المصغر في التشغيل الكلي طيلة الفترة 2005-2016

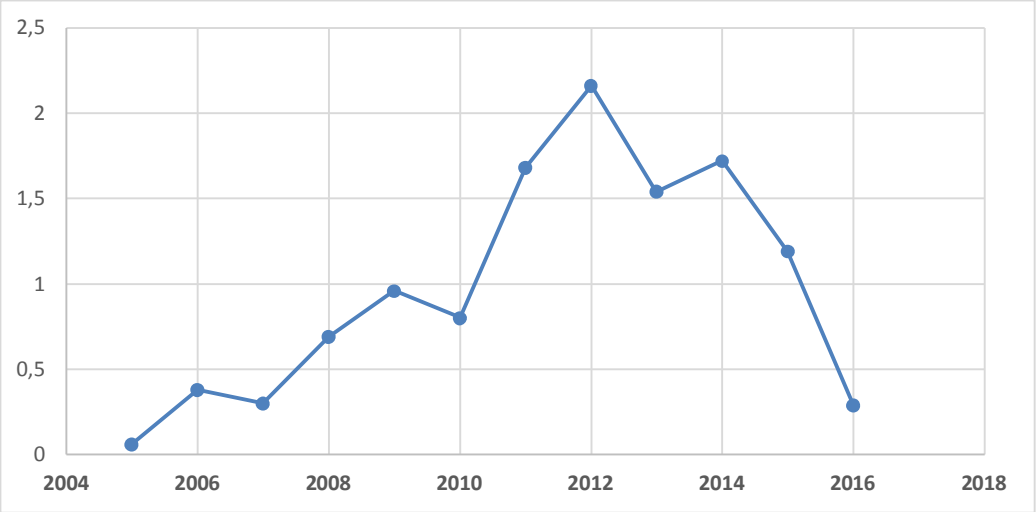

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (42.2): توزيع الوظائف غير مالية التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

عدد المستفيدين	
87926	التكوين على تسيير مؤسسة جد مصغرة GTPE
76713	التكوين على التربية المالية الإجمالية FEFG
1029	التكوين حسب برنامج GET AHEAD
1435	الموضوعات العامة المتعلقة بإنشاء وإدارة الأعمال
167103	مجموع المستفيدين المكونين
73563	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية
22562	صالونات عرض/ بيع المنتوجات
263228	مجموع المستفيدين من الخدمات غير مالية

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ: 06-11-2017

VI. تقييم حصيلة الوكالة لترقية وتطوير الاستثمار (ANDI):

لقد حدد إطار العام في تسهيل وترقية.ومرافقة المستثمرين المحليين والاجانب لإنشاء مشاريعهم عن طريق استقبال وتوجيه ومرافقة على مستوى هياكلها المركزية والجهوية لتعزيز تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار من خلال ميزاتها التي

تنص عليها للمساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية، ومن اجل تعزيز ودعم الاستثمارات التي من شانها تحسين وجذب المؤسسات الفاعلة والمستحدثة لمناصب العمل لذا اثارها تميزت واختلفت حسب مراحل والسنوات وهو ما تعكسه المعطيات.

الجدول رقم (43.2): عدد المناصب المستحدثة وحجم المبالغ المالية والمشاريع الممولة من طرفة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار خلال الفترة (2000 –2012)

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2 002	443	1%	67 839	3%	24 092	8%
2 003	1 369	4%	235 944	9%	20 533	7%
2 004	767	2%	200 706	8%	16 446	5%
2 005	777	2%	115 639	5%	17 581	6%
2 006	1 990	6%	319 513	13%	30 463	10%
2 007	4 092	13%	351 165	14%	51 345	17%
2 008	6 375	20%	670 528	26%	51 812	17%
2 009	7 013	22%	229 017	9%	30 425	10%
2 010	3 670	11%	122 521	5%	23 462	8%
2 011	3 628	11%	156 729	6%	24 806	8%
2 012	1 880	6%	77 240	3%	8 150	3%
المجموع	32 004	100%	2 546 840	100%	991152	%100

المصدر: الموقع الالكتروني الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2018/10/10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التطور السنوي لعدد المشاريع المنجزة قدرت بـ1% في سنة 2002 من مجموع المشاريع طيلة الفترة الممتدة من 2002-2012.والتي بلغت 32004 مشروع من طرف الوكالة الوطنية لترقية.وتطوير الإستثمار ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22% سنة 2009.وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة الحفاظ ثم بدأ في التراجع بعد سنة 2009 حيث سجلت 6% سنة 2012 أي ما يعادل 1880 مشروع محقق،أما بالنسبة لحجم التمويل هذه المشاريع عرف كذلك تزايدا عبر السنوات حيث إرتفع من 3% سنة 2002 إلى 26% سنة 2008 من مجمزع حجم التمويل طيلة الفترة 2002-2012.وتعتبر هذه أكبر نسبة ،أما فيما عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرفة هذه الوكالة خلال هذه الفترة فقد عرفت تطورا معتبرا حتى سنة 2007.و2008.والتي قدرت فيها عدد مناصب الشغل المستحدثة 51345.و51812 على التوالي لتبدأ بعد ذلك بالتراجع إلى 30425 منصب سنة 2009 بنسبة 10% من مجموع المناصب.ولتنخفض سنة 2012 إلى 8150 منصب بمعدل 3% من حصيلة المناصب المحققة في هذه الفترة.

و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (26.2): عدد المناصب المستحدثة من طرفة ANDI طيلة الفترة (2002-2012)

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2018/10/10

الجدول رقم (44.2): عدد المناصب المستحدثة وحجم المبالغ المالية والمشاريع الممولة من طرفة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار وفق القطاعات طيلة الفترة (2002 -2012)

قطاع النشلط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	18697	58%	233667	9%	46079	15%
البناء، الأشغال العمومية.والهيدروليك	5900	18%	226627	9%	100991	34%
الصناعة	3445	11%	1569597	62%	103660	35%
الخدمات	2844	9%	328947	13%	35147	12%
الفلاحة	491	2%	23657	1%	5139	2%
الصحة	430	1%	25711	1%	4582	2%
السياحة	195	1%	135595	5%	3517	1%
التجارة	2	0%	3040	0%	0	0%
المجموع	32004	100%	2546840	100%	299115	100%

المصدر: الموقع الالكتروني الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2019/10/10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (40.2) أن ما نسبته 62% من المبالغ المالية الاستثمارية هي في قطاع الصناعة وهذا ما يؤكد هيمنة هذا القطاع على جميع المستويات سواء من حيث العدد المشاريع الممولة والتي قدرت بـ 11% أو مناصب الشغل المستحدثة والتي سجلت 35% ليأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والاشغال العمومية والري بـ 18 % من عدد المشاريع الممولة و9% من المبلغ المالي، و34% بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة، أما القطاعات الأخرى مثل الزراعة، السياحة.والتجارة فإنها تساهم في حدود 1 إلى 2% من المشاريع المنجزة، ومع ذلك فإن قطاع السياحة سجل تطورا ملحوظا من حيث القيمة المالية.وذلك بنسبة (55%)، أما فيما يخص قطاع النقل فإنه لا يتناسب مع عدد المشاريع الصغيرة المنجزة والتي تقدر نسبتها بـ 52%، وبقيمة مالية تتساوى مع القيمة المالية

لقطاع البناء والاشغال العمومية والهيدروليك (9%).والملاحظ كذلك ان عدد مناصب في هذا القطاع تتناسب مع ما نجده في قطاع الخدمات والمقدرة بـ 15% ، والشكل الموالي يوضح عدد المشاريع وفق القطاعات.

الشكل رقم (27.2): عدد المناصب المستحدثة وحجم المبالغ المالية والمشاريع الممولة من طرفة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار وفق القطاعات طيلة الفترة (2002-2012)

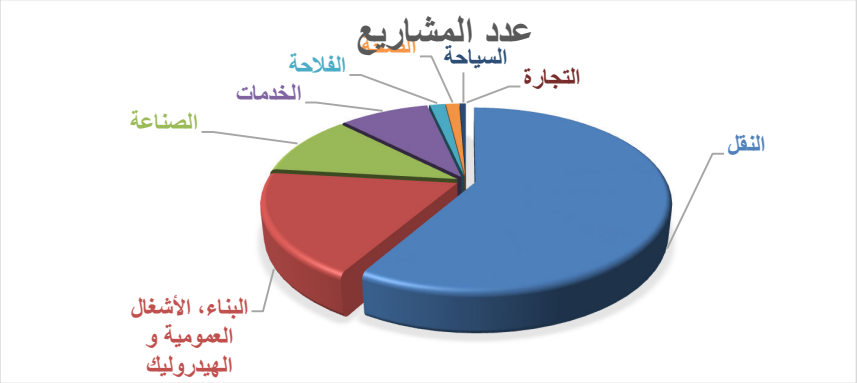

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2018/10/10

الجدول رقم (45.2): المشاريع الاستثمارية المصرح بها سنة 2018

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة	القيمة (مليون دج)	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمار المحلي	4105	%99.5	1530299	%91.3	133666	93.3%
الاستثمار الاجنبي	20	%0.5	145850	%8.7	9654	%6.7
المجموع	4125	%100	1676149	%100	143320	%100

المصدر: الموقع الالكتروني الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2019/10/10.

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المشاريع الممولة في تزايد مستمر وفق السنوات وينطبق ذلك على كل من القيمة المالية ومناصب الشغل المستحدثة ويجدر اشارة الى استحواذ الاستثمار المحلي على مجمل المشاريع الاستثمارية بقيمة 99.5% مقابل 0.5% بالنسبة للاستثمار الاجنبي، وهذه النسبة جد ضئيلة مما انعكست على ضعف مساهمته في خلق مناصب الشغل.

الشكل رقم (28.2): المشاريع الاستثمارية المصرح بها سنة 2018

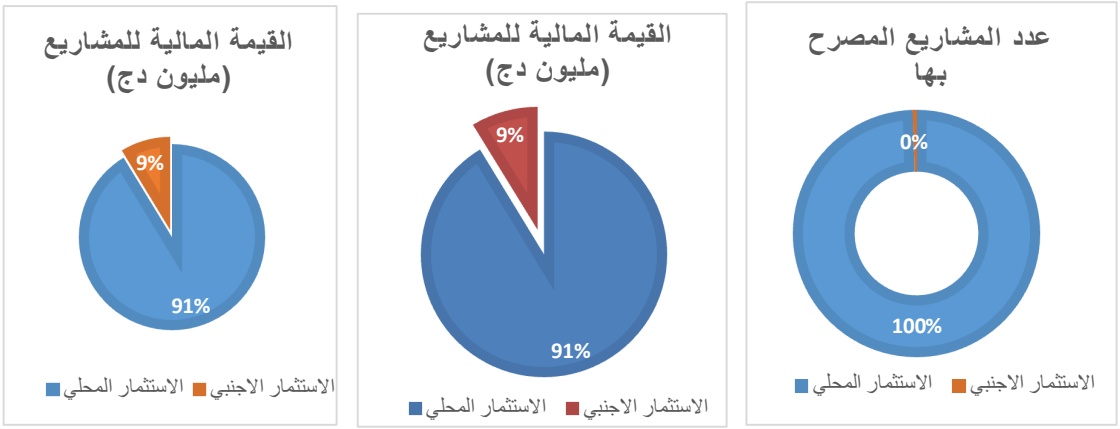

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2018/10/10

1.6.نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار في التشغيل الكلي خلال الفترة الممتدة 2002–2012.

الجدول رقم (46.2): نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار في التشغيل الكلي خلال الفترة (2002 –2012)

السنوات	التشغيل الكلي	مناصب الشغل	نسبة المساهمة في التشغيل الكلي %
2 002	/	24 092	/
2 003	6684056	20 533	0,31
2 004	7798000	16 446	0,21
2 005	8044000	17 581	0,22
2 006	8869000	30 463	0,34
2 007	8594000	51 345	0,60
2 008	9145000	51 812	0,57
2 009	9472000	30 425	0,32
2 010	9792000	23 462	0,24
2 011	9599000	24 806	0,26
2 012	10170000	8 150	0,08

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2018/10/10

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لترقية.وتطوير الاستثمار في التوظيف الإجمالي ضئيلة جدا لأم تتعدى 0.6 %.وهي أعلى نسبة سجلتها هذه الوكالة خلال سنة 2007 لتبدأ في التراجع بعد ذلك حتى 0.08% سنة 2012.وذلك بسبب تراجع المشاريع المنجزة من طرف هذه الوكالة في هذه السنة التي سجلت 1880 مشروع محقق بعدما كانت عدد المشاريع سنة 2009 تقدر بـ 70103 مشروع محقق،.وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (29.2): نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار في التشغيل الكلي خلال الفترة (2002–2012)

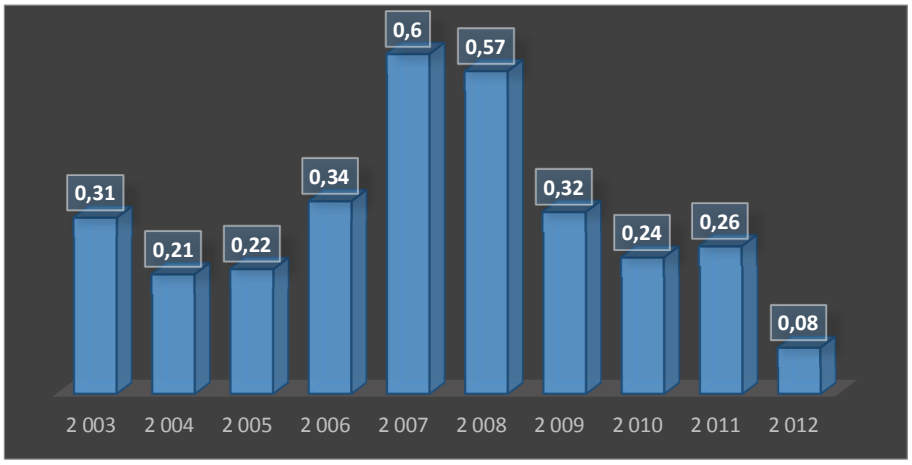

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

VI. الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS):

يضم هذا الجهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (**TUP-HIMO**)،.ووضع هذا الجهاز بغية المعالجة الاقتصادية للبطالة الشباب الذين لا يتوفرون على اي مؤهلات وتقديم المساعدات الاجتماعية لذوي الفئات المحرومة من المجتمع وذلك من اجل الادماج الاجتماعي عن طريق استحداث مناصب الشغل مؤقته من خلال تنظيم ورشات عمل والصيانة والمنشأة القاعدية المحلية.

الجدول رقم(47.2): تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في اطار برنامج(TUP-HIMO) خلال الفترة 1999-2016.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد مناصب	41650	173144	118011	17257	16745	11797	10809	19945	19436
النسبة	10,38	4,31	2,94	4,30	4,17	2,94	2,69	4,97	4,84
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد مناصب	14140	14748	14012	14354	26505	27796	44827	43411	34727
النسبة	3,52	3,68	3,49	3,58	6,61	6,93	11,17	10,82	8,65

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS، رقم 31 (2000)، رقم 32 (2001)، رقم 33 (2002)، رقم 34 (2003)، رقم 35 (2004)، رقم 36 (2005)، رقم 39 (2009)، رقم 40 (2010)، رقم 42 (2012)، رقم 44 (2014)، رقم 45 (2015)، رقم 46 (2016)، رقم 47 (2017)، رقم 48 (2018).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المناصب المستحدثة في اطار برنامج (**TUP-HIMO**) خلال الفترة 1999-2014، عرف عدة تغيرات حيث في بداية الفترة شهد ارتفاع نسبة في عدد مناصب الى غاية 2007 اين بلغت النسبة 4.84% ليعرف بعدها انخفاض الى غاية سنة 2012 ليعاود الارتفاع مرة اخرى ويسجل 10.82% سنة 2015، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (30.2): عدد مناصب العمل المستحدثة في اطار برنامج(TUP-HIMO)خلال الفترة 1999-2016.

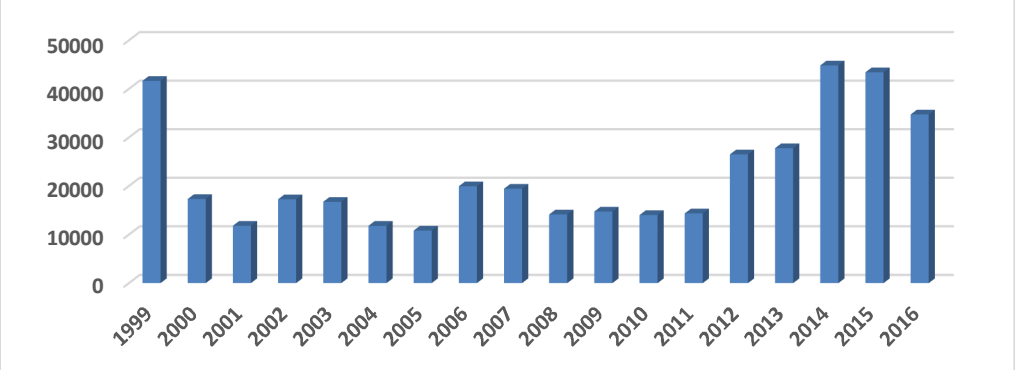

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS، رقم 31 (2000)، رقم 32 (2001)، رقم 33 (2002)، رقم 34 (2003)، رقم 35 (2004)، رقم 36 (2005)، رقم 39 (2009)، رقم 40 (2010)، رقم 42 (2012)، رقم 44 (2014)، رقم 45 (2015)، رقم 46 (2016)، رقم 47 (2017)، رقم 48 (2018).

1.7.تقييم حصيلة الجهاز العمل المأجور بمبادرات محلية (ESIL):

بدأ هذا الجهاز العمل في بداية سنة 1990 وكان الهدف المرجو منه هو خلق مناصب العمل لمدة تتراوح ما بين 3 أشهر و12 شهر وتتولى بذلك الجماعات المحلية ويتم تسيير هذا الجهاز وفق عملية التنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ومديرية النشاط الاجتماعي.

الجدول رقم (48.2): عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف جهاز العمل المأجور بمبادرات محلية (ESIL) خلال الفترة 1998-2011

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد مناصب	181225	157565	145481	178512	70500	143376	141501	62581	120151
النسبة	10,16	8,84	8,16	10,01	3,95	8,04	7,93	3,51	6,74
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد مناصب	126266	129894	143414	90002	92838	–	–	–	–
النسبة	7,08	7,28	8,04	5,05	5,21	–	–	–	

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS، رقم 31 (2000)، رقم 32 (2001)، رقم 33 (2002)، رقم 34 (2003)، رقم 35 (2004)، رقم 36 (2005)، رقم 39 (2009)، رقم 40 (2010)، رقم 42 (2012)، رقم 44 (2014)، رقم 45 (2015)، رقم 46 (2016)، رقم 47 (2017)، رقم 48 (2018).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (48.2) ووفقا للمعطيات المتاحة لدينا فان هذا البرنامج (**ESIL**) الذي اعتمدته الدولة بغية توفير مناصب عمل حيث تراوحت هذه النسب ما بين 3.و10 % طيلة الفترة 1998- 2011، وللإشارة فقد سجلت سنة 198 أعلى نسبة والتي قدرت بـ 10.16% بينما سنة 2005 سجلت أدنى نسبة والمقدرة بـ 3.51%، وما يمكن استخلاصه أن مساهمة هذا الجهاز تبقى ضعيفة في خلق مناصب العمل.

2.7– تقييم حصيلة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS):

الجدول رقم (49.2): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق أجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS).ونسبة مساهمتها في التشغيل الكلي خلال الفترة 2005–2016

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
(ADS)	460759	383309	307394	316569	457161	334131
التشغيل الكلي (بألاف)	8045	8875	8594	9145	9472	9709
النسبة%	5,73	4,32	3,58	3,46	4,83	3,44
	2011	2012	2013	2014	2015	2016
(ADS)	451969	501788	504274	527581	523348	527581
التشغيل الكلي (بألاف)	9599	10170	10788	10239	10594	10845
النسبة%	4.70	4.93	4.67	5.15	4.94	4.86

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS، رقم 31 (2000)، رقم 32 (2001)، رقم 33 (2002)، رقم 34 (2003)، رقم 35 (2004)، رقم 36 (2005)، رقم 39 (2009)، رقم 40 (2010)، رقم 42 (2012)، رقم 44 (2014)، رقم 45 (2015)، رقم 46 (2016)، رقم 47 (2017)، رقم 48 (2018).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة مساهمة جهاز التنمية الاجتماعية (**ADS**) في التشغيل الكلي تراوحت ما بين 3% الى 5 % وهي تعكس ضعف هذا الجهاز في خلق مناصب العمل، وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (31.2): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق أجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS) خلال الفترة 2005-2016

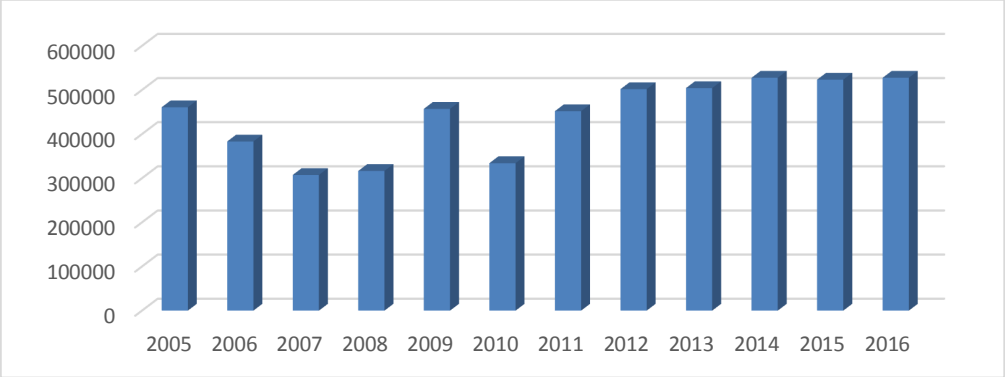

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS، رقم 31 (2000)، رقم 32 (2001)، رقم 33 (2002)، رقم 34 (2003)، رقم 35 (2004)، رقم 36 (2005)، رقم 39 (2009)، رقم 40 (2010)، رقم 42 (2012)، رقم 44 (2014)، رقم 45 (2015)، رقم 46 (2016)، رقم 47 (2017)، رقم 48 (2018).

3.7. تقييم حصيلة الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

تعتبر وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة هي الوصية الرئيسية على كل من جهاز التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لذا نسبة مساهمتها في التشغيل الكلي يكون انطلاقا من حساب مناصب العمل المستحدثة لهذه الاجهزة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (50.2): حصيلة استحداث مناصب الشغل من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.ونسبة مساهمتها في التشغيل الكلي خلال الفترة 2005-2016

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
(ADS)	460759	383309	307394	316569	457161	334131
ANGEM	4994	33332	25847	63149	91101	77934
المجموع	465753	416641	333241	379718	548262	412065
التشغيل الكلي (بآلاف)	8045	8875	8594	9145	9472	9709
نسبة المساهمة%	5,79	4,69	3,88	4,15	5,79	4,24
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
(ADS)	451969	501788	504274	527581	523348	527581
ANGEM	161417	219641	166053	176315	126152	32045
المجموع	613386	721429	670327	703896	649500	559626
التشغيل الكلي (بآلاف)	9599	10170	10788	10239	10594	10845
نسبة المساهمة%	6.39	7.09	6.21	6.87	6.13	5.16

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS، رقم 31 (2000)، رقم 32 (2001)، رقم 33 (2002)، رقم 34 (2003)، رقم 35 (2004)، رقم 36 (2005)، رقم 39 (2009)، رقم 40 (2010)، رقم 42 (2012)، رقم 44 (2014)، رقم 45 (2015)، رقم 46 (2016)، رقم 47 (2017)، رقم 48 (2018).

يبين الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل التي تم توفيرها من طرف الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ، قد سجلت أدنى قيمة لها سنة 2007 بقيمة تقدر بـ 333241 منصب ما يمثل 3.88 %، من حجم التشغيل الكلي سنة 2007.والمقدرة بـ 8594000 منصب عمل ، كما تجدر الاشارة أن هذه النسبة سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 بمعدل 7.09% من حجم التوظيف الإجمالي ،ما يساوي 721429 منصب عمل.والملاحظ كذلك أن هذه النسبة عرفت تراجعا تدريجيا بعد سنة 2012 لتصل نسبة مساهة هذه الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة 5.16 % مقابل حجم تشغيل كلي قدر بـ 10845000 منصب.وما يمكن قوله هذه النسب تبقى ضعيفة بالرغم من مساهمتها في الحد من تفاقم البطالة في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع سياسات التشغيل في الجزائر بإعتباره من المواضيع الهامة الذي أولته الدولة الجزائرية أهمية بالغة، حيث أن التزايد السكاني الكبير والبطالة المرتفعة فرض على الجزائر التفكير جديا لإيجاد حل لهذه المشكلة، من خلال إحداث أجهزة وأساليب تقنية واقتصادية للتكفل بمشاكل الشباب في توفير مناصب شغل فانتهجت الجزائر على إثر ذلك عدة سياسات للتشغيل قصد التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل.

كما تم إستعراض من خلال هذا الفصل أهم سياسات التشغيل في الجزائر منذ الاستقلال ،و الرامية أساسا إلى خلق مناصب عمل.والتقليص من معدلات البطالة خاصة لدى فئة الشباب.وهذا راجع للتزايد المستمر في مستويات الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض منه ، وهو ما يفسر بوجود اختلال في سوق العمل والمتمثل في البطالة،التي تعد من المشكلات الأساسية التي تعرقل مسيرة التنمية المحلية بالدولة ، نظرا لما تخلفه من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ، لذلك سعت الجزائر إلى زيادة فرص العمل من خلال استحداث برامج تنموية ، كبرنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 ، ثم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014

كما أكدت المعطيات أن الوكالات.والاجهزة التي إعتمدتها الدولة الجزائرية لخلق مؤسسات صغيرة.ومتوسطة ساهمت في خفض نسب البطالة بسوق العمل الجزائري من خلال القروض التي تمنحها لشرائح مختلفة من طالبي العمل، إذ أن هذه القروض تستهدف الفئة الحساسة من المجتمع مما ساهم بصورة مباشرة وفعالة في خلق مؤسسات مصغرة وصغيرة ساهمت إلى جانب خلق مناصب عمل، في جذب وتوجيه جزء مهم من انتاج الاقتصاد الموازي نحو الاقتصاد الرسمي. خاصة فيما تعلق بالصناعات التقليدية المسوقة في الأسواق الفوضوية وبالطرق التقليدية، إلا أنه بالرغم من تنفيذ هذه السياسات لأكثر من 25 سنة لم تتحسن الأوضاع في مجال إدماج البطالين بالصورة المطلوبة عن طريق توفير مناصب عمل دائمة.وتحقيق التوافق بين متطلبات سوق العمل.ومخرجات التكوين.والمعاهد.والجامعات.

و خلاصة القول أنه لا يمكن الحديث عن تنمية إقتصادية، دون الحديث عن سياسات تشغيل فعالة، قادرة على إمتصاص معدلات البطالة، ولن يتحقق ذلك إلا بوجود مرونة في سوق العمل ناتجة عن إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي(صناعي أو فلاحي) ، كما أن الحديث عن سياسة التشغيل يعني الحديث عن برامج مدروسة تكون كفيلة لإحتواء طالبي العمل من خريجي التكوين.والمعاهد والجامعات، وكذا تقديم الدعم لأصحاب الأفكار والإبداعات والمشاريع المقاولاتية، والعمل على إدماجهم بشكل يجعلهم فاعلين أساسيين في دفع عجلة التنمية.

الفصل الثالث:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و دورها في ترقية سوق الشغل بالجزائر

دراسة تحليلية قياسية 2016/1998

تمهيد:

تعتبر النظريات الاقتصادية المختلفة التي تعتمد بالدرجة الاولى في أحكامها على الاستنباط و المنطق منظورا قديما حيث أضحى الدور الاساسي للخبراء الاقتصادين و المفكرين هو محاولة تفسير المحيط الاقتصادي و تحديد أهم المتغيرات التي تتحكم في هذا الاخير و ضبط إتجاهاتها عن طريق الاعتماد على العديد من الدراسات والبحوث المتطورة بغية الحصول على نتائج ذات فعالية ودقة ونجد ان جل الدراسات الاقتصادية حاليا تعتمد في بحوثها على ما يعرف بالبيانات المقطعية مقاسة بفترت زمنية معينة، وهذا الاهتمام الزائد جاء النتائج الجيدة التي تقدمها هذا النوع من النماذج والتي تمتاز أيضا بدقة بالتنبؤ من خلال ربط عدد المشهدات المقطعية المستخدمة في النموذج بعدد الفترات الزمنية.

ونجد العديد من الباحثين الذين اهتموا بخصائص هذه النماذج (بيانات مقطعية) مثل **(Croux &Bramati** 2007) (**Sun**, 2010)، (**Lee** & **Yu**, 2010) ومنهم من إهتم كذلك بتطبيقها في بحوثهم ودراساتهم الدراسية مثل (**Lukas & Jan 2011**) و (**KAI & Qin 2011**)، كما اكتسبت هذه النماذج اهتماما بالغا في الدرسات الطبية لانها تأخذ بعين الاعتبار اثر التغير في الزمن وفي المشهدات المقطعية.

و قد حاولنا خلال هذا الفصل القيام بالدراسة تحليلية تعتمد على تحليل وتقييم نتائج المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب استنادا الى البيانات والمعطيات التي تم الحصول عليها خلال الفترة الممتدة 1998-2016، وبعد ذلك نتطرق الى الدراسة القياسية من خلال استخدام نماذج البيانات المقطعية بالاعتماد على مجموعتين هي الولايات والقطاعات لدراسة اثر كل من حجم مبالغ تمويل المشاريع المنجزة وعددها على عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة الممتدة 1998-2016 (البيانات الفصلية)، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول**: دراسة تحليلية لنتائج المحققة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**)
- **المبحث الثاني**: الاطار القياسي المتبع في التحليل
- **المبحث الثالث**: أثر حجم التمويل وعدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) على مناصب العمل المستحدثة 1998- 2016 (الدراسة القياسية)

المبحث الأول: دراسة تحليلية لنتائج المحققة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

سنحاول من خلال هذه الدراسة التقييمية تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على المستوى الوطني، وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة لدى فئة الشباب وخاصة وان البطالة في الجزائر مجملها تنحصر لدى الشباب المؤهل وهو ما تبرزه عدة دراسات ميدانية وقياسية حيث نسبتها الاكبر تتمركز لدى هذه الفئة بـ 70%، وسنحاول من خلال هذا المطلب تقديم تحليل للنتائج المحققة لهذه الوكالة.

I. عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة (ANSEJ):

الجدول رقم (1.3): تطور عدد المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد مشاريع	69	7223	13816	10704	7309	7606	5666	6691	10549	8645
النسبة	0,02	1,96	3,75	2,91	1,99	2,07	1,54	1,82	2,87	2,35
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عدد مشاريع	8102	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856	23676	11262
النسبة	2,20	2,89	5,67	6,15	11,64	17,88	11,70	11,10	6,43	3,06

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاؤها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بلغ 367980 مؤسسة خلال الفترة الممتدة 1997-2016 في حين نجد أن عدد المشاريع المنجزة من طرف هذه الوكالة في نهاية هذه الفترة سجل 11262 مشروع سنة 2016 بنسبة 3.06% من مجموع المشاريع المنجزة خلال فترة 1997-2016، اما فيما يخص سنة 1997 سجلت عدد مشاريع الممولة 69 مشروع بنسبة 0.02% من مجموع المشاريع الممولة، وهذه النسبة طبيعية تتوافق وفترة انشاء هذه الوكالة لتعرف هذه النسبة بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا وتدريجيا حتى سنة 2012 والتي بلغت قيمة قيمتها القصوى بنسبة 17.88% ويرجع ذلك الى اقبال الشباب على هذه الوكالة بشكل كبير نتيجة طبيعة القطاعات التي كانت تمول في تلك الفترة والتي لا تتطلب وثائق واجراءات معقدة اضافة الى تسهيلات التي باشرت الوكالة العمل بها في تلك الفترة، والاوضاع المالية الجيدة التي كانت نتيجة ارتفاع مداخيل البترول في تلك الفترة، لتعرف بعد ذلك عدد المشاريع المنجزة من طرف هذه الوكالة تراجعا تدريجيا لتصل الى 3.06% سنة 2016 وهي نسبة جد ضئيلة جاءت نتيجة تجميد

تمويل بعض القطاعات التي كان الشباب يقبلون عليها وتشبع هذه القطاعات، كذلك تراجع اسعار البترول وضعف مداخيل الدولة والاوضاع المالية الصعبة التي اصبحت تعيشها الجزائر في تلك الفترة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل(1.3) :المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة (1997 2016)

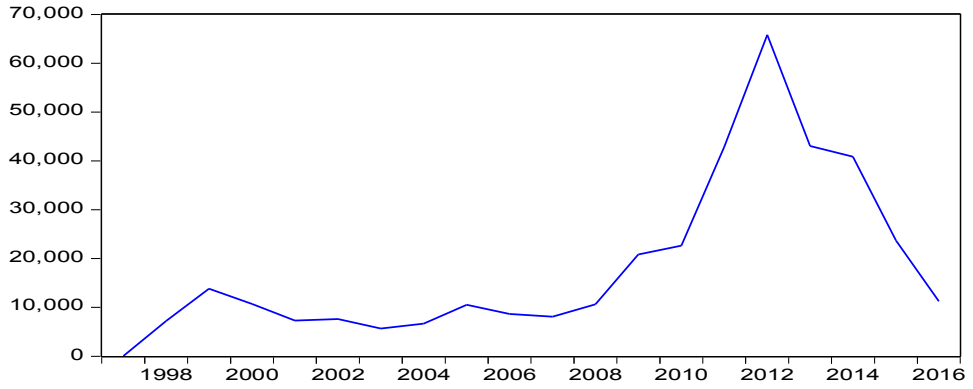

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1.1- توزيع مشاريع المنجزة من طرف الوكالة حسب الجنس:

الجدول رقم (2.3): تطور عدد المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) حسب الجنس خلال الفترة 1997-2016.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد ذكور	64	6642	12664	9532	6025	6396	4705	5504	8660	7184
النسبة	92,75	91,96	91,66	89,05	82,43	84,09	83,04	82,26	82,09	83,10
اناث	5	581	1152	1172	1284	1210	961	1187	1889	1461
النسبة	7,25	8,04	8,34	10,95	17,57	15,91	16,96	17,74	17,91	16,90
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
ذكور	6838	9132	18352	20430	39881	61335	39513	37191	21031	9712
النسبة	84,40	85,88	88,03	90,23	93,11	93,20	91,81	91,03	88,83	86,24
اناث	1264	1502	2496	2211	2951	4477	3526	3665	2645	1550
النسبة	15,60	14,12	11,97	9,77	6,89	6,80	8,19	8,97	11,17	13,76

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتبين من خلال الجدول رقم (2.3)نلاحظ أن الحصيلة الاجمالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ انطلاقتها الفعلية سنة 1997 الى سنة 2016 تم انشاء ما يعادل 367980 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 330791 مؤسسة خاصة بالذكور بنسبة 89.89% و 37189 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة بالإناث اي ما يعادل نسبة 10.10%، الا انه الشيء الذي يلفت الانتباه ان العنصر النسوي تبقى نسبة اقباله على هذه الوكالة جد ضئيل مقارنة بالذكور حيث سجلت اعلى نسبة سنة 2005 بنسبة قدرت بـ 17.91% والملاحظ ان هذه النسبة

عرفت تحسنا تدريجيا وهذا نتيجة تبني الدولة سياسات من اجل اقحام المرأة في سوق العمل وهو ما نوضحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل (2.3): توزيع المشاريع المحققة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الجنس خلال الفترة الممتدة (1997-2016)

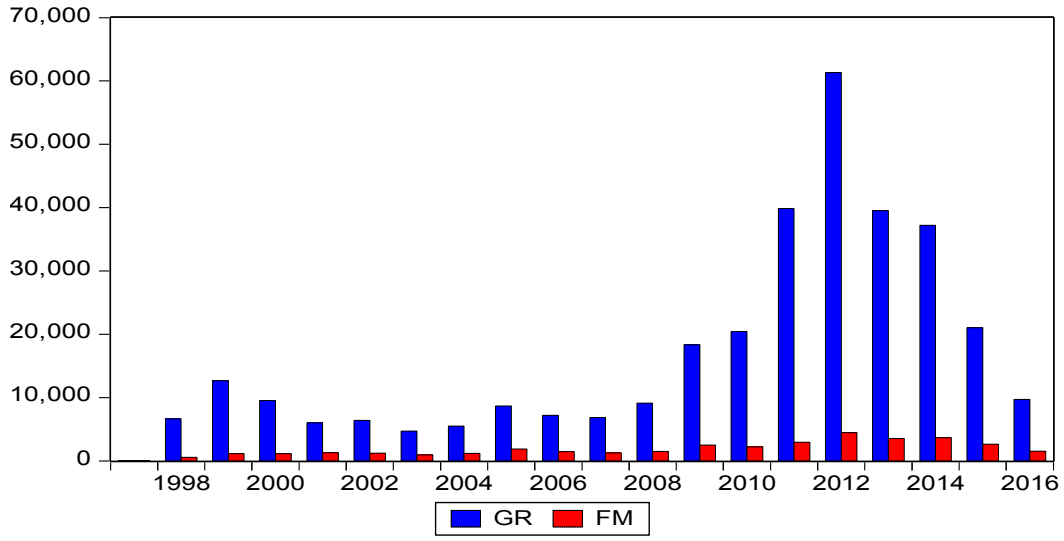

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2.1- توزيع المشاريع المنجزة من طرف الوكالة حسب القطاعات:

الجدول (3.3): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق القطاعات (1997 2006).

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
838	1325	1141	789	1758	769	1432	1230	446	2	AGRICULTURE
1653	2184	1195	891	1035	1185	1392	1410	898	7	ARTISANAT
577	663	387	307	280	239	274	285	128	1	BTP
56	64	22	18	12	14	17	9	7	0	HYDRAULIQUE
636	717	386	316	455	480	580	377	202	4	INDUSTRIE
263	270	149	79	83	115	129	91	51	1	MAINTENANCE
123	60	18	30	13	11	10	11	8	0	PECHE
295	292	237	177	214	266	277	155	42	1	PROFESSIONS LIBERALES
3643	4353	2571	2227	2643	2447	2237	1858	862	19	SERVICES
421	416	430	617	693	845	1390	2053	467	0	TRANSPORT DE MARCHANDISES
21	35	29	28	84	227	1784	5720	4061	34	TRANSPORT DE VOYAGEURS
119	170	126	187	336	711	1182	617	51	0	TRANSPORT FRIGORIFIQUE
8645	10549	6691	5666	7606	7309	10704	13816	7223	69	Total

المصدر:من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول (4.3): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق القطاعات (2007/ 2016).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
3446	6779	10330	8121	6594	3648	2197	1394	710	539	AGRICULTURE
320	2170	4255	4900	5438	3559	3264	3455	1881	1529	ARTISANAT
1668	3825	5062	4328	4328	3655	2768	2017	874	618	BTP
4	13	44	19	47	17	26	61	59	35	HYDRAULIQUE
2066	3681	5093	2194	2370	1521	962	1079	786	642	INDUSTRIE
654	1232	1521	1139	931	597	580	606	461	307	MAINTENANCE
33	83	157	104	111	38	25	73	104	115	PECHE
716	1205	1450	1042	826	569	464	571	397	260	PROFESSIONS LIBERALES
2351	4545	11090	14545	17845	11179	6636	7245	4143	3315	SERVICES
0	4	340	3317	22491	14354	4250	3351	642	449	TRANSPORT DE MARCHANDISES
1	42	673	1203	2109	1576	501	365	341	151	TRANSPORT DE VOYAGEURS
3	97	841	2127	2722	2119	968	631	236	142	TRANSPORT FRIGORIFIQUE
11262	23676	40856	43039	65812	42832	22641	20848	10634	8102	Total

المصدر:من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال المعطيات المتاحة والتي تعكس لنا عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وفق القطاعات نجد ان قطاع نقل المسافرين يتصدر القائمة في بداية سنة 1997 بحوالي 34 مشروع منجز من اجمالي 69 مشروع، اي بنسبة 49.27% من مجموع المشاريع المنجزة خلال سنة1997، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 27.53%

اما قطاع الحرف والصناعات التقليدية سجل نسبة 10.14% خلال نفس السنة، بينما تبقى القطاعات الاخرى في ذيل الترتيب بنسب جد ضئيلة، لتتغير عدد المشاريع وفق القطاعات في السنوات الموالية حيث سنة 2012 تعتبر كنقطة تحول وذلك راجع لعدة اسباب تبنتها هذه الوكالة كتجميد تمويل بعض القطاعات التي كانت في الصدارة بنسب عالية حيث استحوذ قطاع نقل السلع والخدمات على معظم المشاريع والتي قدرت بـ 22491 مشروع من اجمالي 65812 مشروع أي ما مقداره 34.17%، ثم يليه قطاع الخدمات واخيرا القطاع الفلاحي الذي سجل هو اخر 10.01% وتعتبر هذه النسبة افضل مقارنة بما سجله بسنة 1997 و 1998، كما نلاحظ ان هذا القطاع عرف تطورا ملحوظا حيث وصل سنة 2016 الى 30.59% من مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لهذه السنة، وارتفاع هذه النسبة راجع الى سياسات الدولة في دعم القطاع الفلاحي، اما فيما يخص القطاع الصناعي فبعدما كانت النسب تتراوح ما بين 5% و 6% اصبح في السنوات الاخيرة يسجل 12.46% في سنة 2014 و15.54% سنة 2015 ثم 18.34% سنة 2016، والجدير

بذكر كذلك هو انخفاض نسب الخاصة بقطاع النقل بكل انواعه حيث تراجع من 56.22% بنسبة لقطاع النقل 1998 الى 0.008% سنة 2016 وهذا سببه الرئيسي هو تشبع هذا القطاع وتجميد تمويله من طرف الوكالة، وكل هذا موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (3.3): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق كبيعة نشاط القطاعات 2016-1997

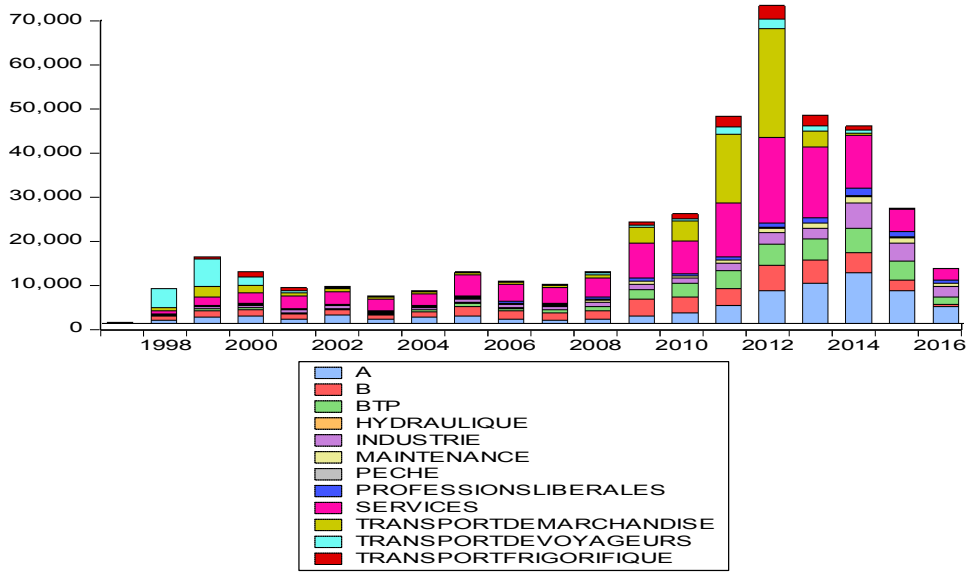

المصدر:من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

3.1- تقييم حصيلة المشاريع المنجزة وفق القطاعات خلال الفترة 1997-2016:

الجدول رقم (5.3): نسبة استفادة كل قطاع من المشاريع المنجزة في اطار ANSEJ خلال الفترة 1997- 2016.

القطاعات	مجموع المشاريع	نسبة استفادة كل قطاع
AGRICULTURE	53488	% 14,54
ARTISANAT	42621	% 11,58
BTP	32284	% 8,77
HYDRAULIQUE	544	% 0,15
INDUSTRIE	24547	% 6,67
MAINTENANCE	9259	% 2,52
PECHE	1127	% 0,31
PROFESSIONS LIBERALES	9456	% 2,57
SERVICES	105754	% 28,74
TRANSPORT DE MARCHANDISES	56530	% 15,36
TRANSPORT DE VOYAGEURS	18985	% 5,16
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	13385	% 3,64
Total	367980	% 100

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع الخدمات يبقى في الصدارة بنسبة 28.74%، ثم يليه قطاع السلع والخدمات بنسبة 15.36%، بينما قطاع الفلاحة سجل نسبة 14.54% اي ما يعادل 53488 مشروع منجز من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طيلة الفترة الممتدة 1997-2016، اما قطاع الاشغال العمومية والبناء وقطاع الصناعة وقطاع نقل المسافرين سجلوا نسب 8.77% و 6.67% و 5.16% على التوالي، وما يمكن قوله ان هذه القطاعات لا تحظى بالتمويل اللازم.

وتبقى القطاعات المتبقية في مراتب الاخيرة بنسب منخفضة تتراوح ما بين 2% و3% ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (4.3): نسبة إستفادة كل قطاع من المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997 – 2016.

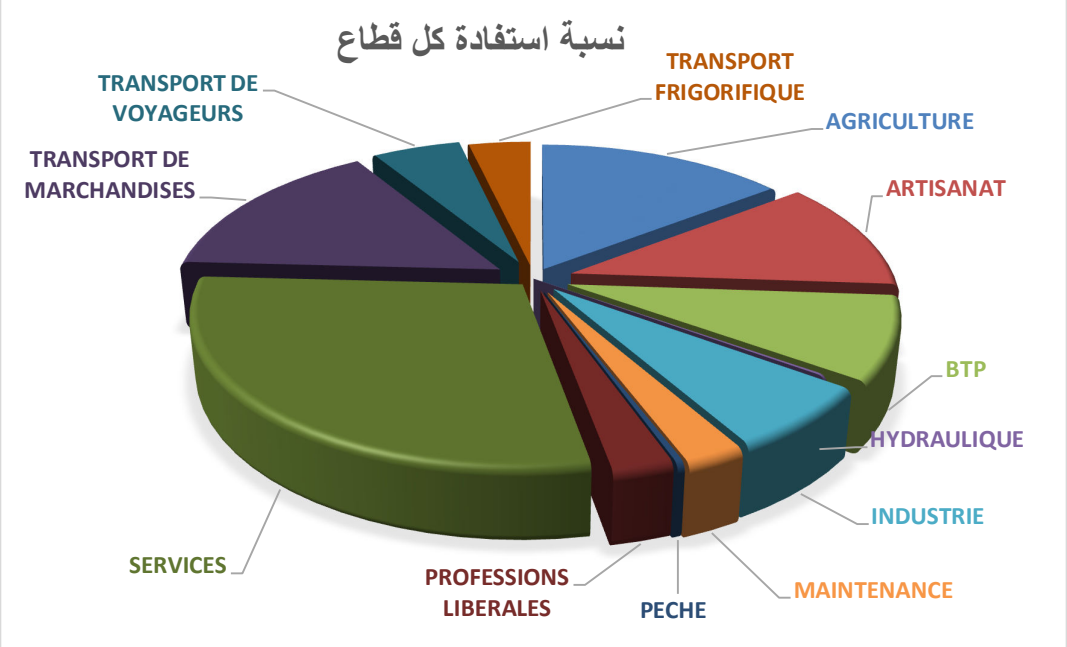

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

كما وضحه الجدول السابق نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن قطاع الخدمات إحتل الصدارة من حيث المشاريع المنجزة عن طريق الوكالة الوطنية و دعم تشغيل الشباب ،ثم يليه قطاع النقل و السبب وراء إقبال الشباب على مثل هذا النوع من المشاريع هو سهولة تقديم الملف للحصول على هذا النوع من القروض و كذلك عدم تطلب خبرة كبيرة لتسيير مثل هذه المشاريع عكس الشاريع ذات طابع إنتاجي و التي تتطلب واثق و شهادات و خبرة من أجل الحصول عليها .

4.1- توزيع المشاريع المنجزة من طرف الوكالة حسب الولايات:

الشكل رقم (5.3): عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الولايات (1997-2016).

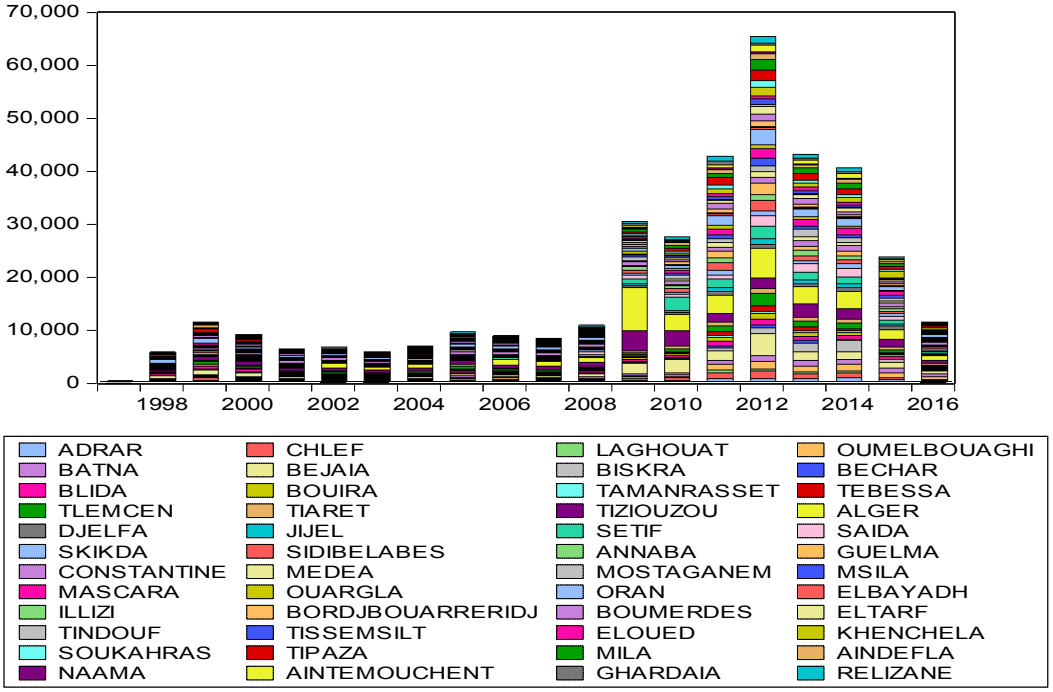

المصدر:من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (5.3) بأن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق الولايات شهد تزايد خلال السنوات 1998 إلى غاية سنة 2016، حيث سجل أكبر عدد المشاريع الممولة عن طريق هذه الوكالة في ولاية الجزائر العاصمة والتي قدرت بـ 36 مشروع من اجمالي 69 مشروع سنة 1998، بينما نجد ان معظم ولايات الوطن عرفت عدد يكاد ينعدم للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لهذه السنة ويعود السبب في ذلك كون هذا الجهاز في هذه السنة (1998) كان في بداية نشأته ونظرا لنقص المعلومات لكل الباحثين عن العمل وكيفية تمويل والشروط التي وضعها هذا الجهاز من اجل الحصول على هذا النوع من القروض كان سبب في عدم اقبال الشباب نحو هذا الجهاز، لتعرف بعد ذلك كل الولايات تزايد في عدد المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث سجلت ولاية ادرار 80 مشروع منجز في سنة 1998، لترتفع الى 556 مشروع في سنة 2012، لتبدا بعد ذلك بانخفاض سنة 2015 و2016 مسجلة بذلك في السنة الاخيرة 108 مشروع منجز، اما ولاية تلمسان كذلك هي اخرى عرفت ارتفاعا في عدد المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مسجلة أقصى حد لها 1039 مشروع

منجز سنة 2014 أي بنسبة 2.67% من مجموع المشاريع المنجزة سنة 2014، لتتراجع سنة 2015 و 2016 الى 596 و 327 مشروع منجز على التوالي اي بنسبة انخفاض 45.47% و 70.08% على التوالي ومقارنة بسنة 2014.

وبالنسبة إلى ولاية بجاية التي عرفت هي كذلك ارتفاعا معتبرا في عدد مشاريع المنجزة من طرف الوكالة، حيث سجلت اقصى حد لها 4096 مشرع منجز سنة 2012 اي بنسبة 6.25% من مجموع المشاريع الممولة في اطار الوكالة لسنة 2012، لتتراجع بعد ذلك الى 561 مشروع سنة 2016 اي بنسبة انخفاض 6 مرات مقارنة بسنة 2012، وما يمكن استخلاصه من هذا البيانات التي تم الحصول عليها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ان كل ولايات الوطن سجلت ارتفاعا ملحوظا طيلة السنوات من 1998 الى غاية سنة 2013، لتتراجع بعد ذلك في السنوات المتوالية وذلك راجع الى سياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة بعد تراجع مداخيلها من الجباية البترولية اضافة الى تشبع بعض القطاعات التي كان الطلب عليها من طرف الشباب بشكل كبير.

5.1- تقييم حصيلة المشاريع المنجزة وفق الولايات خلال الفترة 1997-2016:

الجدول رقم (6.3):نسبة إستفادة كل الولاية من المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997- 2016.

الولايات	1997-2016	النسب	الولايات	1997-2016	النسب	الولايات	1997-2016	النسب
ADRAR	3 665	**1,00**	DJELFA	5 012	**1,36**	ILLIZI	1 241	0,34
CHLEF	8 571	**2,33**	JIJEL	5 745	**1,56**	BORDJ BOU ARRERIDJ	5 168	1,40
LAGHOUAT	3 243	**0,88**	SETIF	12 440	**3,38**	BOUMERDES	7 886	2,14
OUM EL BOUAGHI	8 701	**2,36**	SAIDA	9 591	**2,61**	TARF	7 126	1,94
BATNA	8 372	**2,28**	SKIKDA	6 639	**1,80**	TINDOUF	1 452	0,39
BEJAIA	18 322	**4,98**	SIDI BEL ABBES	8 610	**2,34**	TISSEMSILT	3 671	1,00
BISKRA	7 480	**2,03**	ANNABA	7 762	**2,11**	EL OUED	4 239	1,15
BECHAR	2 881	**0,78**	GUELMA	6 913	**1,88**	KHENCHELA	7 357	2,00
BLIDA	8 014	**2,18**	CONSTANTINE	11 062	**3,01**	SOUK AHRAS	4 966	1,35
BOUIRA	6 841	**1,86**	MEDEA	5 273	**1,43**	TIPAZA	10 659	2,90
TAMANRASSET	2 079	**0,56**	MOSTAGANEM	8 465	**2,30**	MILA	7 705	2,09
TEBESSA	4 948	**1,34**	M'SILA	6 108	**1,66**	AIN DEFLA	6 624	1,80
TLEMCEN	10 709	**2,91**	MASCARA	8 540	**2,32**	NAAMA	2 127	0,58
TIARET	6 696	**1,82**	OUARGLA	4 604	**1,25**	AIN TIMOUCHENT	5 731	1,56
TIZI OUZOU	19 658	**5,34**	ANT/ORAN	15 792	**4,29**	GHARDAIA	4 723	1,28
ALGER	36 142	**9,82**	EL BAYADH	1 767	**0,48**	RELIZANE	6 660	1,81
المجموع	**367980**							

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.3) أن الفترة 1997-2016 بلغت فيها نسب المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية الجزائر العاصمة بـ 36165 مشروع من اجمالي المشاريع أي ما يقدر نسبته 9.82% وهي اعلى مقارنة بالولايات الأخرى حيث تليها ولاية تيزي وزو بـ 5.34% من اجمالي المشاريع ثم ولاية بجاية بـ 4.98% من اجمالي المشاريع، كما عرفت ولاية وهران نسبة قدرها بـ 4.29% من اجمالي المشاريع، اما الولايات التي شهدت اقل مشاريع طيلة فترة الممتدة بين 1998-2016 هي ولايات الجنوب حيث سجلت ولاية البيض 0.48% اي ما يعادل 1767 مشروع منجز من طرف الوكالة، تليها ولاية تمنراست بـ 0.56% اي ما يعادل 2079، وولاية اليزي بـ 0.34% اي ما يعادل 2137 مشروع وولاية تندوف بـ 0.39% اي ما يعادل 1452 مشروع منجز، اما باقي الولايات الاخرى تتراوح نسبة المشاريع المنجزة في اطار الوكالة طيلة الفترة ما بين 1% و 3%، وما يمكن استنتاجه ان الولايات التي اخذت الحصة الاكبر من هذه المشاريع هي كل من الجزائر العاصمة وتيزي وزو وبجاية ووهران .

II. عدد المناصب الشغل المستحدثة في اطار طرف الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016

1.2.توزيع المناصب المستحدثة من طرف الوكالة خلال الفترة 1997- 2016:

نظرا للتسهيلات الي قدمتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عبر شبكتها المتكونة من 48 فرع على مستوى كل الولايات، وملحقاتها 28 التي استحدثت ابتداء من سنة 2009 على مستوى الدوائر بمختلف الولايات لتقريب الجهاز من الشباب والسماح لأكبر عدد منهم من الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها لهم، وتقوم بمرافقتهم ومتابعة المستثمرين الجدد عبر مختلف مراحل إنشاء المشروع، و على هذا الأساس فقد أثمرت هذه الجهود منذ بداية عمل هذه الوكالة سنة 1998 اين سجلت في هذه السنة 386 منصب في اطار المشاريع المنجزة من خلال الوكالة، لتتزايد عبر السنوات حيث بلغت 31418 منصب سنة 2008 وهو ما يعكس حالة الدعم الموجه لهذه الفئة من الشباب ورفع مستوى التمويل في اطار هذه البرامج التشغيلية وهذا ما سيتم شرحه من خلال تحليل البيانات الخاصة بعدد المناصب المستحدثة لهذه الوكالة خلال الفترة 1998- 2016.

الجدول رقم (7.3): تطور عدد المناصب المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد مناصب	386	23753	38572	29783	20267	19134	14774	19077	30376	24501
النسبة	0,04	2,70	4,39	3,39	2,31	2,18	1,68	2,17	3,46	2,79
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عدد مناصب	22685	31418	57812	60132	92682	129203	96233	93140	51570	22766
النسبة	2,58	3,58	6,58	6,85	10,55	14,71	10,96	10,61	5,87	2,59

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتبين من خلال الجدول أعلاه ان عدد مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب شهدت ارتفاعا محسوسا طيلة الفترة الممتدة ما بين 1997 الى سنة 2012 حيث نلاحظ ان اعلى نسبة قدرت بـ 14.71% اي ما يعادل 129203 منصب عمل مستحدث سنة 2012، مقارنة بسنة 1997 التي كانت بها النسبة جد ضئيلة والتي قدرت 0.04%، اما سنة 2005 سجلت 3.46% وهنا يمكن قول ان الدولة اعطت اهتماما كبيرا لتمويل هذه المشاريع وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، لكن هذه النسبة عرفت انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 2013 حيث بلغت 2.59% سنة 2016 اي ما يعادل 22766 منصب، وهذا الانخفاض في عدد مناصب الشغل المستحدثة نفسره بنقص عدد المشارع الممولة من طرف هذه الوكالة في السنوات الاخيرة بسبب عوامل التي سبق ذكرها، وهذا ما يوضحه الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم (6.3): عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر (2016/1997).

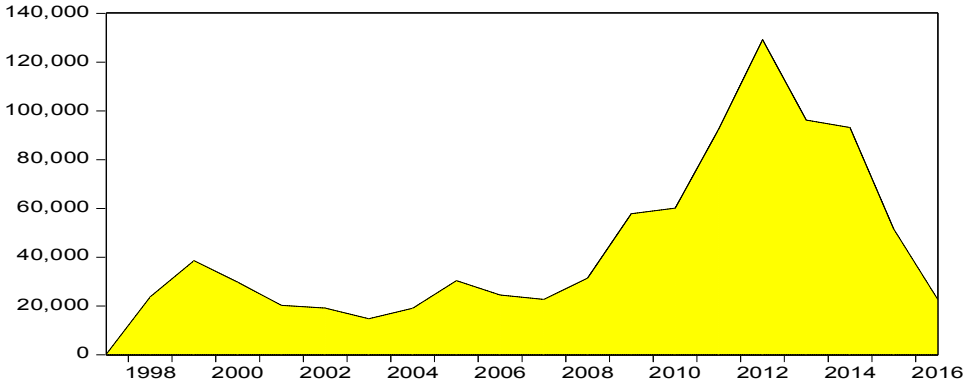

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2.2- توزيع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة حسب الجنس خلال الفترة 1997- 2016:

الجدول رقم (8.3):عدد المناصب العمل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) حسب الجنس خلال الفترة 1997-2016.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد ذكور	364	21499	26092	16409	15502	12039	15346	24658	20309	364
النسبة	94,30	90,51	90,07	87,61	80,96	81,02	81,49	80,44	81,18	82,89
اناث	22	2254	3691	3858	3632	2735	3731	5718	4192	22
النسبة	5,70	9,49	9,93	12,39	19,04	18,98	18,51	19,56	18,82	17,11
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
ذكور	18942	26884	50479	53710	85445	119252	87521	84180	45579	19659
النسبة	83,50	85,57	87,32	89,32	92,19	92,30	90,95	90,38	88,38	86,35
اناث	3743	4534	7333	6422	7237	9951	8712	8960	5991	3107
النسبة	16,50	14,43	12,68	10,68	7,81	7,70	9,05	9,62	11,62	13,65

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة مناصب الشغل المستحدثة بالنسبة للذكور خلال الفترة الممتدة بين 1997 و 2016 عرفت نسبة كبيرة مقارنة بالعنصر النسوي، حيث انه وفي سنة 1997 كانت نسبة استفادة الذكور من هذه المناصب المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقدر بـ 94.30 % من مجموع المناصب المستحدثة خلال سنة 1997 و المقدرة بـ 364 في حين نجد النسبة لا تتعدى 5.70% ما يعادل 22 منصب شغل بالنسبة للإناث لكن مع السنوات نلاحظ تحسن هذه النسبة حيث ارتفعت سنة 2004 الى 19.56% و المساوية لـ 5718 منصب عمل وهي أعلى نسبة شهدتها هذه الفئة خلال هذه الفترة الممتدة 1997-2016، لتتراجع بعد ذلك في سنة 2011 و2012 حيث سجلت 7.81% و 7.70% على التوالي، والشكل البياني يوضح ذلك.

الشكل رقم (7.3): عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الجنس (1997/2016).

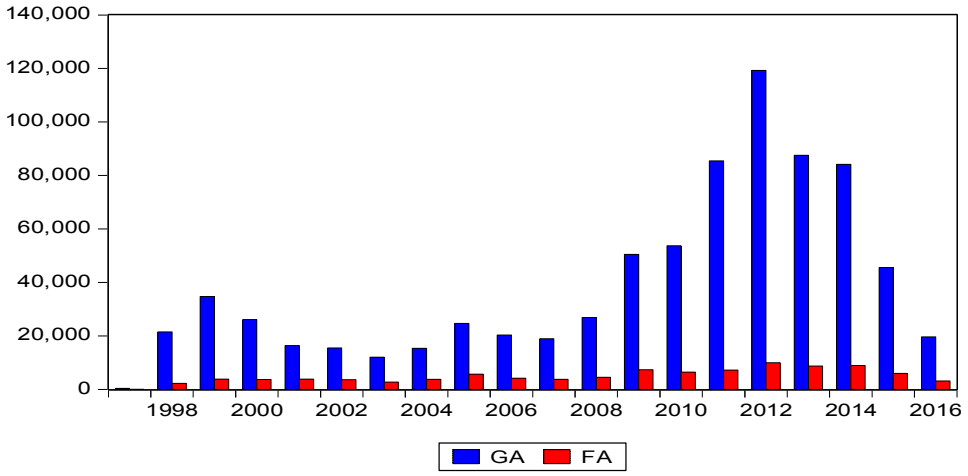

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3.2- توزيع مناصب الشغل المستحدثة وفق القطاعات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997-2016:

سنحاول من خلال المعطيات المتوفرة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والخاصة بعدد المناصب المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق القطاعات خلال الفترة الممتدة 1997-2006 توضيح وتحليل المعطيات لمعرفة ما هي القطاعات التي ساهمت بنسبة كبيرة في خلق مناصب عمل وفقا للمشاريع الممولة عن طريق هذه الوكالة.

الجدول رقم (9.3): عدد مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق طبيعة النشاط القطاعات (2006/1997).

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
9,15	11,33	15,53	13,14	15,90	10,44	13,53	9,57	6,66	1,81	AGRICULTURE
20,74	23,06	21,59	19,85	19,81	20,98	17,30	14,70	16,20	10,36	ARTISANAT
9,07	8,38	7,51	7,07	5,22	4,60	4,08	3,87	3,32	1,81	BTP
1,03	1,02	0,45	0,39	0,23	0,25	0,24	0,09	0,22	0,00	HYDRAULIQUE
8,58	8,25	7,24	6,90	8,02	7,99	7,36	4,33	4,27	6,22	INDUSTRIE
2,80	2,42	2,14	1,27	1,17	1,59	1,20	0,72	0,77	2,33	MAINTENANCE
2,32	1,02	0,57	0,56	0,22	0,26	0,16	0,10	0,24	0,00	PECHE
2,88	2,24	3,14	2,90	2,69	3,20	2,47	1,10	0,55	0,78	PROFESSIONS LIBERALES
38,93	38,35	36,05	37,74	35,86	32,90	21,80	15,27	14,20	43,78	SERVICES
3,39	2,55	4,16	7,20	6,29	7,97	9,72	11,56	4,84	0,00	TRANSPORT DE MARCHANDISES
0,19	0,26	0,35	0,42	0,93	2,51	13,64	35,09	48,13	32,90	TRANSPORT DE VOYAGEURS
0,93	1,12	1,28	2,57	3,67	7,31	8,50	3,61	0,59	0,00	TRANSPORT FRIGORIFIQUE
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	Total %

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم (10.3): عدد مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق القطاعات (2016-2007).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
29,33	27,61	26,01	19,86	11,50	9,97	9,71	6,61	6,25	6,40	AGRICULTURE
2,57	9,18	11,11	13,73	10,58	10,39	16,53	18,62	19,51	20,35	ARTISANAT
15,47	16,93	13,43	12,41	9,19	11,67	16,17	13,00	10,12	8,70	BTP
0,05	0,05	0,08	0,04	0,11	0,04	0,17	0,47	0,76	0,53	HYDRAULIQUE
19,84	17,51	14,61	6,62	4,80	4,98	5,49	6,82	8,49	9,33	INDUSTRIE
5,26	4,64	3,35	2,53	1,61	1,51	2,68	2,91	4,17	3,76	MAINTENANCE
0,53	0,65	0,88	0,53	0,33	0,20	0,30	0,74	2,12	2,48	PECHE
6,23	5,04	3,38	2,28	1,35	1,36	1,85	2,41	3,07	2,77	PROFESSIONS LIBERALES
20,69	17,96	24,05	30,99	27,13	26,36	28,77	33,62	37,03	38,85	SERVICES
0,00	0,01	0,54	5,28	27,01	26,19	13,38	11,10	4,19	3,99	TRANSPORT DE MARCHANDISES
0,01	0,15	1,27	2,30	2,92	3,33	1,91	1,58	2,63	1,62	TRANSPORT DE VOYAGEURS
0,02	0,27	1,28	3,43	3,47	4,02	3,05	2,11	1,66	1,21	TRANSPORT FRIGORIFIQUE
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	Total%

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الجدول رقم (9.3) و (10.3) نلاحظ أن المناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عرفت عبر السنوات اختلافا حسب العوامل والظروف ففي سنة 1997 تم خلق 169 منصب أي ما يعادل 43.47% من مجموع مناصب العمل المستحدثة لسنة 1997، وهي تعتبر نسبة معتبرة وطبيعية بحكم ان النصيب الاكبر لعدد المشاريع الممولة لسنة 1997 في هذا القطاع كانت تمثل النسبة الاكبر والتي قدرت بـ 27.53% من مجموع المشاريع المنجزة لهذه السنة، ثم يليه قطاع النقل المسافرين الذي سجل نسبة 32.90% اي ما يعادل 127 منصب، مقابل 34 مشروع تم تمويله من طرف الوكالة لهذه السنة وتعتبر هذه النسبة طبيعية تتوافق مع نسبة عدد مشاريع الممولة لسنة 1997 والتي قدرت بـ 49.27%، لتعرف بعد ذلك مناصب شغل المستحدثة من هذه الوكالة ارتفاعا تدريجيا وفق السنوات وهذا راجع الى زيادة المشاريع الممولة من طرف الوكالة، مثلا قطاع الفلاحة بعدما كان يسجل 1.81% مقابل 7 مناصب شغل في سنة 1997 سجل اقصى حد له سنة 2016 بنسبة 29.33% اي ما يعادل 6677 منصب عمل من مجموع مناصب العمل المستحدثة والتي قدرت بـ 22766 منصب لسنة 2016، وهذا الشيء يوحي باهتمام الدولة بدعم هذا القطاع وخلق مؤسسات تنشط في هذا المجال في السنوات الاخيرة، نفس الحال بالنسبة لقطاع الصناعة الذي ساهم بنسبة 6.22% اي ما يساوي 24 منصب عمل مستحدث من مجموع 386 منصب لسنة 1997، لترتفع هذه النسبة الى اعلى قيمة لها سنة 2016 بمعدل 19.84% من مجموع المناصب المستحدثة لسنة 2016، الا انه تبقى بعض القطاعات تساهم بنسبة ضئيلة جدا في خلق مناصب شغل من طرف هذه الوكالة وذلك بسبب نقص اقبال الشباب على هذا النوع من النشاطات مثل نشاط الصيد البحري الذي سجل نسبة 0.24% من مجموع المناصب المستحدثة لسنة 1998 ومقدرة بـ 23753 منصب وتبقى هذه النسبة جد ضئيلة والتي لا تتعدى 2.12%، مثله مثل قطاع الصيانة وقطاع الري وقطاع نقل المنتجات المبردة.

اما قطاع الاشغال العمومية والبناء لم تتعدى فيها مناصب العمل المستحدثة 7 مناصب سنة 1997 بنسبة 1.81% ليصل الى اقصى حد له سنة 2015 بنسبة 16.93% اي ما يعادل 8729 منصب من مجموع مناصب الشغل المستحدثة لسنة 2015 والمقدرة بـ 51750 منصب، وهذا بسبب اقبال جل الطالبين القرض الى القطاعات الخدماتية والنقل، بينما القطاع الصناعي سجل 24 منصب بنسبة 6.22% لسنة 1997، لترتفع الى أقصى حد لها سنة 2015 بمعدل . 17.51% و 19.84% سنة 2016، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (8.3): عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب القطاعات (2016/1997).

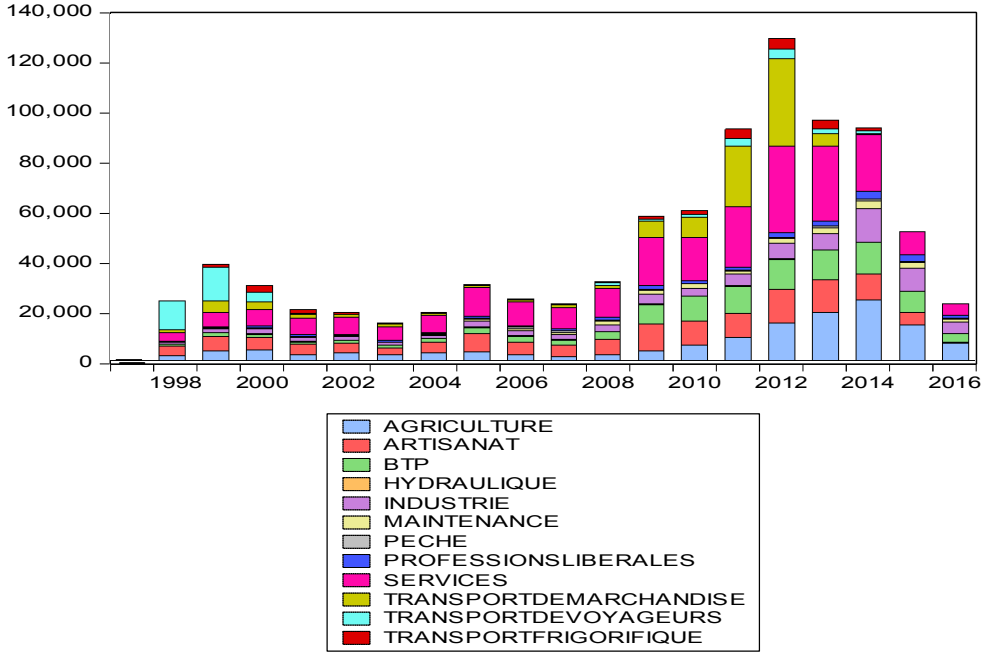

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

4.2- تقييم حصيلة مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طيلة الفترة الممتدة 1997- 2016:

الجدول رقم (11.3): مجموع ونسبة استحداث مناصب العمل وفق طبيعة النشاط طيلة الفترة 1997-2016.

عدد مناصب الشغل بالنسبة الى عدد المشاريع	نسبة استفادة كل قطاع من اجمالي القطاعات	مجموع المشاريع	النسبة	عدد مناصب	SECTEURS D'ACTIVITES
2,36	14,54	53488	14,4	126478	AGRICULTURE
2,95	11,58	42621	14,29	125520	ARTISANAT
2,93	8,77	32284	10,75	94457	BTP
3,71	0,15	544	0,23	2020	HYDRAULIQUE
2,91	6,67	24547	8,13	71442	INDUSTRIE
2,32	2,52	9259	2,45	21474	MAINTENANCE
4,91	0,31	1127	0,63	5536	PECHE
2,26	2,57	9456	2,43	21330	PROFESSIONS LIBERALES
2,33	28,74	105754	28,01	245959	SERVICES
1,70	15,36	56530	10,96	96237	TRANSPORT DE MARCHANDISES
2,30	5,16	18985	4,97	43679	TRANSPORT DE VOYAGEURS
1,80	3,64	13385	2,75	24132	TRANSPORT FRIGORIFIQUE
%100	%100	367980	%100	878264	total

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

بالنسبة لتطور عدد مناصب الشغل المستحدثة طيلة الفترة 1997- 2016 في اطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فان القطاع الذي احتل الصدارة هو قطاع الخدمات بنسبة 28.01% اي ما يعادل 245959 منصب عمل مقابل 105754 مشروع منجز بنسبة 28.74% من مجموع المشاريع طيلة فترة 1997- 2016 وبمعدل 2.32 منصب لكل مشروع، ثم يليه قطاع الفلاحي بنسبة 14.40% ما يعادل 126478 منصب طيلة الفترة 1997-2016 مقابل 53488 مشروع بنسبة 14.54% من مجموع المشاريع المنجزة خلال هذه الفترة، وبمعدل 2.36 منصب عمل مستحدث لكل مشروع منجز في قطاع الفلاحي، ليحتل قطاع الصناعات والحرف التقليدية المرتبة الثالثة من حيث استحداث مناصب العمل طيلة الفترة 1997-2016 بنسبة 14.29% اي ما يعادل 125520 منصب عمل مقابل 42621 مشروع منجز بنسبة 11.58% من مجموع المشاريع المنجزة في هذا النشاط وبمتوسط 2.94 منصب عمل لكل مشروع في هذا القطاع، ليأتي في ذيل الترتيب القطاع الصيد البحري وقطاع الري بنسبة 0.63% و 0.23% لمجموع مناصب الشغل المستحدثة طيلة الفترة 1997- 2016 على التوالي، اي بمتوسط 4.91 منصب عمل مستحدث لكل مشروع منجز في قطاع الصيد البحري، و3.71 منصب عمل لكل مشروع منجز في قطاع الري، وما يمكن استخلاصه من هذه النتائج انه بالرغم من ان هذه القطاعات سجلت عدد منخفض من مشاريع المنجزة بنسبة0.31% لقطاع الصيد البحري و 0.15% لقطاع الري من مجموع المشاريع المنجزة الا انها استطاعت توفير مناصب عمل بمعدلات مرتفعة مقارنة بالقطاعات الاخرى، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (9.3): مقارنة عدد استحداث مناصب العمل بعدد مشاريع المنجزة وفق القطاعات في اطار وكالة (ANSEJ) طيلة الفترة 1997-2016.

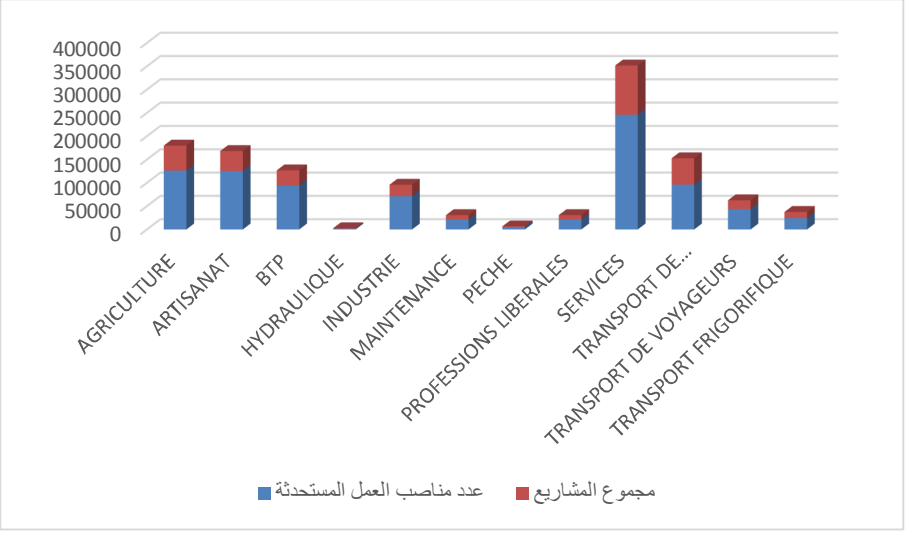

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

5.2- توزيع مناصب المستحدثة وفق الولايات:

سنحاول من خلال المعطيات المتاحة تحليل عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف كل ولاية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طيلة الفترة الممتدة ما بين 1997-2016 من أجل دراسة و تحليل كيفية إستحداث هذه المنصب مقارنة ما بين 48 ولاية في الجزائر.

الشكل رقم (10.3): حصيلة مناصب العمل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الولايات 2016-1997

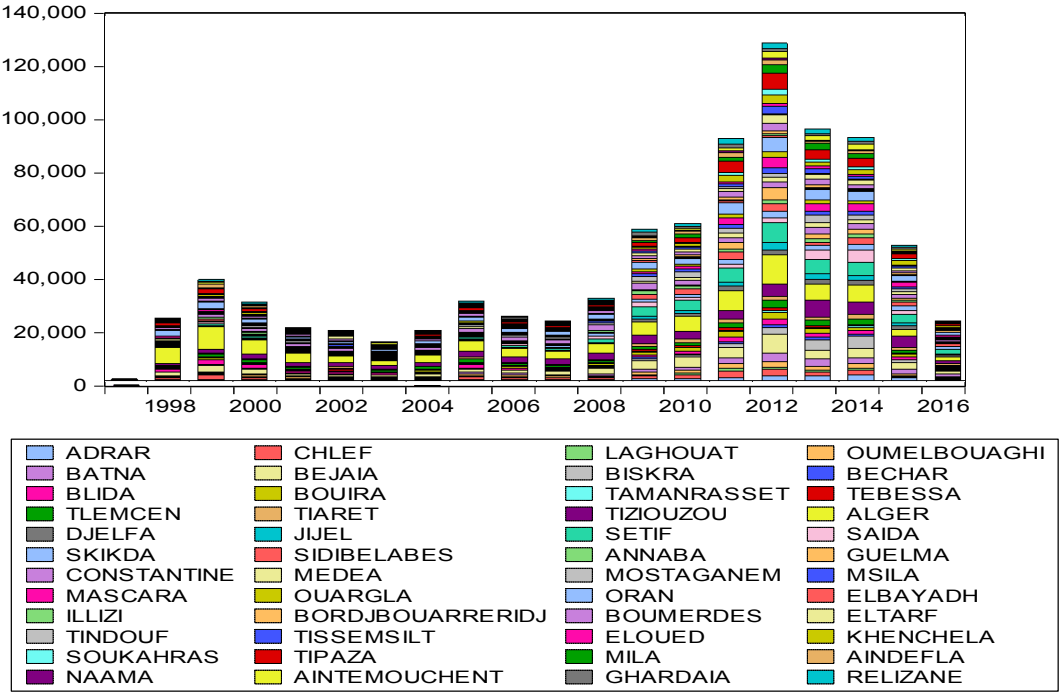

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق الولايات شهد تزايد معتبرا في كل الولايات خلال السنوات 1997 الى غاية سنة 2016 وهذا راجع بسبب إرتفاع عدد المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2016 في كل ولايات الوطن ،و التي مكنتها من إستحداث مناصب شغل متفاوتة النسب عبر كل ولاية، و تأتي ولاية الجزائر العاصمة في الصدارة والتي قدرت عدد المناصب الشغل المستحدثة بها بـ 156 منصب شغل من اجمالي 386 منصب سنة 1997 أي ما يعادل نسبة 40.41% ثم تليها ولاية بليدة بنسبة 25.91% أي ما يساوي 100 منصب لنفس السنة، و تأتي بعدها ولاية تيبازة بنسبة 11.65% و ولاية عنابة 6.47% ثم ولاية وهران و تيزي وزو بنسبة 14.14 % من مجموع مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 1997بينما شهدت معظم ولايات الأخرى نسب جد ضعيفة تكاد تنعدم، حتى أن بعض الولايات لم تستفيد من أي مشروع

منجز من قبل هذه الوكالة خلال سنة 1997 و يرجع ذلك إلى أن هذه الاخيرة تم إنشاؤها و العمل بها جديا في بداية سنة 1997.

أما في السنوات الأخيرة إرتفعت عدد المشاريع المسجلة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و عرفت كل الولايات إقبال كبير للشباب نحو هذه الاخيرة هذا ما أدى إلى إستحداث مناصب شغل بنسب متفاوتة فبعدما كانت ولاية الجزائر العاصمة تتصدر قائمة ولايات الوطن من حيث عدد المناصب الشغل المستحدثة في إطار هذا البرنامج بنسبة 40.41% سنة 1997 أصبحت تسجل فقط سنة 2016 ما نسبته 5.50% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة لسن 2016 و التي بلغت 22766 منصب عمل مستحدث وتبقى ولاية تيزي وزو متصدرة القائمة بنسبة 5.89% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة سنة 2016، أما ولاية وهران، تيبازة و عنابة سجلت نسبة 5.38% و 2.45%، 2.02% على التوالي و هذا ما يؤكد لنا أن هذا النوع من التمويل أصبح يعرف طلبا من طرف الشباب عبر كل الولايات بعدما كان منحصر فقط في ولايات معينة مع بداية عمله

6.2. حصيلة عدد مناصب المستحدثة في الولايات في اطار ANSEJ طيلة الفترة 1997– 2016.

الجدول رقم (12.3): مناصب الشغل المستحدثة في الولايات في إطار ANSEJ خلال الفترة 1997– 2016.

الولايات	1997 2016	النسبة	الولايات	1997 2016	النسبة	الولايات	1997 2016	النسبة %
ADRAR	9723	1,11	DJELFA	15377	1,75	ILLIZI	2728	0,31
CHLEF	19835	2,26	JIJEL	14446	1,64	BORDJ BOU ARRERIDJ	8530	0,97
LAGHOUAT	7467	0,85	SETIF	42865	4,88	BOUMERDES	18933	2,16
OUM EL BOUAGHI	16163	1,84	SAIDA	20364	2,32	TARF	15801	1,80
BATNA	20197	2,30	SKIKDA	18029	2,05	TINDOUF	3486	0,40
BEJAIA	43851	4,99	SIDI BEL ABBES	19471	2,22	TISSEMSILT	9624	1,10
BISKRA	17639	2,01	ANNABA	14389	1,64	EL OUED	8240	0,94
BECHAR	6833	0,78	GUELMA	15421	1,76	KHENCHELA	15582	1,77
BLIDA	19610	2,23	CONSTANTINE	28525	3,25	SOUK AHRAS	9297	1,06
BOUIRA	16651	1,90	MEDEA	13770	1,57	TIPAZA	31428	3,58
TAMANRASSET	3575	0,41	MOSTAGANEM	19075	2,17	MILA	15449	1,76
TEBESSA	8605	0,98	M'SILA	13512	1,54	AIN DEFLA	13045	1,49
TLEMCEN	21901	2,49	MASCARA	20390	2,32	NAAMA	5043	0,57
TIARET	14193	1,62	OUARGLA	11946	1,36	AIN TIMOUCHENT	14009	1,60
TIZI OUZOU	50395	5,74	ANT/ORAN	41337	4,71	GHARDAIA	11981	1,36
ALGER	89929	10,24	EL BAYADH	4581	0,52	RELIZANE	15023	1,71
المجموع	878264							

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتبين من خلال الجدول السابق أن حصيلة الفترة الممتدة ما بين 1997-2016 بلغت فيها عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية الجزائر العاصمة 89929 منصب أي بنسبة 10.24% من إجمالي عدد مناصب الشغل المستحدثة طيلة المدة 1997-2016 و المقدرة بـ 878264 منصب عمل (أنظر الجدول أعلاه) وهي أعلى نسبة مقارنة بالولايات الأخرى ،ثم تليها ولاية تيزي وزو بنسبة 5.74% أي ما يعادل 50395 منصب من إجمالي المناصب ثم ولاية بجاية بـ43851 منصب بنسبة 4.99 %من إجمالي المناصب المستحدثة، و تأتي بعدها ولاية سطيف و وهران بـ 4.88% و 4.71% على التوالي .

أما الولايات الجنوبية لم تستحدث مناصب شغل بشكل كبير و ذلك لعدم إستفادتها من المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج، حيث بلغت عدد المناصب المستحدثة في ولاية إليزي 2728 منصب من إجمالي عدد المناصب المستحدثة طيلة الفترة 1997-2016، أي ما يعادل نسبة 0.31% و هي أقل نسبة مقارنة بالولايات الأخرى ضف إلى ذلك ولاية تندوف (0.40%)، تمنراست (0.41%)، النعامة (0.57%)، و بشار (0.78%)، الأغواط (0.85%)، تبسة (0.98%)، الواد (0.94%)، و تعتبر هذه النسب جد ضئيلة و يرجع ذلك إلى نقص المشاريع المنجزة لهذه الولايات في إطار برنامج دعم تشغيل الشباب الذي كان هدفه هو خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة من أجل إمتصاص البطالة و هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11.3): نسبة عدد المنصب المستحدثة من إجمالي المناصب الكلية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب كل ولاية طيلة الفترة 1997-2016

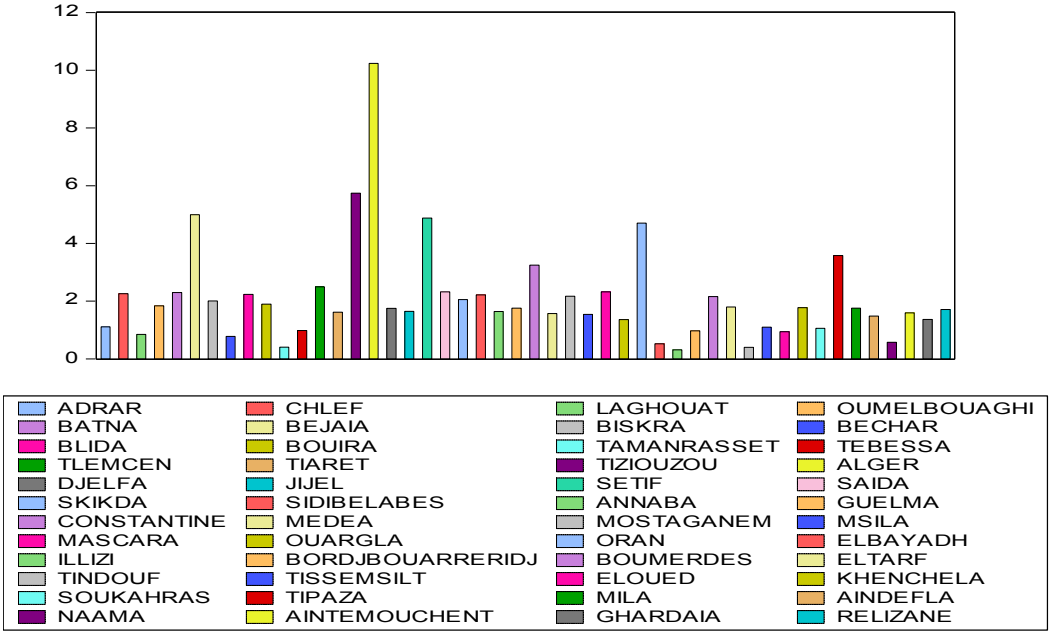

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

III. حجم تمويل للمشاريع:

إن تجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع تطلب توفير التمويل اللازم لها وعلى هذا الأساس سنحاول تحليل التكلفة الاجمالية لحجم المشاريع المنجزة خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2016 وتوضيح كيفية توزيع هذه المبالغ المخصصة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب كل من القطاعات والولايات والجنس.

1.3- حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016:

الجدول رقم (13.3):حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016. الوحدة:مليار دج

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المبالغ المخصصة	0,13	12,38	24,04	18,22	11,54	11,02	9,50
النسبة	0,01	1,07	2,08	1,58	1,00	0,95	0,82
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبالغ المخصصة	14,58	27,94	24,34	23,59	30,66	62,95	69,82
النسبة	1,26	2,42	2,10	2,04	2,65	5,44	6,04
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	مجموع
المبالغ المخصصة	137,29	213,74	158,02	157,30	97,67	51,93	1156.67
النسبة	11,87	18,48	13,66	13,60	8,44	4,49	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة منن طرف الوكالة (**ANSEJ**) طيلة الفترة 1997-2016 عرفت ارتفاعا معتبرا فبعدما كانت نسبة حجم المبالغ المالية سنة 1997 مقدرة بـ 0.01% من اجمالي حجم المبالغ المالية لهذه الفترة والتي قدرت بـ 1156.67 مليار دج، اصبحت في سنة 2012 تعادل 18.47% من اجماي المبالغ المالية لهذه الفترة أي ما يساوي 213.74 مليار دج، وهي نسبة تدل على رغبة الدولة في توسيع المشاريع الاستثمارية المتعلقة بهذه الوكالة، ضف الى ذلك زيادة اقبال الشباب على هذا النوع من القروض خاصة من سنة 2010 الى سنة 2012، لتسجل هذه النسبة انخفاضا مع تراجع مداخيل البترول خلال السنوات الموالية (2013- 2016) والتي تعتمد عليها الجزائر في تغطية المشاريع الاستثمارية حيث بلغت هذه النسبة 13.66% سنة 2013 أي ما يعادل 158.02 مليار دج، و4.48% سنة 2016 بقيمة 51.93 مليار دج، ويمكن ارجاع هذا الانخفاض في حجم المبالغ المالية الى الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف الوكالة (**ANSEJ**) التي من شانها تجميد تمويل بعض القطاعات مثل قطاع النقل والخدمات والتي كان الاقبال عليها بشكل كبير في السنوات الاولى، و هو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(12.3): حجم التمويل للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة (2016/1997)

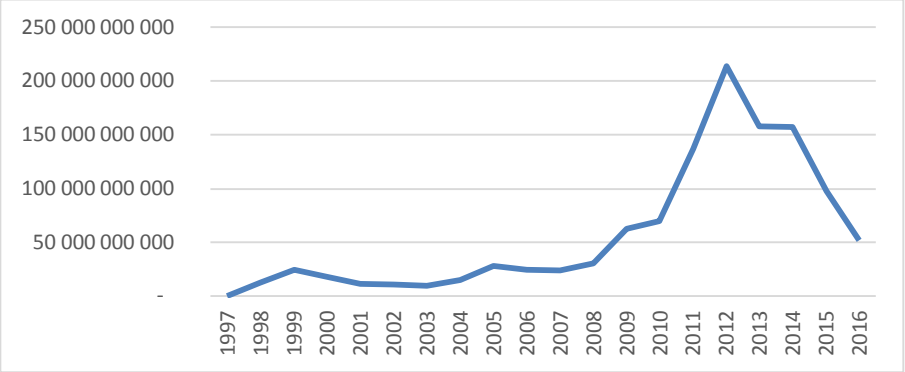

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2.3.توزيع حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) حسب القطاعات خلال طيلة الفترة 1997-2016:

من خلال المعطيات المتوفرة لدينا والمتعلقة بحجم المبالغ المالية التي خصصت لتمويل المشاريع المنجزة خلال الفترة 1997-2016 والتي قدرت بـ 367980 مشروع بغلاف مالي قدره حوالي 1156.67 مليار دج، وهنا يطرح التساؤل حول الكيفية التي تم بها توزيع هذا الغلاف المالي على القطاعات ونسبة استفادة كل قطاع من هذا الغلاف المالي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14.3):نسبة استفادة كل قطاع من اجمالي المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2006. الوحدة:مليار دج

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
12,48	13,59	15,00	20,26	13,75	11,24	13,45	8,69	6,30	1,95	AGRICULTURE
16,69	17,77	15,87	16,01	16,45	17,17	13,26	10,87	14,69	13,70	ARTISANAT
7,35	7,81	7,39	5,94	4,53	3,33	2,76	2,24	1,99	1,86	BTP
1,52	1,57	0,86	0,39	0,28	0,21	0,25	0,08	0,12	0,00	HYDRAULIQUE
11,02	10,97	8,47	7,16	8,73	8,21	6,60	3,18	3,08	8,20	INDUSTRIE
2,07	1,79	1,53	0,88	0,93	1,21	0,86	0,49	0,52	1,52	MAINTENANCE
2,84	1,14	0,67	0,43	0,15	0,23	0,13	0,09	0,19	0,00	PECHE
1,80	1,69	2,32	2,03	2,14	2,49	1,68	0,86	0,40	2,04	PROFESSIONS LIBERALES
38,23	36,35	35,48	35,24	33,83	27,25	16,44	9,73	9,42	25,29	SERVICES
5,85	4,64	5,79	10,82	10,97	11,92	12,80	15,26	7,57	0,00	TRANSPORT DE MARCHANDISES
0,31	0,56	0,64	0,63	1,54	3,53	17,90	42,04	54,45	45,46	TRANSPORT DE VOYAGEURS
1,30	1,67	1,92	4,42	6,71	13,22	13,87	6,48	1,27	0,00	TRANSPORT FRIGORIFIQUE
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	Total %

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم (15.3):نسبة استفادة كل قطاع من اجمالي المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 2007-2016. الوحدة:مليار دج

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
47,42	36,60	24,82	16,88	10,53	6,81	9,65	5,66	5,96	9,42	AGRICULTURE
1,82	6,51	8,19	9,96	7,89	7,24	10,54	12,30	14,48	15,84	ARTISANAT
14,48	15,45	12,30	11,01	8,20	10,58	14,30	12,00	10,07	8,07	BTP
0,07	0,07	0,14	0,05	0,16	0,06	0,26	0,67	1,39	1,02	HYDRAULIQUE
20,63	17,76	15,14	7,79	5,69	5,70	6,50	7,62	10,17	11,15	INDUSTRIE
4,49	4,17	3,10	2,02	1,11	0,98	1,54	1,56	2,83	2,64	MAINTENANCE
0,49	0,65	0,76	0,44	0,38	0,21	0,28	0,91	2,56	3,26	PECHE
5,59	4,11	2,84	1,60	0,89	0,92	1,25	1,18	1,74	1,98	PROFESSIONS LIBERALES
19,33	18,20	26,76	36,87	32,61	29,15	27,73	32,48	34,38	37,62	SERVICES
0,00	0,01	0,70	5,30	25,11	27,20	21,03	19,31	8,15	6,88	TRANSPORT DE MARCHANDISES
0,01	0,12	1,26	2,04	3,70	4,77	3,29	2,48	4,29	2,35	TRANSPORT DE VOYAGEURS
0,01	0,36	1,75	3,72	3,23	3,85	3,10	2,33	1,97	1,50	TRANSPORT FRIGORIFIQUE
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	Total%

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتضح وفق البيانات الموجودة في الجدول رقم (14.3) و(15.3) أنه في سنة 1997 كانت الحصة الأكبر لقطاع نقل المسافرين بنسبة 45.46%، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 25.29% ولياتي في المرتبة الثالثة الصناعات والحرف التقليدية بنسبة 13.70 % والنسبة الباقية تتوزع على باقي القطاعات الاخرى بقيم ضئيلة، لتعرف كل القطاعات ارتفاع في نسبة استفادة من المبالغ المالية التي خصصت لتمويل المشاريع المنجزة خلال الفترة الممتدة 1997 الى 2016، حيث ارتفعت نسبة المتعلقة بقطاع الفلاحي من 1.95% سنة 1997 الى 47.42% من حجم المبلغ المالي لسنة 2016 وهذه النسبة توحي باهتمام الدولة بتمويل هذا النوع من النشاط الفلاحي، كذلك قطاع الصناعي عرف زيادة في نسبة خاصة بعد سنة 2014 التي سجلت في 20.63% في سنة 2016، وهي كذلك نسبة معتبرة مقارنة بـ 3.8% لسنة 1998، ولتبقى بعض القطاعات الاخرى مثل قطاع الري وقطاع المهن الحرة والصيد البحري ونقل المنتجات المبردة تعرف نسب جد ضئيلة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(13.3): حجم التمويل للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب طبيعة النشاط خلال الفترة الممتدة (1997-2016) الوحدة دج

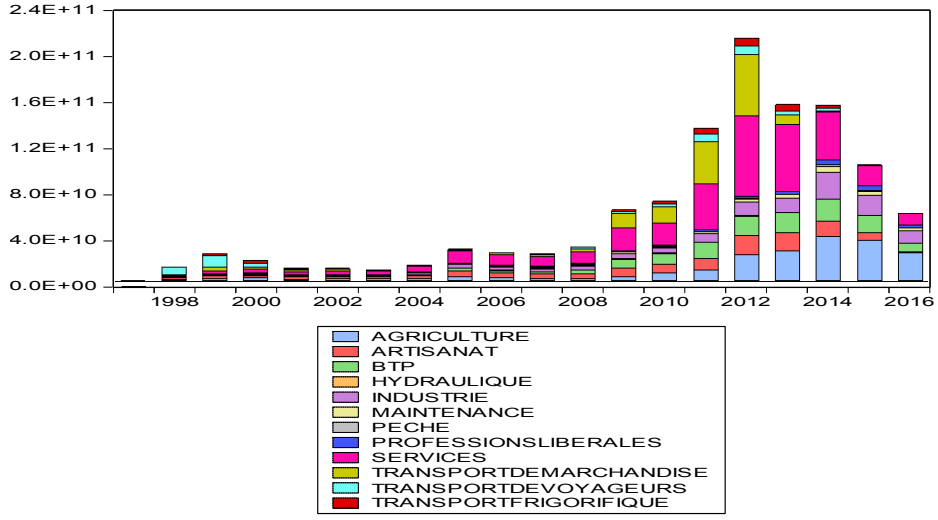

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3.3. تقييم حصيلة حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) حسب القطاعات خلال طيلة الفترة 1997-2016.

الجدول رقم (16.3):حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) حسب طبيعة القطاعات طيلة الفترة 1997-2016. الوحدة مليار دينار جزائري

النسبة%	حجم اجمالي للمبالغ المالية	SECTEURS D'ACTIVITES
%16,55	191,38	AGRICULTURE
%9,47	109,53	ARTISANAT
%10,52	121,73	BTP
%0,28	3,19	HYDRAULIQUE
%9,61	111,19	INDUSTRIE
%2,04	23,65	MAINTENANCE
%0,65	7,47	PECHE
%1,92	22,21	PROFESSIONS LIBERALES
%29,27	338,51	SERVICES
%12,58	145,56	TRANSPORT DE MARCHANDISES
%4,03	46,62	TRANSPORT DE VOYAGEURS
%2,92	33,76	TRANSPORT FRIGORIFIQUE
%100	1156.67	Total

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات أخذ الحصة الاكبر من حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (**ANSEJ**) حسب القطاعات خلال طيلة الفترة 1997-2016، بنسبة 29.27% وهذه النسبة طبيعية تتناسب وعدد المشاريع المنجزة في هذا القطاع طيلة هذه الفترة، ليليه قطاع الفلاحة بنسبة 16.55% وهي نسبة معتبرة جاءت نتيجة اهتمام الدولة وهذا البرنامج في تمويل النشاط الفلاحي وتسهيلات الممنوحة للحصول على نوع من هذه القروض، ثم يليه قطاع السلع والبضائع بنسبة 12.58% كذلك تعتبر هذه النسبة معتبرة لان هذا القطاع حسب البيانات المتوفرة لدينا اخذ الحصة الاكبر من عدد المشاريع المنجزة من طرف هذه الوكالة، اما القطاع الصناعي وقطاع الصناعات والبناء تراوحت نسبة الاستفادة من حجم المبالغ المالية طيلة الفترة ما بين 9 الى 10%، وهي نسب تعتبر متوسطة لذلك يجب زيادة في تمويل مثل هذه القطاعات بحكم انها تحتاج الى يد عاملة اكبر من قطاعات الاخرى، وهذا ما وضحته التحاليل السابقة لمناصب الشغل المستحدثة وفق القطاعات، وتبقى النسب الضئيلة جدا التي لا تتعدى 3% من نصيب قطاع الصيد البحري والري و نقل المنتجات المبردة والمهن الحرة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (14.3):حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في طار الوكالة (ANSEJ) حسب طبيعة القطاعات خلال طيلة الفترة 1997-2016.

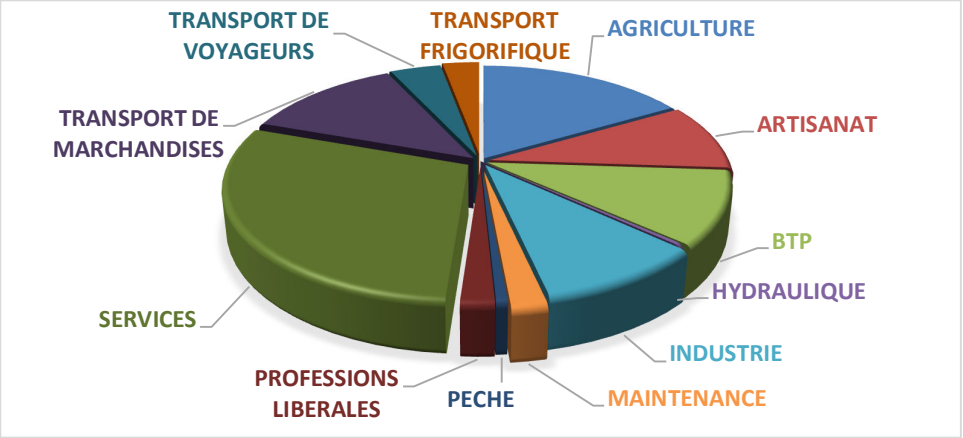

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

4.3.نسبة استفادة كل الولاية من حجم التمويل في اطار الوكالة (ANSEJ) خلال الفترة 1997-2016:

نحاول من خلال الجدول ادناه معرفة وتحليل مقدار ونسبة استفادة كل ولاية من حجم المبالغ المالية في اطار الوكالة (**ANSEJ**)خلال الفترة 1997- 2016، وذلك من اجل معرفة دور هذه الوكالة في التنمية بالولايات

خاصة الولايات الجنوبية التي شهدت نسب ضئيلة من مجموع المشاريع المنجزة طيلة الفترة 1997- 2016 في اطار الوكالة (**ANSEJ**).

الجدول رقم (17.3):نسبة استفادة كل الولاية من حجم المبالغ المالية في اطار الوكالة (ANSEJ)خلال طيلة الفترة 1997– 2016.

الوحدة مليار دج

الولايات	النسبة	حجم المبلغ المالي	الولايات	النسبة	حجم المبلغ المالي	الولايات	النسبة	حجم المبلغ المالي
ADRAR	1,21	14,05	DJELFA	1,48	17,10	ILLIZI	0,39	4,50
CHLEF	1,90	22,00	JIJEL	1,32	15,23	BORDJ BOU ARRERIDJ	1,52	17,56
LAGHOUAT	0,95	10,95	SETIF	3,40	39,30	BOUMERDES	2,07	23,94
OUM EL BOUAGHI	2,28	26,39	SAIDA	3,34	38,68	TARF	1,45	16,72
BATNA	2,73	31,63	SKIKDA	1,48	17,14	TINDOUF	0,53	6,17
BEJAIA	4,74	54,84	SIDI BEL ABBES	2,56	29,64	TISSEMSILT	1,11	12,88
BISKRA	1,80	20,79	ANNABA	2,18	25,22	EL OUED	1,54	17,83
BECHAR	0,82	9,46	GUELMA	1,89	21,90	KHENCHELA	2,17	25,05
BLIDA	2,20	25,48	CONSTANTINE	2,85	32,95	SOUK AHRAS	1,12	12,94
BOUIRA	1,98	22,95	MEDEA	1,37	15,82	TIPAZA	2,60	30,10
TAMANRASSET	0,76	8,74	MOSTAGANEM	2,08	24,10	MILA	1,91	22,08
TEBESSA	1,10	12,71	M'SILA	1,72	19,94	AIN DEFLA	1,67	19,35
TLEMCEN	2,91	33,63	MASCARA	2,16	24,93	NAAMA	0,66	7,61
TIARET	1,79	20,71	OUARGLA	1,68	19,47	-A TIMOUCHENT	1,42	16,48
TIZI OUZOU	4,97	57,54	ANT/ORAN	4,59	53,14	GHARDAIA	1,41	16,28
ALGER	10,30	119,14	EL BAYADH	0,44	5,08	RELIZANE	1,43	16,54
المجموع	**1156.67 مليار دج**							

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يبين الجدول أعلاه ويؤكد نتائج التحليل السابق حيث تأخذ الجزائر العاصمة الحصة الأكبر من حجم المبالغ المالية التي كلفت المشاريع المنجزة طيلة الفترة 1997-2016 بنسبة 10.30% من اجمالي حجم المبالغ اي ما يقارب 119.14مليار دج، ثم تليها ولاية تيزي وزو بنسبة 4.97% ما يعدل تقريبا 57.54 مليار دج، كما حظيت ولاية بجاية هي الاخرى بنسبة معتبرة قدرت بـ 4.74% (54.84 مليار دج)، اضافة الى ولاية وهران التي سجلت نسبة مقدرة بـ 4.95% (53.14 مليار دج).

اما الولايات التي سجلت نسبة متوسطة من حجم المبالغ طيلة الفترة 1997-2016 هي ولاية سطيف بنسبة 3.40% ولاية سعيدة 3.34%، تيبازة 2.60%، قسنطينة 2.85%، سيدي بلعباس 2.56%، اما

باقي الولايات الأخرى لا تتعدى فيها نسبة الاستفادة 2.5% واغلب هذه الولايات هي الولايات الجنوبية حيث سجلت ولاية اليزي اقل نسبة ومقدرة 0.39% بمبلغ مالي قدره 4.50 مليار دج وهي نسبة جد ضئيلة، ولاية البيض، بشار، تمراست، تندوف، النعامة، حيث لم تتعدى النسب 1% من حجم المبالغ المالية، هذا ما يدل على عدم اقبال شباب ولاية الجنوب لطلب هذا النوع من القروض بسبب نقص التحفيزات والتسهيلات لولايات الجنوبية، وخلاصة القول يمكن القول انه هناك توزيع غير متوازن لهذه المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية، لذلك يجب اعادة النظر في كيفية توزيع هذه المخصصات المالية ومنح الافضلية لهذه الولايات بحكم انها تمتع بعوامل تسمح بالاستثمار في العديد من القطاعات التي عرفت اهمال، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(15.3): التكلفة الاجمالية للمشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب الولايات خلال الفترة الممتدة (2016/2000). الوحدة: مليار دج

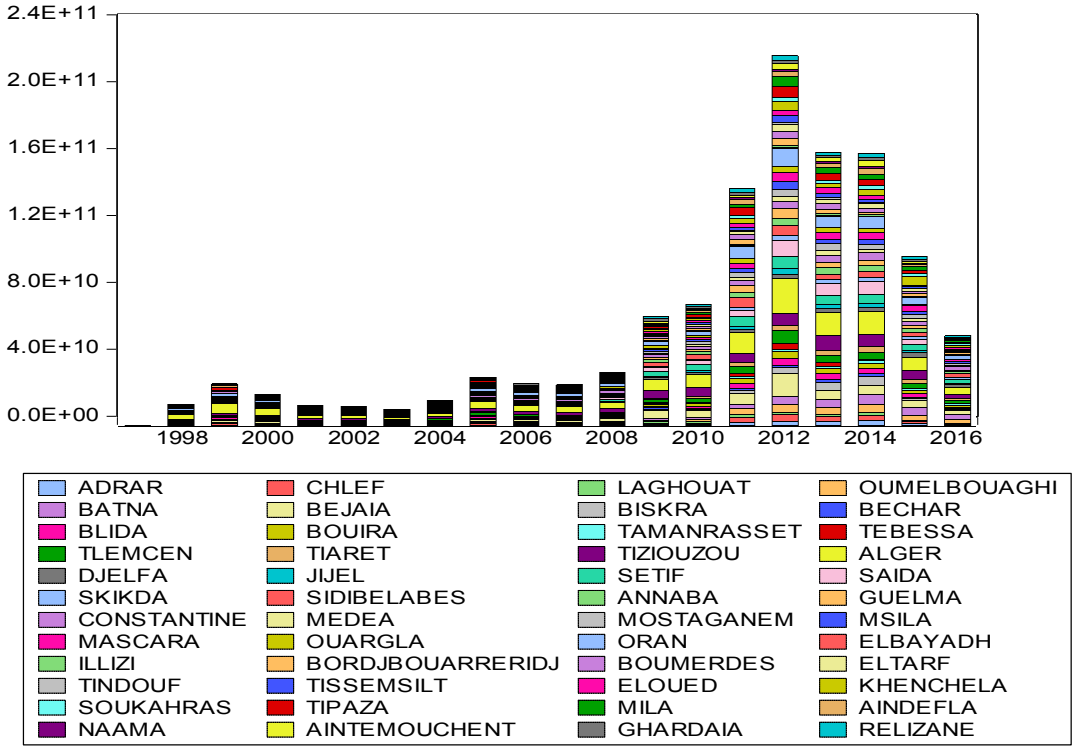

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الشكل بان حجم الاستثمارات المخصصة للولايات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عرفت تغير طيلة السنوات الممتدة خلال الفترة 1997-2016 ففي سنة 1997 خصصت أكبر حصة للجزائر العاصمة وتليها ولاية تيزي وزو لتعرف بعدها المخصصات المالية ارتفاعا واضحا ففي سنة 2012

بلغت ذروتها وتعد ولاية الجزائر العاصمة وتيزي وزو من بين الولايات الأكثر استفادة لتعرفها بعدها انخفاضا واضحا للسنوات الأخيرة بسبب سياسة التقشف التي اتخذتها الدولة.

5.3. .تقييم نسبة مساهمة وكالة (ANSEJ) في التشغيل الكلي:

الجدول رقم (18.3): تقييم نسبة مساهمة وكالة (ANSEJ) في التشغيل الكلي 2006/1997.

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد مناصب	386	23753	38572	29783	20267	19134	14774	19077	30376	24501
التشغيل الكلي	5438000	///		5725919	6228772	///	6684056	7798000	8044000	8869000
النسبة *	0,01	///	///	0,52	0,33	///	0,22	0,24	0,37	0,27
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عدد مناصب	22685	31418	57812	60132	92682	129203	96233	93140	51570	22766
التشغيل الكلي	8594000	9145000	9472000	9792000	9599000	10170000	10788000	10239000	10594000	10895000
النسبة*	0,26	0,34	0,61	0,61	0,97	1,27	0,89	0,91	0,49	0,21

*سبة مساهمة الوكالة في التشغيل الكلي

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسبة مساهمة وكالة (**ANSEJ**) في التشغيل الكلي قد شهدت سنة 1997 أقل نسبة بـ 0.01% من مجموع التشغيل الكلي و عرفت هذه النسبة تحسن تدريجي عبر السنوات لتسجل أعلى نسبة لها في سنة 2012و التي قدرت بـ 1.27% ، و تعتبر هذه النقطة نقطة تحول لجميع السياسات و التدابير و الأجهزة التي وضعتها الجزائر بحكم أن هذه السنة عرفت إرتفاع في مداخيل البترول و بالتالي تحسن الوضعية المالية للبلاد و هذا ما زاد من قيمة الإستثمارات لتتراجع في السنوات الأخيرة إلى 0.21% سنة 2016، و ذلك بسبب تدهور أسعار البترول في المدة الأخيرة ما حتم على الدولة الجزائرية تجميد تمويل بعض القطاعات و تعتبر هذه النسب ضئيلة جدا، و هو ما يساعدنا في إنتهاج سياسات من شأنها تمكن من خلق مناصب أكثر و القيام بإصلاحات على مستوى الأجهزة من خلال وضع خطة تسمح بتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (16.3): تقييم نسبة مساهمة وكالة (ANSEJ) في التشغيل الكلي 1997-2016

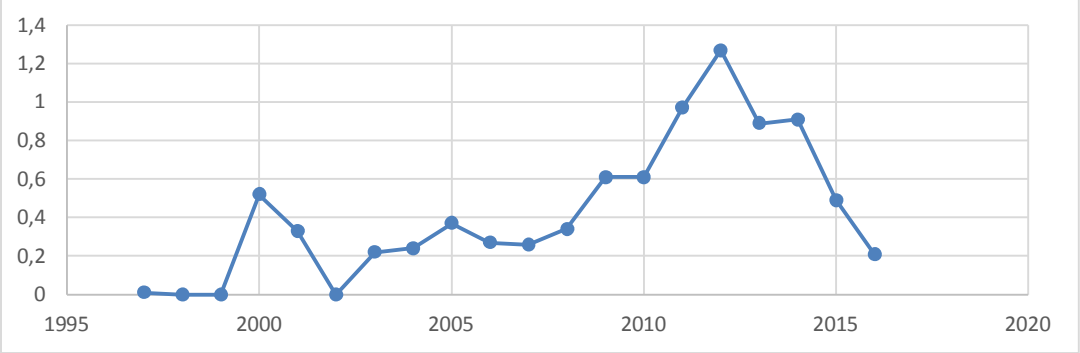

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والديوان الوطني للإحصائيات.

المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع الدراسة القياسية

I. مفهوم الاقتصاد القياسي

إن مصطلح الاقتصاد القياسي مكون من جزئين،حيث استخدم لأول مرة من طرف الاقتصادي النرويجي راقنر فريش سنة 1926، وهو مصطلح مترجم عن الكلمة الانجليزية Econometrics والفرنسية Econométrie.

كما يعتبر أصل هذا المصطلح يوناني حيث تتكون هذه الكلمة من كلمتين: أي Economic اقتصادي و Metrics تعني قياس، و الذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية[1].

كما يعرف البعض الاقتصاد القياسي على أنه القياس في الاقتصاد أو بأنه فرع من فروع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات القياسية من خلال معطيات واقعية، بهدف إختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية.

كما يمكن إعتبار الاقتصاد القياسي على أنه التطبيق العملي لكل من النظريات الاقتصادية و الاقتصاد الرياضي كما يعتبر الاقتصاد القياسي فرع من فروع العلوم الاقتصادية، وهو يهتم بالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية المأخوذة من الواقع، وهذا باستخدام الطرق الاحصائية والرياضية، بغية نمذجة الظواهر واستخدامها في التنبؤ المستقبلي[2].

1.1 . أهداف الاقتصاد القياسي:[3]

من خلال التعريف يمكن حصر أهداف الاقتصاد القياسي في ما يلي:

- ✓ تحليل واختبار النظريات الاقتصادية:تحدد النظرية الاقتصادية العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، و إستنتاج القوانين التي تربط هذه المتغيرات، ومهمة الاقتصاد القياسي هي اختبار القوانين والنظريات التي يتم إستنتاجها، وذلك وفقا لنظريات الاقتصاد القياسي التي تنمذج العلاقة بين مختلف المتغيرات وتبين قوة العلاقة بينها.
- ✓ المساعدة على رسم السياسات واتخاذ القرار: إن نمذجة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، تسمح بمعرفة قيم معالم النموذج، وذلك ما يسمح للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومتخذي القرار على مستوى المركزي أو المحلي أو على مستوى المؤسسات من رسم سياساتهم واتخاذ قراراتهم في مجالات التسيير.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**،الدار الجامعية،مصر،2005،ص3
[2] عصام عذير الشريف،**مقدمة في الاقتصاد القياسي**،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1981،ص7
[3] صالح تومي،**مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي**،الجزء الاول،ديوان المطبوعات الجامعية،1999،ص08.

- ✓ التخمين أو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:يعتبر التنبؤ المستقبلي لتطورات الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و توجهاتها المستقبلية أهم هدف للاقتصاد القياسي، و ذلك بتوظيف النموذج بعد اختباره، لتوقع القيم المستقبلية عن طريق التعويض، حيث تسمح تقنيات الاقتصاد القياسي بإيجاد مجال ثقة للقيم التنبؤية، تتراوح قيمة الظاهرة التنبؤية ضمنه، ويسمح ذلك للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والدولة بأخذ احتياطاتها في مجال توفير الموارد.

2.1 علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى:

للاقتصاد القياسي علاقة بالكثير من العلوم، الكثير منها يستعمله كما أنه يستعمل الرياضيات والاحصاء، و هو يكيف وفقا للعلم الذي يستعمله، ومن العلوم المرتبطة به على سبيل المثال:

أ- الرياضيات

ب- الإحصاء

ت- علاقته بالعلوم الاقتصادية

ث- علاقته بالعلوم الاجتماعية

ج- علاقته بالعلوم الأخرى (بالبيولوجيا، البيئة، ...الخ)

1.2.1. مجالات تطبيق الاقتصاد القياسي:[1]

يطبق الاقتصاد القياسي في البحوث الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال، يستخدم في:

- التنبؤ بالمسارات الدورات الاقتصادية.
- التنبؤ بمختلف الظواهر الإجتماعية.
- تحليل العلاقة بين المتغيرات.
- إستخدامه في أبحاث التجارة و السوق.
- برمجة الأنشطة وتوقعها على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الكلي،...الخ.

II. السلاسل الزمنية والاقتصاد القياسي [2]

إن أهم ما يميز علم الاقتصاد في الوقت الحالي هو تجميع المعطيات الاقتصادية ومحاولة تحديد أهم المتغيرات إلى أعماق البيئة الاقتصادية من أجل فهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، فالنظرية الاقتصادية يجب فحصها باستخدام

[1] حسين علي بخيت،سحر فتح الله،"**الاقتصاد القياسي**"،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2009،ص31
[2] كمال سلطان محمد سالم،**الاحصاء الاحتمالي**،الدار الجامعية للنشر،2004،ص223

أساليب معينة لمعرفة مدى قدرتها على تفسير البيئة الاقتصادية الفعلية، ويمكن إنجاز هذه المهمة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

1.2. إستقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر، وتعد إستقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الإنحدار الزائف والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، ومن أجل ذلك وجب دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المراد دراستها من أجل تفادي كل هذه المشاكل.

وتطلق الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن[1]، وتعرف الاستقرارية أيضا أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية والتي تعكس ذلك المؤشر عبر الزمن[2]، والسلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على إتجاه عام و لا على مركبات فصلية.[3]

وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي **E(Yt)** مستقل عن الزمن **(t).**
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن أي **Var(Yt)** مستقل عن الزمن **(t).**
- ✓ أن يكون التغاير (**Covariance**) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي **Var(Yt)** مستقل عن الزمن **(t).**

وخلاصة الأمر أن السلسلة تكون مستقرة إذا كانت كل الخصائص الثلاث مستقلة عن الزمن **(t)**.[4]

وبذلك فإن الاستقرار يعني أن السلسلة تتجه إلى التذبذب حول متوسطها الحسابي وأنها تسعى إلى العودة إلى هذا المتوسط خلال فترة زمنية قصيرة، و لذلك وجب تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة إلى سلاسل مستقرة، و يمكن أن نميز بين نوعين من المسارات غير المستقرة.

---

[1] مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، **دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH**، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة، العدد 03، أبريل 2008.

[2] مكيد علي، الاقتصاد القياسي، **دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 279.

[3] Regis Bourbonnais : **« Econométrie manuelle et exercice corrigés** », 5ème édition Dunod, Paris 2004.p 225.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**،مرجع سابق، ص 648.

أولا. المسارات من نوع TS "Trend Stationary":

و هو يمثل عدم الاستقرارية من نوع الاتجاه المحدد "Déterministe" تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي:

$$\chi_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن f_t هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن، و ε_t هو متغير عشوائي يمثل مسار إحتمالي مستقر "Un Processus Stochastique Stationnaire" وهو عبارة عن الخطأ أو الضجيج الأبيض " White noise" أي "le Bruit Blanc"، ومسار TS هو مسار غير مستقر فهو لا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم E(Yt) مرتبط بالزمن (t).[1]

المسارات من نوع DS "Differency Stationary":

و تسمى هذه السلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي "Random Walk" أي "Marche Aléatoire" ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

و على عكس TS الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار Y_t عند اللحظة الزمنية **(t)** يبدأ عند توقف مسار (Y_{t-1}) ويتبع اتجاه الصدمة (ε_t)، بحيث (ε_t) تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، وتكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.

إذن مسار DS يتميز بخاصية إصرار الصدمات التي لا توجد في مسار TS، بحيث أن أثر الصدمة يكون له مفعول دائم على مستوى السلاسل المدروسة وأغلبية السلاسل الماكرو اقتصادية هي من نوع DS.

ومما سبق نعرف المسار DS بأنه مسار غير مستقر أي لا يحقق أحد خصائص الاستقرار، ولكن يمكن إرجاعه مستقرا باستعمال الفروق أي التكامل أو التفاضل "La différence"، يعني نقول أن المسار DS هو متكامل عند الدرجة (d)، حيث (d) تمثل درجة التكامل أي (التفاضل أو الفروق).

[1] -Herlin, « **Economie appliqué des séries temporelles** », Université de Paris, Dauphine 2003, p 35.

2.2.إختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من نوع TS (Trend Stationary)، أو من نوع DS (Differency Stationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة "The unit root test of Stationary" كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة، ويجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ويعد هذا أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك و إلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

وهناك العديد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلسلة الزمنية و هي إما كيفية أو كمية:

الاختبارات الكيفية:

ومنها الرسم البياني الذي قد لا يعطي نتائج قاطعة بشأن طبيعة وخصائص السلسلة الزمنية، كما يمكن الاستدلال على سكون السلسلة الزمنية لأي متغير بفحص دالة الارتباط الذاتي ACF " Auto Corrélation Fonction" حيث تقترب الدالة من الواحد إذا كانت السلسلة غير ساكنة، وتتناقص بالتدريج مع زيادة الفجوة الزمنية، وتعتمد هذه الطريقة على الفحص النظري ولكنها قد لا تؤدي إلى نتائج قاطعة.

ثانيا. الاختبارات الكمية:

وهي أكثر دقة في تحديد الاستقرارية للسلسلة الزمنية، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي **فولرDF** (Dickey-Fuller)، ADF "Dickey-Fuller Augmented" ديكي فولر الموسع، فيليبس بيرون "Philips Perron" **(PP)**، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، ويمكن تناول هذه الاختبارات كما يلي:

– إختبار ديكي–فولر البسيط: "Dickey-Fuller":

قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل فولر في عام 1976، وتم مواصلة البحث من طرف "Dickey وFuller" سنة 1979، ويبحث اختبار DF في التحقق عن استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة في حالة وجود

نموذج ذو انحدار ذاتي من الرتبة الأولى (1) AR "First-order Autoregressive Model"[1]، ويرتكز هذا الاختبار على فرضيتين وثلاث نماذج.[2]

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 1$

إذا تحققت الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة، وإذا تحققت الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة، ونقوم بتطبيق هذه الفرضيات على ثلاث نماذج، ومنه يمكن كتابة النموذج الانحدار الذاتي: $Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$ على شكل $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ حيث Δ تمثل الفروق الأولى أو التفاضل الأول، وحسب اختبار DF نقوم باختبار الفرضيات في ثلاثة صيغ أي ثلاث نماذج:

* نموذج الانحدار الذاتي: $y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (1)$

* نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت: $y_t = \phi_1 y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (2)$

* نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الاتجاه العام: $y_t = \phi_1 y_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (3)$

بحيث:

c: تمثل الثابت.

B_1: تمثل الاتجاه الزمني.

ε_t: هو حد الخطأ العشوائي.

Y_t: متغيرة عند الزمن (t).

Y_{t-1}: متغيرة عند الزمن (t-1).

*في النموذج الأول: صيغة السير العشوائي هي بسيطة (Simple Random Walk) لا يوجد بها اتجاه زمني ولا حد ثابت (Processus sans Trend et sans constante).

* في النموذج الثاني: صيغة السير العشوائي بدون اتجاه زمني ومع حد ثابت (Processus sans Trend avec constante).

[1]Dickey D. A., Fuller W. A., "**Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**", Journal of the American statistical association, vol. 74, n°366, 1979, p 431.

[2] Régis bourbonnais, « **Econometrie** , Dunod 5ème édition, Paris 2003,p 225.

*في النموذج الثالث: صيغة السير العشوائي مع اتجاه زمني و مع حد ثابت (Processus avec Trend et avec constante).

ويتبع اختبار DF الخطوات التالية:

- يبدأ بإجراء اختبار الفرضية على النموذج الثالث و الثاني ثم الأول، ويتم مقارنة قيم ϕ المقدرة مع القيم الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل "Dickey وFuller" و يوجد بها ما يسمى بالقيم الحرجة "Critical Values" عند حجم عينة معينة (n) ومستوى معنوية معين (1%، 5%، 10%)، وعند استخدام برامج متخصصة مثل "Eviews" فإنها تعطي القيم الحرجة ضمن النتائج دون الحاجة للبحث عنها في الجداول.

*فإذا كانت قيمة ϕ المقدرة أكبر من القيم الحرجة نقبل الفرضية العدمية (H_0) ويعني هذا وجود جذر أحادي وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

*أما إذا كانت قيمة ϕ المقدرة أصغر من القيم الحرجة نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) يعني عدم وجود جذر أحادي وبالتالي استقرار السلسلة.

وبالرغم من أن اختبار DF هو من أولى اختبارات الجذر الأحادي، إلا أنه يتصف ببعض النقائص منها:

- أنه لا يصبح ملائما إذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي (ε_t) أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة.
- لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار TS ومن جهة أخرى لا يستطيع التعرف على عدم الاستقرارية في المتغيرات الاقتصادية، لأن السلاسل الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي، و هذا ما دفع "Dickey وFuller" إلى توسيع المجال إلى إختبار ما يسمى بـ "ديكي فولار الموسع "Augmented Dickey-Fuller".

-إختبار ديكي فولر الموسع: "Augmented Dickey-Fuller ADF":

طور العالم ديكي فولر عام 1981 [1] اختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه " Test Augmented Dickey-Fuller" (ADF)، والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع.

ويعتبر اختبار ديكي-فولر الموسع 1981 (ADF) اختبار لوجود الجذر الأحادي، ويعتمد على نفس عناصر اختبار DF ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p) للتخلص من الارتباط الذاتي

[1] - Dickey D. A., Fuller W. A., "**Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root**", Econometrica , Vol. 49, 1981, p 1072.

للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية، والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، وهو كذلك يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO):

$$\Delta y_t = \lambda\gamma_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\Delta y_t = \lambda\gamma_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \mu_t \ldots\ldots\ldots (5)$$

$$\Delta y_t = \lambda\gamma_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \mu_t \ldots\ldots\ldots (6)$$

بحيث:

$$\phi = (1-\rho)$$

k: تمثل درجة التأخر.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

في النموذج (4): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0 : \phi = 1$$

الفرضية العدمية:

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 1$

في النموذج(5): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0 : \phi = 1$$

الفرضية العدمية: $c=0$ و

الفرضية البديلة: $c \neq 0$ و $H_1 : \phi < 1$

في النموذج (6): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني وعلى حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0 : \phi = 1$$

و $b = 0$

$H_1 : \phi \langle 1$ و $b \neq 0$

وتتمثل خطوات ADF كما يلي:[1]

- ❖ نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وقبلنا الفرضية البديلة (H_1) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.
- ❖ في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت **(t)**، فإذا كان (c) مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت **(c)**، أما إذا كان (**c**) يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت **(c)**، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى تقدير النموذج الأول.
- ❖ في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

يعتمد اختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير k وتحدد باستعمال معيار Shwortz 1978 ومعيار Akaike 1974.

* معيار Akaike **(AIC)** يتحدد بالعلاقة: $Aic(k) = \mathrm{T}\log\left(\hat{\theta}_{\varepsilon t}^2\right) + 2(k)$

* معيار **Shwortz** (SC) يتحدد بالعلاقة: $SC(K) = \mathrm{T}\log\hat{\theta}_{\varepsilon t}^2 + k\log(\mathrm{T})$

–اختبار فيلبس بيرون: "Philips Perron":

طور فليبس اختبارا للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد

[1] عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص 623.

اقترح كل من Phillips وPerron (1988) طريقة غير معيارية non paramétrique لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس ADF الذي يستعمل الطريقة المعيارية.[1]

ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج.

الفرضيتان هما:

$$H_0 : \phi = 1$$

الفرضية العدمية:

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi \langle 1$

وتتمثل صيغ النماذج في:

النموذج الأول:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_t$

النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت.

النموذج الثاني بدون اتجاه زمني وبحد ثابت.

النموذج الثالث باتجاه ثابت وبحد ثابت.

ويستخدم إختبار PP اختبار الفرضية العدمية ابتداء بالنموذج الثالث ذو اتجاه زمني وحد ثابت، ثم النموذج الثاني ذو حد ثابت و أخيرا النموذج الأول بدون اتجاه زمني و لا حد ثابت، ونقارن القيم المقدرة ϕ مع القيم الجدولية بنفس طريقة كما في اختبار ADF، ويتميز اختبار PP بإعطاء نتائج جيدة وقوية أحسن من نتائج ADF.

III. التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ:

1.3. اختبارات التكامل المشترك باستخدام طريقة "Granger and Engel"[2]

قام "Granger" سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا، وقد أثبت كل من Engel وgranger سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، و في

[1] Phillips Peter C. B., &Perron Pierre, **« Testing for a unit root in time series regression** », Biometrika, Vol. 75, Jun 1988; p 346.

[2] بن بوزيان محمد،صحراوي سعيد،"**دراسة قياسية للنماذج النقدية لتحديد سعر الصرف في الجزائر** " مجلة (mecas) جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان- الجزائر،الطبعة السابعة،2011،ص128.

نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير و إختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وتتم مراحل اختبار التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:

1.1.3.اختبار درجة تكامل المتغيرات

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لاختبار التكامل المتزامن، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار (DF)، (ADF) و(PP).

1.1.1.3.تعريف التكامل المتزامن: إن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير في الأجل الطويل مع إمكانية أن تتباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير، ويصحح هذا التباعد بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

ويعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن.[1]

ويعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه: "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة".[2]

و لقد قدمت هذه الطريقة من طرف أنجل وجرانجرAngel/Granger في سنة 1987، ثم بعد ذلك اعتمدت كمفهوم جديد ومهم في الاقتصاد القياسي من طرف العديد من الاقتصاديين، فقد قام Granger بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تمنح فيها المتغيرات توجها مشتركا، وقد أثبت كل منهما أن السلاسل الزمنية المتكاملة زمنيا يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك.

وتقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين X_t, Y_t متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن X_t, Y_t متكاملان تزامنيا إذا كان هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$X_t = A + By_t + Z_t$$

[1]عبد القادر محمد عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص 670.

[2]Régis bourbonnais, « **Econometrie** », op cit, p 277.

حيث أن:

A,B : أعداد حقيقية.

Z_t : متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة $X_t = A + By_t + Z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X وقيمته التوازنية في اللحظة (t)، أما إذا كانت (Z_t) لا تشكل تشويش أبيض فإن المتغيرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

وعموما فإن مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائيا المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين من نفس الدرجة.

❖ شروط التكامل المتزامن:

تكون السلسلتان الزمنيتان (X_t) و (Y_t) متكاملتان زمنيا إذا تحقق الشرطان التاليان:

✓ أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة.

✓ أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

فإذا كانت (X_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي أن: $X_t \to I(d)$

وإذا كانت (Y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي أن: $Y_t \to I(b)$

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$x_t \to I(d)$$
$$y_t \to I(b) \Rightarrow \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \to I_{(d-b)}$$

حيث:

$$d \geq b \geq 0$$

فإذا وجدت سلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى $I(1)$ على الشكل:

$$Y_t = a + bx_t + \varepsilon_t$$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون العلاقة: $\varepsilon_t = Y_t - a - bx_t$ والتي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر **I(0)** عندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين (X_t) و (Y_t) ونتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي ε_t باستخدام اختبارات الاستقرار مثل DF، ADF وPP.

2.1.1.3.تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاستقرارية، نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية **(MCO)**، ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين (X_t) و (Y_t) يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة أي:

$$e_t = y_t - \hat{a}_1 x_t - \hat{a}_0$$

ويسمى هذا الاختبار أحيانا بأسلوب الخطوتين: Two step Engel-Granger test for co integration، ويتمثل هذا الاختبار في خطوتين يمكن إجرائهما على النحو التالي:

– التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام أي نوع من اختبارات جذر الوحدة " Unit Root test"، فإذا كانت السلاسل ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، وفي حالة العكس فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن ثم يجب استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية الحديثة للحصول على الاستدلالات المطلوبة.

– اختبار الجذر الأحادي على بواقي علاقة التكامل المشترك ε_t الذي يقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق المربعات الصغرى العادية (MCO)، وبعدها يطبق اختبار ADF أو اختبار PP بوضع :

* الفرضية العدمية: السلسلة (ε_t) لها جذر أحادي وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين .

*الفرضية البديلة: السلسلة (ε_t) مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين، وبعد ذلك يتم مقارنة ϕ المقدرة بالقيم الجدولية بنفس الطريقة المشروحة سابقا، ويستعمل اختبار Engel و**Granger** في حال متغيرين فقط و هذا يعد من أحد عيوب هذا الاختبار.

2.3.إختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة "Johannsen":

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار Engel وGranger، فهو يسمح بتحديد عدد من علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية Johannsen على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل لأساسي، ويقوم الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك، وتتمثل صياغة النموذج في:

$$\Delta y_t = u + \sum_{t=1}^{p-1} \pi_t \Delta y_{t-p} + \pi y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

y_t: متجه من الدرجة $(n\times 1)$ ويتضمن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

I: مصفوفة الوحدة من الدرجة $(n\times n)$

ε_t: متجه من الحدود العشوائية الموزعة توزيعا طبيعيا من الدرجة $(n\times 1)$

u: حد ثابت

π_t: مصفوفة معلمات النموذج من الدرجة $(n\times n)$

وتوضح منهجية جوهانسن رتبة المصفوفة π فإذا كانت مساوية للصفر فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لها جذور وحدة مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين عناصر y مما يستوجب استخدام الفروق، أما إذا كانت المصفوفة تامة الرتبة حيث p تساوي عدد متغيرات النموذج المقدر فإن جميع عناصر y ساكنة في مستواها. أما الحالة التي يكون لدينا فيها نموذج قياسي مكون من (k) متغير يتم اختبار التكامل المتزامن وفق الخطوات التالية:

- ✓ يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + ... + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

- ✓ يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المدروسة والمكونة للنموذج.
- ✓ نقوم بتقدير معادلة البواقي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO).

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - B_1 x_{1t} - .... - \hat{B}_k x_{kt}$$

ويتم اختبار استقرارية البواقي باستعمال أحد الاختبارات (DF) أو (ADF) حيث نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن البواقي مستقرة ومنه وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، أما في حالة القيمة المسحوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة.

IV. النماذج القياسية المتبعة في التحليل:

تعبر الدراسات القياسية عن مجموعة من الادوات و ذلك من أجل مقارنة مدى تطابق النظرية الاقتصادية بالواقع، و على هذا الاساس سنتطرق في الاول إلى تقديم بعض التوضيحات المتعلقة الاطار القياسي المتبع في التحليل و الذي يشمل على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) و التي نختصرها في هذه الدراسة القياسية بكلمة "بانل" التي تعتمد بدورها على بعض النماذج الاساسية المستعملة في تقديرها، إظافة إلى إختبارات التكامل المشترك و العلاقات السببية.

1.4 مدخل نظري لبيانات العينات المقطعية Les données sur panel:

تعرف هذه البيانات باسم بيانات العينات المقطعية للسلاسل الزمنية المأخوذة في شكل عينات ، بحيث تتميز بالبعد الثنائي في كتابتها فهي تأخذ ترتيب العينة N وموقعها عبر الزمن T [1].

إنّ تحليل الاقتصاد القياسي يأخذ بعين الاعتبار تحليل السلاسل الزمنية وكذا عينات المفردات (مثل الدول الولايات الشركات الاسر ...الخ.) ، وهذا ما أدّى إلى دمج هذه المعطيات في شكل معطيات جديدة تعرف ببيانات العينات المقطعية للسلاسل الزمنية، حيث تحمل هذه البيانات أو السلاسل عدّة تسميات مثل البيانات المجمعة أو المركبة ، أي تقوم بالدمج بين السلاسل الزمنية والعينات.

فالتحليل الاقتصادي المعاصر يعتمد بكثرة على هذه البيانات ، في وصف وتأثير الظواهر الاقتصادية لمجموعة الوحدات المختلفة ، فهو يعمل على دراسة وتبيان علاقات التأثير المتبادلة بين مختلف الظواهر.

1.1.4.تعريف بيانات العينات المقطعية:

لقد عرفت نماذج بانل إهتماما كبيرا في الاونة الاخرة خصوصا في الدراسات و البحوث الاقتصادية ،و هذا لإختلاف هذه النماذج عن الاخرى حيث تأخذ في عين الاعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير بين الوحدات المقطعية على حد سواء.

ويمكن تعريف بيانات العينات المقطعية بأنّها بيانات تتكون من ملاحظات تحمل مجموعة من المفردات (عائلا ، دول ، نواحي ، قطاعات...) مأخوذة عبر مراحل زمنية.

كما يقصد ببيانات بانل مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية حيث أن البيانات المقطعية تفسر عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، أما بيانات السلسلة الزمنية تصف مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة[2].

– البيانات المقطعية في شكل عينات تمثل علاقات لوحدات والتي من خلالها يمكن تمثيل مختلف الفروقات بينها.

– في هذا النوع من البيانات يتم الدمج بين مفردات العينات والسلاسل الزمنية والذي يسمح بتوفير معطيات أكثر دقّة وكفاءة وفعالية في تحليل الاقتصاد القياسي.

عموما فإنّ التحليل الاقتصادي القياسي لبيانات العينات يوفر لنا مدخلا أو منبعا للتحليل انطلاقا من عينات ممثلة لوحدات قد تكون دول ، مؤسسات والتي تأخذ في شكل سلسلة من المعطيات.

---

[1] زكريا يحي الجمال،**إختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلية الثابتة و العشوائية المجلة العراقية للعلوم الإحصائية**، العدد 21 ،2010 ،ص 272.

[2] H.Baltagi **« Econometric analysis of panel data** « ,3 rd ed .John Wiley,Sons,Ltd.2005,pp.4-9

إنّ بيانات العينات هي مجموعة لمقاطع في شكل عينات صغيرة تمثل وحدات كبيرة ذات طبيعة متجانسة أو غير متجانسة في سلاسل زمنية خلال فترة معينة. هذا التمثيل الجامع يبسط لنا مجموعة واسعة من الظواهر في شكل ظاهرة يمكن دراستها انطلاقا من التركيب الجزئي للعينات ذات طبيعة تسلسلية[1] .

في الاقتصاد المعاصر يتمّ استعمال البيانات المأخوذة في شكل عينات مقطعية في عدة ميادين للبحث من بين أهمّ نماذج العينات نجد :

- ✓ دراسة لعينات تغيرات الدخل.
- ✓ نجد كذلك دراسة استهلاك المواد من قبل العائلات.

ومن بين أهمّ الميزات التي تمنحها هذه البيانات المأخوذة في شكل بيانات مقطعية للسلاسل الزمنية نجد [2]:

– بما أنّ بيانات العينات المأخوذة لها علاقة بوحدات مثل دول ، مؤسسات... فإنّها تعبر عن مجموعة من الخصائص المختلفة وغير المتجانسة وعليه فإنّ طرق التقدير الخاصة ببيانات العينات يمكنها الأخذ في الاعتبار مشكل عدم التجانس أو التوافق ، وهذا بمعرفة المتغيرات المفسرة لهذه الوحدات.

– بدمج كل من السلاسل الزمنية والملاحظات المأخوذة في شكل عينات ، فإنّ نماذج البيانات المقطعية تكون أكثر معلوماتية ودقة كونها تأخذ أكبر عدد من المتغيرات.

– إنّ نماذج بيانات العينات تمكننا من اكتشاف وتوضيح وقياس بكل سهولة الآثار التي لا يمكن ملاحظتها في السلاسل الزمنية أو في بيانات العينات الفردية (coupe instantanée).

– إنّ النماذج الخاصة بالبيانات المقطعية تسمح بدراسة مسائل معقدة من حيث التركيب مثلا : تطور الظواهر والنمو الاقتصادي يمكن فهمها أفضل من باب نماذج ذات العينات المقطعية أفضل من دراستها لوحدها.

وكخلاصة لما سبق ، فإنّ البيانات المقطعية للعينات تمكننا من إثراء وتدعيم التحليل التدقيقي القياسي للظواهر في المواقف أو الحالات التي يستحيل فيها استعمال السلاسل الزمنية أو العينات لمفردات لوحدها.

– إنّ البعد الثنائي للمعطيات أو بيانات العينات المقطعية يوفر نوع من الفعالية والدقة في اختيار ودراسة الظواهر بالمقارنة مع معطيات أخرى.

---

[1] Dimitrios A.and Stephen G.Hall, « **Applied Econometrics** : A modern approach »,1st edition palgrave macmillan ,2007,p.344.

[2] وليد بوتياح ،"**دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان العربية** "،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007 ص 34.

– هذا التوفيق بين السلاسل الزمنية والعينات يسمح بالأخذ في الحسبان الحركة الآنية للظواهر وكذا احتمال اختلاف في مركباتها ، أي أنّ هذه البيانات المقطعية تساعد على الأخذ بعين الاعتبار كل الخصائص غير الملاحظة التي يمكن أن تتضمنها الظواهر المدروسة.

– يمكن اعتبار هذا البعد الثنائي لبيانات العينات المقطعية كأنّه ازدواج للمعلومات المتاحة حول الظواهر المدروسة بحيث أنّها توفر لنا بعد من جانب العينات وبعد آخر زمني لأنّ الوحدات تختلف من عينة لأخرى وأنّ هذه الوحدات تتغير وتختلف عبر الزمن ، أي تأخذ الشكل الحركي عبر الزمن.

– توفر بيانات بانل إمكانية توفير توقعات أكثر دقة مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية لوحدها،كما أنها توفر معلومات عن سلوك تلك المفردة و هذا ما يجعلنا نحصل على نتائج أكثر دقة و نوعية.

–إن نماذج بانل تكون أفضل من النماذج الاخرى سواءا من ناحية المعلومات التي توفرها أو من ناحية دراسة ديناميكية التعديل التي تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية،مثل مشكل البطالة، التضخم و الفقر و النمو.

–لها القدرة على الحد من مشكلة ظهور المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة ،كما تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة إنعدام ثبات تباين حد الخطأ و هذا عند إستعمال بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.

– تمثل هذه العينات مجالا واسعا في الدراسة لظواهر الاقتصادية.

–تساعد في منع ظهور مشكلة ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهر عند إستعمال بيانات المقطع العرضي في تقدير المناذج القياسية .[1]

و أخيرا تعمل نماذج البانل على توفير الجو المناسب للباحث من أجل تطوير تقنيات التقدير و النتائج النظرية، و تمنح للباحث مرونة أكثر في مراقبة و تحليل الاختلافات في سلوك المفردات ، حيث يصبح الباحث قادرا على وصف سلوك مجموعة معينة من الدول و الافراد، المنشآت خلال فترة زمنية معينة.

2.1.4.العينات المتوازنة والعينات غير المتوازنة :

– العينات المقطعية المتوازنة (Le Panel Equilibre) وهي تلك العينات المقطعية المأخوذة في شكل وحدات مستوية الأبعاد مثلا أخذ عينات للدخل لـ N دولة بحيث كل عينة تضمن m وحدة.

[1] Peracchi F. « **Econometrics** »,England,JohnWiley,Sons LTD ,2001, p.397.

– العينات المقطعية غير المتوازنة : بحيث تكون العينات المأخوذة في شكل مقاطع غير متساوية الأبعاد ، فكل وحدة تضمن عددا مختلفا من القيم.

3.1.4.النموذج الخطي العام للعينات المقطعية :

إنّ النموذج العام للعينات المقطعية يأخذ N وحدة أو عينة و T ملاحظة زمنية ، بحيث تكون مجموع الملاحظات المأخوذة m=NxT الشكل العام يكتب :

$$Y_{it}=a_{0i}+\grave{a}_i x_{it}+\varepsilon_{it}$$

حيث أنّ :

Y_{it} : متغير التابع (مفسر) الملاحظ لـ i وحدة في الفترة t

x_{it} : يمثل شعاع k متغير مفسر (مستقل).

$x_{it}=(x_{1it}, x_{2it},\ldots\ldots, x_{kit})$

حيث x_{kit} يمثل القيمة الملاحظة من أجل K متغير مفسر للعينة i في الفترة t.

a_{0i} : يمثل الحدّ الثابت للعينة i

$\grave{a}_i$: شعاع المعاملات المفسرة لـ k متغير مفسر.

ε_{it} : يمثل حدّ الخطأ العشوائي للعينة **i** في الفترة t

إنّ الاقتصاد القياسي يهتم بدراسة وقياس مدى تأثير العوامل و المتغيرات ببعضها البعض ، بمعنى أنّه يتم توصيف وقياس العلاقات الاقتصادية انطلاقا من النظرية الاقتصادية.

فالظواهر الاقتصادية تتصف بأنّها ذات علاقات تبادلية وتأثيرية في بعضها ، فغالبا ما نجد عاملا ما يؤثر في الظاهرة و الذي يسمى ذلك العامل المفسر لها [1].

و من الناحية الاقتصادية فهناك بعض الظواهر تعتمد على عدّة متغيرات مفسرة ، مثلا الإنتاج يعتمد على العمل و رأس المال...

عموما فإنّ الاقتصاد القياسي الخاص بالعينات المقطعية يهتمّ بدراسة و تحليل العلاقات الاقتصادية إنطلاقا من معرفة مختلف المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها و هي ما تعرف بالعلاقات السببية ،و بالتالي فتقدير النماذج الخاصة بالعينات يمكننا من إظهار درجة العلاقة أو الارتباط بين الظواهر المدروسة.

إنطلاقا من الكتابة السابقة للنموذج الخاص بالعينات المقطعية يمكن أن نميز بين عدّة حالات :

[1] Régie Bourbonnai **Econométrie**,10 édition , dunod edition France ,2018,p 374

الحالة 1 : التجانس الكلي أو التطابق الكلي (Homogénéité total) : وهي الحالة التي تشير إلى تطابق أو تساوي في المعاملات الثابتة a_0 و كذا معاملات المتغيرات المفسرة لكل عينة $\grave{a}_i$ أو وحدة مقطعية مأخوذة بحيث يكون لدينا :

$$\grave{a}_i = a_i \text{ و } a_{0i} = a_0$$

لكل قيمة في العينات **i** وبالتالي فإنّ النموذج يحمل معادلة واحدة للتقدير من أجل $m = N \times T$ ملاحظة.

و بالتالي فهي الحالة التي يمكن ملاحظة فيها أنّ قيمة العينات تشكل لنا سلسلة واحدة حسب الترتيب الأصلي لكل قيمة من العينة **i** ، أي تأثير المتغيرات المفسرة يكون نفسه بالنسبة لجميع العينات وكذا العوامل الثابتة الأخرى تكون نفسها.

الحالة 2 : عدم التجانس الكلي أو عدم التطابق الكلي (Hétérogénéité total) : إنّ كل من المعاملات الثابتة $\mathbf{a_{0i}}$ ومعاملات المتغيرات المفسرة تختلف من عينة لأخرى ، أي تأثير المتغيرات المفسرة يختلف في كل عينة أو وحدة وكذا العوامل الثابتة الأخرى تختلف من عينة لأخرى ، وبالتالي فإنّه يمكن ربط أو عدم قبول لصياغة العينات المقطعية.

إنّ تقدير المعاملات في هذه الحالة يتمّ انطلاقا من كل معادلة خاصة بكل عينة على حدة.

الحالة 3 : عدم تجانس لمعاملات المتغيرات المفسرة مع وجود تجانس أو تطابق للحد الثابت في هذه الحالة يتمّ تعريف أنّ كل العوامل الثابتة الأخرى التي تفسر الظاهرة المدروسة تكون نفسها بالنسبة لجميع العينات في حين يكون هناك تباين في تأثير بالنسبة للمتغيرات العوامل المفسرة ، أي أنّ الحدود الثابتة a_{0i} تكون متطابقة في كل عينة أو وحدة ، لكن المعاملات المتغيرة المفسرة $\grave{a}_i$ تختلف من أجل كل وحدة (عينة)[1].

الحالة 4 : عدم تجانس أو تطابق الحدود الثابتة وتجانس معاملات المتغيرات المفسرة : (النماذج التي لها تأثيرات فردية ثابتة).

وهي الحالة التي تتميز بعدم تطابق الحد الثابت a_0 بالنسبة لكل وحدة لكن معاملات المتغيرات المفسرة تكون ثابتة في كل الوحدات (العينات) ($\grave{a}_i = \grave{a}$) وبالتالي فهذه الحالة تكون نموذجا لتأثيرات فردية ثابتة أي بمعنى أنّ قيمة العينات تكون مرتبة حسب الأصل وتتغير بالنسبة لكل وحدة على حدة.

[1] Régie Bourbonnai, **Econométrie**,op,cité p 376.

وانطلاقا من توضيح هذه الحالات فإنّ الاقتصاد القياسي الخاص بالعينات المقطعية يعتمد على تعريف أربعة نماذج قياسية كل نموذج يحمل مجموعة من القيود الخاصة به ، وبالتالي فإنّ مختلف الطرق لنمذجة في ظل عدم تجانس تتمثل في :

- نماذج التأثيرات الفردية الثابتة.
- نماذج الأخطاء المركبة.
- نماذج العينات المعلمات المركبة.
- نماذج عينات لمعاملات عشوائية.

4.1.4.عدم التجانس أو التطابق :

إنّ الحالة التي تتميز بعدم وجود تجانس أو تطابق لخصائص ومركبات في الوحدات (العينات) ينجم عنها عدّة مشاكل معتبر في القياس (عدم وجود دقة في القياس) وبالتالي فإنّ تحليل النتائج المحصل عليها يتميز بوجود نوع من التحيز[1].

وفي هذه الحالة فإنّ فهم ودراسة المركبات والخصائص التي تتميز بها كل عينة يعتبر أمر مهمّ لتحليل ودراسة البينات الخاصة بالعينات المقطعية وذلك للوصول إلى النمذجة الصحيحة للعلاقات المدروسة انطلاقا من هذه العينات.

إنّ هذا التقدير يتميز بنوع من التحيز، وبالتالي فإنّ من المهم النمذجة الصحيحة في ظل عدم وجود التجانس أو التوافق بين المركبات عند تقدير النماذج في شكل بيانات لعينات مقطعية.

5.1.4.إختبار التجانس و عدم التجانس (توصيف النموذج):

عند دراسة وتحليل لبيانات في شكل عينات مقطعية فإنّ أوّل مرحلة يتمّ القيام بها هي اختبار التجانس أو عدم التجانس للسلسلة المأخوذة، وهذا للوصول إلى معرفة النموذج المناسب للدراسة (تشخيص النموذج)[2].

وبالتالي فإنّ اختبار التجانس جدّ مهم في فهم ومعرفة وتحديد التركيبة الخاصة بالعينات المأخوذة.

من الناحية الإحصائية فإنّ هذا الاختبار يعمل إلى اكتشاف أو تجزئة مدى تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي أو الخاص بكل عينة.

ومن الناحية الاقتصادية، فإنّ اختبار التوصيف يسمح لنا بمعرفة هل النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لجميع العينات أو العكس أي وجود لخصائص ومميزات مختلفة لكل عينة.

[1] Cheng Hsiao,Op.cit,p 19
[2] Régie Bourbonnai Op.cité p349

في سنة 1986 قام الباحث (Hsiao) باقتراح اختبار يسمح لنا بتعريف الحالة المدروسة ونوع النموذج الخاص بهذه العينات انطلاقا من مركباتها وخصائصها.

الصيغة أو المنهجية المتبعة في هذا الاختبار تتمّ عبر المراحل التالية:

الشكل رقم (17.3): النموذج العام لاختبار التجانس (Homogeneity test)

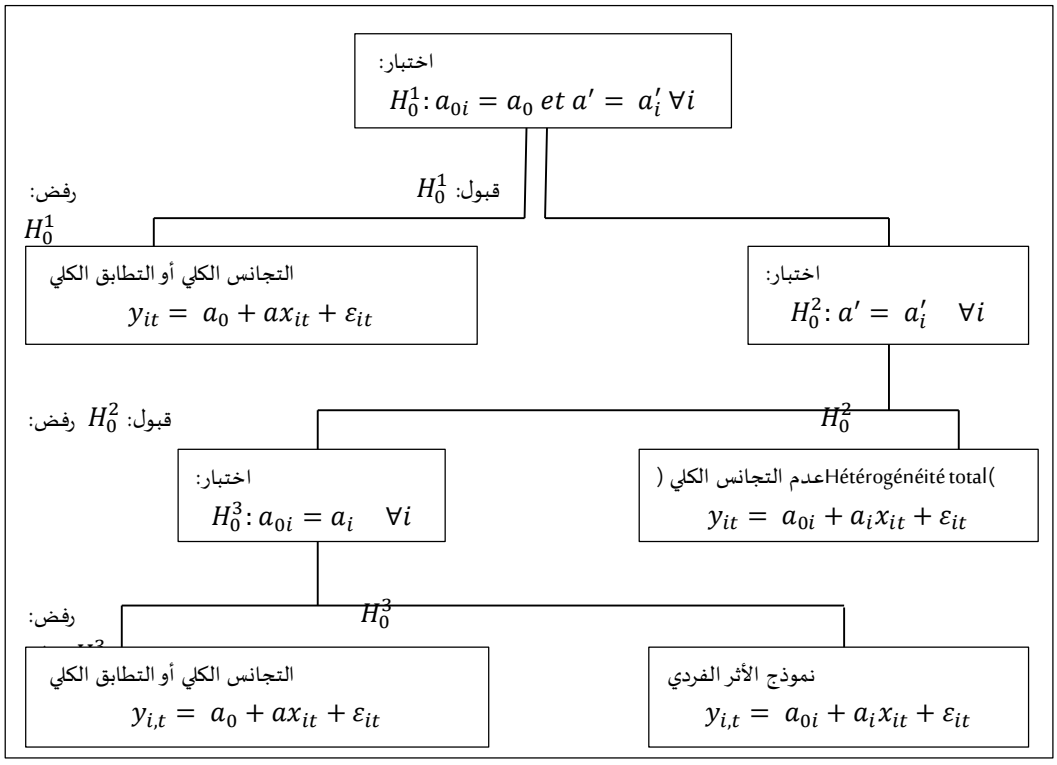

Source : **Bourbonnais, Régis. *Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés*. Dunod, 2015,France,, p 349.**

بناء الاختبار : إنّ اختبار الفرضيات يعتمد على إحصائية Fisher.

1/ إختبار الفرضية H_0^1 :

$_i\grave{a}_i=\grave{a}a_{0i}= a_0$ et

لإختبار هذه الفرضية نستعمل اختبار Fisher والذي يعطى بالصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCRc \square \quad)/(N-1)(K+1)}{SCR/(N*T-N(K+1))}$$

حيث أنّ :

$SCRc$: مجموع المربعات المتبقى لعمليات التقدير تحت الفرضية H_0^1 (حالة تجانس كلي) باستعمال طريقة MCO لسلسة NxT ملاحظة بدرجات حرية تقدر بـ [1]:

ddln=(k+1)-(NxT)

$$SCR=\sum_{i=1}^{N} SCR_i$$

بدرجات حرية تمثل مجموع N درجة حرية لكل معادلة مقدرة :

$$ddl=\sum_{i=1}^{N}(T)-(k+1))=N*T-N(k+1)$$

يتمّ مقارنة إحصائية $\mathbf{F_1}$ المحسوبة على قيمة المجدولة عند مستوى احتمال α ودرجات حرية ddl و ddl_n.

* إذا كانت $F_1 > F_{ddln,ddl}^{\alpha}$ ترفض الفرضية H_0^1 عند مستوى احتمال α.

* إذا كانت $F_1 < F_{ddln,ddl}^{\alpha}$ تقبل الفرضية H_0^1 لتجانس النموذج.

2/ اختبار الفرضية H_0^2 : $à = à_i$

لإجراء هذا الاختبار نستعمل إحصائية Fisher والتي تعطى بالصيغة التالية :

$$F_2=\frac{(SCRc2 \quad)/(N-1)*K}{SCR/(N*T-N(K+1))}$$

حيث أنّ :

$SCRc2$: مجموع مربعات المتبقى لتقدير النموذج تحت الفرضية H_0^2 أي بتقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة :

درجة الحرية : $ddl_n = (N-1)*K$

SCR : مجموع مربعات المتبقى لتقدير **N** معادلة.

يتمّ مقارنة إحصائية $\mathbf{F_2}$ المحسوبة مع القيمة المجدولة عند مستوى احتمال α ودرجات حرية ddl و ddl_n

* إذا كانت $F_2 > F_{ddln,ddl}^{\alpha}$ ترفض الفرضية H_0^2 عند مستوى احتمال α.

* إذا كانت $F_2 < F_{ddln,ddl}^{\alpha}$ تقبل الفرضية H_0^2 (لنموذج التأثيرات الفردية الثابتة).

3/ اختبار الفرضية H_0^3 [2]: $a_{0i} = a_0$

تستعمل إحصائية Fisher :

$$F_3=\frac{(SCRc1 \quad)/(N-1)}{SCRc1/(N*T-(T-1)-K)}$$

[1] Régie Bourbonnai , **Économétrie** ,Op.cité 356

[2] Régie Bourbonnai , **Économétrie** ;Op.cité 357

$SCRc2$: مجموع مربعات المتبقى للنموذج مقدر تحت الفرضية H_0^2

$SCRc1$: مجموع المتبقى للنموذج مقدر تحت الفرضية H_0^1

يتمّ مقارنة إحصائية F_3 مع القيمة المجدولة عند مستوى احتمال α ودرجات حرية ddl و ddl_n .

* إذا كانت $F_3 > F_{ddln,ddl}^{\alpha}$ ترفض الفرضية H_0^3

* إذا كانت $F_3 < F_{ddln,ddl}^{\alpha}$ تقبل الفرضية H_0^3 .

2.4. النماذج التي لها تأثيرات فردية :

في هذه النماذج نفرض أنّ تأثيرات كل المتغيرات المفسرة الملاحظة على المتغيرات المفسرة متطابقة أي بمعنى كل العينات لها نفس التأثير بمتغيرات المفسرة وهذا في أي فترة كانت $à_i$=à مع اعتبار أنّ باقي العوامل التالية الأخرى تتغير أو تختلف من عينة لأخرى أي[1] a_{0i} .

في هذا النموذج تعتبر أنّ الحد الثابت يكتب على الشكل التالي :

$$a_{0it}= a_0+a_i+a_t$$

بحيث يأخذ بعين الاعتبار في هذا النموذج عند توضيح الحد الثابت بنمذجة جميع التأثيرات الفردية وكذا الزمنية الظاهرة ويمكن التمييز بين حالتين في هذه النماذج :

– نماذج ذات تأثيرات ثابتة : أي أنّ التأثيرات الفردية التي تختلف من عينة لأخرى تكون $a_{0i}=a_0+a_i$ ثابتة عبر زمن أي

– نماذج ذات تأثيرات فردية أي أنّ الحد الثابت عبارة عن حد يقيس التغيرات الأخرى $a_{0t}=a_0+a_t$ الحاصلة عبر الزمن

1.2.4. النماذج التي لها تأثيرات فردية ثابتة [2]:

في هذا النموذج عدم تجانس المركبات والخصائص يكون فقط على مستوى العينات أي يخص فقط التأثيرات الثابتة الفردية.

إنّ الصياغة العامة لهذا النموذج تكتب :

$$Y_{it}=a_{0i}+å_ix_{it}+\varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أنّ Y_{it} متغير المفسر (التابع) ، $\mathbf{x_{it}}$ شعاع k متغير مفسر لعينة i في فترة $\mathbf{t}$.

[1] مجدي الشريحي،**أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**،جامعة الشلف،ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة،2013 ص 16

[2] William Green, « **Econometric analysis** »,5th ed,New Jersey,Prentice Hall,Apper Saddle River,2003,p.287

a_{oi} الحد الثابت للعينة i ، à شعاع معاملات k متغير مفسر

$$à =(a_1,a_2,\ldots\ldots\ldots ,a_k)$$

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي

طرف التقدير لمعاملات هذا النموذج تعتمد على طبيعة الأخطاء العشوائية :

– إذا كانت الأخطاء ثابتة وغير مرتبطة فيما بينها و في الإطار الزمني $cov(\varepsilon_t,\varepsilon_{t'})=0$ عند **t≠t'** وفي الإطار الفردي (العينة) **$cov(\varepsilon_{it},\varepsilon_{jt})=0$** عند **i≠j** يتمّ تطبيق طريقة MCO على متغيرات النوعية أو الصماء أي LSDV أو عن طريق تقدير بطريقة Within (Intra-Individuel).

– إذا كانت الأخطاء غير ثابتة ومرتبطة فيما بينها في الإطار الزمني لكن مستقلة في الإطار الفردي (العينة) يتمّ تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCDG) على المتغيرات النوعية (الصماء) أو على تقدير within.

إنّ الحد الثابت a_{0i} يكتب :

$$a_{0i}=a_0+a_i$$

يمثل تأثيرات الفردية الثابتة

بتعويض في (1) نحصل على :

$$Y_{it}=a_{0i}+a_i +\grave{a}_i x_{it}+\varepsilon_{it}$$

* التقدير بطريقة المباشر بطريقة MCO:

يتمّ تطبيق MCO مباشرة على النموذج بعد إدخال متغيرات النوعية (الصماء) خاصة بكل عينة **N** ، وبالتالي يتمّ في هذه الحالة دمج **N** متغير نوعي حيث :

Di=1 للعينة i و Di=0 للعينة j .

والنموذج يكتب في الشكل التالي :

$$Y_{it}=a_0+a_1D_1+ a_2D_2+\ldots\ldots+a_ND_N + \grave{a}_i x_{it}+\varepsilon_{it}$$

أولا: نقوم بتقدير النموذج المحصل عليه بدون الحدّ الثابت a_0

$$Y_{it}= a_1D_1+ a_2D_2+\ldots\ldots+a_ND_N + \grave{a}_i x_{it}+\varepsilon_{it}$$

وهذا لتفادي وجود تداخل خطي بين شعاع الحد الثابت a_0 ومجموع N متغير نوعي لأنّ المصفوفة (x'x) في تقدير MCO في هذه الحالة x تقبل مقلوب (محددها يساوي 0).

تحسب :a_0 للنموذج الأصلي حيث أنّ قيمة الثابت $a_{0i}=a_0+a_i$

ثانيا : نقوم بحساب الحد

$$\hat{a}_0=\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\hat{a}^{*}_{0i}$$

$$\sum a_i=0 \quad \hat{a}_i=\hat{a}^{*}_{0i}-\hat{a}_0 \text{ حيث}$$

تقدير within أو تقدير (Intra-Individuel) :

إنّ تقدير within أو ما يعرف بتقدير Intra-Individuel يعتمد أوّلا على جعل المتغيرات المفسرة xi_t و المتغيرات المفسرة $\mathbf{y_{it}}$ متمركزة حول وسطها الحسابي لكل عينة، ومن ثمّ تطبيق طريقة MCO على النموذج :

$$(y_{it}-\bar{Y}_i)=\grave{a}(x_{it}-\ddot{X}_i)+\varepsilon_i \;/\; i=(1,\ldots,N)\;,\; t=(1,\ldots.,T)$$

وبعد تقدير معلمات متغيرات المفسرة المتطابقة a' يتمّ تقدير معلمات ثابتة الأحادية a_{0i} والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$\breve{a}_{01}=\bar{Y}_1-\grave{a}\ddot{X}_1,\ \ldots\ldots\ldots\ldots,\ \breve{a}_{0N}=\bar{Y}_N-\grave{a}\ddot{X}_N$$

وبعدها نقوم بحساب معاملات $a_{0i}=a_0+a_i$ للنموذج الأصلي.

3.4. إختبارات جذر الوحدة لبيانات العينات الزمنية Panel :

تعود دراسة السلاسل الغير مستقرة لبيانات العينات الزمنية panel كنتيجة لظهور عدد من الأعمال التطبيقية، وتطور التحليل الاقتصادي القياسي الخاص ببيانات العينات الزمنية، ويمكن فهم هذا المنطق الجديد في التحليل القياسي من منطلق ظهور البيانات المركبة والتي تجمع بين السلاسل الزمنية والعينات الفردية، وكذا كنتيجة لقصور و ضعف المناهج القياسية الخاصة بالسلاسل الزمنية للعينات أو السلاسل الصغيرة ،وقد ارتبط ظهور اختبارات جذور الوحدة لبيانات Panel إلى كل من *(Quah 1994) وأعمال (Levin et lin 1993) ،لتأتي بعد ذلك العديد من الأعمال التطبيقية في هذا السياق، كاختبارات Pesaran et Shin 1997 وأعمال Maddala **et** wu 1999 ،و أعمال Hadri 2000 ، وتعرف هذه الاختبارات بإسم اختبارات الجيل الأول أو المستوى الأول (Tests 1ère Génération).و التي تقوم على فرضية الاستقلالية بين العينات الفردية على مستوى البواقي، هذه الفرضية تسمح بتشكيل توزيعات إحصائية لاختبار والحصول على توزيع متقارب طبيعي.

*يعتبر Quah 1994 أول من قام باختبار فرضية جذر الوحدة القياسي لبيانات panel مع وجود حالة تجانس.

حيث أن اختبارات Levin et Lin 1992 و , Shin et Im Pesaran 2003, Maddala et Wu Choi 1999 تقوم على الفرضية العدمية لعدم الاستقرارية، أما اختبار Hadri 2000 فيقوم على الفرضية العدمية للاستقرارية.

قدم كل من Chin Fu Lin et Ander Levin أول اختبار لجذر الوحدة في بيانات Panel، هذا الاختبار يشبه اختبار DF المتعلق بالسلاسل الزمنية و باعتماد على ثلاث نماذج لاختبارDF :

$$\Delta y_{it} = a_{0i} + a_{1it} + \rho y_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

و التي تم تعميمها إلى نماذج من شكل ADF في حالة وجود ارتباطات بين الأخطاء العشوائية

$$\Delta y_{it} = a_{0i} + a_{1it} + \rho y_{it-1} + \sum_{s=1}^{p_i} \varphi_{i,s} \Delta y_{it-s} + U_{it}$$

ويقوم هذا الاختبار على فرضية التجانس لجذر الانحدار الذاتي أي $(\rho_i = \rho_j = \rho \quad \forall_{i,j})$ ، وبالتالي في حالة وجود جذور للوحدة على مستوى الحركية للمتغير y فإنه يتم قبول فرضية وجود جذر للوحدة بالنسبة لجميع العينات المشكلة لقاعدة panel.و يتم بناء الاختبار وفقا لمجموعة من المراحل المتسلسلة و بإدماج معادلتين مساعدتين لتحقق من صحة الفرضيتين :

$$H_0 : \rho = 0$$
$$H_1 : \rho < 0$$

وبصفة عامة فإن إحصائية اختبار جذر الوحدة لكل من Levin et Lin تكتب بصيغة Student التالية

$$LL: \quad t^*_{\rho=0} = \frac{1}{\sigma^*_{m\tilde{T}}} \left(t_\rho = 0 - N\tilde{T} \times \frac{\hat{S}N}{\hat{\sigma}^2_{\tilde{\varepsilon}}} \times \hat{\sigma}_{\hat{\rho}} \times U^*_{m\tilde{T}} \right)$$

حيث أن $\{m=1,2,3\}$ وأن $\tilde{T} = T - \bar{p} - 1$

$\bar{p} = 1/N \sum_{i=1}^{N} p_i$ وأن قيم التعديل $U^*_{m\tilde{T}}$ و $\sigma^*_{m\tilde{T}}$ يتم الحصول عليها في الجدول المعدل من قبل Levin et Lin وتسمى أيضا بقيم فترات التقارب.

أما كل من Im, Pesaran et Shin 2003 فقد اتجهوا إلى تطوير اختبار يسمح برفع فرضية التجانس على مستوى معامل جذر الوحدة والتي جاء بها كل من Levin et Lin، و قدموا اختبار يسمى باختبار IPS بإحصائية t.bar تعتمد على متوسط إحصائيات ADFأو DF المحسوبة بنسبة لكل عينة فردية على حدى لقاعدة Panel. ويقوم اختبار IPS على التأكد من صحة الفرضيات التالية :

الفرضية العدمية: $\forall_i \quad \rho_i = 0 \quad i = N_1 + 1, N_2 + 2, ..., N$

الفرضية البديلة $\rho_i < 0 \quad i = 1, 2, ..., N_1$

وإحصائية t.bar تعتمد على نموذج انحدار من شكل ADF

$$\Delta y_{it} = a_{0i} + \rho_i y_{it} + \sum_{j=1}^{p_i} \phi_{ij} \Delta y_{it-j} + \varepsilon_{it}$$

وبهذا فإن إحصائية t.bar تقوم على التوفيق بين إحصائيات Student الخاصة بكل عينة مفردة (individus) في بيانات Panel لمعامل جذر الانحدار $\hat{\rho}$ تحت الفرضية H_0 .وتعطى بالصيغة التالية:

$$Z_{tbar} = \frac{\sqrt{N}\left[t_bar_{NT} - \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} E\left(t_{iT(p_i,0)/\rho_{i=0}}\right)\right]}{\sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} v(t_{iT(p_i,0)/\rho_{i=0}})}}$$

$$t - bar_{NT} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_{iT}(\rho_i, \phi_i)$$

مع العلم أن:

و أن قيم التوقع الرياضي $E\left[t_{iT(p_i,0)/\rho_i=0}\right]$ ، والتباين $Var\left[t_{iT(p_i,0)/\rho_i=0}\right]$ هي قيم مجدولة تختلف حسب درجة التأخر p_i وقيمة T، موجود في جدول معد من طرف IPS.

أما Maddala et Wu 1999 فقد اقترحا اختبار من شكل اختبار Fisher ذي التوزيع الاحتمالي غير ثابت (non paramétrique)، ومبدأ هذا الاختبار لـ MW يقوم على التوفيق بين مستويات المعنوية (بمعنى p قيمة احتمال) لـ N اختبار جذر وحدة، أي $p_i = F_{T_i}(G_i)$ ،p قيمة احتمال تكون مرتبطة بإحصائية اختبار G_i تحت الفرضية العدمية H_0 لجذر الوحدة بالنسبة لكل عينة فردية i، والإحصائية Gi قد تكون إحصائية ADF أو أي إحصائية أخرى تحت الفرضية H_0 لوجود جذر الوحدة، وإحصائية اختبار MW تعطى بالصيغة التالية:

$$p_\lambda = -2\sum_{i=1}^{N} \ln p_i$$

تحت الفرضية العدمية H_0 لوجود جذر الوحدة، فإن إحصائية p_λ لاختبار MW تتبع توزيع كآي مربع χ^2 بدرجة حرية 2N من أجل $T_i \to \infty$ لكل عينة أو وحدة N.

أما اختبار Hadri فهو تكملة لاختبارات المستوى الأول لكن يقوم على الفرضية العدمية للاستقرارية، هذا الاختبار يمثل امتداد لاختبار الاستقرارية المقترح من طرف Kwiatkowski (1992) في إطار التحليل القياسي الخاص

بالسلاسل الزمنية . ويعتمد على اختبار مضاعف لاغرانج (Multiplicateur de Lagrange) لإختبار الفرضية العدمية للإستقرارية السلاسل y_{it} $(i = 1,...,N)$ بمقابل الفرضية البديلة لوجود جدر الوحدة.

فقد اعتمد Hadri على اختبار الفرضيتين التاليتين للمعامل النسبي λ كالتالي :

$$\lambda = 0 \quad : H_0$$
$$\lambda > 0 \quad : H_1$$

حيث أن قيمة المعامل λ هي العلاقة النسبية بين تباين حد الخطأ لصيغة السير العشوائي وتباين حد الخطأ لصيغ الانحدار المقترحة من طرف Hadri $\lambda = \frac{\sigma_u^2}{\sigma_\varepsilon^2}$

وإحصائية الاختبار تكتب

$$Z_\mu = \frac{\sqrt{N}\left\{LM - E\left[\int_0^1 V(r)^2 dr\right]\right\}}{\sqrt{V\left[\int_0^1 V(r)^2 dr\right]}}$$

:

4.4.إختبارات التكامل المتزامن لبيانات Panel غير متجانسة:

يعود الاهتمام بدراسة السلاسل الغير مستقرة إلى كل من Engle et granger 1987 حيث قدما مدخلا مهما يسمح بالنمذجة الصحيحة و الحصول على تقديرات جيدة لسلاسل الغير مستقرة و التي تتميز بوجود علاقة تكامل في المدى الطويل، فوجود علاقة حقيقية على المدى الطويل بين المتغيرات أو السلاسل المتكاملة خاضع لمجموعة من القيود تسمى بعلاقة التكامل المتزامن ، واختبار التكامل المتزامن يقوم على مبدأ السلاسل المتكاملة (يتحقق من اختبار الجذور الوحدية)، للوصول إلى معرفة ما إذا كان هناك علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية، ، وهذا من خلال التحليل المشترك لحركية المتغيرات في المدى القصير. ،واثبت Engle et granger 1987 أنه في حالة السلاسل المتكامل من الدرجة الأولى I(1) والتي تربطها علاقة التكامل المتزامن CI(1,1) يمكن تمثيل علاقتها من خلال نموذج تصحيح الأخطاء ECM .

$$\Delta y_t = \theta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum \beta_i \Delta x_{t-1} + \sum \alpha_j \Delta y_{t-1} + V_t$$

قام بعد ذلك Johanson في سنة 1988 بتطوير أسلوب جديد لاختبار التكامل المتزامن على المدى الطويل في حالة عدة متغيرات غير متكاملة من نفس الدرجة ،و يعتمد هذا الاختبار على مقدرات طريقة الإمكان الأكبر (Maximum de vraisemblance)، في اختبار وتقدير عدة أشعة للتكامل المتزامن، في إطار نموذج

لأشعة الانحدار الذاتي VAR، كما أكد على تقدير العلاقة بين هده المتغيرات من خلال نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM.

$$\Delta y_t = c + \theta\beta' y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} B_i \Delta y_{t-p+1} + v_t$$

وفي سياق التطور الذي عرفه التحليل القياسي الخاص ببيانات Panel، فقد شهد الاقتصاد القياسي الخاص ببيانات العينات الزمنية (panel) الغير مستقرة وخاصة اختبارات التكامل المتزامن تطورا كبيرا، فالعديد من الدراسات اهتمت بالبحث عن تطوير اختبارات لدراسة العلاقات بين متغيرات و إبراز خاصية التكامل المتزامن لبيانات Panel، وكان من بين هذه الدراسات أعمال Peter Pedroni (1995-1997) الذي اهتم بدراسة خصائص الانحدار الزائف لبيانات Panel الغير مستقرة، وتقديم اختبارات التكامل المتزامن بالنسبة لبيانات Panel ذات طبيعة المتجانسة أو الغير متجانسة. وفي هذا الإطار تطورت اختبارات التكامل المتزامن لحالة أشعة التكامل الغير متجانسة من خلال مجموعة من الأعمال: Bulter et Dueker 1999

Dida et Gam zomeri, Cumby, **1998** Neusser et Kugler 1996. كل هذه المواضيع ارتكزت بالأساس حول دراسة علاقة التكامل المتزامن لمتغيرين أو لانحدار واحدا والتي رافقها ظهور عدة اختبارات كاختبار Pedroni 1997 وKao 1999، Bai , NG 2004،والتي تقوم على مدخل Engle et granger لوجود علاقة تكامل متزامن واحدة بين متغيرين.

لتأتي بعد ذلك عدة أعمال اهتمت بدراسات التكامل المتزامن لبيانات Panel بين عدة متغيرات كأعمال Kao(1996) و(2001) Brateley, Lee and Strazicich وكذا (2004) Crrion.**i**.Silvester وأخيرا قام Hansen , Johansen 1999، وكدا Busetti 2002 باقتراح طرق خاصة بتقدير علاقات التكامل المتزامن لعدة متغيرات ولعدة انحدارات (نماذج Var)، وكدا الوصول إلى تحديد رتبة التكامل المتزامن وعلاقات التكامل الممكنة.

فقدم Peter Pedroni في 1999 مجموعة من الإحصائيات المتعلقة باختبار الفرضية العدمية لغياب التكامل المتزامن داخل العينات الفردية لـ Panel (Intra-Individuel) وفي نفس الوقت خاص بالبيانات Panel المتجانسة والغير متجانسة، والتي طورها من النماذج الانحدار بمتغير واحد إلى نماذج انحدار متعدد لعلاقات التكامل المتزامن التي تجمع بين عدة متغيرات. وتحت الفرضية البديلة لهذا الاختبار يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن لكل عينة. كما أكد على أن معاملات التكامل المتزامن ليست متطابقة على مستوى كل عينة في قاعدة Panel، وبهذا

فإن Pedroni أخذ بعين الاعتبار حالة عدم التجانس لمعاملات التكامل المتزامن (اختلاف في أشعة التكامل المتزامن على مستوى كل عينة) ، وفي هذا الإطار قدم Pedroni سبعة (7) إحصائيات، منها أربعة تعتمد على البعد الداخلي للعينات (Intra)(Within)، وثلاثة إحصائيات تقوم على البعد البيني أي التوفيق بين الإحصائيات الفردية للعينات (Inter) (Between)، ولخص هده الاختبارات في مجموعة من الإجراءات المهمة عبر في خمسة(5) مراحل وصولا لبناء هده الإحصائيات، وكما برهن Pedroni على أن كل هذه الإحصائيات السبعة تتبع توزيع طبيعي قياسي (loi normale centrée réduit) من أجل قيم N و T.

$$\frac{x_{N,T} - \mu\sqrt{N}}{\sqrt{V}} \xrightarrow[N,T\to\infty]{} N(0,1)$$

حيث x_{NT} تمثل الإحصائيات السبعة. وقيم العزوم اللحظية أو الظرفية (Moments) μو υ تحدد انطلاقا من جدول Pedroni. وانطلاقا من تحديد هذه القيم يمكن كذلك تحديد القيم الحرجة المرتبطة بكل إحصائية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

I. منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

1.1.منهجية الدراسة

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده سنقوم في هذا الجزء من الدراسة القياسية بإسقاط الضوء في تحليل الجزء النظري لهذه الدراسة لإظهار النتائج الكمية و إستخراج النتائج الحقيقية و الملموسة وإنطلاقا مما سبق فإن الخطوة الأولى تتمثل في فحص ودراسة إستقرارية المتغيرات و بعدها علاقات التكامل المتزامن لمتغيرات النموذج، ثم نقوم بإجراء مختلف الاختبارات للوصول إلى النموذج المناسب لتقدير نماذج بيانات البانل والتي من خلالها سيتم التحليل القياسي لعوامل المؤثرة في NE (عدد مناصب الشغل المفتوحة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) من خلال المتغيرات المفسرة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة و المتمثلة NP (عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة) و MI (حجم المبالغ المالية المخصصة لهذه المشاريع الممولة خلال هذه الفترة) و سيتم الاعتماد على دراستين بغية الوصول الى النتائج المرجوة ،حيث أن الدراسة الأولى كانت عبر 48 ولاية جزائرية و ذلك بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، خلال الفترة المتدة1998Q1 -2016 Q4 حيث تكون البيانات المعتمد عليها في الدراسة ثلاثية (فصلية) .أما الدراسة الثانية فكانت حسب طبيعة النشاط الممول و الذي إحتوت على 12 قطاع كما

يلي:الفلاحة، الحرف والصناعات التقليدية، أشغال العمومية و البناء، الري، الصناعة، الصيانة، الصيد البحري، الحرف الحرة، الخدمات، نقل السلع والبضائع، نقل المسافرين، نقل المنتجات المبردة خلال نفس الفترة السابقة .

2.1.النموذج المستخدم بالنسبة للولايات:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر كل من عدد المشاريع الممولة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (NP) وحجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق هذا جهاز (MI) على عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(NE)للوحدات المقطعية المتمثلة في الولايات حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$NE_{\mathrm{it}} = B_{0i} + B_{1i}NP_{it} + +B_{2i}MI_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

NE_{it} : يمثل المتغير التابع للولاية i و في الفترة t و هو عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

NP_{it} : يمثل عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للولاية i خلال الفترة t.

MI_{it} :يمثل حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للولاية i خلال الفترة t.

β: تمثل مصفوفة المعاملات المتغيرات المفسرة (المستقلة).

ε_{it}: مصفوفة حد الخطأ العشوائي للولاية i وفي الفترة t.

و دراسة هذا النموذج نستخدم التحليل القياسي لبيانات بانل (مقطع عرضي أي عينات وسلاسل زمنية) مع عدد من N=48 من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 48 ولاية ، و في نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية (عينة) على سلسلة زمنية تساوي T=76 من الفترات فهي بذلك تغطي فترة الدراسة ، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل هو 3648 مشاهدة وذلك بالرجوع للقانون التالي (NxT) حيث :

N: يمثل عدد ولاية الوطن و المقدر بـ 48 ولاية .

T: يمثل عدد المشاهدات في كل وحدة مقطعية و التي تقدر بـ 76 و يتم حسابها على الشكل التالي :

لدينا فترة الدراسة من 1998 إلى سنة 2016 و البيانات المتوفرة هي معطيات ثلاثية أو فصلية و بالتالي تحسب قيمة 19*4=T و التي تعطينا قيمة 76 و عليه تكون عدد المشاهدات الكلية تساوي N*T=3648 .

3.1. النموذج المستخدم للدراسة الخاصة بالقطاعات:

إن الدراسة الثانية إختصت لقياس كذلك أثر كل من عدد المشاريع الممولة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (NP) و حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق هذا جهاز (MI) على (NE) و الذي يمثل عدد مناصب العمل المستحدثة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للوحدات المقطعية المتمثلة في القطاعات حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$NE_{\mathrm{it}} = B_{0i} + B_{1i}NP_{it} + +B_{2i}MI_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

NE_{it}: يمثل المتغير التابع للقطاع i خلال الفترة t و هو عدد مناصب العمل المستحدثة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

NP_{it} : يمثل عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للقطاع i خلال الفترة t.

MI_{it} : يمثل حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للقطاع i خلال الفترة t.

β: يمثل مصفوفة المعاملات المتغيرات المفسرة (المستقلة).

ε_{it}: مصفوفة حد الخطأ العشوائي للولاية i وفي الفترة t.

و لتطبيق هذا النموذج نستخدم قاعدة بيانات البانل (مقطع عرضي أي عينات وسلاسل زمنية) مع عدد من N=12 من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 12 قطاع المذكورة سابقا ،و في نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية (عينة) على سلسلة زمنية تساوي t=76 من الفترات فهي بذلك تغطي فترة الدراسة ، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل هو 912 مشاهدة وذلك بالرجوع للقانون التالي (NxT).

II. دراسة الإستقرارية والتكامل المتزامن لبيانات البانل « Panel Cointegration » :

تتمثل الخطوة الأولى في تقدير بيانات النموذج في إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمختلف متغيرات النموذج المستخدم في هذه الدراسة، ثم ننتقل مباشرة الى دراسة العلاقات طويلة الأجل عن طريق إختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات.

و قبل تقدير النماذج لبيانات بانل، لا بد من فحص جذر الوحدة لهذه البيانات، وهذا بإستخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل و فحص جذر الوحدة لبيانات بانل، و نجد الإختبارات الأكثر شيوعا هي إختبار

LLC(Levin ,Lin and Chu,2002)[1] و إختبار IPC(Im Pesaran and Shin,2003)[2] فنجد الإختبار الأول LLC يأخذ بعين الإعتبار الأثار الثابتة المدمجة و الزمنية ، كا أنه يفترض أن معلمة المتغير المبطأ لفترة واحدة متجانسة لجميع العينات المأخوذة في الدراسة أو غيرها من المتغيرات المقطعية

أما الإختبار الثاني (IPC (Im Pesaran and Shin,2003 فنجده يعتمد على إختبار جذر الوحدة لكل دولة أو ولاية أو قطاع بشكل مستقل ، و هذا ما يسمح بأن بعض الولايات أو القطاعات أو الدول مستقرة و البعض الأخر غير مستقر للمتغير المعني ، و بالتالي هذا الإختبار لا يفترض التجانس عبر الولايات أو الدول أو القطاعات التي تكون محل الدراسة ،و الفرضية الصفرية في هذا الإختبار تقول بأن كل المتغيرات غير ساكنة ، كما يعتمد هذا الإختبار على فرضية تعادل المشاهدات الزمنية عبر الدول أو القطاعات أو الولايات (العينة المأخوذة في الدراسة) و هذا ما يمكننا من الحصول على متوسط إختبار T من خلال الإنحذرات الفردية بواسطة أختبار (ADF) لكل متغير يتبع العينة محل الدراسة (الولايات و القطاعات) .

كما نعتمد كذلك على إختبار Fisher PP Test من أجل إزالة الإرتباط الذاتي ،بإتباع طريقة تصحيح و تعديل الخطأ العشوائي ، و ما يمكن أسخلاصه أن إختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل تتفوق على إختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، نظرا لأنها تتضمن محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، و الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من إختبارات الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية .

ومن أجل ذلك سوف يتم إستخدام إختبارات جذر الوحدة الأكثر شيوعا، وهي LLC. IPS السابقة الذكر وهذا بغية التعرف على إستقرارية بيانات البانل، عبر بتطبيق هذه الإختبارات على كل متغير ، و هذا بإختبار فترات الإبطاء المناسبة lags بطريقة آلية لمعيار AIC على المتغيرات المدروسة، فكانت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي :

[1] K.SIm ,KH Pesaran and Y.Shin , **Testing for unit roots in heterogeneous panels** , Journal of Econometrics 115, 2003, p53.
[2] Philippe Dareau, **Croissance et Politique économique**, édition ,Debeock, Bruxelles,2003,PP 47-48.

1.2. إختبار جذر الوحدة لبيانات البانل للدراسة الخاصة بالولايات

الجدول (19.3): إختبار جذر الوحدة لبيانات البانل للدراسة الخاصة بالولايات

Null : Unit Root							Null : NO Unit Root	
Methods		Levin, Lin and Chu (LLC)	Breitung t-stat	Im, Pesaran And Shin (IPS) W-stat	MW – ADF Fisher Chi-square	MW – PP Fisher Chi-square	Hadri Z-stat	Heteroscedastic consistent Z-stat
	Variables							
Level	Log NP	3.57205 (0.9998)	60.02424 (1.000)	1.50336 (0.9336)	96.8327 (0.4570)	65.4326 (0.9928)	26.8171 (0.0000)*	24.5983 (0.0000)*
	Log NE	4.21644 (1.000)	5.74328 (1.000)	0.99912 (0.8411)	95.2216 (0.5033)	60.3592 (0.9983)	23.2523 (0.0000)*	20.6678 (0.0000)*
	Log MI	1.13275 (0.8713)	1.43893 (0.9249)	0.75664 (0.7754)	84.5719 (0.7914)	21.3474 (1.000)	34.8872 (0.0000*	33.8961 (0.00000) *
First differencee								
	Δ Log NP	-98.0538 (0.0000)*	-29.6209 (0.0000)*	-100.788 (0.0000)*	995.019 (0.0000)*	12642.80 (0.0000)*	3.32871 (0.0004)*	6.15130 (0.0000)*
	Δ Log NE	-116.641 (0.0000)*	-27.4794 (0.0000)*	-106.322 (0.0000)*	979.938 (0.0000)*	12642.8 (0.0000)*	3.23979 (0.0006)*	5.22398 (0.0000)*
	Δ Log MI	-98.3366 (0.0000)*	-30.8962 (0.0000)*	-35.8299 (0.0000)*	1116.76 (0.0000)*	12642.80 (0.0000)*	3.07381 (0.0011)*	4.49601 (0.0000)*

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات eviews

*،**،***:إختبار المعنوية عند 1%،5%،10% على التوالي .

2-2. إختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (القطاعات)

الجدول (20.3): اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (القطاعات)

Null : Unit Root						Null : NO Unit Root		
Methods		Levin, Lin and Chu (LLC)	Breitung t-stat	Im, Pesaran And Shin (IPS) W-stat	MW – ADF Fisher Chi-square	MW – PP Fisher Chi-square	Hadri Z-stat	Heteroscedastic consistent Z-stat
	Variables							
Level	*Log NP*	-0.23 (0.40)	4.76 (1.00)	1.443 (0.92)	20. 75 (0.65)	17.72 (0.81)	6.29 (0.0000)*	5.57 (0.0000)*
	Log NE	-.068 (0.24)	4.82 (1.000)	1.29 (0.90)	25.97 (0.35)	17.68 (0.81)	6.71 (0.0000)*	5.93 (0.0000)*
	Log MI	1.84 (0.96)	4.40 (1.0000)	2.05 (0.97)	23.03 (0.51)	7.84 (0.99)	12.30 (0.0000)*	13.00 (0.00000)*
First difference								
	Δ *Log NP*	-27.41 (0.0000)*	-3. 62 (0.0000)*	-23.35 (0.0000)*	190. 315 (0.0000)*	2882.34 (0.0000)*	3.32 (0.0004)*	2.91 (0.001)*
	Δ *Log NE*	-23. 27 (0.0000)*	-1.33 (0.09)***	-18.68 (0.0000)*	215.85 (0.0000)*	2884.20 (0.0000)*	3.63 (00000)*	3.57 (0.0000)*
	Δ *Log MI*	-31.87 (0.0000)*	-3.61 (0.0000)*	29.36 (0.0000)*	207.90 (0.0000)*	2925.63 (0.0000)*	3.21 (0.0000)*	3.08 (0.0000)*

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

*،**،***:إختبار المعنوية عند 1%،5%،10% على التوالي .

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين نتائج إختبار الإستقرارية أن المتغيرات NP,NE, MI, غير مستقرة عند المستوى و بعد إجراء الاختبارات عند الدرجة الأولى أصبحت مستقرة بالتالي بيانات بانل مستقرة من الدرجة I(1).

فيما يخص علاقات التكامل المشترك فإن إختبار إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات، لا يكون إلا بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل مع وجود تصحيح في المدى

القصير ، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة I(1) في كلا العينتين (حسب الولايات وحسب القطاعات) وعليه يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك بين التغيرات الدراسة في هذه الحالة.

III. أسس التكامل المشترك المعتمد في الدراسة

يقوم مفهوم التكامل المشترك أنه إذا كانت متغيرات النموذج غير مستقرة عند المستوى، ولكنها مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى، يمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالإستقرارية، أي تكامل من الدرجة الصفرية، و بالتالي تصبح المتغيرات متكاملة، ومنه يمكن إستخدام مستوى المتغيرات في الإنحدار، ولا يكون الإنحدار في هذه الحالة زائفا، وذلك لضياع معلومات المدى الطويل الكامنة في مستوى المتغيرات فيما لو تم استخدام الفرق الأول للمتغيرات ، و منه و بعد إجراء إختبارات الاستقرارية، قمنا بإختبار جديد على إمكانية تحديد العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل (علاقة توازنية طويلة الأجل) من خلال إختبار Pedroni للتكامل المتزامن وهو إمتداد لإختبار Engel and Granger,1987 لحالة المعطيات البانل.

1.3.إختبار التكامل المتزامن:

بعد التأكد من درجة تكامل معطيات Panel لكلا المجموعتين، من خلال إجراء إختبارات جذر الوحدة، سنقوم الآن باختبار إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين كل من المتغيرات المحددة للنموذج قيد الدراسة NP,NE, MI من خلال تطبيق إختبار Pedroni، وكذا إختبار KAO .

في المرحلة الأولى نعمل على تحقيق إختبار (1999) Pedroni، والذي يأخذ بعين الإعتبار حالة عدم التجانس بين الوحدات ، كما يقدم مجموعتين من الإختبارات، المجموعة الأولى تضم أربعة إحصائيات تساعد على إكتشاف إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في كل ولاية أو قطاع ، و المجموعة الثانية تضم ثلاث إحصائيات محسوبة على أساس متوسطات الإحصائية الفردية لجميع العينات، وهذه المجموعة تمكننا من تحديد إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بين الولايات أو القطاعات .

أما في المرحلة الثانية، فنعمل على تطبيق إختبار KAO والذي يحدد لنا كذلك العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات.

1.1.3.إختبار Pedroni

قام Peter Pedroni بتقديم العديد من الإختبارات، المتعلقة بإختبار الفرضية العدمية لغياب التكامل المتزامن داخل العينات الفردية لـ panel (intra-individ) وفي نفس الوقت خاص بالبيانات Panel المتجانسة

و غير المتجانسة، والتي طورها من النماذج الإنحدار بمتغير واحد إلى نماذج إنحدار متعدد لعلاقات التكامل المتزامن التي تجمع بين عدة متغيرات و تحت الفرضية البديلة لهذا الإختبار يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن لكل عينة، كما أن معاملات التكامل المتزامن ليس بضرورة متطابقة من أجل كل عينة في قاعدة Panel، و بهذا فإن Pedroni أخذ بعين الإعتبار حالة عدم التجانس لمعاملات التكامل المتزامن (إختلاف في أشعة التكامل المتزامن على مستوى كل عينة) والنتائج موضحة في الجدول الاتي.

1.1.1.3.إختبار Pedroni للدراسة الخاصة بالولايات:

الجدول رقم21.3 : إختبار Pedroni للعينة الخاصة بالولايات

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: LNNE LNNP LNMI				
Sample: 1998Q1 2016Q4				
Included observations: 3648				
Cross-sections included: 48				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
User-specified lag length: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
			Weighted	
		Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic		5.584699	0.0000	2.972831	0.0015
Panel rho-Statistic		-22.78425	0.0000	-26.30311	0.0000
Panel PP-Statistic		-18.18523	0.0000	-21.13897	0.0000
Panel ADF-Statistic		-8.433601	0.0000	-11.07833	0.0000
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
		Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic		-24.58467	0.0000		
Group PP-Statistic		-22.45824	0.0000		
Group ADF-Statistic		-11.87417	0.0000		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

إن قراءة إختبارPedroni ، تعتمد على قيمة الإحتمال المرافقة لكل إحصائية محسوبة بحيث يمكن ملاحظة من خلال الجدول أعلاه أنه بالنسبة للمجموعة الأولى الخاصة بالولايات،نجد كل الإحصائيات السبعة (7) بقيمة إحتمال أصغر من 5%، وهذا يدل على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات بالنسبة لكل الولايات، و هما مرتبطان بالبعد الفردي (العيني) و بالبعد البيني (بين الولايات) و بالتالي يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين NP,NE, MI لكل ولاية في المجموعة ، و بين الولاية المختلفة في المجموعة.

2.1.1.3. إختبار Pedroni للدراسة الخاصة بالقطاعات:

الجدول 22.3 :إختبار Pedroni للعينة الخاصة بالقطاعات

PedroniResidualCointegration Test					
Series: NE? NP?MI?					
Sample: 1998Q1 2016Q4					
Includedobservations: 76					
Cross-sections included: 12					
NullHypothesis: No cointegration					
Trend assumption: Deterministic intercept and trend					
User-specifiedlaglength: 1					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
				Weighted	
		Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic		4.727499	**0.0000**	3.369021	**0.0004**
Panel rho-Statistic		-19.88117	**0.0000**	-11.45286	**0.0000**
Panel PP-Statistic		-18.80130	**0.0000**	-11.63530	**0.0000**
Panel ADF-Statistic		-9.859725	**0.0000**	-6.275821	**0.0000**
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
		Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic		-11.48301	**0.0000**		
Group PP-Statistic		-12.60879	**0.0000**		
Group ADF-Statistic		-6.867729	**0.0000**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن العينة الخاصة بالقطاعات، نجد فيها إختبار Pedroni كل الإحصائيات السبعة (7) بقيمة إحتمال أصغر من 5%، وهذا يدل على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات بالنسبة لكل القطاعات، وهما مرتبطان بالبعد الفردي (العيني) و بالبعد البيني (بين القطاعات) و بالتالي يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين NP,NE, MI لكل قطاع في المجموعة ، و بين القطاعات المختلفة في المجموعة.

2.1.3-إختبار kao:

بعد إختبار Pedroni في كل من المجموعة الأولى الخاصة بالولايات و المجموعة الثانية الخاصة بالقطاعات سنقوم بإختبار kao والذي يعمل على تحديد لنا العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات و بعد إجراء الإختبارات تحصلنا على النتائج التالية :

1.2.1.3.إختبار Kao بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات:

الجدول رقم:23.3 إختبار Kao بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات

Kao Residual Cointegration Test				
Series: LNNE LNNP LNMI				
Sample: 1998Q1 2016Q4				
Included observations: 3648				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
User-specified lag length: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
			t-Statistic	Prob.
ADF			-11.21157	**0.0000**
Residual variance			0.027676	
HAC variance			0.006927	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

إن قراءة الجدول المبين أعلاه تبين أن قيمة t=-11 .21 و بإحتمال 0.00 و هي قيمة أقل من 0,05 و هذا ما يدل على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات .

2.2..1.3.إختبار Kao بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات

الجدول رقم:24.3 إختبار Kao بالنسبة لحالة القطاعات

Kao Residual Cointegration Test				
Series: NE? NP?MI?				
Sample: 1998Q1 2016Q4				
Included observations: 76				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
User-specified lag length: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
			t-Statistic	Prob.
ADF			-6.136322	**0.0000**
		Residual variance	0.040382	
		HAC variance	0.007418	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة t=-6.13 و بإحتمال 0.00 و هي قيمة أقل من 0,05 و هذا ما يدل كذلك على وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات بالنسبة للمجموعة الخاصة بالقطاعات.

3.1.3.منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا لبانل (FMOLS)

صمم كل من PHILIPS ،و HANSEN ، MOON في سنة 1990 ، و JEON، BUM في سنة 2005 طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير أمثل لإنحدارات التكامل المشترك و عرفت بنهج FMOLS، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الإرتباط الذاتي و تحيز المعلمات،حيث تعمل هذه الطريقة على إختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة بإستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) و الهدف من إستعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير و تتلاءم هذه الطريقة و تقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة ،كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة[1].

وبعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات النموذج ، ننتقل إلى المرحلة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة بإستخدام هذه الطريقة الحديثة ولأسلوب المناسب لطبيعة النتائج و البيانات، و متغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي بالنسبة لكل من المجموعة الخاصة بالولايات و الثانية الخاصة بالقط. اعات.

3.1.3–1. تقدير معلمات الأجل الطويل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات

الجدول 25.3: مقدرات معلمات الأجل الطويل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات

Dependent Variable: LNNE				
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 1998Q2 2016Q4				
Periods included: 75				
Cross-sections included: 48				
Total panel (unbalanced) observations: 3571				
Panel method: Pooled estimation				
Cointegrating equation deterministics: C				
Coefficient covariance computed using default method				
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNNP	0.980819	0.022676	43.25444	0.0000
LNMI	-0.067733	0.017942	-3.775117	0.0002
R-squared	0.962618	Mean dependent var		4.842294
Adjusted R-squared	0.962098	S.D. dependent var		1.192091
S.E. of regression	0.232081	Sum squared resid		189.6471
Long-run variance	0.149519			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

[1]مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية**، رسالة ماجستير،غزة، 2012، ص 126.

ونتيجة الملاحظة من تقدير معلمات الأجل الطويل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا نلاحظ أن جميع معلمات النموذج هي معنوية ، و هذه النتيجة أيضا تشير إلى أن مؤشر NP (عدد المشاريع الممولة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) يؤثر إيجابا على NE (عدد مناصب العمل المستحدثة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) ، أي الزيادة ب 1 % من NP يقابله الزيادة ب0,98 % من NE ، و مؤشر MI (حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) يؤثر سلبا على NE، أي الزيادة ب 1 % من MI يقابله إنخفاض ب 0,06% من NE و تعتبر هذه النسبة صغيرة جدا مقارنة بتأثير عدد المشاريع الممولة و علاقتها بعدد مناصب الشغل المستحدثة عن الطريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و تفسر العلاقة الطردية المعنوية بين NP و NE بزيادة عدد المشاريع التي إستفادت منها كل ولاية و ما تساهمه في خلق مناصب عمل و هذا ما تم توضيحه من خلال التحليل الإحصائي حيث نجد أن الولاية التي إستفادت من أكبر عدد من المشاريع هي التي إستحدثت أكبر عدد من مناصب شغل و على سبيل مثال ولاية الجزائر العاصمة التي كان لها الحصة الأكبر من هذه المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طيلة الفترة الممتدة ما بين 1998-2016 حيث تم تمويل في هذه الولاية ما يعادل 36142 مشروع ،بنسبة 9.82 % من مجموع المشاريع الممولة طيلة فترة الدراسة (1998-2016) و المقدرة بـ 367980 مشروع مقابل إستحداث 89929 منصب عمل لنفس الفترة، أما ولاية تيزي وزو فقد تم تمويلها لـ 19658 مشروع أي بنسبة 5.34% من مجموع المشاريع الممولة و قدم تم إستحداث 50394 منصب عمل ،كما أن ولاية تندوف و ولاية نعامة و إليزي تم تمويل فيها 1452، 2127، 1241 مشروع على التوالي مقابل إستحداث 3486 و 5043 ،و 2728 بالنسبة لولاية تندوف و النعامة و إليزي على التوالي و هذا ما يؤكد العلاقة الموجبة بين عدد المشاريع الممولة (NP) و عدد مناصب العمل المستحدثة (NE) طيلة فترة الدراسة التي الوصول إليها من الدراسة القياسية و يمكن القول أنها تنطبق مع الواقع حيث أنه كلما إرتفع عدد المشاريع الممولة ترتفع عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

أما فيما يخص العلاقة السالبة أو العكسية المعنوية بين حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة ما بين 1998-2016 و عدد مناصب العمل المستحدثة يمكن تفسيرها إقتصاديا بأنها نتيجة منطقية حيث نجد أن جل المشاريع التي تم تمويلها عن طريق الجهاز هي المشاريع تنتمي

إلى قطاع الخدمات و النقل هذه المشاريع لا تحتاج إلى يد عاملة كثيفة عكس المشاريع الحرفية الصغيرة التي لا تحتاج إلى تكلفة كبيرة بينما تحتاج إلى يد عاملة و هذا ما تم إستنتاجه من خلال الدراسة التحليلية السابقة .

3.1.3-2.تقدير معلمات الأجل الطويل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات:

الجدول 26.3 : مقدرات معلمات الأجل الطويل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات

Dependent Variable: NE				
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 1998Q2 2016Q4				
Periods included: 75				
Cross-sections included: 12				
Total panel (unbalanced) observations: 878				
Panel method: Weighted estimation				
Cointegrating equation deterministics: C				
First-stage residuals use heterogeneous long-run coefficients				
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)				
NP	1.011003	0.018908	53.47067	**0.0000**
MI	-0.175775	0.010461	-16.80241	**0.0000**
R-squared	0.972237	Mean dependent var		5.754015
Adjusted R-squared	0.971820	S.D. dependent var		1.792779
S.E. of regression	0.300953	Sum squared resid		78.25497
Long-run variance	0.040526			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

ونتيجة التي يمكن ملاحظتها من تقدير معلمات الأجل الطويل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا أن جميع معلمات النموذج هي معنوية ، ونتيجة أيضا تشير إلى أن مؤشر NP (عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة الدراسة) يؤثر إيجابا على NE (عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة)، أي أن الزيادة بـ 1 % من NP يقابله الزيادة ب 1,01% من NE ومؤشر MI يؤثر سلبا على NE، أي أن الزيادة بـ 1% من MI حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة يقابله إنخفاض ب 0,17% من NE .

2.3-نموذج تصحيح الخطأ: بعد التحقق من وجود من علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات النموذج لكل من المجموعة الاولى الخاصة بالولايات و الثانية الخاصة بالقطاعات، يتوجب علينا تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) و الذي ينطوي على إمكانية إختبار و تقدير العلاقة في المدى القصير و الطويل

بين المتغيرات الخاصة بكل نموذج (النموذج الأول الخاص بالولايات و النموذج الثاني الخاص بالقطاعات)،كما يتفادى المشكلات القياسية الناتجة عن الإرتباط الزائف.

حيث يأخذ هذا النموذج بعين الإعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، كما أنه يعكس قيمة المتغير التابع الفعلية في المدى القصير بحيث لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، لذلك يمكن القول بأن في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الإختلال.

2.3-1-تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات:

D(NE) = 0.126975764211*(NE(-1) - 0.912504687074*NP(-1) - 0.16807497841*MI(-1) + 1.9479044275) - 1.35245075707*D(NE(-1)) - 0.754850314487*D(NE(-2)) - 0.395096218137*D(NE(-3)) + 0.23170961313*D(NE(-4)) + 0.271618827258*D(NE(-5)) + 0.188394602699*D(NE(-6)) + 0.0972976295836*D(NE(-7)) + 0.0220966323969*D(NE(-8)) + 0.75160436185*D(NP(-1)) + 0.973206141879*D(NP(-2)) + 0.495442601353*D(NP(-3)) + 0.0217657295072*D(NP(-4)) + 0.108880780536*D(NP(-5)) + 0.164701117233*D(NP(-6)) + 0.00899136406006*D(NP(-7)) + 0.233000634807*D(NP(-8)) + 0.28838156122*D(MI(-1)) - 0.0519590766203*D(MI(-2)) - 0.0331507189285*D(MI(-3)) - 0.0890927030352*D(MI(-4)) - 0.274457589342*D(MI(-5)) - 0.186751607845*D(MI(-6)) - 0.198631728665*D(MI(-7)) - 0.125978310459*D(MI(-8)) - 0.0562155680746

من خلال التقدير نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ موجب و غير معنوي .

2.3-2-تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات:

D(NE) = 0.0638261654093*(NE(-1) - 9.57920479696*NP(-1) + 1.84641097486e-06*MI(-1) + 136.09015742) - 0.628579143689*D(NE(-1)) - 0.103772299763*D(NE(-2)) - 0.173751639811*D(NE(-3)) - 0.102831281514*D(NE(-4)) - 0.145611984277*D(NE(-5)) + 0.1014463805*D(NE(-6)) - 0.168592441331*D(NE(-7)) - 0.111461783563*D(NE(-8)) + 0.487109783785*D(NP(-1)) - 0.0348098457374*D(NP(-2)) - 0.0482260176121*D(NP(-3)) + 0.265695331929*D(NP(-4)) + 0.43330336908*D(NP(-5)) + 0.297126211337*D(NP(-6)) + 0.490303908635*D(NP(-7)) + 0.392932991238*D(NP(-8)) - 5.53251070343e-08*D(MI(-1)) + 8.56932456184e-08*D(MI(-2)) + 1.31708125994e-08*D(MI(-3)) - 8.72352487967e-08*D(MI(-4)) - 1.25977558348e-07*D(MI(-5)) - 1.78312591807e-07*D(MI(-6)) - 1.04565456843e-07*D(MI(-7)) - 3.16493376133e-08*D(MI(-8)) - 0.44806277019

من خلال التقدير نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ موجب و غير معنوي، وبما أن معامل تصحيح الخطأ موجب في كلتا المجموعتين(المجموعة الخاصة بالولايات والمجموعة الأخرى الخاصة بالقطاعات)وغير معنوي وعليه يمكن القول أن العلاقة التوازنية في المدى الطويل لم تتحقق، كما أنه في الدراسة القياسية بإستخدام مقاربة التكامل المتزامن لمعطيات البانل في هذه الدراسة الخاصة بالمجموعتين لا وجود لجسر يربط ما بين المدى الطويل والقصير، وبالتالي يتوجب علينا البحث عن طريقة تقدير أخرى تتناسب مع البيانات المتوفرة لدينا والتي يمكن أن تعطينا نتائج جيدة وأكثر دقة .

IV. نموذج بانل الديناميكي (Dynamic panel model) وطريقة التقدير PMG

بعد التحقق من عدم وجود علاقة توازنية تربط ما بين المدى الطويل و المدى القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ VECM، إرتأينا اللجوء إلى إستخدام مقاربة أخرى لديها نفس الأغراض الخاصة بتقنية التكامل المتزامن لمعطيات البانل و المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة ARDL، و يكون وفق الخطوات التالية:

1.4.– تقدير نماذج بانل الساكنة (static model) : وبذلك سنحاول خلال هذه المرحلة تقدير نماذج التأثيرات الفردية (الثابتة والعشوائية)، و بعدها نقوم بإجراء إختبار التأكد لـ Hausman

في هذا السياق الخاص بدراسة أثر كل من حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1998-2016 ، و عدد المشاريع الممولة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال نفس الفترة على عدد مناصب العمل المستحدثة عن طريق هذا جهاز ، و التي تضمنت كل من الدراسة الاولى الخاصة بمجموعة الولايات الجزائرية (48 ولاية) و الدراسة الثانية الخاصة بالقطاعات على شكل بيانات عينات زمنية .

كما ذكرنا سابقا سنحاول إستخدام مقاربة أخرى و المتمثلة في نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة (ARDL) و التي لديها نفس الأغراض الخاصة بتقنية التكامل المتزامن لمعطيات البانل ، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$NE_{it} = a_{0i} + b_1 NP_{it} + b_2 MI_{it} + \varepsilon_{it}$$

1.1.4.تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة للعينة الخاصة بالولايات:

نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة بإستخدام برنامج Eviews للدراسة الخاصة بالولايات و من خلال تقدرينا لهذا النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

27.3: نموذج التأثيرات الفردية الثابتة للعينة الخاصة بالولايات

Dependent Variable: NP				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 1998Q1 2016Q4				
Periods included: 76				
Cross-sections included: 48				
Total panel (unbalanced) observations: 3647				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.808134	0.600538	3.010855	**0.0026**
NP	0.188880	0.003591	52.59288	**0.0000**
MI	1.69E-07	2.15E-09	78.77908	**0.0000**
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.967040	Mean dependent var		100.8804
Adjusted R-squared	0.966591	S.D. dependent var		146.0131
S.E. of regression	26.68827	Akaike info criterion		9.419940
Sum squared resid	2562013.	Schwarz criterion		9.504964
Log likelihood	-17127.26	Hannan-Quinn criter.		9.450221
F-statistic	2153.814	Durbin-Watson stat		0.919895
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

ونتيجة الملاحظة من تقدير نموذج الأثر الثابت أن جميع معلمات النموذج هي معنوية ، ونتيجة أيضا تشير إلى أن مؤشر ND يؤثر إيجابا على NE ، أي الزيادة ب 1 % من ND يقابله الزيادة ب 0,18% من NE ومؤشر MI يؤثر إيجابا على NE، أي الزيادة ب 1 % من MI يقابله الزيادة ب 1.69E-07% من NE وهذا يجعلنا نقول أن معظم النتائج جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية التي مفادها أن الزيادة في الإستثمار يؤدي بالضرورة إلى خلق مناصب عمل جديدة و تقليص تفاقم ظاهرة البطالة .

2.1.4.تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات :

سنقوم بتطبيق نفس النموذج المطبق في الدراسة الخاصة بالولايات و هو نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئ (ARDL) ، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$NE_{it} = a_{0i} + b_1 NP_{it} + b_2 MI_{it} + \varepsilon_{it}$$

كما هو الحال بالنسبة للدراسة الخاصة بالولايات سنقوم بتقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة كذلك على الدراسة الخاصة بالقطاعات بإستخدام برنامج Eviews والنتائج التي تم الحصول عليها هي

الجدول 28.3 : نموذج التأثيرات الفردية الثابتة للدراسة الخاصة بالقطاعات

Dependent Variable: NE				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 1998Q1 2016Q4				
Periods included: 76				
Cross-sections included: 12				
Total panel (unbalanced) observations: 895				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.906402	0.300772	6.338361	**0.0000**
NP	1.020248	0.025161	40.54872	**0.0000**
MI	-0.051717	0.021132	-2.447331	**0.0146**
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.981934	Mean dependent var		5.713711
Adjusted R-squared	0.981667	S.D. dependent var		1.823182
S.E. of regression	0.246855	Akaike info criterion		0.055484
Sum squared resid	53.68567	Schwarz criterion		0.130518
Log likelihood	-10.82926	Hannan-Quinn criter.		0.084156
F-statistic	3683.444	Durbin-Watson stat		0.798581
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

أما بالنسبة للعينة الثانية الخاصة بالقطاعات، فنلاحظ من خلال الجدول أن جميع معلمات النموذج هي معنوية ، ونتيجة أيضا تشير إلى أن مؤشر ND يؤثر إيجابا على NE ، أي الزيادة ب 1 % من ND يقابله الزيادة ب 1,02% من NE ومؤشر MI يؤثر سلبا على NE، أي الزيادة ب 1 % من MI يقابله إنخفاض ب 0,05% من NE، كما جاءت به نتائج الجدول السابق .

2.4.تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

سنحاول تقدير الصيغة الأخرى لحالة عدم التجانس بالنسبة لتأثيرات الفردية، وهي صيغة التأثيرات الفردية العشوائية أو صيغة الأخطاء المركبة، حيث أن هذا النموذج يعبر عن العوامل المؤثرة والتي تتصف بوجود نوع من العشوائية،و يقوم على فرضية عدم وجود إرتباط بين التأثيرات الفردية غير الملاحظة للولايات أو القطاعات و المتغيرات.

1.2.4.تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات

حيث نجد أن النموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية :

$$NE_{it} = a_0 + b_1 NP_{it} + b_2 MI_{it} + a_{0i} + V_{it}$$

حيث أن: $\varepsilon_{it} = a_{0i} + V_{it}$ و الذي يمثل حد الأخطاء المركبة.

a_{0i} : يمثل حد التأثيرات الفردية العشوائية.

كما وسبق أن أشرنا في الجانب النظري، فهذا النموذج يقدر بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة MCG نظرا لعدم توفر فرضية غياب الإرتباط الذاتي بين الأخطاء $Cov(\varepsilon_{it},\varepsilon_{it}) \neq 0$ والذي يعود إلى طبيعة حد الخطأ ε_{it} المركبة ، و باستخدام برنامج Eviews 10، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 29.3 : تقدير نموذج التأثيرات االعشوائية بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات

Dependent Variable: NE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 1998Q1 2016Q4				
Periods included: 76				
Cross-sections included: 48				
Total panel (unbalanced) observations: 3647				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.004271	1.394386	1.437386	**0.1507**
NP	0.187507	0.003519	53.29087	**0.0000**
MI	1.69E-07	2.13E-09	79.62599	**0.0000**
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			8.745879	0.0970
Idiosyncratic random			26.68827	0.9030
	Weighted Statistics			
R-squared	0.956631	Mean dependent var		33.33278
Adjusted R-squared	0.956607	S.D. dependent var		128.1507
S.E. of regression	26.69509	Sum squared resid		2596816.
F-statistic	40189.25	Durbin-Watson stat		0.907734
Prob(F-statistic)	0.000000			
	Unweighted Statistics			
R-squared	0.962957	Mean dependent var		100.8804
Sum squared resid	2879446.	Durbin-Watson stat		0.818636

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال تقدير نموذج الأثر العشوائي نلاحظ أن جميع معلمات النموذج هي معنوية ما عدا الثابت، ونتيجة أيضا تشير إلى أن مؤشر ND يؤثر إيجابا على NE ، أي الزيادة ب 1 % من ND يقابله الزيادة ب 0,18% من NE ومؤشر MI يؤثر إيجابا على NE، أي الزيادة ب 1 % من MI يقابله الزيادة ب 1.69E-07% من NE و تقريبا معظم إشارات المعلمات الخاصة بالمتغيرات جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية.

2.2.4 تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات:

حيث نجد أن النموذج التأثيرات العشوائية في حالة الدراسة الخاصة بالقطاعات يأخذ الصيغة التالية :

$$NE_{it} = a_0 + b_1 NP_{it} + b_2 MI_{it} + a_{0i} + V_{it}$$

حيث أن : $\varepsilon_{it} = a_{0i} + V_{it}$ و الذي يمثل حد الأخطاء المركبة .

a_{0i} : يمثل حد التأثيرات الفردية العشوائية.

و بإستخدام برنامج Eviews 10، نحصل على النتائج التالية:

الجدول 30.3 : تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات

Dependent Variable: NE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 05/27/18 Time: 02:54				
Sample: 1998Q1 2016Q4				
Periods included: 76				
Cross-sections included: 12				
Total panel (unbalanced) observations: 895				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.837945	0.305190	6.022292	**0.0000**
NP	1.013998	0.024780	40.92026	**0.0000**
MI	-0.046856	0.020925	-2.239202	**0.0254**
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.219942	0.4425
Idiosyncratic random			0.246855	0.5575
	Weighted Statistics			
R-squared	0.954602	Mean dependent var		0.735296
Adjusted R-squared	0.954500	S.D. dependent var		1.158427
S.E. of regression	0.247229	Sum squared resid		54.52084
F-statistic	9378.191	Durbin-Watson stat		0.784003
Prob(F-statistic)	0.000000			
	Unweighted Statistics			
R-squared	0.965309	Mean dependent var		5.713711
Sum squared resid	103.0889	Durbin-Watson stat		0.414637

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول رقم (29.3) نلاحظ أن نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي تؤكد أن جميع معلمات النموذج هي معنوية ، ونتيجة أيضا تشير إلى أن مؤشر NP يؤثر إيجابا على NE ، أي الزيادة ب 1 % من NP

يقابله الزيادة ب 1% من NE ومؤشر MI يؤثر سلبا على NE، أي الزيادة ب 1 % من MI يقابله انخفاض ب -0,04 % من NE.

من خلال النتائج المحصل عليها يمكن ملاحظة وجود تقارب بين تقديرات لنموذج التأثيرات العشوائية والتقديرات السابقة للتأثيرات الفردية، قد يرجع ذلك إلى وجود ارتباطات بين التأثيرات الفردية عموما والمتغيرات المفسرة.

3.4.إختبار Hausman

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية عند الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج ، يتم فحص طبيعة هذا الأثر فيما إذا كان عشوائي أو نموذج التأثيرات الثابتة.

حيث تتمثل هذه المرحلة في التحليل من أجل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة في هذا النموذج و بالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الفردية الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا بد من التأكد من ذلك باستخدام إختبار Hausman، حيث نقوم بتطبيق إختبار Hausman، لتحديد التأثير الفردي في نموذج بانل ، و الفرضيات التي يتم إختبارها تخص الإرتباط بين التأثيرات الفردية و المتغيرات التفسيرية ، في ظل الفرضية يكون النموذج في حالة التأثيرات الفردية العشوائية وبالتالي إستخدام المربعات الصغرى المعممة (GLS)، في ظل الفرضية البديلة يخصص النموذج على أنه نموذج التأثيرات الفردية الثابتة ويتم ذلك تحت الفرضيتين التاليتين:

$$a_{Within} - a_{MCG} = 0 \quad : H_0$$

$$a_{Within} - a_{MCG} \neq 0 \quad : H_1$$

حيث أن a يمثل شعاع معلمات نموذج الدراسة للمتغيرات المفسرة (b_1, b_2). وإحصائية الإختبار تعطى بالصيغة التالية: $H = (a_{LSDV} - a_{MCG})'\left[Var(a_{LSDV}) - V(a_{MCG})\right]^{-1}(a_{LSDV} - a_{MCG})$

1.3.4. إختبار Hausman بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات :

من خلال إستعمال برنامج Eviews 10 من أجل إجراء إختبار **Hausman** للعينة الخاصة بالولايات و التي إحتوت على كل ولايات الوطن (48 ولاية) تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (31.3): إختبار Hausman بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQ01			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	39.317215	2	0.**0000**

لمصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه و الذي يوضح نتائج إختبار Hausman تبين لنا أن إحصائية H تتبع توزيع كلي مربع و بما أن القيمة المحسوبة لإحصائية Hausman أكبر من القيمة الجدولية فإنه يتم رفض الفرضية ، ويتم قبول صيغة نموذج التأثيرات الفردية الثابتة بالنسبة للمجوعة الخاصة بالولايات .

. 2.3.4 إختبارHausman بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات:

و يتم الحصول على النتائج التالية بإستخدام برنامج Eviews 10 :

الجدول رقم (32.3): إختبار Hausman بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQ01			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.563633	2	**0.1021**

لمصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لإحصائية Hausman أصغر من القيمة الجدولية $H \prec \chi^{2}{}^{0.05}_{(2)}$ و عليه يتم رفض الفرضية Hl ، ويتم قبول صيغة نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة للمجوعة الخاصة بالقطاعات .

ونتيجة للنتائج المتحصل عليها من خلال عدم إستقرارية بيانات بانل عند المستوى I(0) واستقرارها عند I(1) وبالتالي عدم القدرة على الاعتماد على نتائج تقديرات النموذج الساكن لأنها تعطي نتائج جيدة في حالة إستقرار بيانات بانل، وبالتالي النموذج المستخدم في هذه الحالة هو نموذج .Panel ARDL .

وكما هو شائع في حالة دراسة العلاقات الإقتصادية بين MI، NP و NE في إطار علاقة توازنية طويلة الأجل، فإن النموذج المناسب للتقدير هو نموذج تصحيح الخطأ لبيانات نابل، وذلك لقياس ديناميكية العلاقة وتحديد الآثار القصيرة وطويلة الأجل بين MI، NE،NP، ويعاب على نماذج البانل الآثار الثابتة والعشوائية لا سيما في إطار النماذج الحركية، لأنها تفترض تساوي معالم ميل النموذج بينما يعبر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع غير أنه في الدراسات الاقتصادية ، تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج، لا سيما في نماذج بانل الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متناسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة.

حيث تشير دراسة Pesaran and Smith(1995)[1] أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج البانل الديناميكية تقود إلى مشكلة توصف"بتحيز معلمات الميل غير المتجانسة (Bias of heterogeneous

[1] -M.H PESARAN AND R SMITH , ***Estimition of long –run relationships from dynamic Heterogenerouse panel*** journal of Econometrics,68, 1995 , pp 79-113

slope parameters) و التي تقضي إلى تقديرات غير متسقة نظرا لعدم تجانس معلمات الميل حتى في حالة العينات الكبيرة، وقد قدم كل من Pesaran (1999) طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكية، وهما مقدرة وسط مجموعة (mean group estimator) و إختصار MG و مقدرة وسط المجموعة المدمجة (Pooled mean group estimator) وإختصار PMG.

4.4-طريقة MG في التقدير:

لتقدير نموذج البانل الديناميكي لدراسة تأثير كل من حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة 1998-2016، و عدد المشاريع الممولة عن طريق نفس الوكالة(ANSEJ) على عدد مناصب العمل المستحدثة عن طريق هذا الجهاز لنفس فترة الدراسة ، سوف نقوم بإستخدام مقدرة MG المقدمة من طرف Pesaran and Smith سنة 1995 التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير والطويل أي تسمح لمعلمات النموذج بأن تتفاوت حسب كل ولاية أو قطاع .

ومن الواضح أن هذا النموذج يقدر بالنسبة لكل ولاية أو قطاع، و بعد ذلك أخذ متوسط قيم معلمات المقدرة، بدون أي قيود، وذلك يسمح للمعلمات أن تكون غير متجانسة (Heterogenerous) في المدى القصير والطويل.

كما أن هناك شرط ضروري من أجل الحصول على معلمات متسقة و هو وجود عينات ذات بيانات مقطعية و زمنية كبيرة على الأقل 20 أو 30 مقطع (units) حسب[1](1999) pesaran et al .

5.4.طريقة PMG في التقدير:

لتقدير نموذج البانل الديناميكي بإستخدام مقدرة PMG، يتم في البداية صياغة النموذج في إطار (ARDL) على الشكل التالي :

$$LNNE_{it} = \alpha + B_1 LNNE_{it-1} + B_2 LNNP_{it-1} + B_3 \mathrm{LNMI}_{it-1} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \, \Delta LNNE_{it-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \, \Delta \mathrm{LNNP}_{it-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \, \Delta LNMI_{it-p}$$

[1] -M.H pesaran y shin and r smith 1999 op cit.

1.5.4.إختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاصة بعينة الولايات:

الشكل18.3: إختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج الخاص بالولايات

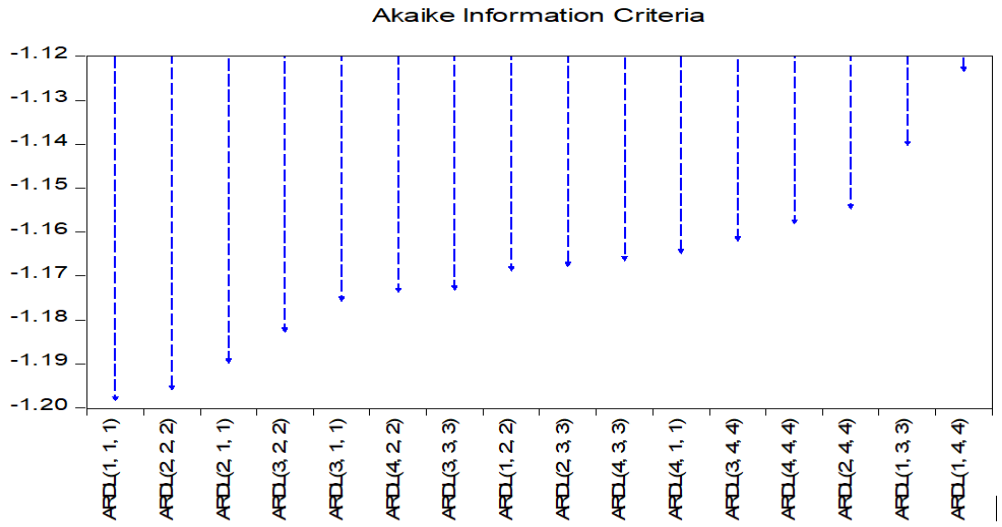

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي (1.1.1) وعلى هذا الأساس و بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى سوف يتم تقدير نموذج ARDL(1.1.1) .

2.5.4.إختيار فترة الإطاء المثلى للنموذج بعينة القطاعات:

الشكل19.3: إختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج الخاص بالقطاعات

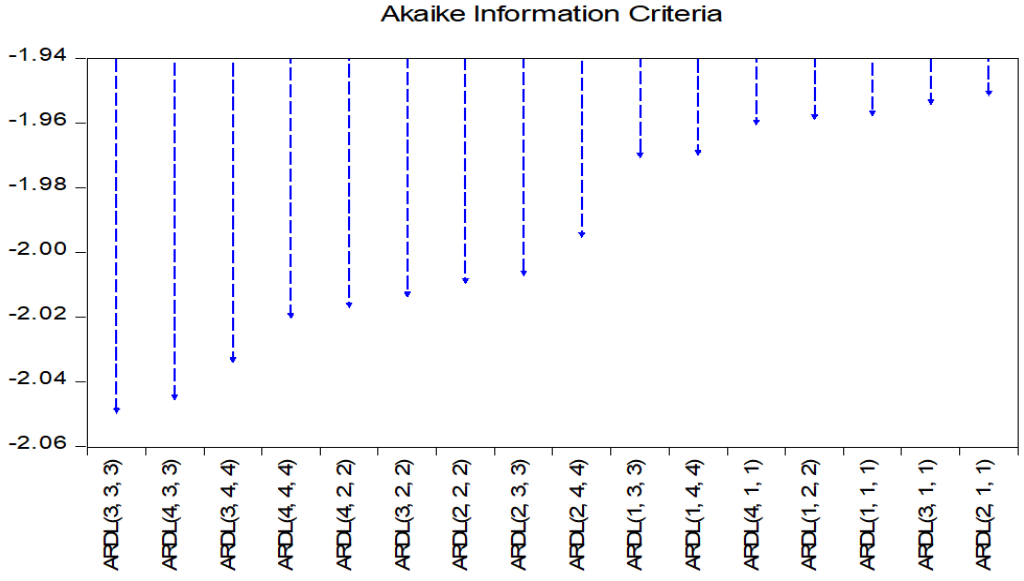

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل يتضح أعلاه ان فترة الإبطاء المثلى هي (3.3.3) وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير نموذج ARDL(3.3.3) .

3.5.4. تقدير نماذج Panel ARDL بإستخدام,PMG بالنسبة للدراسة الخاصة بالولايات:

الجدول التالي يعرض لنا نتائج تقدير مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ وهي معلمات المدى القصير و الطويل و معلمة سرعة التعديل حيث تسمح لنا هذه الطريقة بمعرفة العلاقة في المدى الطويل و المدى القصير و ذلك عن طريق تقدير نماذج Panel ARDL باستخدامPMG بالنسبة للدراسة الخاصة بالولايات كما يلي:

الجدول (3– 33) : نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدامPMG بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات

Dependent Variable: D(LNNE)				
Method: ARDL				
Sample: 1998Q2 2016Q4				
Included observations: 3571				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNNP LNMI				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 16				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	Long Run Equation			
LNNP	0.892550	0.022739	39.25166	**0.0000**
LNMI	0.057062	0.017814	3.203251	**0.0014**
	Short Run Equation			
COINTEQ01	-0.315569	0.029365	-10.74628	0.0000
D(LNNP)	0.585260	0.032284	18.12835	0.0000
D(LNMI)	0.102306	0.018002	5.683087	0.0000
C	0.080841	0.012580	6.426066	0.0000
Mean dependent var	0.006534	S.D. dependent var		0.713622
S.E. of regression	0.148312	Akaike info criterion		-1.057748
Sum squared resid	75.49153	Schwarz criterion		-0.726252
Log likelihood	2111.696	Hannan-Quinn criter.		-0.939653

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن هناك علاقة طردية معنوية بين NE (عدد مناصب العمل المستحدثة عن طريق جهاز ANSEJ خلال الفترة 1998-2016) و NP (عدد المشاريع الممولة عن طريق وكالة ANSEJ خلال نفس فترة الدراسة 1998-2016) في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في NP بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة NE بنسبة 0.89 %،كما تبين النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية معنوية كذلك ما بين المتغير التابع NE و MI (حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق وكالة

ANSEJ خلال فترة الدراسة 1998-2016) في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في MI بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة NE بنسبة 0.05 % .

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي 0.31-ومعنوية عند مستوى 1%، و هذا يعني أن سلوك المتغير التابع و المتمثل في NE يستغرق ثلاث فترات حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الإنتقال من إختلال الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى،كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0. 31-) إلى أنه عند إنحراف NE خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 31% من ذلك الإنحراف خلال الفترة t.

بينما في المدى القصير تبين لنا نتائج الجدول أعلاه المتحصل عليه أن هناك علاقة طردية معنوية بين المتغير التابع NE و المتغير المستقل NP ، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في NP بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة NE بنسبة 0.58 % و كذلك أن هناك علاقة طردية معنوية بين المتغير NE و MI (حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق جهاز ANSEJ) ، أي أن الزيادة في MI بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة NE بنسبة 0.10 % .

4.5.4.تقدير نماذج Panel ARDL بإستخدام,PMG بالنسبة للدراسة الخاصة بالقطاعات:

بعد تقدير نماذج Panel ARDL بإستخدام,PMG بالنسبة للدراسة الخاصة بالولايات بالنسبة للجدول السابق سنحاول الان تقدير نماذج Panel ARDL بإستخدام,PMG بالنسبة للدراسة الخاصة بالقطاعات و الجدول الموالي يوضح لنا النتائج المتحصل عليها من خلال التقدير :

الجدول (3– 34) : نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدامPMG بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات

Dependent Variable: D(NE)				
Method: ARDL				
Sample: 1998Q4 2016Q1				
Included observations: 847				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): NP MI				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 16				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	Long Run Equation			
NP	0.835702	0.069560	12.01414	0.0000
MI	0.033507	0.050880	0.658540	0.5104
	Short Run Equation			
COINTEQ01	-0.146515	0.024721	-5.926810	0.0000
D(NE(-1))	-0.328738	0.043351	-7.583205	0.0000
D(NE(-2))	-0.201503	0.037938	-5.311348	0.0000
D(NP)	0.691905	0.051198	13.51435	0.0000
D(NP(-1))	0.237042	0.033562	7.062880	0.0000
D(NP(-2))	0.180289	0.042549	4.237207	0.0000
D(MI)	0.186578	0.057305	3.255870	0.0012
D(MI(-1))	0.117879	0.049567	2.378174	0.0176
D(MI(-2))	0.042476	0.034854	1.218675	0.2233
C	0.138175	0.028177	4.903756	0.0000
Mean dependent var	-0.016696	S.D. dependent var		0.625534
S.E. of regression	0.144243	Akaike info criterion		-1.914662
Sum squared resid	16.08309	Schwarz criterion		-1.260793
Log likelihood	978.8113	Hannan-Quinn criter.		-1.664813

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم (34.3) يتبين لنا أن هناك علاقة طردية معنوية ما بين NE وNP في المدى الطويل، أي أن الزيادة في NP بنسبة 1% تؤدي إلى الزيادة في عدد المناصب المستحدثة بنسبة 0.83 %، و نفس الشيء بالنسبة لحجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة (MI) خلال الفترة 1998-2016 حيث تربطها علاقة موجبة مع المتغير التابع NE في المدى الطويل لكنها غير معنوية.

كما يبين الجدول أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي 0.14ومعنوية عند مستوى 1%. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في NE يستغرق سبعة فترات حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الإنتقال من إختلال الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.14-) إلى أنه عند إنحراف NE خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1)عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 14% من ذلك الانحراف خلال الفترة t.

وهناك علاقة طردية معنوية NE وNP في المدى القصير، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في NP بنسبة 1%تؤدي إلى زيادة NE بنسبة 0.18 %، و كذلك أن هناك علاقة طردية معنوية NE وMI في المدى القصير، أي أن الزيادة في MI بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة NE بنسبة 0.11 % .

V. إختبار درجة التأخر VAR :

قبل إجراء إختبار السببية لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC,AIC,FPE,LR,Logl) حيث يمثل AIC (Akaike Information Criterion)، SBC (Schwarz Bayesian Criterion) و HQ (Quinn Criterion) لثمانية نماذج أشعة انحداريه ذاتية VAR(p=0,1,2,3,4,….,8) كما أن هذا الإختبار يحدد لنا درجة التأخر من أجل إستخدامها عند القيام بإختبار السببية لقرنجر.

1.5. إختبار درجة التأخر VAR بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات :

الجدول (35.3): معايير اختبار درجة تأخر VAR.

درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2263.427	NA	0.071214	5.871572	5.889638	5.878524
1	-250.1408	4005.709	0.000396	0.679121	0.751385	0.706928
2	12.42793	520.3759	0.000205	0.022207	0.148669	0.070870
3	122.5510	217.3932	0.000158	-0.239769	-0.059109*	-0.170251
4	147.3144	48.69272	0.000152	-0.280607	-0.045749	-0.190234
5	173.5849	51.45215	0.000145	-0.325349	-0.036293	-0.214121
6	181.2752	15.00209	0.000145	-0.321957	0.021298	-0.189872
7	212.0979	59.88872	0.000137	-0.378492	0.018960	-0.225553*
8	228.0952	30.95837*	0.000135*	-0.396620*	0.055030	-0.222825

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن درجة التأخر المثلى بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات هي (8.8.8) وذلك حسب معيار (AIC) و معيار (FPE) و كذلك معيار (LR) لأنها تحقق أدني قيمة، وبالتالي فإن هذه القيمة تمثل فترة الابطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر الى صغر حجم العينة و هذا ما يسمح لنا بإستخدامها عند إختبار الإستقرارية كما قمنا به سابقا بطريقة الية و كذلك ما سنقوم به لاحقا في إختبار السببية لقرنجر .

2.5. إختبار درجة التأخر VAR بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات :

بعد تحديد درجة التأخر المثلى ARDL بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات، سنقوم بنفس الطريقة لتحديد درجة التأخر المثلى بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات، والتي تحدد كذلك بنفس الطريقة السابقة عن طريق معايير المعلوماتية نفسها لثمانية نماذج أشعة إنحداريه ذاتية VAR(p=0,1,2,3,4,….,8) .

الجدول (36.3): معايير اختبار درجة تأخر VAR.

درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-296.6953	NA	0.000443	0.790753	0.809080	0.797811
1	-11.77044	566.8427	0.000214	0.062719	0.136028	0.090952
2	101.6167	224.6801	0.000162	-0.212709	-0.084418*	-0.163300
3	123.1454	42.48926	0.000157	-0.245766	-0.062494	-0.175182
4	151.0582	54.86835	0.000149	-0.295668	-0.057414	-0.203909
5	162.9028	23.18907	0.000148	-0.303174	-0.009938	-0.190240
6	190.9197	54.62922	0.000141	-0.353350	-0.005132	-0.219241
7	208.4847	34.11039*	0.000138*	-0.375949*	0.027250	-0.220665*
8	214.0436	10.75122	0.000139	-0.366870	0.091311	-0.190410

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن درجة التأخر المثلى بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات هي (7.7.7) وذلك حسب معيار (AIC) و (HQ) ، (FPE) ،(LR) لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فإن هذه القيمة تمثل فترة الإبطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر الى صغر حجم العينة التي تم الحصول عليها و هذا ما يسمح لنا بإستخدامها عند إختبار الإستقرارية كما قمنا به سابقا بطريقة الية و كذلك ما سنقوم به لاحقا في إختبار السببية لقرنجر

VI. .إختبار السببية لبيانات بانل:

سوف نعتمد على اختبار السببية المطورة من طرف [1] Hurlin(2005.2007) ، التي تركز على إختبار جرنجر للسببية في نموذج بانل، الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي اتجاه للعلاقة السببية في النموذج ، ويسمح هذا الاختبار بأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس العلاقة في حد ذاتها ، ونتيجة أنه في حالة استقرار البيانات I(0) نعتمد على اختبار I(0) أو I(1) أما في حالة I(1) و وجود تكامل مشترك يجري اختبار السببية من خلال نموذج VECM ،أما في حالة وجود I(0) و I(1) معا يتم الاعتماد على نموذج ARDL لإختبار السببية و هذا توافقا مع حالة هذه الدراسة.

[1]C,Hurlin.**un test simple de l hypothèse de non Causalité dans un modèle de panel Hétérogène** .Revue Economique.56 ;2005 ; pp799-809.

1.6. إختبار السببية لبيانات بانل للعينة الخاصة بالولايات:

الجدول: (37.3): إختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin بالنسبة للعينة الخاصة بالولايات

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests			
Date: 02/02/19 Time: 10:46			
Sample: 1998Q1 2016Q4			
Lags: 7			
Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
LNND does not homogeneously cause LNNP	8.21932	1.55370	0.1203
LNNP does not homogeneously cause LNNE	9.05703	2.92727	0.0034
LNMI does not homogeneously cause LNNP	7.54972	0.45580	0.6485
LNNP does not homogeneously cause LNMI	8.76255	2.44442	0.0145
LNMI does not homogeneously cause LNNE	7.32002	0.07917	0.9369
LNND does not homogeneously cause LNMI	7.98448	1.16865	0.2425

المصدر: مخرجات Eviews 10

نلاحظ من الجدول أنه هناك علاقة سببية جزئية أحادية الإتجاه من عدد مناصب الشغل المستحدثة (NE)إلى عدد المشاريع المنجزة (NP)خلال الفترة 1998-2016 ،كما تبين نتائج الجدول كذلك أنه نوجد علاقة سببية جزئية أحادية الإتجاه من حجم التمويل (MI) إلى عدد المشاريع المحققة (NP)عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال فترة الدراسة 1998-2016 و هذه النتائج نرى أنها تتامشى و النظريات الإقتصادية

2.6.إختبار السببية لبيانات بانل للعينة الخاصة بالقطاعات:

الجدول (38.3):إختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin للعينة الخاصة بالقطاعات

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests			
Sample: 1998Q1 2016Q4			
Lags: 8			
Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
NE does not homogeneously cause NP	10.2906	1.47013	0.1415
NP does not homogeneously cause NE	8.44964	0.08490	0.9323
MI does not homogeneously cause NP	11.1382	2.10786	0.0350
NP does not homogeneously cause MI	11.2126	2.16388	0.0305
MI does not homogeneously cause NE	9.28647	0.71457	0.4749
NE does not homogeneously cause MI	8.99509	0.49532	0.6204

المصدر: مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه أن هناك أنه هناك علاقة جزئية ثنائية الإتجاه بين (MI) حجم التمويل و (NP) عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة 1998-2016 .

هذه العلاقة التي جاءت بها نتائج إختبار السببية الخاصة بعينة القطاعات أكدتها الدراسة التحليلية السابقة بحيث أنه من خلال ما سبق تبين أنه هناك علاقة ثنائية الإتجاه بين (MI) و (NP).

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأحد الآليات التي إنتهجتها الجزائر لإستحداث مناصب شغل للشباب و إمتصاص البطالة لدى هذه الفئة ،و دعم المؤسسات المصغرة من جهة أخرى، و قد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى عدد المؤسسات المنشأة و مناصب الشغل التي وفرتها، حيث تعتبر سياسة تفعيل الإستثمارات التي إنتهجتها الجزائر من أجل تمويل و خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحقيق التنمية المستدامة و الحد من تفاقم حدة البطالة المتنامية من بين أهم السياسات الداعمة لهذه الهيئات و على رأسها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب التي تعمل على جمع مجموعة من الشباب في مشاريع استثمارية مصغرة الهدف منها إمتصاص البطالة و تنمية الاقتصاد المحلي.

حيث تناولت الدراسة التحليلية لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تقييم أهم النتائج التي حققتها هذه الوكالة من خلق مناصب شغل و عدد المشاريع المنجزة بالإظافة إلى حجم التمويل خلال الفترة 1998-2016 ، و من خلال ذلك نلاحظ أن هذا الجهاز أنشأ ما يزيد عن 367980 مؤسسة صغيرة و إستحداث 878264 منصب عمل و منح 1156.67 مليار دينار كقروض خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2016 ،غير أنه نجد معظم هذ المشاريع التي تم تمويلها تنحصر بنسبة عالية في قطاع الخدمات و قطاع نقل السلع و البضائع و التي سجلت 28.74 % و 15.36 % من مجموع المشاريع المنجزة خلال الفترة ما بين 1997-2016.

أما الدراسة القياسية و التي تم من خلالها دراسة أثر حجم التمويل(MI) و عدد المشاريع المنجزة (NP)على عدد مناصب الشغل المستحدثة (NE) ،والتي إعتمدت على عينة خاصة بالولايات و التي تضمنت 48 ولاية موزعة على كامل التراب الوطني و الأخرى الخاصة بالقطاعات وخلصت نتائج الدراسة الخاصة بالولايات أنه هناك علاقة موجبة ومعنوية في المدى القصير و الطويل بين (NE) و (NP) و نفس الشيء للعلاقة بين (NE) و(MI).

بينما بينت نتائج الدراسة الخاصة بالقطاعات بإستعمال ARDL Panel أنه علاقة طردية و معنوية على المدى الطويل و القصير بين (NE) و (NP) ، أما العلاقة بين (NE) و (MI) فهي علاقة موجبة غير معنوية قي المدى الطويل و معنوية في المدى القصير أي أن حجم التمويل لا يؤثر على عدد مناصب الشغل المستحدثة في المدى الطويل بينما هناك أثر موجب في المدى القصير .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعد ظاهرة البطالة من أهم المعضلات التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم و خاصة بعد إستفحالها في السنوات الأخيرة ،و تكمن الخطورة فيها من كونها جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع و التي تصنف ضمن الطاقات المعطلة و التي يمكن أن تدفع بعجلة التنمية إذا ما تم استغلالها بالطريقة الأمثل ، ،لذلك يعتبر الاهتمام بظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها جل دول العالم سواء كانت الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الجزائر،، والتي لازالت تعاني من مشكلة البطالة المتفاقمة، نتيجة التحولات الاقتصادية وبرنامج التعديل الهيكلي والتي صحبتها خوصصت المؤسسات و غلق الكثير منها وتسريح العمال ، وكذا غياب سياسة رشيدة لتسيير سوق العمل الأمر الذي حتم عليها توفير الشروط اللا زمة، ووضع هياكل ومؤسسات متخصصة في انتهاج سياسات وإستراتيجيات التشغيل ، وذلك من أجل توفير مناصب شغل و خاصة لفئة الشباب المؤهل خريجي المعاهد والجامعات و التكوين المهني ،هذه الفئة التي تتزايد طلباتهم باستمرار هذا ما جعلها تصدر العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم وتحفيز الاستثمار، وكذا إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف أنحاء الوطن، بالإضافة إلى تحفيز بعض الأنشطة كالفلاحة والصناعات التقليدية مثلا، فتم بموجب تلك التشريعات وضع هيئات وأجهزة تعمل على ظبط التوازنات في سوق العمل، لإمتصاص البطالة والرفع من مستوى التشغيل.

وبالتالي يمكن القول أن مجمل دول العالم تتخبط في مشكل البطالة بنسب متفاوتة طبقا للسياسات المطبقة والمنتهجة في كل دولة ويمكن القول بأن التصدي لهذه الظاهرة ليست مسؤولية الحكومة وحدها بل تتطلب جهود وتعاون كافة أطراف المجتمع من حكومة وقطاع خاص والمجتمع المدني وأيضا أجهزة الإعلام...الخ ،كما أن المعالجة الجادة والفعالة لهذه المشكلة لن تتأت من خلال حلول جزئية أو سريعة أو مؤقتة ولكنها تتطلب إستراتيجية شاملة وواضحة للتشغيل خاصة في أوساط الشباب، عن طريق معرفة الأسباب المسؤولة عن تفاقم هذه الظاهرة ثم معالجتها بالطريقة التي تضمن لنا تقليص معدلاتها إلى أدنى حد ممكن.

كما نجد أن معظم لأنظمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ الستينات و أواخر الثمانينات وما نتج عنها من أزمات اقتصادية، كانت شاهدة على فشل هذه الإصلاحات السياسية و الإستراتيجيات المتبعة في مضمون هذه المخططات، و أهم خطوة لتحرير الاقتصاد الوطني من مخلفات الانظمة الاقتصادية السابقة هو إتاحة فرصة لعمالة الأفراد للمساهمة في دفع الاقتصاد الوطني والدخول في العولمة و المنافسة الدولية، و منه جاءت فكرة المشاريع الاستثمارية عن طريق سياسات و أجهزة و ضعتها الدولة من أجل استحداث مناصب شغل جديدة و الدفع بوتيرة النمو الاقتصادي الوطني، حيث تم إنشاء عدة برامج و أجهزة و منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، وتسعى هذه الوكالة لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل لدى

الشباب من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات و فتح المجال لكافة شرائح المجتمع من مبدعين أو مستثمرين و أصحاب أموال في رفع مستوى الاقتصاد الوطني والهدف المراد تحقيقه من هذه السياسات هو الحد من تفاقم ظاهرة البطالة، وتحقيق ربحية المؤسسة بشكل خاص، و الربحية الوطنية بشكل عام ، ونرى أن هذه المشاريع ممكنة في بعض القطاعات مثل قطاع الخدمات حيث استطاعت تسديد ديونها و إمتصاص جزء من البطالة على عكس القطاعات الأخرى مثل الصناعة، التجارة، الفلاحة، حيث لم تستطع تحقيق غايتها و ذلك بسبب صعوبات التسيير و نقص كفاءات المسيرين ، وكذلك الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (**CNAC**)،الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر (**ANGEM**)،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**l'ANDI**).

لذلك حاولنا من خلال هذا البحث توضيح أهم السياسات المنتهجة من طرف الجزائر لتخفيف من حدة البطالة و البحث في السبب الحقيقي وراء انخفاض معدلاتها في السنوات الأخيرة حيث شهدت تراجعا محسوسا وهو الشيء الملفت للانتباه ، فبعدما كانت تقارب 30% نهاية التسعينات وحوالي17.7 % عام 2004. أصبحت الآن تمثل 10% في سنة 2010 حيث قدرت القوى العاملة المشتغلة في هذه السنة ب 9735000 عامل بمعدل تشغيل 27.2 %مقابل، ونعتقد أن النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب شغل و تقليص البطالة خلال السنوات الأخيرة تعود إلى عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 الذي حسن الوضعية المالية للبلاد و التي تم إستغلالها في بعث النشاطات الاقتصادية من خلال سياسة مالية تنموية ، و التي عبر عنها بجملة من البرامج ممتدة على طول الفترة 2001 - 2014، بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001- 2004 و الذي مكن من خلق 751812 منصب شغل و كذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات التي أنشئت خلال سنة 2004 التي وفرت 74173 منصب عمل ،ثم برنامج مكمل لدعم النمو للفترة 2005-2009 إلى البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي يهدف إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولدا للرفاهية الاجتماعية بتوفيره لموارد معتبرة، وكذا المساعدة على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية ، ، وكذا تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الإستقرار السياسي .

و من خلال دراستنا وتحليلنا لسياسات سوق العمل، حاولنا استعراض أهم أجهزة الوساطة في سوق العمل التي إنتهجتها الجزائر لإنشاء ودعم المشاريع من جهة، وكآلية للتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى، مع

تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كأحد هذه الأجهزة. و قد جاء نتائج الدراسة على النحو التالي:

❖ **على مستوى الدراسة التحليلية:**

- وفقا لما توصلنا إليه تبين لنا أنه هناك إهمال كبير في تمويل القطاع الصناعي و بعض القطاعات الأخرى ذات طابع إنتاجي ، هذا ما أدى الى تقلص حجم اليد العاملة المتنمية إليها مقارنة بقطاع الخدمات الذي يحتل الصدارة في إمتصاص القوى العاملة في الجزائر،بحيث نجد أن أغلبية المشاريع المنجزة في إطار هذه الأجهزة تنحصر في قطاع الخدمات و النقل .
- كما أكدت نتائج الدراسة أن القطاعات التي لم تحظى بإقبال و طلب كبير من طرف الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل مثل قطاع الري و الصناعة و الصيد البحري و الفلاحة هي القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة عكس قطاع النقل و قطاع الخدمات الذي لا يتطلب يد عاملة كبيرة ،لذا يتوجب على السلطات الجزائرية تشجيع تمويل هذا النوع من القروض الذي يحتاج إلى يد عاملة كثيفة و التي تكون أكثر فاعلية في إمتصاص البطالة المتفاقمة .
- -تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عدة صعوبات تمثلت أهمها في عدم التنسيق ما بين الطلبات و العروض على مستوى الوكالة.
- من خلال النتائج التي توصلنا إليها نلاحظ أن المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عرف تزايدا تدريجيا بداية من سنة 1997 حتى سنة 2012 الذي سجل فيها أعلى قيمة لها ،لتعرف بعد ذلك تراجعا ملحوظا و هذا راجع لتشبع بعض القطاعات التي كان عليها إقبال كبير من طرف الشباب كقطاع الخدمات و قطاع النقل باالإظافة إلى تراجع أسعار البترول في تلك السنوات و الذي لم يسمح للدولة الجزائرية بمواصلة تمويل بعض القطاعات بسبب الوضعية المالية غير الجيدة .
- -أكدت نتائج الدراسة التحليلية كذلك أن هناك إقبال ضئيل من طرف العنصر النسوي على هذا النمط من القروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب رغم المجهودات التي تقوم بها الدولة الجزائرية من أجل إقحام المرأة في سوق العمل ،و السبب راجع إلى نوع القطاعات التي يتم تمويلها من طرف هذه الوكالة و التي لا تلائم المرأة و لا تحظى بإقبابل كبير من العنصر النسوي .
- كذلك أثبتت نتائج الدراسة أن الولايات التي حظيت بعدد كبير من المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طيلة الفترة الممتدة 1997-2016 هي الجزائر العاصمة ،ثم تليها ولاية تيزي وزو ، ثم ولاية بجاية ،ولاية وهران بينما تبقى ولاية الجنوب و الهضاب العليا تسجل نسب جد ضعيفة من حيث المشاريع المحققة ،كما توصلنا كذلك إلى أن حجم المبالغ المالية التي تم إعتمادها لتمويل هذه المشاريع كانت

ولايات الجنوب في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الإستثمارات المخصصة لذلك مقارنة بالولايات الوسطى و الداخلية. .

- حسب النتائج المتحصل عليها يتضح لنا أن عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عرف إرتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة 1998-2016 و هذا راجع لسياسة الدولة الرامية إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم إستحداث حوالي 23753 منصب عمل خلال سنة 1998 ليرتفع إلى أقصى حد له سنة 2012 و الذي سجل 129203 منصب شغل و هذه البيانات تدل على رغبة الدولة على تشجيع هذا النوع من القروض من أجل إمتصاص البطالة المتنامية .
- كما أثبتت نتائج الدراسة أن حجم حجم المبالغ المالية المخصصة لتمويل المشاريع طيلة الفترة الممتدة ما بين 1997-2016 عرف إرتفاعا تدريجيا ،حيث كان لقطاع الخدمات النصيب الأكبر من ذلك مقارنة بباقي القطاعات الأخرى،ثم يليه قطاع الفلاحة،ثم قطاع نقل السلع و البضائع .أما القطاعات الأخرى تبقى في ذيل الترتيب بمعدلات ضعيفة .
- بينت النتائج كذلك أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تساهم بنسب ضئيلة في التشغيل الكلي حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2012 بمعدل1.27 % من إجمالي التوظيف الكلي بالجزائر .
- -أكدت الدراسة كذلك على الدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في توفير مناصب عمل جديدة ،حيث سجلت عدد المناصب المستحدثة إرتفاعا معتبرا منذ بداية نشاط هذا الصندوق بحيث بلغت عدد المناصب المحققة سنة 2012 قيمة 59125 منصب شغل على مستوى الوطن وهي أعلى قيمة سجلت خلال الفترة ما بين 2004-2017 .
- -كما أثبتت نتائج الدراسة كذلك أن معظم المشاريع المنجزة عن الطريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مسنوى الوطن خلال الفترة 2004-2017 كانت في قطاع الخدمات والنقل ، أما القطاعات الأخرى والتي تتميز بالطابع الإنتاجي مثل قطاع الصناعة ،وقطاع الري ، قطاع الصيانة، لم يحظى بطلب كبير من طرف الشباب لذلك سجلت هذه القطاعات معدلات منخفضة من حيث عدد المشاريع المحققة لهذا الصندوق. – كما تم التوصل من خلال الدراسة التحليلية أن معدل توفير منصب عمل لكل مشروع يكون أكبر في قطاع الري وقطاع الأشغال العمومية والبناء مقارنة بقطاع الخدمات والنقل، ومن جهة أخرى نجد أن قطاع الري والأشغال العمومية والبناء ،والصيد البحري لا تحتاج إلى تكلفة كبيرة من أجل إنجازها إذا ما تم مقارنتها بقطاع الخدمات والنقل .
- -أكدت الدراسة أن نسبة مساهمة الصندوق الوطني للتأمن عن البطالة(**CNAC**) في التشغيل الكلي عرف إرتفاعا تدريجيا عبر السنوات حيث إرتفعت من 0.06 % سنة 2005 إلى 0.58% سنة 2012 وهي

تعتبر أعلى نسبة طيلة الفترة الممتدة من 2004-2017 وتعتبر هذه السنة نقطة تحول في كل الأجهزة والوكالات التي إنتهجتها الدولة من أجل خلق مناصب شغل ،وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومنح القروض والتمويل لكن ما يجدر الإشارة إليه أن نسبة المساهمة تبقى جد ضعيفة لأنها لا تتعدى 0.58%.

- -جاءت نتائج الدراسة التحليلية كذلك لتوضح أن ولاية تيزي وزو إحتلت الصدارة من حيث المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، ثم تليها ولاية الجزائر العاصمة، فولاية بسكرة ، ثم ولاية وهران ،غير أن ولاية الجنوب تبقى في ذيل الترتيب مقارنة بالولايات الأخرى ، وهذا ما يستلزم على السلطات الجزائرية تشجيع الإستثمار وخلق المؤسسات الصغيرة في ولايات الجنوب والهضاب العليا من أجل تخفيض معدلات البطالة والدفع بعجلة النمو في هذه الولايات التي تتمتع بمزايا خاصة تجعلها أكثر نجاعة مقارنة بالولايات الأخرى .
- جاءت نتائج الدراسة التحليلية لتؤكد كذلك أن جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**) كان له الدور الفعال في إنشاء مؤسسات صغيرة إستحداث مناصب عمل جديدة حيث بينت البيانات المتوفرة أن قطاع الصناعات الصغيرة كانت له الحصة الاكبر من حيث عدد المشاريع المحققة ،كما سمحت لنا نتائج الدراسة بمعرفة نسبة مساهمة هذه الوكالة في التشغيل الكلي حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 بمعدل 2.16% وبالرغم من مساهمة هذه الوكالة في التشغيل الكلي ،إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة ويتوجب على السلطات المعنية الزيادة من الجهود بالشكل ألذي يخلق مؤسسات صغيرة من هذا النمط الذي يؤدي بالضرورة إلى المساهمة في التنمية الإقتصادية .
- تعد الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الإستثمار كذلك من بين الوكالات التي ساهمت في توفير مناصب شغل وخلق مؤسسات حيث ساهمت هذه الوكالة بشكل معتبر في التوظيف الإجمالي حيث سجلت نسبة المساهمة **0.31%** في سنة 2003 و**0.6 %** سنة 2007 غير أن هذه النسب المساهمة في التوظيف الإجمالي تبقى ضعيفة كذلك مثل باقي الأجهزة الأخرى لذا يجب كذلك العمل على تخفيف الإجراءات في منح مثل هذا النوع من القروض وخلق مؤسسات تسمح بإمتصاص البطالة الزائدة .
- لقد بينت النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة وبناءا على المعطيات الإحصائية المتوفرة لدينا أن الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة قد ساهمت هي الأخرى بمعدلات مختلفة في التشغيل الكلي وسجلت أعلى نسبة لها سنة 2012 والتي قدرت بـ 7.09% من التوظيف الإجمالي ونفس الملاحظة تبقى هذه النسب والمعدلات ضعيفة إلى حدى ما مما يحتم علينا تكريس

الجهود والرفع من قدرات إمتصاص البطالة لهذه الأجهزة وذلك عن طريق تخصيص أغلفة مالية معتبرة التي من شأنها ترفع من زيادة إقبال الشباب على مثل هذا النمط من الوظائف.

- **على مستوى الدراسة القياسية:**

من خلال الدراسة القياسية والتي تضمنت دراستين الأولى والتي مست 48 ولاية والثانية التي كانت على مستوى 12 قطاع والتي حاولنا من خلالها إقتراح نموذج قياسي من أجل إيجاد العلاقة بين **NE** والذي يرمز إلى عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و**NP** الذي يمثل عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و**MI** الذي يعبر عن حجم المبالغ المالية المخصصة لهذه المشاريع المنجزة خلال فترة الدراسة والتي حددت من 1998Q1 -2016Q4 حيث كانت المعطيات المعتمدة في النموذج ثلاثية (فصلية) وبغية الوصول إلى نتائج مرضية قمنا بإستعمال نموذج التكامل المتزامن لبيانات بانل **Cointegration Panel** لكن بعد حساب نموذج تصحيح الخطأ تبين أنه موجب وغير معنوي في كلتا الدراستين وهذا ما يؤكد عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل مما توجب علينا البحث عن طريقة تقدير أخرى تتناسب مع البيانات المتوفرة لدينا والتي يمكن أن تعطينا نتائج جيدة،ولذلك إرتأينا اللجوء إلى إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة لبيانات بانل **ARDL Panel** وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي :

1- بالنسبة للمجموعة الخاصة بالولايات (48 ولاية) :

1-بينت النتائج الدراسة تم التوصل إليها أنه هناك علاقة طردية معنوية بين **NE** (عدد مناصب العمل المستحدثة عن طريق جهاز **ANSEJ**) و **NP** (عدد المشاريع الممولة عن طريق وكالة **ANSEJ**) في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في **NP** بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة **NE** بنسبة 0.89 %.

2- كما تبين النتائج المتحصل عليها أن هناك علاقة طردية معنوية ما بين المتغير التابع **NE** و**MI** (حجم المبالغ المالية للمشارع الممولة عن طريق وكالة **ANSEJ**) في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في **MI** بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة **NE** بنسبة 0.05 % .

3-أما في المدى القصير فقد توصلنا إلى أنه هناك علاقة طردية معنوية بين المتغير التابع **NE** والمتغير المستقل **NP**، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في **NP** بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة **NE** بنسبة 0.58 % وكذلك أن هناك علاقة طردية معنوية بين المتغير **NE** و**MI** (حجم المبالغ المالية للمشاريع الممولة عن طريق جهاز ANSEJ) ، أي أن الزيادة في **MI** بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة **NE** بنسبة 0.10 % .

4-إن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي (0.31-) ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في **NE** يستغرق ثلاث فترات حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من إختلال الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ.

2- بالنسبة للمجموعة الخاصة بالقطاعات (12 قطاع) :

1-أثبتت نتائج المتوصل إليها على أنه هناك علاقة طردية معنوية ما بين **NE** و**NP** في المدى الطويل، أي أن الزيادة في NP بنسبة 1% تؤدي إلى الزيادة في عدد المناصب المستحدثة بنسبة 0.83. %.

2- أثبتت نتائج الدراسة أن حجم المبالغ المالية للمشاريع المنجزة (**MI**) خلال الفترة 1998-2016 حيث تربطها علاقة موجبة مع المتغير التابع NE في المدى الطويل لكنها غير معنوية .

3-كما توصلنا من خلال هذه الدراسة هناك علاقة طردية معنوية **NE**و**NP** في المدى القصير، أي أنن الزيادة في **NP** بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة **NE** بنسبة 0.18 %، وكذلك أن هناك علاقة طردية معنوية بين NE و**MI** في المدى القصير، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في **MI** بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة **NE** بنسبة 0.11 % .

4-إن قيمة معلمة تصحيح الخطأ سالبة وقدرت بـ (0.14-) ومعنوية عند مستوى 1%. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في **NE** يستغرق سبعة فترات حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الإنتقال من إختلال الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.14) إلى أنه عند انحراف **NE** خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1)عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 14% من ذلك الانحراف خلال الفترة t.

- **نتائج إختبار الفرضيات :**

1-لقد تم إثبات الفرضية الأولى، والتي تتمثل في أن أجهزة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة آلية مناسبة وفعالة للحد من ظاهرة البطالة خاصة عند فئة الشباب وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة التحليلية حيث ساهمت كل الأجهزة وبنسب متفاوتة في التشغيل الكلي وما يؤكد كذلك صحة هذه الفرضية هو إنخفاض التدريجي لمعدلات البطالة في الجزائر في السنوات الأخيرة حيث أضحت تتراوح ما بين 10 % و12 % بعدما كانت في أواخر السنوات التسعينات تتعدى 29 %.بالإظافة إلى الدور الذي لعبه جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث تم إنشاء ما يقارب 367980 مؤسسة في إطار القروض الممنوحة عن طريق الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2016 وإستحداث 878264 منصب عمل خلال نفس الفترة بمبلغ مالي قدر بـ 1156.67 مليار دينار جزائري .

كما يمكن أن تكون هذه الأجهزة أكثر فاعلية إذا ما تم إستغلال الطاقة الشبانية بالطريقة المثلى التي تعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع الشباب غلى تجسيد أفكارهم ومشاريعهم والقيام ببعض الإصلاحات على مستوى بعض الأجهزة التي تبقى مساهمتها في التوظيف الإجمالي ضئيلة .

2-أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في إعتبار أنه تنحصر جل المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في القطاع الخدماتي بدرجة كبيرة، والتي قد تكون أكثر فعالية في القطاعات الأخرى فقد أثبتنا صحة هذه الفرضية من خلال النتائج الدراسة التحليلية السابقة الذكر حيث نجد أنه ومن خلال ما توصلنا إليه من خلال الدراسة التحليلية وفقا للبيانات المتوفرة لنا تبين لنا أن معظم المشاريع والقروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب كان تمنح لقطاع الخدمات وقطاع النقل بنسب عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى التي سجلت نسب جد ضعيفة من حيث عدد المشاريع المنجزة من طرف هذه الوكالة والسبب وراء ذلك هو إرتفاع الطلب على هذا النوع من المشاريع من طرف الشباب بحكم أنها لا تتطلب وثائق معقدة وكثيرة من أجل الحصول على القرض عكس القطاعات الأخرى التي تتطلب وثائق وإجراءات جد معقدة مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة ،وهذا ما وضحته البيانات حيث أن من مجموع 367980 مشروع منجز خلال المدة 1997-2016 كان لقطاع الخدمات نسبة 28.74 % أي ما يعادل 105754 مشروع منجز ،ثم يليه قطاع نقل السلع والبضائع بنسبة 15.36 % ما يعادل كذلك 56530 مشروع محقق ، وتبقى القطاعات المتبقية في المراتب الاخيرة بنسب منخفضة تتراوح ما بين 2% و3% .

3- وبالنسبة للفرضية الثالثة والمتمثلة في أن الولايات الوسطى والولايات الداخلية الأكثر إستفادة من حجم الإستثمارات المخصصة لهذا الجهاز مقارنة بولايات الجنوب والهضاب العليا فقدم تم إثبات صحة هذه الفرضية بحيث من خلال توزيع عدد المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة ما بين 1998-2016 فنجد الولايات الداخلية والولايات الوسطى الأكثر إستفادة من هذه لمشاريع كما هو موضح سابقا في نتائج الدراسة التحليلية حيث إستفادت الجزائر العاصمة من 36165 مشروع منجز بنسبة 9.82 % من مجموع المشاريع المحققة خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2016 والمقدرة بـ 367980 مشروع منجز ثم تليها ولاية تيزي وزو ثم بجاية بـ 5.34 % و4.98% على التوالي وهي تمثل نسب عالية مقارنة بولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا حيث لم تتعدى هذه النسبة

0.39 % من مجموع المشاريع المنجزة لنفس الفترة والتي سجلت بولاية تندوف ما يعادل 1452 مشروع منجز و0.34% بولاية إليزي ما يعادل 2137 مشروع محقق ،أما ولايات الهضاب العليا تسجل هي كذلك نسب ضعيفة من مجموع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طيلة الفترة الممتدة 1997-2016 فنجد ولاية الأغواط إستفادت من 3243 مشروع بنسبة 0.88% وولاية تيسمسيلت سجلت نسبة 1% ما يعادل 3671 مشروع فقط .

4-أما بالنسبة للفرضية الرابعة والمتمثلة في أنه هناك علاقة طردية موجبة ومعنوية ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وحجم الإستثمارات (حجم الغلاف المالي) فهذه الفرضية تم إثبات صحتها في الدراسة الخاصة بالمجموعة الخاصة بالولايات حيث بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية ومعنوية في المدى الطويل بحيث يؤدي إرتفاع حجم المبالغ المالية MI إلى زيادة عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة 1998-2016 ، كما أكدت كذلك نتائج الدراسة أنه هناك علاقة موجبة ومعنوية في المدى القصير بالتالي يمكن القول أن نتائج الدراسة الخاصة بعينة الولايات (48 ولاية) أكدت صحة الفرضية في المدى القصير والمدى الطويل.

غير أن الدراسة الخاصة بالمجموعة الخاصة بالقطاعات جاءت نتائج هذه الدراسة في المدى الطويل لتنفي صحة الفرضية والتي كان مضمونها أن الزيادة في حجم مبالغ المالية بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد المناصب الشغل المستحدثة حيث أنه خلال تقدير نماذج Panel ARDL بالنسبة للعينة الخاصة بالقطاعات وجدنا أن MI تربطه علاقة موجبة غير معنوية لأن قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 والتي قدرت حسب النتائج التي تحصلنا عليها 0.51 وبالتالي يمكن القول أن المتغير المستقل MI لا يؤثر في NE في المدى الطويل ،إلا أنه في المدى القصير ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث جاءت نتائج الدراسة الخاصة بالقطاعات لتؤكد على وجود علاقة موجبة ومعنوية ما بين MI و NE في المدى القصير .

5-بالنسبة للفرضية الخامسة والتي تمثلت في أنه هناك علاقة طردية موجبة ومعنوية ما بين عدد مناصب الشغل المستحدثة (NE) عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وعدد المشاريع المنجزة (NP) خلال الفترة الممتدة ما بين 1998-2016 (فترة الدراسة) فإن النتائج التي تم التوصل إليها سواء في الدراسة الخاصة بعينة الولايات أو عينة القطاعات تؤكد صحة هذه الفرضية بحيث أنه هناك علاقة طردية معنوية في المدى الطويل والمدى القصير بين المتغير المستقل (NP) و(NE) حيث أن الزيادة في عدد المشاريع المنجزة يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد مناصب الشغل ،كما أكدت كذلك الدراسة التحليلية والتقيمية لهذه الوكالة صحة هذه الفرضية حيث

نجد أن الولايات التي كان لها الحصة الأكبر من هذه المشاريع المنجزة قامت بتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل وكذلك القطاعات التي عرفت أكثر إقبالا من طرف الشباب وهي قطاع الخدمات وقطاع نقل السلع البضائع هما القطاعين اللذان إحتل الصدارة من حيث توفير مناصب عمل.

توصيات الدراسة :

بهدف إكتساب مذكرتنا فائدة أكثر وبناءا على ما تقدم من نتائج الدراسة التحليلية والتقيمية والقياسية ، يمكن تقديم بعض التوصيات التي نرى من الضروري العمل بها مستقبلا وسنلخصها في النقاط التالية :

- ✓ الحرص والمحافظة على نسبة تمويل المشاريع وإنشاء أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تحقيق الاهداف المرجوة و التي تتجلى في إستحداث أكبر عدد من منصب الشغل وإمتصاص البطالة الزائدة وخاصة لدى فئة الشباب المؤهل .
- ✓ إعطاء أهمية أكبر لتمويل مشاريع ذات طابع صناعي وفلاحي للشباب حتى تكون التدابير والاليات المنتهجة من طرف الدولة أكثر فعالية من حيث توفير مناصب عمل والحد من تفاقم ظاهرة البطالة .
- ✓ تكثيف الدورات التدريبية والتكوينية في التخصصات المطلوبة وهذا من أجل سد الفارق بين طلبات وعروض العمل والعمل على التنيسق بين حاجيات سوق العمل وخريجي الجامعات والمعاهد والتكوين المهني .
- ✓ تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات الجنوبية والهضاب االعليا بحكم أن هذه الولايات تتمتع بأراضي خصبة ومزايا تجعلها تساهم في التنمية الإقتصادية وإمتصاص البطالة المتنامية التي يعاني منها سكان هذه الولايات .
- ✓ القيام بإصلاحات جديدة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف القضاء على الصعوبات التي يواجهها الشباب في عملية التمويل على مستوى الوكالة وإعادة النظر في الإجراءات الحالية للحصول على القروض وتيسير إجراءات حصول المؤسسات المصغرة على تمويل دورة الإستغلال من طكرف الوكالة أوالبنك .
- ✓ إعادة النظر في مبلغ القرض المحدد من طرف الأجهزة واليات المعتمدة بما يتناسب مع حجم المشروع ونوع النشاط لأن هناك بعض القطاعات تتطلب قرض يفوق مبلغ القرض المحدد و خاصة تلك المتعلقة بالصناعة و الفلاحة .
- ✓ التنويع من صيغ التمويل المعتمدة من طرف الأجهزة و لا سيما صيغ التمويل الإسلامي بإعتبار أن هذه التدابير والاليات تهدف إلى جلب فئات واسعة من المجتمع ، لذلك يصبح إلزاما على الدولة أن تراعي طرق التمويل تتوافق مع القيم السائدة في المجتمع المحلي .

- ✓ العمل على تخصيص حصة من المشاريع و الصفقات التي تمنحها الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تشجيعها و منع المؤسسات الكبيرة من المشاركة في هذه الصفقات مع زيادة منح إمتيازات جبائية و حوافز ضريبة ،و جعل الحصول على هذه الإمتيازات الضريبية و الجبائية مشروط بتوفير فرص عمل إضافية .
- ✓ وضع برامج تحفيزية لدعم الشباب المؤهل و تحديد السن للإستفادة من هذه البرامج التحفيزية الذي يخفض من نسبة البطالة عند هذه الفئة لأنه بالرغم من انخفاض البطالة الإجمالية لكنها تبقى مرتفعة عند هذه الشريحة
- ✓ العمل على تبني سياسة تشغيل تعمل على توفير فرص عمل دائمة للتقليص من دائرة القطاع غير الرسمي، لأن ما نعيشه اليوم معظم مناصب الشغل تكون بشكل مؤقت وبمجرد إنتهاء مدة العقد يصبح العامل المؤهل يعيش بطالة إجبارية، تحفزه على الإنظمام لسوق العمالة غير الرسمية.
- ✓ العمل على حماية منتجات هذه المؤسسات المنجزة عن طريق هذه الأجهزة من المنافسة القوية سواء من الداخل أو الخارج و عدم السماح بإنجاز نفس المشروع في نفس المنطقة و التكفل بجانب التسويق لمنتجاتها بغية ضمان نجاحها و إستمرارها .

في الأخير بالرغم من النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في خلق مناصب عمل من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب نلاحظ أن هذه الإجراءات لا تستجيب أو ترتقي في كل الاحوال إلى المستوى المطلوب لذلك وجب على السلطات العمومية الجزائرية الوقوف أمام النقائص و العراقيل الموجودة و الناتجة عن غياب إستراتيجية واضحة و سياسة رشيدة متبعة للنهوض بهذه الاجهزة كي تلعب دورها الغقتصادي الفعال و إستقطاب اكبر عدد ممكن من الشباب بهدف الحد من ظاهرة البطالة.

وفي الأخير نقترح على الباحثين ما يلي:

– يمكن تمديد هذه الدراسة لتشمل دراسات أو نماذج قياسية أخرى كمحاولة بناء نموذج قياسي بالاعتماد على بيانات PANEL بغية مقارنة فعالية سياسة التشغيل والأجهزة المعتمدة للحد من البطالة، او دراسة مقارنة بين الجزائر ودول أخرى

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **قائمة المراجع باللغة العربية:**

الكـتــب:

1. أ.ساميوسون، ترجمة موفق مصطفى، **علم الاقتصاد، المشاكل الاقتصادية المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
2. إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009
3. احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر و التوزيع. عمان.الاردن.2002
4. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"**، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، المملكة الأردنية عمان، 2007
5. أنس عبد الباسط عباس، **تخطيط وتنمية القوى العاملة**، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011،
6. باسم علاوي عبد الجميل، **العمل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، **2006**
7. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009
8. ج .دنورسك،**البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**،ترجمة محمد عزيز محمد سالم كعيبة،منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط 1ليبيا 1997.
9. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "**الاقتصاد القياسي**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009
10. خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، دار النشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004،
11. د. صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المطبعة الوطنية، عمان، 1989
12. د. فريدمان وب. نافيل، **البطالة والتشغيل في الجزائر –رسالة في سوسيولوجيا العمل–** ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1985،
13. رونالد ايرتيرج، روبرت سميت، **اقتصاديا ت العمل**، تعريب الدكتور فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 578.
14. سامي خليل. **مبادئ اقتصاد الكلي**. مؤسسة الصباح. الكويت.1996
15. صالح تومي، **مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي**، الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999
16. صالح خصاونة، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المطبعة الوطنية، عمان، 1995،
17. ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
18. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994**
19. طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر، الأردن عمان، 1998
20. طارق عبد الحسين، **اقتصاديات الموارد البشرية**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأردن، 2007

21.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2000

22.عصام عذير الشريف، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981

23.علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية**، الدار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم – الابراهيمية الاسكندرية، جمهورية مصر العربية 2005

24.عمرصخري .**التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2000

25.كمال سلطان محمد سالم، **الاحصاء الاحتمالي**، الدار الجامعية للنشرنن، الجزائر، 2004

26.محمد الميتمي، **سوق العمل والفقر في اليمن**، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا وإيران (**ERF**)، 1997

27.محمد بخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الاول، الجزائر، 2014

28.محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

29.محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**، دار النشر، بنغازي، 1997.

30.محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي، والأمن القومي في ظل الجات، العولمة .تحديات الإصلاح الاقتصادي**، دار النشر منشاة المعارف الإسكندرية، 2003

31.محمدشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات بيرتي، الجزائر.**1994**

32.محمدشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2003

33.محمد إبراهيم السقا،سوق العمل الأمريكية تتحسن على نحو الملحوظ،المجلة الاقتصادية الإلكترونية،10 جانفي 2012،العدد6665.

34.مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار النشر الأردن، الطبعة الأولى 2007

35.مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009

36.مكيد علي، الاقتصاد القياسي، **دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

37.ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2010

38.نعمةالله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصادالعمل**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1997

39.هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004

المجـــلات والمقـــالات والـــــدوريات

1. عبد الكريم البشير، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة شمال أفريقيا، العدد1، شلف، 2004
2. الأمير عبد القادر حفوظة، غرداية حسام،**أليات و برامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقيمية)**،مجلة نور
3. البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة و العمالة**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 06،2009،
4. بلقاسم العباس، **تحليل البطالة**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد**76** ، أبريل**2006**
5. بن بوزيان محمد،صحراوي سعيد،"**دراسة قياسية للنماذج النقدية لتحديد سعر الصرف في الجزائر** " مجلة (mecas) جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان– الجزائر،الطبعة السابعة،2011.
6. بن شنهو فريدة، شعيب بغداد، **إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)كحل لمحاربة البطالة – دراسة ميدانية لحالة وكالة ولاية تلمسان (1999–2013)**، مجلة دراسات المؤسسات والتنمية ، **المجلد رقم 01 العدد 01 بتاريخ 2014** .
7. بن عبدالفتاح دحمان وآخرون، **استراتيجية الجزائر في علاج البطالة**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العد السادس
8. التقرير الصادر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني **مخاطر البطالة العربية** ،مجلة التدريب و التقنية العدد 78،الرياض،2005
9. حسن الحاج، **مؤشرات سوق العمل**، سلسلة جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003.
10. حمادي خديجة،**البطالة في الجزائر و محاولة تقييم سياسات علاجها دراسة قياسية للفترة 1970–2010**، مجلة معارف علمية محكمة الدراسات الاقتصادية،العدد 01-2014 ديسمبر2016،
11. رابح زرقاني، **المؤسسات المصغرة الممولة في ظل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ودورها في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، مجلة** المعارف المجلد 8 العدد 14 بتاريخ 01-069-2013.
12. رواب عمار، غربي صباح، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، مقال مقدم بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، الجزائر، 2011
13. زكريا يحي الجمال، **إختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21 ، 2010

14.سميرة العابد، زبية عباز، **"ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"**، مجلة الباحث، العدد 11، ، جامعة باتنة**2012**

15.ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، لبزة هشام، **دور هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد رقم 02 العدد 01، 2018..

16.العايب ياسين، **دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ، العدد 17 العدد 02.

17.عبد الحليم جلال، **اتجاهات سوق العمل في الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية وادارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 2ديسمبر 2017

18.عبد الكريم البشير، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة شمال أفريقيا، العدد1،شلف، 2004

19.عفاف لومايزية، زهية خياري، **تفعيل دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي في ظل إنهيار أسعار البترول –الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–. مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد رقم 02 العدد 03، 2017.**

20.علي عبد القادر علي، **أسس العلاقة الاقتصادية بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**، أوراق معهد العربي للتخطيط الكويت، اكتوبر 2001، ص12. أنظر الموقع الالكتروني التالي: www.arab-api-org

21.عماد الّدين أحمد المصبّح، **قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، رؤية شبابية للاقتصاد السوري، المركز الثقافي العربي، المزة، الجمهورية العربية السورية، ، 2005

22.غراب أحمد ، سالمي حمزة،**دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر: دراسة حالة الوكالـة الوطنيـة لدعـم تشغيل الشباب،مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة،جامعة محمد بوضياف المسيلة،المجلد رقم 4 العدد 01 بتاريخ 2019.**

23.فضيلة بوطورة ،نوفل سمايلي،**الهياكل الداعمة للإقراض ترتيبات لمكافحة البطالة في الجزائر–دراسة حالة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)**، مجلة مقاربات جامعة الجلفة المجلد 04 العدد 01 بتاريخ 2016.

24.لعذور صورية، **دور مؤسسات الدعم والمرافقة في ترقية عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة حالة (CNAC– L'ANDI– ENSEJ– ANGEM)**.مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة أجامعة المسيلة، مجلد رقم 02 العدد 04 بتاريخ 2017 .

25.لمريني نجلاء & جلايلة عبد الجليل، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في الحد من البطالة**، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، المجلد رقم 01 العدد رقم 3، سنة 2017.

26.مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا– العدد السادس، 2009

27.محمد ابراهيم السقا، **سوق العمل الامريكية تتحسن على نحوملحوظ**، المجلة الاقتصادية الالكترونية، 10 يناير 2012، العدد 6665

28.محمد عدنان وديع، **برامج تدريبية على الانترنيت، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006

29.محمد قادري، شروق حدوش، **تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة في الحد من البطالة (مقاربة نظرية)**، مجلة دراسات، عدد 2، جوان 2019

30.محمد مسعي ، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها علي النمو** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،العدد 10 ، 2012 ص147 قسم العلوم الإقتصادية ، المجلد 09 العدد 17(ديسمبر 2014).

31.محمد وديع عدنان، **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة**، برامج تدريب على شبكة الانترنيت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

32.محمدناصرإسماعيلناصر، عدنانزيدانعبدالعزيز، عدويةناجيعطيوي، **واقعالتشغيلوالبطالةفيالعراقللفترةمن 1977–2004**، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008

33.مراد زايد ،إبن سالم محمد عبد الرؤوف ،**دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر**.،مجلة رؤى الإقتصادية،المجلد 05 العدد08 بتاريخ 30-06-2015.

34.مغراوي، محيالدينعبدالقادر،مختاربخالد&لقامحنان **التشغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية** ،المجلد 07 ، العدد01

35.مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، **دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH**، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة، العدد 03، أبريل 2008.

الملتقيات

1. بن بريكة عبد الوهاب، **دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة**، مدخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي جول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة 2015
2. بن بوزيان محمد وآخرون، **قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة والتشغيل**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008

3. بن عبد الفتاح دحمان وآخرون، **استراتيجية الجزائر في علاج البطالة**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد السادس –ديسمبر2016

4. بن يعقوب طاهر مهري آمال: **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم الشباب**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي حول انعكاسات الاستثمارات العمومية على التشغيل، جامعة سطيف، مارس 2013

5. حمداني محمد، كربالي بغداد، **نظرة تقييمية لبرنامجا دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي على ضوء الإنجازات المحققة**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري، جامعة بشار 2014

6. زايد مراد، بن سالم محمد عبد الرؤوف، **دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر– حالة الوكالة الوطنية للتشغيل** – الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بجامعة المسيلة المبرمج أيام 15 و16 نوفمبر 2011

7. زكرياء مسعودي، **سياسة التشغيل وفاعلية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة في اطار أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013

8. الطيب قصاص، **تأثير البرامج الاستثمارية المنجزة على التشغيل في الجزائر**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي الخاص بتأثير البرامج الاستثمارية العمومية على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف 11-12 مارس 2013

9. العايب ياسين، **دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 01-2014

10. عبد الحميد قومي، حمزة عايب، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بجامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011

11. علي حمدي، تنظيم **وتطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل**، الدوحة، قطر، 15-16 نوفمبر2009

12. غلاب فاتح، ميمون الطاهر، **سياسات و برامج التشغيل الدولية المتبعة في معاجة ظاهرة لبطالة**، ورقة بحثية مقدمة قصد مشاركة في الملتقى الدولي حول استرتيجية الحكومة في القضاء على البكالة ةتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2001.

13. فقير سامية، محمد أمين لعروم، **فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر**، ورقة –تندرج ضمن من المؤتمر العلمي الوطنيالرابعحولسياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بيم جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، بجامعة الشاذلي بن جديد "الطارف"، المنعقد بين22و23نوفمبر 20

14. مجدي الشريحي،**أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**،جامعة الشلف،ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة،2013

15.محمد الميتمي، **سوق العمل والفقر في اليمن**، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا وإيران (ERF)، 1997.تم الاضطلاع عليها من الموقع الالكتروني التالي: www.erf.org.eg/html/Mohamed Al-Maitami.doc

16.محمد قرقب، **عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج واجهزة التشغيل في الجزائر**، منظمة العمل العربية، الندوة الإقليمية عن دور التوجيه والارشاد المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11- 13 / 2005/7

17.سامي العوادي،، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو- إيطاليا، 19- 23 سيتمبر 2005

تقـارير الهيئات الوطنية والدولية

1. تقرير المؤتمرمكتب العمل الدولي، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول:**الإحصاءات العمالية**، أكتوبر، جنيف، 1982
2. تقريرمكتب العمل الدولي، **لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية**، البند الثاني من جدول الأعمال حول سياسات سوق العمل النشطة، الدورة 288، جنيف، نوفمبر 2003
3. التقرير الصادر عن مؤسسة التدريب الأوروبية، **التحدي الذي تمثله قابلية الشباب للتشغيل في بلدان الحوض المتوسط العرب**، دور برامج سوق العمل النشطة، 2015
4. تقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي، **المبادئ والحقوق الأساسية في العمل**، الدورة 91لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 2003
5. التقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي، **وقت المساواة في العمل**"، الدورة 91لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 2003.
6. التقرير الصادر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **مخاطر البطالة العربية**، مجلة التدريب والتقنية، العدد 78، الرياض، 2005
7. تقرير المجلس الاقتصادي حول: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998
8. البيان الصادر عن مجلس الوزراء حول: **برنامج التنمية الخماسي 2010 –2014**، الجزائر
9. الديوان الوطني للإحصائيات، حول: **النشاط، الشغل والبطالة**، شهر سبتمبر 2003
10.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2009
11.تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: حول مشروع أجهزة الشغل في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002
12.تقرير المجلس الاقتصادي حول: التنمية البشرية، الدورة الرابعة والعشرين، 1998
13.محمد قرقب، عرض حول: التوجيه والإرشاد في برامج واجهزة التشغيل في الجزائر، منظمة العمل العربية، الندوة الإقليمية عن دور التوجيه والارشاد المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11- 13 / 2005/7
14.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول: الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسداسي الأول والثاني، الجزائر 2002.
15.البيان الصادر عن مجلس الوزراء حول: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

16.تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، الملحق الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، سبتمبر 2017.

17.التقرير الصادر عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، سبتمبر 2017.

18.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS، رقم 31 (2000)

19.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، رقم 32 (2001)

20.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 33 (2002)

21.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، رقم 34 (2003)

22.، تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 35 (2004)

23.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 36 (2005)

24.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، رقم 39 (2009)

25.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 40 (2010)

26.، تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 42 (2012)

27.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، رقم 44 (2014)

28.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، رقم 45 (2015)

29.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 46 (2016)

30.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 47 (2017)

31.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 48 (2018)

32.التقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي، وقت المساواة في العمل"، الدورة 91لمؤتمر العمل الدولي،جنيف، 2003 .

33.التقرير الصادر عن مؤسسة التدريب الأوروبية،لكسمبورغ مكتب مطبوعات الإتحاد الأوروبي 2015

34.التقرير الصادر عن مؤسسة التدريب الأوروبية، التحدي الذي تمثله قابلية الشباب للتشغيل في بلدان الحوض المتوسط العرب، دور برامج سوق العمل النشطة،2015

35.تقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي، المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل، الدورة 91لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 2003

36.تقريرمكتب العمل الدولي، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، البند الثاني من جدول الأعمال حول سياسات سوق العمل النشطة، الدورة 288، جنيف، نوفمبر 2003

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. محمد دريوش دحماني، **اشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2005-2006

2. سليمة غرزي، **البطالة في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2008- 2009

قائمة المراجع

3. كامل علاوي كاظم، **البطالة في العراق: الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، سبتمبر 2011

4. دحماني محمد ادرويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، مذكرة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012-2013

5. قصاب سعدية، **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر 1990– 2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006

6. العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005

7. شلالي فارس، **دور سياسات التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-، 2005

8. عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، **العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية**، محكرة دكتوراه، جامعة الملك سعود، سيتمير، 2003

9. ديدوح شكرية، **الدولة وسوق العمل دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2004/2003

10. ليندة كحل الراس، **سياسة التشغيل والعمل في الجزائر خلال الفترة 2000–2010**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، سنة 2013-2014

11. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام علي النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009

12. أحمد نعيمي، **الوظيفة الإجتماعية للنفقات في الميزانية العامة حالة الجزائر (2007–1963)**، مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية علوم الإقتصاد والتسيير – قسم علوم التسيير سنة 2007

13. بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009،

14. وليد بوتياح، "**دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان العربية** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007

15. مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، غزة، 2012

16.حمودة نصيرة، **دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع المصغرة والصغيرةدراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة**، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2016

17.قنيدرة سمية **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة متوري قسنطينة ،2010** .

القوانين، المراسيم، الأوامر والتعليمات:

1. المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 19 أبريل 2008 والمتعلق **بجهاز المساعدة على الإدماج المهني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المادة03 .
2. المرسوم التنفيذي رقم 105/11 المؤرخ في 01 ربيع الثاني 1432 الموافق ل 06 مارس 2011، العدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008 والمتعلق **بجهاز المساعدة على الإدماج المهني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المادة 16.
3. الجريدةالرسمية، المرسومالتنفيذيرقم 01 – 04 – المؤرخفي 03 جانفي2004 ، المعدلوالمتممبموجبالمرسومالتنفيذيرقم – 94 188المؤرخفي 06 جوان 1994 والمتضمن**القانونالاساسيللصندوقالوطني للتامينعنالبطالة**، العدد03 ، الجزائر، 2004
4. المرسوم التنفيذي 11-104، الجريدة الرسمية، **المتضمن أجهزة التشغيل في الجزائر**, العدد 14, الصادر في: 06 مارس 2011 .
5. المرسوم تشريعي 08/94، يتضمن القانون التكميلي لسنة 1994، **دفع التعويضات**، المؤرخ في 26 مايو 1994
6. المرسوم التنفيذي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993، **المتعلق بتريقية الاستثمارات**، ألجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.

ثانيا. الجـرائـد

1. جريدة الخبر، صادرة بتاريخ 28 مارس 2012، عدد 6668.

- **المراجع باللغة الأجنبية**

Ouvrages :

1. .Ahmed Benbitour, **L'expérience algérienne de développement,** édition ISPG,1992,p75
2. Abdelatif BENACHENHOU**, l'Expérience Algérienne de planification et dedéveloppement (1962- 1982), Algérie, OPU, 1979**
3. Alain Beiton et autres ; **dictionnaire des sciences économiques**, edition Armand.Colin 2010
4. Benmoussat S , **Economies and English** , Edition O.P.U ,1993

5. Bourbonnais, Régis. ***Économétrie****-9e édition: Cours et exercices corrigés*. edition Dunod, France , 2015.
6. David Marsden**, Marché du travail**, édition Economica, Paris, 1989.
7. Dimitrios A. and Stephen G.Hall, « **Applied Econometrics** : A modern approach »,1st edition palgrave macmillan ,2007.
8. Domininique Millot,**population et travail**,edition ellipes, Paris ,1996,p07
9. Fève. P et Ortega. J, " Macroéconomie **: Approche pratique contemporaine** ", Dunod, Paris, 2004.
10. Gérard DUTHIL **économie de l'emploi et du chômage**, ellipses, 1994
11. GILLES F, PHILIPPE DEUBEL,"**ECONOMIE DU TRAVAIL** ", edition ARMAD COLIN,1990.
12. Gregory. **N. M, " Macroéconomie** ", De Boeck, Paris, 3 eme édition, 2006
13. H.Baltagi **« Econometric analysis of panel data** « ,3 rd ed .John Wiley, Sons, 2005.
14. Herlin, « **Economie appliqué des séries temporelles** », Université de Paris, Dauphine 2003.
15. Jean Vincens, **la prevision de l'emploi,** coll. SUP, Presses. Universitaires de France, Paris, 1970.
16. Jean -yves lesure, **Mecro économie de l'emploi ,**édition boeck ,France ,2008.
17. JEANS-PIERRE DELAS, **"ECONOMIE CONTENPORAINE"FAIT CONCEPTS THEORIS** .ED ELLIPSES édition ; 2001.
18. Jean Pierre, Roland Garnier: **Politique de l'emploi,** édition Economica, Paris ,1983.
19. Laurent braquet,Gualino **;lessentiel pour comprendre le marche du travail** ;éditeur Lextenso ,édition colle, 2014.
20. LJ.Gregoire, D.Haidara, **Emploi et politiques de développement en Afrique,** édition Belin ; ,France; 2010
21. Muriel Maillefert, **l'économie du travail: concepts**, débats et analyses, Studyrama, 2ème édition, 2004
22. Okun, Arthur, **In the Political Economy of Prosperity**, Norton: New York, 1970,
23. Olson mancur grandeur, **grandeur et décadence dinations**, bannel édition, paris,1983
24. P. SALAMA et J. VALIER : **une introduction à l'économie politique,**place Paul-Painlevé, 5° PARIS 1973
25. Peracchi F. « **Econometrics** »,England,JohnWiley,Sons LTD ,2001

26. Philippe Dareau, **Croissance et Politique économique**, édition ,Debeock, Bruxelles,2003

27. Pierre cahuc ,**le marche du travail**, edition beock ,France ,2001.

28. Régie Bourbonnai **Econométrie**,10 édition , dunod edition France ,2018

29. Régis bourbonnais, « **Econométrie** ,Edition dunod, France, 2014

30. RegisBourbonnis : **« Econométrie manuelle et exercice corrigées** », 5ème édition Dunod,Paris 2006

31. Sobry. C et Verez J. C, " **Éléments de macroéconomie** : **une approche empirique etdynamique**", Editions Ellipses, Paris ;1996

32. William Green, **Econometric** analysis ,5th ed,New Jersey,Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

Périodiques ,revue et études:

1. Abdarahime nasira,Belkacem jamila, analyse du marché du travail en Algerie ,international journal economics,Vol -N 05,2015

2. Ali SOUAG, Philippe ADAIR, Labour Market Policies and Informality in Algeria, Final report FEM42-05, FEMISE RESEARCH PAPERS, January 2018.

3. Ali SOUAG, Philippe ADAIR, Nacer-Eddine HAMMOUDA, **L'emploi informel en Algérie : tendances et caractéristiques (2001-2010*),*** Les cahiers du MECAS N° 12/ Juin 2016.

4. Awad, Ibrahim L. **The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy**: Analytical study, May 2002, MPRA Paper No. 5465, posted 07. November 2007

5. Balibwanabo A. M et Tedika O. K**, loi d'Okun en République Démocratique du Congo : Evidences empiriques**, Revue Congolaise d'Economie, Volume 06, No 1, 2011

6. Boeri, T., and Bruecker, H ; **Short-time work benefits revisited: some lessonsfrom the great recession**, Economic Policy, Vol. 26, No. 68, 2011

7. BOURICHE LAHCENE, **Les politiques de l'emploi en Algérie Une évaluation des différents dispositifs de lutte contre le chômage (1990-2009) ,**Revue Organisation et Travail,volume1,numéro2.24/032012.

8. C- Wunsch. Optimal use of labor market policies: **the role of job search assistance**, Review of Economics and Statistique, Vol. 95, No. ,2013,

9. C,Hurlin.**un test simple de l hypothèse de non Causalité dans un modèle de panel** Hétérogène .Revue Economique.56 ;2005

10. Christian Bialès, **le marché de travail : un panorama des théories économiques**, de l'orthodoxie aux, sur le syte ; www.christian-biales.fr

11. Chuc, P., and Carcillo, S. **Is short work a good method to keep unemployment down ?**; Nordic Economic Policy Review, Vol. 1,2011
12. Dickey D. A., Fuller W. A., **"Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root"**, Journal of the American statistical association, vol. 74, n°366, 1979
13. Dickey D. A., Fuller W. A., "**Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root"**, Econometrica, Vol. 49, 1981
14. J- Kluve: **employment subsidies combat European unemployment**, Economic Policy, Vol. 35, No. 17,2002
15. Jean Pierre, **Roland Granier : Politique de l'emploie**, édition Economica, Paris ,1983
16. Jochen kulve, Active Labour **Market Policies with a focus on youth**, working paper, European Training Foundation ETF Turin, 2014
17. K.SIm ,KH Pesaran and Y.Shin , **Testing for unit roots in heterogeneous panels ,** Journal of Econometrics 115, 2003
18. LAHCENE Bouriche,Chaib Bounoua **,Les déterminants du marché du travail en Algérie: Une analyse quantitative des structures de l'offre et la demande d'emploi(1980-2009),** Les Cahiers du MECAS N°6/Décembre2010
19. M.HPESARAN AND R SMITH **, Estimition of long –run relationships from dynamic Heterogeneous panel,** journal of Econometrics,68,1995
20. Marwa Sahnoun ,Chokri Abdennadher,**The Assessment Of Active Labor Market Policies: Evidence From Oecd Countries,** Economia Politica (ECON POLIT-ITALY), 11 February 2018
21. Milton Friedman, **Nobel Lecture: Inflation and Unemployment**, The Journal of Political Economy, Vol.85, No. 3 (Jun., 1977),
22. Mohamed Saïb MUSETTE ;Mohamed Arezki ISLI ,Nacer Eddine HAMMOUDA, **Marché du travail et emploi en Algérie : éléments pour une politique nationale de l''emploi,** Organisation Internationale du Travail Bureau de l'OIT à Alger, octobre 2003.
23. Okun, Arthur M, Potential GNP**: Its Measurement and Significance Reprinted as Cowles**, Foundation Paper, 1962,
24. Okun, Arthur, **In the Political Economy of Prosperity**, Norton: New York, 1970
25. O' Higgins, N. 2001. **Youth unemployment and employment policy a global perspectiv,** MPRA_paper Original Title: International Employment Policies Working Paper No. 36,Geneva, ILO.

26. Revue Economie & Management N° 9 - Octobre 2009 Les Pme Maghrebines Facteurs D'integrationregionale,Universite Abou Bekr Belkaid Tlemcen.

27. Philippe ADAIR, Ali SOUAG,**okun's law, unemployment and informal employment: the impact of labour market policies in Algeria since 1997 ,**Les Cahiers du Cread, vol. 33 - n° 123,13-10.2018.

28. Philippe ADAIR, Ali SOUAG,**okun's law, unemployment and informal employment: the impact of labour market policies in Algeria since 1997 ,**Les Cahiers du Cread, vol. 33 - n° 123,13-10.2018

29. Phillips Peter C. B., &Perron Pierre, **« Testing for a unit root in time series regression »**, Biometrika, Vol. 75, Jun 1988

30. P. Auer and S. Cazes: " **Employment stability in an age of flexibility**", Evidence from industrialized countries, Geneva

31. Reelika Leetmaa ; **Evaluation of Active Labour Market Programmes in Estonia,** University of Tartu, Estonia, 2003

32. Rueff J**." l'assurance-chômage, cause du chômage permanant"**, Revue d'Economie Politique,mars-avril, 1931

33. Veronica Escudero,**Are active labour market policies effective in activating and Integrating low-skilled individuals ? An international comparison**. Escudero IZA Journal of Labor Policy (2018).

Rapports :

1. Betcherman, G., K. Olivas, K., and Dar, A. (2004). **Impacts of active labor market programs: new evidence from evaluations with particular attention to developing countries**, World Bank Discussion Paper, No. 402.
2. Bureau international du travail**, rapport sur le travail dans le monde,2000**
3. CNES, **Rapport sur La conjoncture économique et sociale** , premier semestre 2004
4. Collection statistique, N° 27, ONS, Alger
5. Chômage et l'emploi des jeunes :alger,11-13 mars 1996
6. Données de banque mondiale perspective monde, **données en secteur économique 1991-2020**
7. European Commission, (2010), L**abour Markets Performance and Migration Flows in Arab.**
8. Gouvernement Algérien, **Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire** : 2009-2006

9. International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009.
10. Higgins, N. Youth **unemployment and employment policy**. Geneva ILO;2001
11. OECD, **Employment outlook-moving beyond the job crisis**,. Paris,2010
12. Office National des statistiques N 35 ; Edition 2005
13. Office National des statistiques N32 ; Edition 2003
14. Office National des statistiques N40 ; Edition 2010
15. Office National des statistiques N42 ;Edition 2012
16. Office National des Statistiques, **Enquête emploi auprès des Ménages**, n° 170, 2010
17. -ONS, **l'emploi et le chômage** (données statistiques n° 226. ED, ONS)
18. **Office National des Statistiques- Alger, janvier 2012 COLLECTIONS STATISTIQUE N°168.**
19. P. Auer and S. Cazes: " **Employment stability in an age of flexibility",** Evidence from industrialized countries, Geneva,2003
20. Rapport de gouvernement sur, **Le plan de la relance économique 2001 - 2004,** les composantes du programme
21. Rapport de la commission européenne, direction générale pour l'emploi ; **étude sur le marché du travail France**, France, MAI ,1997
22. Rapport de Ministère des finances ; **programme complémentaire du soutiena la croissance 2005- 2009.** Direction du budgetو avril 2005
23. Emploi & chômage au 4eme trimestre 2009 ONS
24. Emploi et chomage au 4eme trimestre 2010 ONS
25. Emploi et chômage (au quatrieme trimestre 2003) ONS
26. Emploi et chômage (au quatrieme trimestre 2007) ONS
27. Emploi et chômage (au quatrieme trimestre 2008) ONS
28. Emploi et chomage (au 07-09-2001). ONS
29. Emploi et chomage entre 1990 et 2001. ONS
30. Emploi et chomage entre 1997 et 2000 ONS
31. ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2011 N° 592 ONS
32. ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2012 N°651 ONS
33. ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2013 N° 653
34. ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2015 N°726 ONS

35. ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE N°683 ONS
36. CNES :Rapport Nationalsur ledeveloppement humain**Algérie 2006**
37. CNES, rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le
38. CNES, rapport sur éléments de débat pour un pacte de croissance, 2004.
39. CNES, rapport sur évaluation de l'emploi féminin, 2005.
40. CNES, rapport sur évaluation des dispositifs d'emploi, juin, 2002.
41. CNES, **Rapport sur La conjoncture économique et sociale**, premier semestre 2004
42. CNES, rapport sur le secteur informel: Illusions et réalités, 2004.
44. Ministere Du Travail, De L'emploi Et De La Sécurité Sociale ;Evolution De Marche De L'emploi Entre 2010 Et 2016, Septembre 2017
45. Raport de **Bureau de l'organisation international du travail alger** ; octobre 2003.
46. Raport de la commission européenne, direction generale pour l'emploi ; **étude sur le marché du travail France**, France, MAI ,1997..

Les Thèses

1. Map SUM ; Marché du travail et emploi au Cambodge :**Contraintes à court terme et Enjeux à long terme**, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Lumière Lyon 2,2007 .
2. Monica Curti ;**L'évaluation de la politique active**, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, l'Université de Fribourg ,2002.
3. BOURICHE LAHCENE**, Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique(1980-2009),**Thèse de doctorante sciences économiquesUniversité AbouBekr Belkaid-Tlemcen,année 2013 .
4. Christine DOLLO, **Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (L'exemple du chômage**), thèse de doctorat, Université Aix-Marseille 1, 2001.

Les colloques

1. Lamia BENHABIB et Philippe ADAIR,1. **Une rétrospective des dispositifs de la politique de l'emploi en Algérie (1997-2015) L'évaluation macroéconomique et l'inégalité d'insertion selon le genre et l'âge** , Conférence: 3èmes Journées Economiques et Financières Appliquées, Université de Mahdia – Tunisie,april 2017.
2. Farida MERZOUK**, La diversité des dispositifs de lutte contre le chômage en Algérie : un moteur ou un frein ?** XXIémes journées de l'Association

Tiers-monde Formation, emploi et développement, Marrakech, 22-23 Avril 2005.

3. Reelika Leetmaa ;**Evaluation of Active Labour Market Programmes in Estonia,** University of Tartu, Estonia, 2003.

المواقع الإلكترونية:

1. **http**: //**www.arab-api.org/course3/c3_2_1_3.htm**.
2. **http**: //**www.indexmundi.com/fr/algerie/taux_de_chomage.html** (**consulté le 02 /11/2015**).
3. **www.cnac.dz**
4. **www.ansej.org.dz**
5. **https**: //**www.angem.dz**
6. **www.andi.dz**

الملاحق

الملحق رقم01: نتائج إختبار إستقرارية المتغيرات المستعملة في النموذج الجدول رقم 01:

نتائج إختبار الإستقرارية للمتغير**NP** (عدد المشاريع المنجزة من طرف (ANSEJ):

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: NP
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 847
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.23122	0.4086

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on NP

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
1	0.00440	0.2056	0.0983	1	11	25.0	74
2	-0.00385	0.1056	0.0881	2	11	53.0	73
3	0.00115	0.1097	0.0930	4	11	18.0	71
4	-0.06166	0.5943	0.1535	1	9	22.0	67
5	0.00604	0.1042	0.0527	3	11	19.0	72
6	0.00586	0.1223	0.0677	3	11	24.0	72
7	-0.02463	0.4315	0.1933	1	10	8.0	68
8	0.00810	0.1086	0.0857	3	11	23.0	72
9	-0.00049	0.0885	0.0806	2	11	34.0	73
10	-0.00958	0.1609	0.5416	3	10	4.0	65
11	-0.02543	0.3505	0.5266	2	11	3.0	70
12	-0.01118	0.2973	0.4111	2	11	2.0	70

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.00058	-0.233	1.005	0.000	1.008		847

المصدر:بإعتماد على مخرجاتeviews

الجدول رقم :02

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(NP)
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 847
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-27.4180	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on D(NP)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
1	-1.61204	0.2063	0.0315	0	11	15.0	74
2	-0.82173	0.1061	0.0492	1	11	12.0	73
3	-1.09747	0.1097	0.0582	3	11	12.0	71
4	-1.50183	0.6074	0.1366	0	9	19.0	67
5	-1.57680	0.1052	0.0462	2	11	12.0	72
6	-1.57706	0.1230	0.0323	2	11	13.0	72
7	-1.46666	0.4354	0.1696	0	10	24.0	68
8	-1.50430	0.1099	0.0475	2	11	12.0	72
9	-0.85893	0.0885	0.0394	1	11	12.0	73
10	-0.42358	0.1640	0.1058	2	10	17.0	65
11	-0.65619	0.3638	0.0519	1	11	19.0	70
12	-0.68254	0.3001	0.0588	1	11	16.0	70
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.25345	-27.637	1.054	0.000	1.008		847

المصدر:بإعتماد على مخرجاتeviews

الجدول رقم:03

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(NP)
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 847
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-23.3531	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-17.496	0.0001	-2.174	0.608	0	11	74
2	-4.7439	0.0014	-2.176	0.625	1	11	73
3	-3.4486	0.0531	-2.146	0.649	3	11	71
4	-14.573	0.0001	-2.174	0.613	0	9	67
5	-7.0232	0.0000	-2.147	0.633	2	11	72
6	-6.3789	0.0000	-2.147	0.633	2	11	72
7	-13.613	0.0001	-2.174	0.612	0	10	68
8	-6.5924	0.0000	-2.147	0.633	2	11	72
9	-4.8782	0.0009	-2.176	0.625	1	11	73
10	-2.9278	0.1609	-2.145	0.644	2	10	65
11	-4.0105	0.0126	-2.176	0.627	1	11	70
12	-4.3464	0.0048	-2.176	0.627	1	11	70
Average	-7.5027		-2.163	0.627			

المصدر:بإعتماد على مخرجاتeviews

الجدول رقم :04

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: NP
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 852
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.44359	0.9256

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-1.7276	0.7291	-2.176	0.624	1	11	74
2	-0.5026	0.9813	-2.147	0.632	2	11	73
3	-0.4023	0.9857	-2.115	0.661	4	11	71
4	-2.4489	0.3519	-2.177	0.631	1	9	67
5	-2.2399	0.4606	-2.147	0.648	3	11	72
6	-2.3085	0.4240	-2.147	0.632	2	11	73
7	-3.8206	0.0210	-2.174	0.610	0	10	71
8	-3.2850	0.0769	-2.147	0.632	2	11	73
9	-1.4374	0.8416	-2.147	0.632	2	11	73
10	-0.0506	0.9947	-2.144	0.662	3	10	65
11	-1.6825	0.7487	-2.146	0.634	2	11	70
12	-1.9196	0.6338	-2.146	0.634	2	11	70
Average	-1.8188		-2.151	0.636			

المصدر:بإعتماد على مخرجاتeviews

الجدول رقم :05

Null Hypothesis: Stationarity
Series: NP
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 895
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	6.29218	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	5.57764	0.0000

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.
** Probabilities are computed assuming asympotic normality
Intermediate results on NP

Cross section	LM	Variance HAC	Bandwidth	Obs
1	0.1584	2.043743	6.0	76
2	0.1329	1.882101	6.0	76
3	0.1287	0.890435	5.0	76
4	0.2497	2.328405	5.0	73
5	0.1221	0.511519	5.0	76
6	0.1020	0.488993	4.0	76
7	0.1644	2.883138	6.0	74
8	0.0596	0.531008	5.0	76
9	0.1264	1.416079	6.0	76
10	0.1036	9.634023	6.0	70
11	0.1708	21.01193	6.0	73
12	0.0887	8.077211	6.0	73

المصدر:بإعتماد على مخرجات Eviews

الجدول رقم:06

Null Hypothesis: Stationarity
Series: D(NP)
Date: 01/26/18 Time: 22:25
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 878
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	3.32098	0.0004
Heteroscedastic Consistent Z-stat	2.91453	0.0018

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.
** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on D(NP)

Cross section	LM	Variance HAC	Bandwidth	Obs
1	0.2349	0.065310	30.0	75
2	0.3825	0.096101	49.0	75
3	0.2498	0.073346	18.0	75
4	0.2475	0.148179	22.0	70
5	0.1828	0.040489	18.0	75
6	0.2860	0.044126	22.0	75
7	0.2004	0.190087	8.0	71
8	0.3241	0.060599	20.0	75
9	0.3910	0.072499	33.0	75
10	0.3775	0.538321	4.0	68
11	0.2056	0.496175	3.0	72
12	0.4231	0.411007	2.0	72

المصدر:بإعتماد على مخرجات Eviews

الجدول رقم :07

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: NP
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 840
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Breitung t-stat	4.76085	1.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate regression results on NP

Cross section	S.E. of Regression	Lag	Max Lag	Obs
1	0.45193	1	11	74
2	0.32092	2	11	73
3	0.32783	4	11	71
4	0.77945	1	9	67
5	0.32298	3	11	72
6	0.36435	2	11	73
7	0.75959	0	10	71
8	0.33782	2	11	73
9	0.29316	2	11	73
10	0.39892	3	10	65
11	0.60280	2	11	70
12	0.54288	2	11	70

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	Obs
Pooled	0.03578	4.761	0.008	840

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :08

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(NP)
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 835
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Breitung t-stat	-3.62741	0.0001

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate regression results on D(NP)

Cross section	S.E. of Regression	Lag	Max Lag	Obs
1	1.04153	0	11	74
2	0.36957	1	11	73
3	0.35656	3	11	71
4	1.61975	0	9	67
5	0.42557	2	11	72
6	0.43981	2	11	72
7	1.29708	0	10	68
8	0.41240	2	11	72
9	0.33997	1	11	73
10	0.42647	2	10	65
11	0.67224	1	11	70
12	0.61569	1	11	70

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	Obs
Pooled	-0.08502	-3.627	0.023	835

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :09

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: NP
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 878
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	17.7232	0.8162
PP - Choi Z-stat	0.67329	0.7496

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results NP

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.8021	24.0	75
2	0.4638	57.0	75
3	0.7963	18.0	75
4	0.1026	3.0	70
5	0.8724	18.0	75
6	0.7989	25.0	75
7	0.3879	4.0	71
8	0.8702	22.0	75
9	0.7152	35.0	75
10	0.4160	4.0	68
11	0.1456	3.0	72
12	0.4574	2.0	72

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :10

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(NP)
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 862
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	2882.34	0.0000
PP - Choi Z-stat	-52.0551	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(NP)

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0000	3.0	74
2	0.0000	4.0	74
3	0.0000	1.0	74
4	0.0000	9.0	67
5	0.0000	6.0	74
6	0.0000	3.0	74
7	0.0000	2.0	68
8	0.0000	2.0	74
9	0.0000	2.0	74
10	0.0000	3.0	67
11	0.0000	4.0	71
12	0.0000	4.0	71

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم 11: نتائج اختبار الاستقرارية للمتغير NE (عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف **ANSEJ**).

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: NE
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 842
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.68994	0.2451

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on NE

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
1	0.00278	0.1497	0.0546	1	11	42.0	74
2	-0.00428	0.1087	0.1024	2	11	74.0	73
3	-0.00053	0.1110	0.0813	4	11	18.0	71
4	-0.04982	0.8412	0.2122	3	9	16.0	63
5	0.00252	0.1040	0.0502	3	11	20.0	72
6	0.00299	0.1240	0.0630	3	11	25.0	72
7	-0.02348	0.7330	0.1295	1	10	29.0	68
8	0.00622	0.1050	0.0669	3	11	20.0	72
9	-0.00100	0.0764	0.0702	2	11	23.0	73
10	-0.01050	0.1499	0.4480	4	10	3.0	64
11	-0.02138	0.3549	0.5277	2	11	3.0	70
12	-0.00962	0.3150	0.3990	2	11	2.0	70
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.00142	-0.695	1.005	0.000	1.008		842

المصدر:بالإعتما على مخرجات**eviews**

الجدول رقم :12

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(NE)
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 826
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Breitung t-stat	-1.33048	0.0917

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate regression results on D(NE)

Cross section	S.E. of Regression	Lag	Max Lag	Obs
1	0.93536	0	11	74
2	0.37334	1	11	73
3	0.36131	3	11	71
4	1.26060	2	9	63
5	0.41578	2	11	72
6	0.44144	2	11	72
7	1.20608	1	10	65
8	0.40586	2	11	72
9	0.31668	2	11	72
10	0.39759	3	10	64
11	0.67526	1	11	70
12	0.63890	1	11	70

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	Obs
Pooled	-0.02829	-1.330	0.021	826

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :13

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: NE
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 851
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.29353	0.9021

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-1.2683	0.8879	-2.176	0.624	1	11	74
2	-0.4324	0.9845	-2.147	0.632	2	11	73
3	-0.6793	0.9705	-2.115	0.661	4	11	71
4	-2.4267	0.3629	-2.177	0.631	1	9	67
5	-3.4359	0.0545	-2.147	0.632	2	11	73
6	-1.0513	0.9296	-2.147	0.648	3	11	72
7	-4.3900	0.0042	-2.174	0.610	0	10	71
8	-3.3131	0.0722	-2.147	0.632	2	11	73
9	-1.2041	0.9020	-2.147	0.632	2	11	73
10	-0.6120	0.9748	-2.107	0.676	4	10	64
11	-1.7599	0.7135	-2.146	0.634	2	11	70
12	-1.6271	0.7722	-2.146	0.634	2	11	70
Average	-1.8500		-2.148	0.637			

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :14

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: NE
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 851
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	25.9758	0.3544
ADF - Choi Z-stat	1.51413	0.9350

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results NE

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.8879	1	11	74
2	0.9845	2	11	73
3	0.9705	4	11	71
4	0.3629	1	9	67
5	0.0545	2	11	73
6	0.9296	3	11	72
7	0.0042	0	10	71
8	0.0722	2	11	73
9	0.9020	2	11	73
10	0.9748	4	10	64
11	0.7135	2	11	70
12	0.7722	2	11	70

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :15

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(NE)
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 838
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	215.859	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-11.6052	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(NE)

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.0001	0	11	74
2	0.0020	1	11	73
3	0.0532	3	11	71
4	0.0000	2	9	63
5	0.0000	2	11	72
6	0.0000	2	11	72
7	0.0000	1	10	65
8	0.0000	2	11	72
9	0.0001	2	11	72
10	0.7217	3	10	64
11	0.0132	1	11	70
12	0.0024	1	11	70

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :16

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: NE
Date: 01/26/18 Time: 22:59
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 878
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	17.6899	0.8178
PP - Choi Z-stat	0.56886	0.7153

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results NE

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.8360	42.0	75
2	0.3877	74.0	75
3	0.7749	18.0	75
4	0.1899	5.0	70
5	0.8365	19.0	75
6	0.7596	25.0	75
7	0.3310	70.0	71
8	0.8785	20.0	75
9	0.6715	24.0	75
10	0.4124	3.0	68
11	0.1290	3.0	72
12	0.4580	2.0	72

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :17

Null Hypothesis: Stationarity
Series: NE
Date: 01/26/18 Time: 23:00
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 895
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	6.71569	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	5.93943	0.0000

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.
** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on NE

Cross section	LM	Variance HAC	Bandwidth	Obs
1	0.1574	1.917493	6.0	76
2	0.1393	2.223924	6.0	76
3	0.1386	1.148036	5.0	76
4	0.2163	4.161454	6.0	73
5	0.1176	0.516934	5.0	76
6	0.1242	0.693005	5.0	76
7	0.1996	3.690481	5.0	74
8	0.0550	0.479375	5.0	76
9	0.1424	1.322476	6.0	76
10	0.1082	9.534699	6.0	70
11	0.1688	21.07734	6.0	73
12	0.0923	8.176814	6.0	73

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :18

Null Hypothesis: Stationarity
Series: D(NE)
Date: 01/26/18 Time: 23:08
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 878
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	3.63568	0.0001
Heteroscedastic Consistent Z-stat	3.57614	0.0002

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.
** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on D(NE)

Cross section	LM	Variance HAC	Bandwidth	Obs
1	0.3597	0.039722	38.0	75
2	0.5000	0.087797	74.0	75
3	0.2560	0.067494	17.0	75
4	0.1470	0.210192	16.0	70
5	0.2346	0.038763	19.0	75
6	0.2722	0.051866	24.0	75
7	0.3609	0.112333	29.0	71
8	0.3278	0.046591	19.0	75
9	0.3408	0.068848	23.0	75
10	0.4302	0.443185	3.0	68
11	0.2049	0.491709	3.0	72
12	0.4126	0.398029	2.0	72

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم 19: نتائج إختبار الاستقرارية للمتغير MI (حجم التمويل من طرف ANSEJ):

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: MI
Date: 01/26/18 Time: 23:11
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 850
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	1.84182	0.9672

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on MI

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
1	0.00296	0.1385	0.1157	1	11	57.0	74
2	-0.00067	0.1213	0.0783	2	11	59.0	73
3	0.00281	0.1213	0.1167	3	11	22.0	72
4	-0.00264	0.7857	0.3331	2	9	9.0	65
5	0.00277	0.1111	0.0808	3	11	26.0	72
6	0.00337	0.1781	0.1250	1	11	74.0	74
7	-0.00048	0.5986	0.3081	1	10	12.0	68
8	0.00430	0.1208	0.1037	1	11	28.0	74
9	0.00077	0.0993	0.1029	2	11	74.0	73
10	-0.00331	0.1906	0.7051	4	10	4.0	65
11	-0.00431	0.5205	0.4502	2	11	1.0	70
12	-0.00146	0.3142	0.4272	2	11	2.0	70
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	0.00132	1.857	1.006	0.000	1.008		850

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :20

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(MI)
Date: 01/26/18 Time: 23:11
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 852
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-31.8761	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on D(MI)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
1	-1.61103	0.1423	0.0249	0	11	13.0	74
2	-0.85883	0.1215	0.0257	1	11	13.0	73
3	-1.12546	0.1339	0.0261	1	11	13.0	73
4	-1.93131	0.7877	0.2800	1	9	31.0	65
5	-1.40626	0.1141	0.0433	2	11	12.0	72
6	-1.49878	0.1821	0.0454	0	11	14.0	74
7	-1.41743	0.5987	0.3274	0	10	58.0	68
8	-1.58408	0.1273	0.0206	0	11	13.0	74
9	-0.84732	0.0995	0.0211	1	11	13.0	73
10	-0.18834	0.2061	0.0882	2	10	16.0	66
11	-0.87516	0.5272	0.0686	1	11	20.0	70
12	-0.67634	0.3150	0.0552	1	11	17.0	70
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.32708	-32.128	1.061	0.000	1.008		852

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :21

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: MI
Date: 01/26/18 Time: 23:12
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 839
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Breitung t-stat	4.40247	1.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate regression results on MI

Cross section	S.E. of Regression	Lag	Max Lag	Obs
1	0.35577	2	11	73
2	0.34492	2	11	73
3	0.34470	3	11	72
4	0.88539	2	9	65
5	0.33146	4	11	71
6	0.41966	1	11	74
7	0.92764	0	10	71
8	0.33602	2	11	73
9	0.31141	2	11	73
10	0.44326	3	10	66
11	0.72813	2	11	70
12	0.55665	2	11	70

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	Obs
Pooled	0.03391	4.402	0.008	839

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :22

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(MI)
Date: 01/26/18 Time: 23:12
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Total number of observations: 840
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Breitung t-stat	-3.61904	0.0001

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate regression results on D(MI)

Cross section	S.E. of Regression	Lag	Max Lag	Obs
1	0.86948	0	11	74
2	0.39931	1	11	73
3	0.43958	1	11	73
4	1.40918	1	9	65
5	0.42820	2	11	72
6	0.86498	0	11	74
7	1.54091	0	10	68
8	0.78279	0	11	74
9	0.36061	1	11	73
10	0.45183	2	10	66
11	0.84298	1	11	70
12	0.62815	1	11	70

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	Obs
Pooled	-0.08717	-3.619	0.024	840

المصدر:بالإعتما على مخرجات**eviews**

الجدول رقم :23

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: MI
Date: 01/26/18 Time: 23:13
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 851
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.05039	0.9798

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-1.8224	0.6837	-2.147	0.632	2	11	73
2	-0.7571	0.9644	-2.147	0.632	2	11	73
3	-0.2260	0.9913	-2.147	0.648	3	11	72
4	-1.3881	0.8554	-2.145	0.644	2	9	65
5	-3.0146	0.1356	-2.115	0.661	4	11	71
6	-1.9378	0.6248	-2.176	0.624	1	11	74
7	-3.7305	0.0266	-2.174	0.610	0	10	71
8	-3.7923	0.0225	-2.147	0.632	2	11	73
9	-1.5209	0.8135	-2.147	0.632	2	11	73
10	1.8157	1.0000	-2.144	0.660	3	10	66
11	-1.7959	0.6963	-2.146	0.634	2	11	70
12	-1.9438	0.6210	-2.146	0.634	2	11	70
Average	-1.6761		-2.148	0.637			

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :24

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(MI)
Date: 01/26/18 Time: 23:13
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Total number of observations: 852
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-29.3633	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-17.885	0.0001	-2.174	0.608	0	11	74
2	-4.8454	0.0010	-2.176	0.625	1	11	73
3	-5.8029	0.0000	-2.176	0.625	1	11	73
4	-9.6708	0.0000	-2.177	0.634	1	9	65
5	-6.5919	0.0000	-2.147	0.633	2	11	72
6	-15.186	0.0001	-2.174	0.608	0	11	74
7	-13.768	0.0001	-2.174	0.612	0	10	68
8	-17.188	0.0001	-2.174	0.608	0	11	74
9	-4.8504	0.0010	-2.176	0.625	1	11	73
10	-1.5437	0.8042	-2.145	0.642	2	10	66
11	-4.7394	0.0014	-2.176	0.627	1	11	70
12	-4.2478	0.0064	-2.176	0.627	1	11	70
Average	-8.8600		-2.171	0.623			

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :25

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: MI
Date: 01/26/18 Time: 23:14
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 851
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	23.0334	0.5178
ADF - Choi Z-stat	2.06264	0.9804

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results MI

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.6837	2	11	73
2	0.9644	2	11	73
3	0.9913	3	11	72
4	0.8554	2	9	65
5	0.1356	4	11	71
6	0.6248	1	11	74
7	0.0266	0	10	71
8	0.0225	2	11	73
9	0.8135	2	11	73
10	1.0000	3	10	66
11	0.6963	2	11	70
12	0.6210	2	11	70

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :26

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(MI)
Date: 01/26/18 Time: 23:15
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Total number of observations: 852
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	207.902	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-11.4928	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(MI)

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.0001	0	11	74
2	0.0010	1	11	73
3	0.0000	1	11	73
4	0.0000	1	9	65
5	0.0000	2	11	72
6	0.0001	0	11	74
7	0.0001	0	10	68
8	0.0001	0	11	74
9	0.0010	1	11	73
10	0.8042	2	10	66
11	0.0014	1	11	70
12	0.0064	1	11	70

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم:27

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: MI
Date: 01/26/18 Time: 23:15
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 879
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	7.84685	0.9992
PP - Choi Z-stat	3.66081	0.9999

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results MI

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.9758	35.0	75
2	0.5342	61.0	75
3	0.9380	20.0	75
4	0.7905	9.0	70
5	0.9800	22.0	75
6	0.9655	39.0	75
7	0.8505	12.0	71
8	0.9965	21.0	75
9	0.8851	60.0	75
10	0.4329	4.0	69
11	0.2872	1.0	72
12	0.5798	2.0	72

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :28

Null Hypothesis: Stationarity
Series: MI
Date: 01/26/18 Time: 23:16
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 896
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	12.3074	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	13.0074	0.0000

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.
** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on MI

Cross section	LM	Variance HAC	Bandwidth	Obs
1	1.0045	9.280151	6.0	76
2	0.5673	3.877393	6.0	76
3	1.1010	14.24312	6.0	76
4	0.3602	7.001892	6.0	73
5	1.1201	8.832371	6.0	76
6	1.1131	12.13991	6.0	76
7	0.8095	14.71781	6.0	74
8	1.1190	8.011772	6.0	76
9	0.9749	8.009644	6.0	76
10	0.1840	13.56871	6.0	71
11	0.1572	19.93421	6.0	73
12	0.2062	8.490704	6.0	73

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الجدول رقم :29

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: MI
Date: 01/26/18 Time: 23:11
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 850
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	1.84182	0.9672

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on MI

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
1	0.00296	0.1385	0.1157	1	11	57.0	74
2	-0.00067	0.1213	0.0783	2	11	59.0	73
3	0.00281	0.1213	0.1167	3	11	22.0	72
4	-0.00264	0.7857	0.3331	2	9	9.0	65
5	0.00277	0.1111	0.0808	3	11	26.0	72
6	0.00337	0.1781	0.1250	1	11	74.0	74
7	-0.00048	0.5986	0.3081	1	10	12.0	68
8	0.00430	0.1208	0.1037	1	11	28.0	74
9	0.00077	0.0993	0.1029	2	11	74.0	73
10	-0.00331	0.1906	0.7051	4	10	4.0	65
11	-0.00431	0.5205	0.4502	2	11	1.0	70
12	-0.00146	0.3142	0.4272	2	11	2.0	70

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*	Obs
Pooled	0.00132	1.857	1.006	0.000	1.008	850

المصدر:بإعتماد على مخرجات eviews

الجدول رقم :30

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(MI)
Date: 01/26/18 Time: 23:11
Sample: 1998Q1 2016Q4
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 852
Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-31.8761	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on D(MI)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
1	-1.61103	0.1423	0.0249	0	11	13.0	74
2	-0.85883	0.1215	0.0257	1	11	13.0	73
3	-1.12546	0.1339	0.0261	1	11	13.0	73
4	-1.93131	0.7877	0.2800	1	9	31.0	65
5	-1.40626	0.1141	0.0433	2	11	12.0	72
6	-1.49878	0.1821	0.0454	0	11	14.0	74
7	-1.41743	0.5987	0.3274	0	10	58.0	68
8	-1.58408	0.1273	0.0206	0	11	13.0	74
9	-0.84732	0.0995	0.0211	1	11	13.0	73
10	-0.18834	0.2061	0.0882	2	10	16.0	66
11	-0.87516	0.5272	0.0686	1	11	20.0	70
12	-0.67634	0.3150	0.0552	1	11	17.0	70
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.32708	-32.128	1.061	0.000	1.008		852

المصدر:بإعتماد على مخرجاتeviews

الملحق رقم 02: درجة إستجابة متغيرات النموذج للصدمات

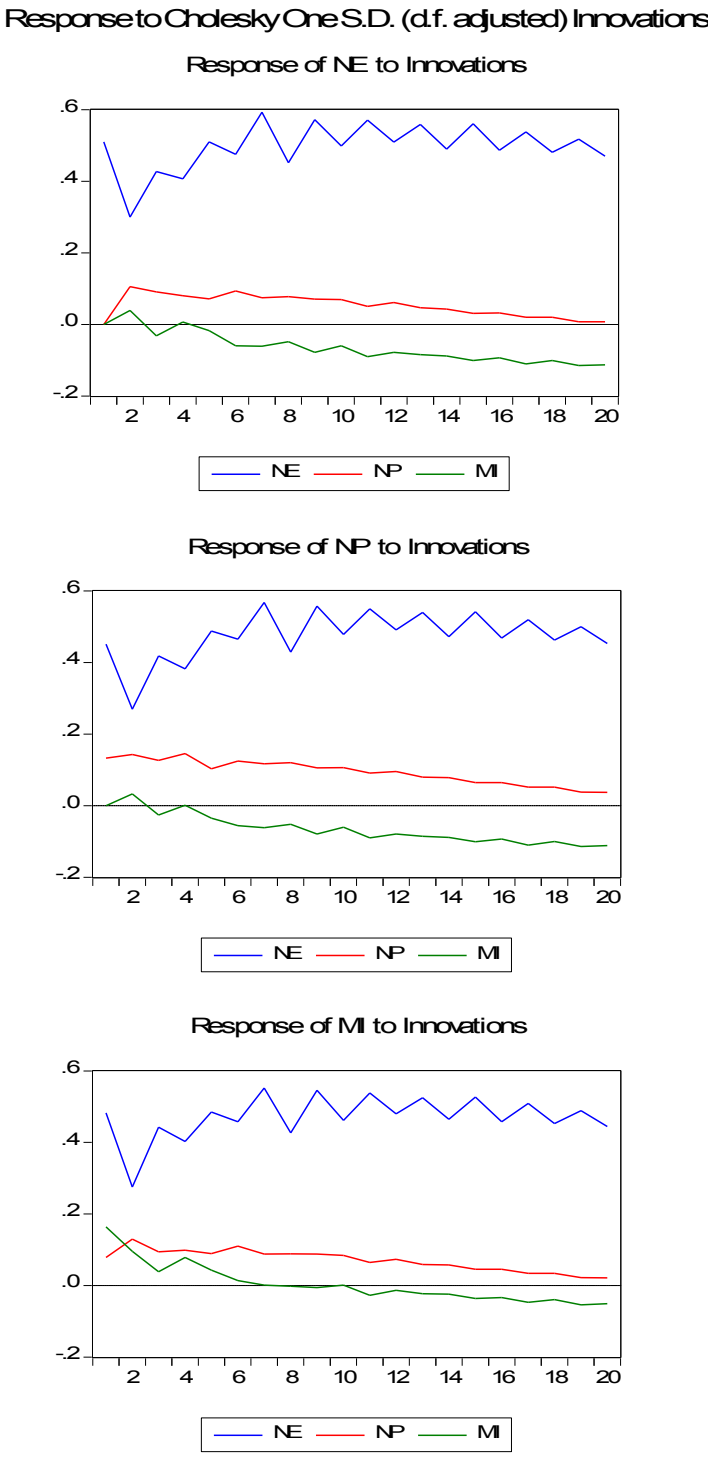

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الملحق رقم 03: إختبار فترة الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: NE NP MI
Exogenous variables: C
Sample: 1998Q1 2016Q4
Included observations: 744

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2164.492	NA	0.068082	5.826592	5.845189	5.833761
1	-213.5795	3880.848	0.000368	0.606397	0.680784	0.635071
2	38.12758	498.6778	0.000192	-0.046042	0.084137	0.004138
3	142.5659	206.0692	0.000148	-0.302597	-0.116627*	-0.230912
4	159.6064	33.48535	0.000145	-0.324211	-0.082450	-0.231020
5	181.0381	41.94170	0.000140	-0.357629	-0.060078	-0.242934
6	189.0060	15.52879	0.000141	-0.354855	-0.001513	-0.218654
7	215.3135	51.05925	0.000134	-0.401380	0.007752	-0.243674
8	233.3755	34.91016	0.000131*	-0.425741*	0.039183	-0.246528*
9	239.8977	12.55345	0.000132	-0.419080	0.101634	-0.218362
10	248.8691	17.19521*	0.000132	-0.419003	0.157502	-0.196780

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNNP LNND LNMI
Exogenous variables: C
Sample: 1998Q1 2016Q4
Included observations: 3207

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-6847.537	NA	0.014388	4.272240	4.277921	4.274277
1	-1274.406	11132.36	0.000448	0.802249	0.824973	0.810395
2	-361.7995	1821.229	0.000255	0.238728	0.278495	0.252983
3	-235.8396	251.1344	0.000237	0.165787	0.222598	0.186153
4	-177.5100	116.1862	0.000230	0.135023	0.208878*	0.161499
5	-156.7009	41.41074	0.000228	0.127659	0.218556	0.160244
6	-135.6626	41.82731	0.000226	0.120151	0.228092	0.158846
7	-104.3703	62.15526	0.000223*	0.106249*	0.231233	0.151053*
8	-95.76837	17.06967*	0.000223	0.106497	0.248525	0.157411

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر:بالإعتما على مخرجاتeviews

الملخص:

يعتبر سوق العمل من الأسواق الهامة التي حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين الإقتصاديين ، حيث أن إنعدام التوازن في هذا السوق يؤدي بالضرورة إلى خلق إشكالية البطالة ،هذه الظاهرة التي شكلت تحديا كبيرا لدى معظم دول، لذلك نجد أن الجزائر من بين الدول التي سعت و لازالت تسعى إلى الحد من تفاقم هذه الظاهرة عن طريق وضع مجموعة من الأجهزة مثل :ANSEJ , CNAC , ANEM , ANDI , ANGEM .....إلخ

ويكمن الهدف من هذه الدراسة في محاولة تقييم مدى فعالية أجهزة التشغيل وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الحد من تنامي ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1998-2016 ،وذلك عن طريق دراسة تحليلية لأهم أجهزة تشغيل المعتمدة في الجزائر ودورها في إستحداث مناصب عمل،كما تم القيام بدراسة قياسية بإستعمل نموذج التكامل المتزامن لبيانات بانل Co-intégration Panel ونموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة لبيانات بانل ARDL Panel من أجل معرفة العلاقة بين عدد مناصب الشغل المستحدثة و عدد المشاريع المنجزة ،وحجم المبالغ المالية للمشاريع المحققة الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب خلال لفترة 1998-2016.

وقد بينت نتائج الدراسة المتحصل عليها إنطلاقا من تحليل بيانات Panel على مستوى الولايات(48 ولاية) على وجود علاقة طردية ومعنوية في المدى الطويل والقصير بين كل من عدد مناصب العمل المستحدثة وعدد المشاريع المنجزة،كما أن هناك علاقة طردية ومعنوية في المدى الطويل والقصير بين عدد مناصب الشغل المستحدثة و حجم المبالغ المالية المخصصة لتوميل المشاريع المحققة .أما الدراسة على مستوى القطاعات فإنها تشير إلى وجود علاقة موجبة و معنوية في المدى الطويل و المدى القصير بين عدد مناصب العمل المستحدثة و عدد المشاريع المنجزة، و علاقة موجبة غير معنوية في المدى الطويل و معنوية في المدى القصير بين عدد المناصب المستحدثة و حجم المبالغ المالية..

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، التشغيل، البطالة، أجهزة التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، المقدرات FMOLS, Co-intégration Panel ، ARDL Panel

Résumé:

Le marché du travail est considéré comme l'un des marchés les plus importants qui a suscité une grande attention de la part des penseurs économiques, car son déséquilibre crée nécessairement un problème du chômage, ce phénomène qui a posé un grand défi à la plupart des pays du monde, dont l'Algérie, qui a reconnu des taux de chômage très élevés à la fin des années 90, nous constatons donc que l'Algérie fait partie des pays qui ont cherché et tentent toujours de limiter l'exacerbation de ce phénomène, notamment chez les jeunes en mettant en place des dispositifs et des mécanismes comme: ANSEJ, CNAC, ANGEM, ANDI, ANEM ..... Etc.

Le but de cette thèse, consiste à évaluer l'efficacité des Agences pour l'emploi, notamment l'Agence Nationale pour l'accompagnement et l'emploi des jeunes dans le but, la limitation de la croissance du phénomène du chômage en Algérie durant la période 1998-2016, et cela, à travers une étude analytique des plus importantes agences pour l'emploi accréditées en Algérie et leurs rôles dans la création d'emplois, une étude a été réalisée à l'aide des tests de Co-intégration en données de Panel et du modèle d'ARDL Panel afin de connaître la relation entre le nombre de postes d'emplois créés, le nombre de projets achevés ainsi que la consommation budgétaire des projets réalisés de la part de l'Agence Nationale pour l'accompagnement et l'emploi des jeunes.

Les résultats obtenus sur la base de l'analyse des données de Panel au niveau étatique (48 villes), ont montré qu'il existe une relation directe et significative à long et à court terme entre les postes d'emplois créés et le nombre de projets achevés, et qu'il existe une relation directe et significative à long et court terme entre le nombre de postes d'emplois créés et les montants destinés à financer des projets accordés par cette Agence. Quant à l'étude sectorielle, elle indique une relation positive et significative à long terme et à court terme entre le nombre d'emplois créés et le nombre de projets achevés, et une relation positive non significative à long terme et significative à court terme entre le nombre d'emplois créés et la consommation budgétaire des projets réalisés.

Mots-clés: Marché du travail, Emploi, Chômage, Dispositifs d'emploi, Agence Nationale pour l'emploi et l'Accompagnement des jeunes, Estimateur FMOLS, Panel Co-intégration, ARDL Panel

Abstract:

The labour market is considered to be one of the most important markets that has attracted a great deal of attention from economic thinkers, because its imbalance necessarily creates a problem of unemployment, a phenomenon that has posed a great challenge to most countries in the world, including Algeria, which recognized very high unemployment rates at the end of the 1990s. We therefore note that Algeria is one of the countries that have sought and are still trying to limit the exacerbation of this phenomenon, particularly among young people, by putting in place mechanisms and arrangements such as: ANSEJ, CNAC, ANGEM, ANDI, ANEM .... Etc.

The aim of this thesis is to evaluate the effectiveness of the Employment Agencies, especially the National Agency for the support and employment of young people in order to limit the growth of the unemployment phenomenon in Algeria during the period 1998-2016, through an analytical study of the most important accredited employment agencies in Algeria and their roles in job creation, a study was carried out using Panel Co-integration tests and the ARDL Panel model in order to find the relationship between the number of jobs created, the number of projects completed and the budget consumption of the projects carried by the National Agency for the Support and Employment of Young People.

The results obtained on the basis of the analysis of Panel data at the State level (48 cities) showed that there is a direct and significant long-term and short-term relationship between the number of job created and the number of completed projects, and that there is a direct and significant long-term and short-term relationship between the number of job positions created and the amounts intended to finance projects granted by this Agency. As for the sector study, it indicates a positive and significant long-term and short-term relationship between the number of jobs created and the number of projects completed, and a positive non-significant long-term and significant short-term relationship between the number of jobs created and the budgetary consumption of projects completed.

Keywords: Labour Market, Employment, Unemployment, Employment Schemes, National Agency for Employment and Support for Young People, FMOLS estimator, Panel Co-integration, ARDL Panel